قراءات إفريقية

www.qiraatafrican.com

ثقافية فصلية محكّمة متخصصة في شؤون القارة الإفريقية

تصدر عن المنتدى الإسلامي

رئيس مجلس الإدارة

خالد بن عبد الله الفواز

fawaz@qiraat.org

رئيس التحرير

د. إبراهيم العامر

info@qiraat.org

مدير التحرير

رأفت صلاح الدين

editors@qiraat.org

الهيئة الاستشارية

المشير: عبدالرحمن سوار الذهب (السودان)

د.إبراهيم أبو عباة (السعودية)

أ. إبراهيم كنتاو (مالي)

د.حقار محمد أحمد (تشاد)

أ. د. حمدي عبد الرحمن حسن (مصر)

د.عبدالرحمن السميط (الكويت)

أ. د. عبدالغفور البوسعيدي (كينيا)

د.محمد أحمد لوح (السنغال)

د.محمد الثاني عمر (نيجيريا)

هيئة التحرير

د. جلال الدين محمد صالح

د. ربيع محمد القمر الحاج

د. محمد عاشور مهدي عاشور

أ. محمد العقيد محمد أحمد

المراسلات : بريطانيا - لندن:

7 Bridges Place,
Parsons Green Fulham,
London SW6 4HW, UK

هاتف : 0044-207-4718261

فاكس : 0044-207-7364255

المملكة العربية السعودية - الرياض:

هاتف : 0096614944949

فاكس : 0096614942900

جمهورية مصر العربية - القاهرة:

هاتف : 002 02 24731201

فاكس : 002 02 24731202

جمهورية السودان - الخرطوم:

هاتف : 00249183255666

فاكس : 00249183252499

التسويق / التوزيع : marketing@qiraat.org

المواد المنشورة لا تعبر بالضرورة عن رأي المجلة

بسم الله الرحمن الرحيم

المحتوى

افتتاحية	قراءات إفريقية.. انطلاقة متجددة التحرير	٢
قراءات تاريخية	الخلافة العثمانية في سكت (SOKOTO) ودورها في غرب إفريقيا د. علي يعقوب	٤
قراءات إسلامية	الإسلام وتشكيل الهويّات بإفريقيا د. آدم يمبا	١٢
	النفط والسياسة في دلتا النيجر.. صراع لا ينتهي د. صبحي قنصوة	٢٥
قراءات سياسية	المسلمون في نيجيريا وإشكالية بناء الدولة أ. سيد أبو فرحة	٣٤
	ساحل العاج تطورات أزمة مابعد الانتخابات وانعكاستها على المسلمين أ. سيلا علاسان	٤٦
	الدور الفرنسي في إفريقيا.. تاريخه وحاضره ومستقبله د. يوناس بول دي مانيال	٦٠
قراءات اجتماعية	قراءة في ظاهرة الهجرة غير الشرعية من إفريقيا إلى الغرب أ. أحمد إسماعيل	٦٦
قراءات تنموية	النفط الإفريقي.. عندما تتحرك السياسة الأمريكية وراء الموارد! د. أيمن شبانة	٧٨
قراءات ثقافية	الإسلام والمسلمون في الأدب الإثيوبي د. عمر عبدالفتاح	٨٦
حوارات وشخصيات	سنغور: صراع السياسة، الفكر والدين وراء قناع الشاعرية! د. محمد سعيد باه	١٠٠
المشهد الإفريقي	إعداد: تحرير المجلة	١٠٩
خلاصات إفريقية	عرض كتاب: إسرائيل في إفريقيا أ. هاني عثمان	١٢٣

أسعار البيع:

إفريقيا: ١,٥ $ - أوروبا ودول الخليج: ١٠ ريال سعودي أو ما يعادلها

أسعار الاشتراك السنوي:

إفريقيا: ٨ $ - أوروبا ودول الخليج: ١٥ $ - المؤسسات الحكومية: ٢٥ $

قراءات إفريقية.. انطلاقة متجدّدة

مرّت مجلة «قراءات إفريقية» في السنوات القليلة الماضية بكثير من العقبات؛ يسّر الله تعالى تذليلها وتجاوزها، والمجلة على الرغم من حداثة نشأتها؛ تحاول أن تتبوأ موقعاً مهماً بين الإصدارات والمجلات والدوريات المتخصصة في الشأن الإفريقي.

فقد حرصت المجلة منذ نشأتها على تناول الكثير من القضايا والموضوعات والملفات الشائكة والملحّة عن القارة الإفريقية، وهي بهذا تجتهد لتسد الثغر، وتسدّد الخطى، خصوصاً في ظل تشابك قضايا إفريقيا وتنوعها وتعقّدها؛ مع قلة الإصدارات العربية التي تهتم بالقارة.

مجلة «قراءات إفريقية» مجلة محكّمة، يُشرف على تحكيمها نخبة من الأكاديميين والمتخصّصين في الشأن الإفريقي

لا تقتصر دلالة ما سبق على الحكم لها، ولكنه يُعد في الوقت نفسه، وخصوصاً في نظر القائمين عليها، حافزاً لها، ودافعاً لبذل المزيد من الجهود، ودلالة على عظم المسؤولية تجاه الأمانة التي تتحملها؛ يجعلها تستشعر ما يتحتم عليها من تحرٍّ للدقة والأمانة والموضوعية فيما تقدّمه لقرائها الذين هم صفوة ونخبة؛ من فئات شتى من العلماء والقادة والمفكرين والباحثين.

وتسعى المجلة إلى أن تكون مرجعاً موثوقاً للمهتمين بشأن القارة الإفريقية وقضاياها ومشكلاتها، التنموية والسياسية والاجتماعية والثقافية وغيرها، مستعينة على ذلك - بعد فضل الله تعالى وحده - بجهود عدد من الأكاديميين والباحثين المتخصصين، مع الأخذ بالمنهج العلمي في البحث والتوثيق.

من هذا المنطلق؛ أخذت المجلة على عاتقها منذ صدورها جمع شتات الجهود والطاقات العلمية المهتمة بشؤون إفريقيا، ما أمكن ذلك، لتنطلق رسالاتهم من منبر يثق به أبناء القارة، ووصلت بذلك حبل ما كان منبتّاً من علاقات بين هذه النُّخب المتميزة من العلماء والباحثين والكتّاب، وفتحت المجال للتفاعل بينهم وبين القرّاء والمهتمين من شعوب القارة وغيرها.

ومجلة «قراءات إفريقية» تحفظ لأهل الفضل فضلهم، النخبة من الكتّاب والباحثين، من بلاد شتى بأنحاء القارة الإفريقية، وتقدّر لهم المجلة، القائمون عليها وقراؤها على السواء، الاستجابة والسبق إلى تقديم الدراسات والمقالات والبحوث؛ فور استكتاب المجلة إيّاهم ودعوتهم للمشاركة فيها بجهودهم، كلٍّ بحسب تخصّصه ومجاله العلمي.

فهذه الأقلام المتخصّصة، والمتنوعة المشارب والأماكن، جعلت من المجلة مرآة حقيقية للقارة الإفريقية، يسطّرها قلم إفريقي يشعر بآلامها، ويسبر غور دروبها المتشعبة، ويعبّر بقوة عن قضاياها، ويتلمس الحلول لمشكلاتها التنموية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية؛ لكي تنهض وتقف في الصفوف الأولى بين قارات العالم، وهو ما يُعين المجلة في تحقيق أهدافها، ومضمون رسالتها، وهي السعي إلى توعية شعوب القارة السمراء، دينياً

واجتماعياً وسياسياً واقتصادياً وثقافياً.. إلخ، ودعم قضايا التنمية فيها، والنهضة بكلّ شعوبها في شتى المجالات.

وقد حرصت المجلة على تقديم عدد من الملفات المهمة التي تخدم قضاياها، مثل ملف المنظمات (الإنسانية) الغربية وإفريقيا، وملف انفصال جنوب السودان، وملف التداعي على إفريقيا أهداف وحقائق، ويتم الإعداد لملفات أخرى تعالج أهم القضايا المتعلقة بالشأن الإفريقي.

ولئن تعدّدت المجالات وتنوعت فيما تقدّمه المجلة؛ فإن «الشأن الإفريقي» هو الإطار الشامل الذي يجمع ما تعدَّد وتنوَّع من المقالات والبحوث والدراسات فيها، ويؤلّف ما تفرق منها في وحدة موضوعية متكاملة، ويجعل منها مفردات ذات ارتباط عضوي، تلتقي أطرافها، وتتسق أفكارها، وتتأكد حقائقها؛ بتواترها على أكثر من لسان، وعلى أكثر من وجه، يوثّق بعضها بعضاً، ويُكسبه عمقاً ودقةً وشمولاً.

تسعى المجلة جاهدة إلى إضافة بعض الإصدارات الجديدة مع الأعداد القادمة؛ لتكون نبراساً للنهوض بواقع القارة

ومن ثم؛ فقد حرصنا على أن تكون مجلة «قراءات إفريقية» مجلة محكّمة، يُشرف على تحكيمها نخبة من الأكاديميين والمتخصّصين في الشأن الإفريقي، وذلك بتوظيف المنهج العلمي في تقويم البحوث المقدّمة إليها قبل نشرها، وطلب إجراء التعديلات العلمية اللازمة من الباحثين على بحوثهم، وتنظيم كتاباتهم ودراساتهم وبحوثهم لتكون أكثر علمية ومنهجية، وهو ما يُعلي من قيمتها البحثية والعلمية، ويُعظم الاستفادة منها.

وتسعى المجلة جاهدة إلى إضافة بعض الإصدارات الجديدة مع الأعداد القادمة؛ لتكون نبراساً للنهوض بواقع القارة، تحليلاً ودراسة، وبحثاً ومعالجة، وتقديماً لحلول مقترحة لأهم قضايا القارة ومشكلاتها.

والمجلة تُتحف قرّاءها خاصة، والمهتمين بالشأن الإفريقي عموماً، بهذا العدد الجديد (الحادي عشر)؛ بما يتضمّنه من قراءات متنوعة للواقع الإفريقي، ازدانت بها صفحاته، وقد حمل عناوين شتى مما يشغل بال المهتمين من موضوعات؛ طغت على غيرها في معظم المجالات، ما بين تاريخية، وسياسية، وتنموية، واجتماعية، وثقافية، وغيرها، قام على معالجتها بمنهجية وموضوعية نخبة من الكتّاب والباحثين من أصحاب التخصّصات، وذوي الكفايات العلمية، من أبناء القارة، إضافة إلى تنوّع المشاهد والحوارات وحيويتها.

وجاء افتتاح موقع مجلة «قراءات إفريقية» على شبكة الإنترنت (www.qiraatafrican.com) ليحقق أملاً راودنا كثيراً، ثم ها هو ذا أصبح واقعاً مشهوداً، والحمد لله، نستهدف من خلاله تقريب المجلة إلى شريحة أكبر من المهتمين بشؤون إفريقيا.

إننا الآن في مرحلة انتقالية، وانطلاقة متجددة، نسعى فيها - إن شاء الله - نحو مزيد من التجديد.. والأصالة.. والإبداع، والمجلة لا تزال على الدرب تمضي بعون من الله، ثم بجهد المبدعين من كتّابها، ودعم المخلصين من قرّائها.. نحو مزيد من النجاحات، ولهم عليها التزام بوعد.. ووفاء بعهد، وهي تسأل الله السداد والتوفيق والإخلاص في القول والعمل.

الخلافة العثمانية في سكت(SOKOTO) ودورها في غرب إفريقيا

د. علي يعقوب (*)

أدّت الخلافة العثمانية في سُكُت (SOKOTO) - نسبة إلى مؤسسها الشيخ عثمان بن فوديو - دوراً مهماً في نشر الثقافة الإسلامية واللغة العربية في السودان الغربي (غرب إفريقيا حالياً)، في القرن التاسع عشر الميلادي قبل الاستعمار الغربي للمنطقة، ونريد من خلال هذه المقالة تسليط الضوء على جانب من جوانب ازدهار الثقافة الإسلامية واللغة العربية فيها، رجاء أن يكون باعثاً لأبناء المنطقة للاهتمام بلغة الضاد (اللغة العربية) التي كانت لغة حضارتهم وتقدّمهم في الماضي، والتي ما كانوا يعرفون غيرها.

قد قسمت المقالة إلى قسمين:

١ - حياة الشيخ عثمان بن فوديو، وتأسيس خلافة سكت.

٢ - الخلافة العثمانية في سكت، ونشر الثقافة الإسلامية واللغة العربية.

أولاً: حياة الشيخ عثمان بن فوديو وتأسيس خلافة سكت:

شهد القرن الثالث عشر الهجري / التاسع عشر الميلادي حركة إصلاحية دينية وثقافية وسياسية كبيرة، شملت منطقة واسعة من غرب إفريقيا[١]، وذلك على يدي الشيخ المجدّد عثمان بن محمد الفودي - الفقيه الفلاني -، وقد هاجر أجداده من أرض فوتاتور - السنغال -، واستقروا في بلاد الهوسا - برن كُنِّي في النيجر اليوم -.

حَكَمَ دولة سكت الإسلامية منذ عام تأسيسها على يدي الشيخ عثمان بن فوديو ١٨٠٤م إلى عام ١٩٠٣م - حيث سقطت على يدي الإنجليز - أحد عشر خليفة

وقد وُلد الشيخ عثمان «يوم الأحد في أواخر صفر سنة ألف ومائة وثمانية وستين من الهجرة»[٢] (١١٦٨هـ) الموافق ديسمبر ١٧٥٤م في قرية مرتا (MARATA)، في أرض غوبر - إحدى ولايات الهوسا السبع -، وكان أبوه محمد عالماً من العلماء في المنطقة، وقد انتقلت أسرة الشيخ إلى قرية طَغِلْ (DAGEL) بعد ولادته حيث نشأ، وبدأ

(*) الجامعة الإسلامية بالنيجر.

(١) عبدالعلي الودغيري: ملامح من التأثير المغربي في الحركة الإصلاحية، مجلة كلية الدعوة الإسلامية، العدد السادس عشر - ١٩٩٩م، ص ٨٦.

(٢) الشيخ الوزير جنيد: ضبط الملتقطات، مخطوطة، ص ١٦، وقد اختُلف في تاريخ ولادته على أقوال، وكذلك مكان الولادة، والذي أثبتناه هو الأقوى.

تعليمه على يدي والده الشيخ محمد بن عثمان حيث ختم القرآن، ودرس الإعراب وجميع علوم النحو من الخلاصة وغيرها على يدي الشيخ عبد الرحمن بن أحمد، ودرس العشرينيات وغيرها من كتب الأدب على يدي الشيخ عثمان المعروف بندو الكبوي، وأخذ التفسير من أحمد بن محمد الأمين، وصحيح البخاري من محمد بن راج الذي أجازه جميع مروياته وغيرهم.

ثم رحل الشيخ عثمان لطلب العلم إلى الشيخ جبريل بن عمر في مدينة أغاديس في النيجر[١].

بعد تبحر الشيخ عثمان في العلوم الدينية واللغوية جلس للعلم وطلابه، فكان يدرّس للطلاب ويعظ الناس، ويرشدهم إلى الإسلام الصحيح ونبذ العادات السيئة المخالفة للإسلام الصحيح، وكان الشيخ ينتقل من قرية لأخرى مع أخيه الشيخ عبد الله بن فوديو للإرشاد[٢].

وكان الشيخ في دعوته لا يسير إلى الملوك ولا يحب التقرب إليهم، ولكن «لما كثرت الجماعة عنده واشتهر أمره عند الملوك وغيرهم رأى أن لا بد من السير إليهم، وسار إلى أمير غوبر (باوا)، وبيّن له الإسلام، وأمره بالعدل في بلاده، ثم رجع إلى وطنه»[٣]، ثم انتقل الشيخ عثمان إلى بلاد زنفر (zanfara) للدعوة إلى الله تعالى، وأقام فيها خمسة أعوام للدعوة والتعليم، وطالت إقامته فيها حيث «غلب على أهلها الجهل، لم يشم غالب أهلها رائحة الإسلام»[٤].

ثم رجع الشيخ إلى وطنه، واستمر في الدعوة إلى الله تعالى بالوعظ والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر والتدريس؛ فازداد أتباعه وكثروا إلى حدٍّ ضاق به السلطان ذرعاً، فاستدعاه لحضور عيد الأضحى مع باقي العلماء، ولكنه في الحقيقة كان يدبّر لقتل الشيخ عثمان، ولما اجتمع العلماء عند السلطان تصدّق عليهم بالأموال، فقام الشيخ عثمان بين يديه وقال له: «إني وجماعتي لا حاجة لنا إلى أموالك، ولكن أسألك كذا كذا. فعدّد له أموراً كلها من إقامة الدين، فأجابه السلطان بأني أعطيتك ما سألت، ورضيت لك بجميع ما تحب أن تفعل في بلادنا هذه»[٥]، فنجّاه الله من القتل، ثم رجع الشيخ إلى قريته سالماً غانماً، واستمر في دعوته وتدريسه إلى أن مات ذلك السلطان (باوا) وخلفه أخوه ياكُبُو، وجعل يكيد للشيخ

(١) ومكث عنده سنة يتلقى العلم، وقد تلقى عنه كثيراً من كتب الحديث، منها صحيح البخاري ومسلم والسنن الأربعة، ثم رجع إلى قريته لسفر الشيخ جبريل بن عمر إلى الحج، ولم يستطع السفر معه؛ لأن أباه لم يأذن له في المسير إلى الحج (الوزير جنيد، المصدر السابق، ص ١٧)، وهذا يفند قول القائلين بأن الشيخ عثمان قد ذهب إلى الحج، وتأثر بدعوة الشيخ محمد ابن عبد الوهاب، ثم رجع ودعا إليها في السودان الغربي، وإنما تأثر بشيخه جبريل بن عمر الذي حج، وجاور، وبعد رجوعه قام بالدعوة إلى العقيدة الصحيحة في المنطقة، ومن تلاميذه النجباء الشيخ عثمان بن فوديو، وعبد الله بن فوديو، وبعد الشيخ جبريل من الشيوخ الذين أثّروا في الشيخ عثمان تأثيراً كبيراً، وخصوصاً في حركته الإصلاحية؛ لأنه كان أول من تصدى للعادات الذميمة في تلك البلاد، يقول محمد بلو بن عثمان: «إنه – أي الشيخ جبريل – أول من قام بهدم هذه العوائد الذميمة في بلادنا السودانية هذه، وكان كمال ذلك ببركته على أيدينا»، (الشيخ محمد بلو: إنفاق المسيور، طبعة ١٩٦٤م، القاهرة – مصر، ص ٥٤)، وما أن عاد جبريل من الحج حتى رجع إليه الشيخ عثمان مع أخيه الشيخ عبد الله بن فوديو، ووجدا الشيخ جبريل في مورد الماء المسمّى كودي (KODI)، ومكثا مدة يدرسان، ثم رجع الشيخ عثمان وترك عبد الله عنده ينهل من علمه، وبقي عنده مدة ثم رجع إلى أهله.

(٢) وهذا ما أشار إليه الشيخ عبد الله بقوله: «أقمنا مع الشيخ نعينه على تبليغ الدين، نسير لذلك شرقاً وغرباً، يدعو الناس إلى دين الله بوعظه وقصائده العجمية، ويهدم العوائد المخالفة للشرع... إلى أن سرنا معه إلى بلاد كبي، فدعاهم إلى إصلاح الإيمان والإسلام والإحسان، وترك العوائد الناقضة لها، فتاب كثير منهم»، (المصدر نفسه، ص ٨).

(٣) عبدالله بن فوديو، المصدر السابق، ص ٤.

(٤) المصدر نفسه، ص ٤.

(٥) المصدر نفسه، ص ٧.

كسلفه، ولكنه ما لبث أن هلك، وتولّى بعده أخوه نفاتا (NAFATA)، وصار على نهج سلفيه في الكيد للشيخ إلى أن مات.

فتولّى السلطة ابنه يُنْفَ (YUNFA) – تلميذ الشيخ سابقاً –، وكان قد وعد الشيخ عثمان قبل تولّيه السلطة بإلغاء المرسوم الذي أصدره سلفه بمنع الوعظ، ومنع الدخول في الإسلام لمن لم يرثه من أجداده، وألا يتعمم أحد بعد اليوم[١]، وغير ذلك من القرارات الجائرة ضد الشيخ وأتباعه، ولكن ما أن وصل (ينف) إلى سدة الحكم حتى انقلب رأساً على عقب، وبدأ يحيك المكايد والمؤامرات للفتك بالشيخ وأتباعه[٢]، فجعل يهدد الشيخ وجماعته، إلى أن أمر الشيخ أن يخرج عن جماعته ويفارقهم هو وعياله فقط، «فأرسل إليه الشيخ بأني لا أفارق جماعتي، ولكن أفارق بلادك، وأرض الله واسعة»[٣].

ثم هاجر الشيخ إلى مكان في أطراف بلاد غوبر (GOBIR) يسمّى قُدُ (GODO)[٤]، ولكن هذه الهجرة لم تشف غليل السلطان الذي يريد القضاء على الإسلام وأهله؛ لذلك استمر في مضايقة الشيخ وأتباعه بأخذ أموالهم، «ثم جاوز الأمر إلى أن كانوا يرسلون الجيوش إلينا، فاجتمعنا لما اشتد ذلك، فأمّرنا الشيخ علينا لينضبط أمرنا»[٥]، وكانت هذه البيعة بداية الجهاد، وإيذاناً بتأسيس الدولة الإسلامية، فبدأ الشيخ وأتباعه يدافعون عن أنفسهم بإرسال السرايا إلى القرى التابعة للسلطان، مثل: قرية غيغ ومَتَتْكرى، فانتصرت بفضل الله، وعادت سالمة وغانمة.

ولما رأى السلطان أن الشيخ عثمان وأتباعه بدأوا يشكّلون خطراً كبيراً على دولته؛ راسل أمراء بلاد الهوسا يطلب منهم العون والمساعدة للقضاء على الشيخ وأتباعه، فأرسلوا له العون المطلوب، فجهز السلطان جيشاً عرمرماً للقضاء على الشيخ وأتباعه، فالتقى الجيشان قرب بحيرة تسمّى «كتو»[٦]، فهزم الله جيش السلطان، وتُعَد هذه المعركة من أعظم المعارك التي جمعت بين سلطان غوبر «ينف» والشيخ عثمان بن فوديو وأتباعه، وهي كما وصفها الشيخ محمد بلو بمثابة (يوم التقى الجمعان)[٧]، وكانت بداية الانطلاق، وصاروا يغزونهم في عقر ديارهم إلى أن فتح الله عليهم كل بلاد هوسا، وعيّن فيها أمراء من تلاميذه لتعليم الإسلام ونشره وحفظ بيضته.

كانت بداية الجهاد في عام ١٨٠٤م، وما أن جاء عام ١٨١٢م حتى خضعت كل ولايات الهوسا وغيرها له، وفي عام ١٨١٢م بعد استتباب الدولة وقيامها على سوقها قام الشيخ عثمان بتقسيم الدولة إلى قسمين:

١ – القسم الشرقي للدولة: وضعه تحت إمرة ابنه محمد بلّو، وعاصمته مدينة سكت.

٢ – القسم الغربي للدولة: وضعه تحت إمرة أخيه عبد الله بن فوديو، وعاصمته مدينة غندو، وتفرّغ الشيخ للعبادة والعلم في مدينة سيفاوا.

---

(١) انظر: إنفاق الميسور، ص ٩٥.

(٢) ووصل به الأمر أن أغار على جماعة أحد أتباع الشيخ، وهو عبد السلام، لمّا رفض الخضوع لأوامر السلطان بالرجوع عن هجرته، في نهار رمضان وهم صائمون، ونهبوا أموالهم، وأسروا ذراريهم، واستهزؤوا بالإسلام وأتباعه، فزاده ذلك طغياناً.

(٣) عبدالله فوديو: المصدر السابق، ص ٣٠.

(٤) وبلاد غوبر حالياً موزعة بين النيجر ونيجيريا، والمكان المذكور في الجزء الذي في نيجيريا.

(٥) المصدر نفسه، ص ٣٠.

(٦) تقع حالياً في ولاية سكت بشمال نيجيريا.

(٧) انظر: إنفاق الميسور، ص ١٠٣.

وفي عام ١٨١٧م تُوفي الشيخ عثمان بن فوديو في سفاوا، وحُمل إلى مدينة سكت ودُفن فيها، رحمه الله تعالى رحمة واسعة آمين.

وترك دولة تمتد من غربي النيجر غرباً إلى حدود البرنو شرقاً، وإلى الجنوب حتى أدماوا شمال الكاميرون، وإلى الشمال حتى مشارف الصحراء الكبرى.

خلافة سكت بعد وفاة الشيخ عثمان:

خلف الشيخ محمد بلو أباه عثمان في حكم القسم الشرقي للدولة، وعمّه عبد الله يحكم القسم الغربي، وقد قام الشيخ محمد بلو بعد تولّيه الخلافة، بعدة حملات عسكرية لمجابهة المتمردين الذين تمردوا على الدولة بعد وفاة الشيخ مثل غوبر وزنفرا، وقد قاد بنفسه حملات الجهاد حتى تمكّن من القضاء عليها، وقد أسّس مدناً للرباط على حدود غوبر وغيرها، مثل مدينة (SHINARO)، ومدينة (WORNO) التي كان يقيم فيها هو بنفسه[١].

أولت دولة الشيخ عثمان بن فوديو اللغة العربية وآدابها والعلوم الشرعية كلّ اهتمام

وفي عام ١٨٣٧م تُوفي الشيخ محمد بلو في مكان رباطه بمدينة ورنو، ودُفن فيها، ثم تولّى الخلافة بعده أبو بكر العتيق بن عثمان بن فوديو، وانتقل من مدينة ورنو التي كان يرابط فيها إلى العاصمة سكت، وقد نهج سياسة أخيه في الجهاد وتطبيق الشريعة الإسلامية بحزم وصرامة، إلى أن تُوفي في عام ١٨٤٢م[٢]، ثم تولّى الحكم بعده علي بابا بن محمد بلو، الذي استمر على سياسة عمّه في الجهاد وتطبيق الشريعة، وقد تُوفي في عام ١٨٥٩م في مدينة ورنو مرابطاً.

ومجمل القول؛ أنه قد حكم دولة سكت الإسلامية منذ عام تأسيسها على يدي الشيخ عثمان بن فوديو ١٨٠٤م إلى عام ١٩٠٣م – حيث سقطت على يدي الإنجليز – أحد عشر خليفة، وقد حاول كل واحد منهم أن يحافظ على الكيان الذي تركه مؤسس الدولة من حيث الجهاد وتطبيق الشريعة الإسلامية[٣].

ثانياً: دور الخلافة العثمانية في نشر الثقافة الإسلامية واللغة العربية:

لقد أولت دولة الشيخ عثمان بن فوديو اللغة العربية وآدابها والعلوم الشرعية كلّ اهتمام، وازدهرت فيها كل الازدهار، وقد لا نبالغ إن قلنا إنها لم تزدهر في الدول الإسلامية التي سبقتها مثلما ازدهرت فيها، ودليل ذلك إنتاجاتها اللغوية والأدبية والدينية[٤].

ومما تميزت به اهتمام مؤسسيها وخلفائها بالعلم، وأغلبهم من العلماء الفطاحل بعكس اللاتي قبلها، فقد أصبحت اللغة العربية هي اللغة الرسمية للدولة، واهتم بها الشعب اهتماماً كبيراً؛ لأنها لغة الدين، ولا يُفهم الدين فهماً صحيحاً بدونها، فتعلموها وأتقنوها غاية الإتقان حتى ظهر منهم من إذا خطب حسبته عربياً قحًّا[٥].

(١) انظر: الدكتور عبدالله عبدالرازق إبراهيم، الإسلام والحضارة الإسلامية في نيجيريا، مكتبة الأنجلو المصرية – القاهرة، ص ١٧ و٧٢، بتصرف.

(٢) مجهول: تاريخ سكت، باريس، ١٩٦٦م، ص ٢٠٦.

(٣) عبدالله عبدالرزاق: المصدر السابق، ص ٦٥ – ٦٧، بتصرف.

(٤) ولخلفاء الدولة مؤلفات كثيرة في المجالات الدينية والسياسية والاجتماعية والتاريخ واللغة، وبخاصة عبدالله بن فوديو.

(٥) الشيخ آدم الإلوري: الإسلام في نيجيريا والشيخ عثمان بن فوديو

وقد كثرت المدارس القرآنية للصغار والحلقات العلمية للكبار، وبلغت درجة يصعب فيها معرفة عددها؛ لأنها لم تكن تابعة لأي نظام رسمي كي يحصيها، ولكننا نستطيع أن نتصور كثرتها بكثرة العلماء والفقهاء الذين عاشوا في ذلك الوقت، وقد فتح العلماء أبواب بيوتهم على مصارعها للتدريس، وعقدوا الحلقات في المساجد لإلقاء الدروس في العلوم الدينية واللغوية.

وأصبح التعليم واجباً شرعياً يقوم به الجميع، وكان الشيخ عثمان قد أمر أن يُفتح في كلّ مسجد وقرية مدرسة لتعليم الناس أمور دينهم، ويقول في كتابه (إحياء السنّة وإخماد البدعة): «يجب أن يكون في كلّ مسجد ومحلّة في البلد فقيه يعلّم الناس دينهم، وكذا في كلّ قرية، ويجب على كلّ فقيه، فرغ من فرض عينه وتفرّغ لفرض الكفاية، أن يخرج إلى ما يجاور بلده من الناس ليعلمهم دينهم وفرائض شرعهم»[1].

وقد اشتهرت بعض المدن بكونها مراكز للعلوم، مثل: مدينة سكت وغوندو، وكانو وكتشنا، وكانت متون الفقه المالكي هي المقررة، كالمتن الأخضري والعشماوية والعزية، ورسالة ابن أبي زيد القيرواني، ومختصر خليل وشروحه المختلفة، وكذلك كتب النحو والأدب، مثل متن الآجرومية، وملحة الإعراب، وقطر الندى وشروحه، وقصائد الشعراء الجاهليين الستة، ومقامات الحريري، ولا شك أن اللغة العربية قد تطورت تطوراً كبيراً في تلك الفترة وكثر التأليف فيها[2]، وأصبحت لغة الثقافة والعلم، وأصبح الشباب يتنافسون في إتقانها لتولي المناصب العليا في الدولة.

اشتهرت بعض المدن بكونها مراكز للعلوم، مثل: مدينة سُكت وغوندو، وكانو وكتشنا

ولكن هناك حقيقة ينبغي ذكرها هنا، وهي «أن اللغة العربية في بلاد الهوسا هي لغة تأليف وكتابة، وليست لغة تخاطب إلا ما يفعله العلماء من مخاطبات ومجادلات في أمور فقهية ونحوية وبلاغية»[3]، وكان عصرهم عصر نهضة ثقافية أدبية واسعة، وهو بمثابة العصر الذهبي للغة العربية والثقافة الإسلامية والأدب العربي في المنطقة.

ومن الجدير بالذكر أن زعماء الدولة – وبخاصة عهد مؤسسها – وعلماءها الآخرين قد ألّفوا كتباً عديدة في شتّى الفنون العلمية، وقرضوا الشعر في أغراض عدة، وعلى رأسها مدح النبي صلى الله عليه وسلم، «وإذا تأملنا فيما وصل إلينا من أشعارهم اتضح لنا أن أكثر ما قالوه كان في المدح، والشعر التعليمي، وشعر الجهاد، والوعظ والإرشاد، والحكم والأمثال، والتوسل»[4]، ذلك أن البيئة السياسية والاجتماعية والدينية كانت صالحة لذلك، وقلَّلوا من الهجاء، وكذلك لم ينظموا كثيراً في الغزل لانشغالهم بالوعظ والجهاد إلا ما جاء

الفلاني، ط ٢ – ١٩٧٨م، ص ١٤٤، بتصرف كامل.

(١) عثمان بن فوديو: إحياء السنّة وإخماد البدعة، ط ٢، الحاج عبد الستار، ص ٢٣٥.

(٢) أحمد سعيد غلادننشي: حركة اللغة العربية وآدابها في نيجيريا، طبعة دار المعارف، ص ٨٨.

(٣) أحمد محمد كاني: الجهاد الإسلامي في غرب إفريقيا، ط ١ – ١٩٨٧م، الزهراء للإعلام العربي – القاهرة، ص ٣٥.

(٤) غلادننشي: المصدر السابق، ص ١٢٧.

في استهلال القصائد؛ لأنهم يقرضون على نمط الشعر الجاهلي الذي يُفتتح بالبكاء على الأطلال والنسيب[1].

وأما في مجال النثر: فيمثل ذلك مؤلفات الشيخ عثمان، والشيخ عبدالله، والشيخ محمد بلو وغيرهم، فقد كتبوا في فنون شتى من تفسير وحديث وفقه وسياسة وتاريخ ولغة وأدب، ويتميز نثرهم بسهولة الألفاظ واستعمال التعابير المتداولة في الكتب الفقهية، والنقل من سابقيهم، كقول الشيخ عثمان بن فوديو في كتابه إحياء السنّة وإخماد البدعة[2]: «وأما حدّ البدعة؛ فكما قال أبو الحسن الصغير: ما خرج عن الكتاب والسنّة والإجماع، وقال الفاكهاني: والتحقيق أنها إحداث أمر في الدين يشبه أن يكون منه وليس منه، وقال أحمد زروق في عمدة المريد الصادق: وحقيقة البدعة شرعاً: إحداث أمر في الدين يشبه أن يكون منه وليس منه، سواء أكان بالصورة أم بالحقيقة، لقول رسول الله صلى الله عليه وسلم: كلّ محدثة بدعة، وكل بدعة ضلالة»[3].

ويتضح لنا من هذا النص كثرة النقل والاقتباس من كتب العلماء السابقين، ويدلّ هذا على كثرة اطلاعهم، ووفرة الكتب عندهم، مع بعدهم عن مراكز العلم الكبيرة في القاهرة وفاس والحجاز، وهذا الأسلوب هو السائد في أغلب مؤلفاتهم الدينية واللغوية، بخلاف التاريخية التي يكتبونها بإنشائهم الخاص، مثل: تزيين الورقات (تاريخي أدبي)، وإنفاق الميسور لمحمد بلو، ولكن لا يعني كثرة نقولهم عدم تدخلهم وتسليمهم لآراء غيرهم، فكثيراً ما أبدوا آراءهم تجاه المسائل، كقول عبد الله فوديو في كتابه (ضياء السياسات وفتاوى النوازل)[4]، عند نقله عن الزرقاني في الأعذار للمدّعى عليه في البينة الشاهدة عليه، علّق عليه بقوله: «قلت إذا فهمت هذا وتأملت أحكام أكثر قضاتنا اليوم؛ تجدها باطلة منقوضة؛ لأنهم لا يعذرون أحداً بعد شهادة الشهود، بل يحكمون عليه».

شهدت منطقة غرب إفريقيا في ظل الدولة العثمانية نهضة ثقافية وحضارية لم يسبق لها مثيل في تاريخها

وأما رسائلهم: فلغتها سهلة جداً، وسليمة من الأخطاء، وبخاصة تلك التي تصدر من مقر الخلافة في عهد مؤسسي الدولة والسنوات التي تليها، بخلاف بعض ما كان يصدر من مناطق أخرى، أو التي صدرت بعد عصر مؤسسي الدولة، فتجد في بعضها شيئاً من الركاكة، وبعض الأخطاء اللغوية حتى الإملائية، ومن أمثلة الرسائل الصادرة من مقر الخلافة في عهد مؤسسي الدولة رسالة الشيخ محمد بلو إلى الشيخ محمد الأمين الكانمي – وذلك لمّا كتب إليهم يستنكر جهادهم في بلاد الهوسا –: «بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله ذي الحجة البالغة، والكلمة النافذة الصادعة بالحق، الماحقة للباطل والدامغة، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، أمر بالمعروف ونهى

(١) علي أبو بكر: الثقافة العربية في نيجيريا، بيروت – ١٩٧٢م، ص ٣٣١.

(٢) الشيخ عثمان بن فوديو: إحياء السنّة وإخماد البدعة، الطبعة الثانية بدون تاريخ الطباعة ومكانها، ص ٢٢.

(٣) حديث متفق عليه.

(٤) تحقيق أحمد محمد كاني، ص ٨٧، الطبعة الأولى – ١٩٨٨م، الزهراء للإعلام العربي – القاهرة.

عن المنكر والبغي، شـــهادة قاطعة، شموســـها بازغة... أما بعد، فقد وصلت إلينا رســـالة من شيخ كانمي لســـتٍّ خلون من شعبان، إنه يسأل عن ســـبب قتال أهل الجماعـــة لأهل البلدان، واســـترقاق أحرارهـــم، وذكر فيهـــا أنه كاتب في ذلك بعض المجاوريـــن لهم من الفلانيين، فأجابوه بجواب ركيك...»[1]، فمما يُلاحظ على هذه الرسالة جزالة التعبير والسجع، مع الخلو من الأخطاء اللغوية، وهي جديرة بذلك.

ولكن لو انتقلنا إلى الرســـائل التي بعد هذا العصر؛ فســـنرى فيها بعض الأخطاء اللغوية، وهو ما يدل على تدهور مســـتوى اللغة في تلك الفترة، أو أن مســـتواها أقل مما كانت عليه في عصر المؤسس، وبخاصة التي صدرت في غير مقر الخلافة، مثل: رســـالة أمير راب إلى أمير المؤمنين عمر بن علي بن محمد بلو، ونصها[2]: «بسم الله الرحمن الرحيم، صلى الله على النبي الكريم، من أمير راب محمد إلى أمير المؤمنين عمر، تحية وسلام ورضى وإكراماً، وبعد، إعلام أن رجـــل الذي يهرب بســـبب لـــوث؛ قد ترك ستين ضأناً وثلاث وستين قنا وعبدين، ولذلك أرســـلت إليك، لقد جمعت أولياء المقتول حتى ننتظر جوابك، والسلام»، ولا يخفى ما في هذه الرسالة من أخطاء نحوية وإملائية، منها: عدم نصب لفظ «ســـلام» وهو منصـــوب كما نصب إكرامـــاً، وكذلك لفظ «رضى»، الصحيح «رضا» بالألـــف لأنها منقلبة عن الـــواو، ولفظ «رجل» وصوابه إمـــا: «أن الرجل الذي هرب»، أو: «أن رجلاً هرب»، ولفظ «ثلاث» صوابه «ثلاثة» لأن المعدود مذكر[3]، والعـــدد يخالف معدوده في التذكير والتأنيث.

وفي الحقيقة؛ إن غرب إفريقيا قد شهدت في ظل الدولة العثمانية نهضة ثقافية وحضارية لم يسبق لها مثيل في تاريخها، بفضل الحيوية التي اتســـم بها علماؤهـــا وأدباؤها في الإنتاج العلمي، وقد عكف مؤسسها الشيخ عثمان على التأليـــف، والوعظ والإرشـــاد، وكذلك إخوانه وأبنـــاؤه وبناته وتلاميذه، وكان لها دور كبير في نشر الثقافة الإسلامية واللغة العربية في بعض أجزاء غرب إفريقيا.

وأبـــرزت مؤلفات علماء الدولة مدى اطلاع هؤلاء العلماء وتمكّنهم مـــن اللغة العربية نثراً ونظماً، كما كشفت هذه المؤلفات مدى تعمقهم في المســـائل الدينية، ومـــدى اطلاعهم على مؤلفات الســـلف الصالح، وهو مـــا مكّنهم من البحث والتأليف ونشـــر الثقافة الإسلامية بين جموع الناس في تلـــك المناطق[4]، حيث توجّه عـــدد من علمائها إلى الشـــيخ عثمـــان لتلقي العلوم الإسلامية واللغة العربية، ثم قاموا بنشر الإســـلام الصحيح والعلم فـــي مناطقهم بعد رجوعهم إليها من عند الشيخ، مثل: ما كان من علماء دوري (dori) في بوركينا فاسو، وعلماء بتكوجـــي (bitinkodji) في النيجر، وبرنين بايرو (birnin bayerou) في النيجر أيضاً، وأدماوا في الكاميرون ونيجيريا، وماســـينا في مالي، وأسس جلّهم دولة إسلامية في مناطقهم على نمط الدولة الإسلامية في سكت[5].

(١) الشيخ محمد بلو: إنفاق الميسور، ص ١٦٠.

(٢) تولى الخلافة من عام ١٨٨١م - ١٨٩١م.

(٣) شيخو أحمد سعيد غلادنشي: حركة اللغة العربية، ص ٦٦، بتصرف.

(٤) انظر: الإسلام والحضارة الإسلامية في نيجيريا، لعبد الله عبد الرازق إبراهيم، ص ٢٢٠.

(٥) انظر: جذور الحضارة الإسلامية في الغرب الإفريقي، لعثمان برايما باري، ص ١٣٠، بتصرف.

وعن طريق تجّار الهوسا الذين يجوبون المنطقة، للتجارة في حبات كولا وغيرها، انتشر الإسلام بشكل أوسع في مدن غانا وتوغو، بل قامت فيها بعض الدول الإسلامية على غرار خلافة سكت، وخصوصاً في شمال غانا، وأسّسوا كذلك أحياء على أطراف المدن التي يترددون عليها للتجارة تُسمّى زنغو (zongo)، وكانوا يعينون لها رئيساً يبايعونه على السمع والطاعة، ويفد إليها علماء من شمال نيجيريا والنيجر للتدريس، وقد أدت هذه الأحياء دوراً مهماً في نشر الثقافة الإسلامية واللغة العربية، في جنوب غانا وتوغو وبنين، وساهمت مؤلفات الشيخ عثمان في نشر الثقافة الإسلامية واللغة العربية في مجتمعات غرب إفريقيا، وأقبل الناس على تعلم اللغة العربية، وفُتحت المدارس العربية في المدن والقرى.

لقد ظلت اللغة العربية هي لغة التواصل العلمي والتجاري بين شعوب شمال نيجيريا وعموم النيجر والمناطق التابعة للخلافة السكتية في شرق بوركينا فاسو وشمال الكاميرون، إلى أن أسقط الاستعمار الإنجليزي الخلافة العثمانية الإسلامية في سكت عام ١٩٠٣م، ولله الأمر من قبل ومن بعد.

المصادر والمراجع:

أولاً: المخطوطات:

١ – جنيد، الوزير: ضبط الملتقطات، مخطوطة في مكتبة الباحث.

٢ – تزيين الورقات، للشيخ عبد الله بن فوديو، مخطوط، في مكتبة الباحث.

ثانياً: المطبوعات:

١ – الشيخ آدم الإلوري: الإسلام في نيجيريا والشيخ عثمان بن فوديو الفلاني، ط ٢، ١٩٧٨م.

٢ – أحمد سعيد غلادننشي (دكتور): حركة اللغة العربية وآدابها في نيجيريا، طبعة دار المعارف ١٩٨٢م.

٣ – عبدالله عبدالرازق إبراهيم (دكتور): الإسلام والحضارة الإسلامية في نيجيريا، مكتبة الأنجلو المصرية – القاهرة – ١٩٩٩م.

٤ – الشيخ عثمان بن فوديو: إحياء السنّة وإخماد البدعة، الطبعة الثانية بدون تاريخ الطباعة ومكانها.

٥ – علي أبو بكر: الثقافة العربية في نيجيريا، بيروت – ١٩٧٢م.

٦ – مجهول: تاريخ سكت، باريس – ١٩٦٦م.

٧ – الشيخ محمد بلو: إنفاق الميسور، طبعة ١٩٦٤م – القاهرة.

٨ – أحمد محمد كاني (دكتور): الجهاد الإسلامي في غرب إفريقيا، ط١ – ١٩٨٧م، الزهراء للإعلام العربي – القاهرة.

ثالثاً: المجلات:

عبد العلي الود غيري: ملامح من التأثير المغربي في الحركة الإصلاحية، مجلة كلية الدعوة الإسلامية، العدد السادس عشر – ١٩٩٩م.

الإسلام وتشكيل الهويَّات في إفريقيا

د. آدم بمبا (*)

يقول المولى - عزَّ من قائل -: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُم مِّن ذَكَرٍ وَأُنثَى وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوباً وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِندَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ﴾ [الحجرات: ١٣]، تَفيُّؤاً بظلال هذه الآية الكريمة؛ يمكن القول إنَّ من نعَم الله تعالى على إفريقيا تعدُّد قبائلها وتمايزاتها الإثنيَّة، حيث يصل تعداد الإثنيَّات في بعض دُوَلها إلى ثلاثمائة (نيجيريا مثلاً)، وهذا لا شك نعمةٌ على أمَّة الإسلام؛ حيث تتَّسع دوائر «التَّعارُف» وفُرص التَّبادُل في كلِّ رقعةٍ جديدة تخطوها قَدَمُ مسلم.

من هذا المنطلق؛ فإنَّ أيَّ محاولة للبحث عن هويَّات الشُّعوب المسلمة بإفريقيا، ومعرفة مدى التَّأثير الإسلاميِّ فيها، لَمحاولةٌ مشجِّعة، وخطوة - نرجوها - مباركةٌ في مشروع «التَّعارُف» الإسلاميِّ المنصوص عليه في آية التَّعارُف الآنفة الذِّكر، وهي تفضي إلى التَّقارُب بين الشُّعوب الإسلاميَّة وتماسكها وتضامنها.

ما تتَّفق عليه مختلف التَّعريفات عن الهويَّة هو: الخصوصيَّة والتَّميُّز عن الآخر، خصوصيَّة فرديَّة أو جماعيَّة، ولعلَّ من أحسن تعريفات الهويَّة الإسلامية ما قدَّمه خليل العاني بقوله: «الإيمان بعقيدة هذه الأمَّة، والاعتزاز بالانتماء إليها، واحترام قيمها الحضاريَّة والثَّقافيَّة، وإبراز الشَّعائر الإسلاميَّة، والاعتزاز بالتَّمسُّك بها، والشُّعور بالتَّميُّز والاستقلاليَّة الفرديَّة والجماعيَّة، والقيام بحقِّ الرِّسالة، وواجب البلاغ والشَّهادة على النَّاس»[1]، إنَّ هذا التَّعريف هو ما يصبو هذا المقال إلى استجلاء بعض ملامحه في هويَّة المسلم الإفريقي، سواء كان فرداً أم جماعة.

لا بدَّ من توظيف العلاقة العضويَّة بين الإسلام وهويَّات مسلمي إفريقيا؛ في سبيل توطيد الرَّوابط البينيَّة بينهم وبين العرب من جانب، وبينهم وبين الشُّعوب المسلمة

هذا، وإذا كان الباحثون قد حدَّدوا مقوِّمات الهويَّة في خمسة، هي: الدِّين، والتَّاريخ، والوطن، واللُّغة، والثَّقافة، فإنَّ ذلك يعني - فيما يعني - أنَّ الهويَّة مزيجٌ من الخصائص الثَّابتة والمتغيِّرة التي تحدِّد هويَّة الفرد أو الجماعة.

الهويَّة الإسلاميَّة بإفريقيا:

نشأ لدى المسلمين في إفريقيا، وبغربها (محور هذا المقال) - تحديداً -، وعيٌ مبكِّرٌ بهويَّتهم الإسلاميَّة، وبضرورة تميُّزها عن غيرها، وذلك منذ الفترات الجنينيَّة للإسلام بالبلاد الإفريقية، يظهر ذلك مثلاً فيما كتبه البكري (أبو عبيدة، ت ٤٨٧هـ)، عن عاصمة غانة القديمة، وأنَّها مقسَّمة إلى مدينتَين: واحدة للملك تمثِّل المدينة الوثنيَّة، ولكن بها مسجدٌ للمسلمين إذا وفدوا إليه، وأخرى للمسلمين بها اثنا عشَرَ مسجداً، وأنَّ المسلمين غير ملزمين بالانحناء للملك عند إلقاء التَّحيَّة

(*) أكاديمي من ساحل العاج - محاضر بكلية الدراسات الإسلامية، جامعة الأمير سونكلا نكرين، فطاني تايلاند.

(١) العاني، خليل نوري مسيهر: الهوية الإسلامية في زمن العولمة الثقافية، (العراق: مركز البحوث والدراسات الإسلامية، سلسلة الدراسات الإسلامية المعاصرة، رقم ٥٨، ١٤٣٠هـ / ٢٠٠٩م)، ص ٤٥.

عليه، وإنَّما يكفيهم التَّصفيق، «فإذا دنا أهلُ دينه منه جَثوا على رُكَبهم، ونثروا التُّراب على رؤوسهم، فتلك تحيَّتهم له، أما المسلمون فإنَّما سلامُهم عليه تصفيقٌ باليدَين»[1].

ولا شكَّ أنَّ هذا الوضع الذي تمتَّع به المسلمون (وهم أقليَّة آنذاك) في الوسط الغاني القديم، لم يحدُث عشوائياً، وإنَّما نشأ عن وعي عميق، وحرص أكيد من لدُن المسلمين بضرورة حماية هويَّتهم، ومن ثَمَّ التَّعبير عن هذا الوعي والمطالبة بالحفاظ عليه.

أورد البكريُّ خبراً آخر له دلالة على حرص المسلمين في الحفاظ على هويَّتهم، فقال عن البزركانيِّين[2] أهل كَوْكَو إنَّهم «لا يُملِّكون عليهم أحداً من غير المسلمين... وإذا وليَ منهم ملكٌ دُفِع إليه خاتمٌ وسيفٌ ومصحف، يزعمون أنَّ أمير المؤمنين بعث بذلك إليهم»[3]، فها هنا – أوَّلاً – اختيارٌ صارمٌ للزَّعيم الذي يُعدُّ المسؤول الأوَّل عن حماية الهويَّات، و – ثانياً – زعمٌ بتعبير البكريِّ، بربط علامات السَّلطنة بالأصل الإسلاميِّ العتيق.

وقد أدى هذا الوعي بالهوية والحرص عليها إلى انتشار الثقافة الإسلامية، واحترام غير المسلمين لقيم الإسلام، ففي خبرٍ أورده البكريُّ عن ملكٍ سودانيٍّ وثنيٍّ ببلاد الفرويِّين[4] كانت بأرضه نبتةٌ محفزة للشهوة؛ فأرسل إليه جاره الملك المسلم يسأله أن يُهديه شيئاً منها، فاعتذر إليه الملك الوثنيُّ، وعلَّل ذلك بأنَّه يخشى على الملك المسلم الوقوع في المحظور عليه في دينه بسبب تأثير هذا الدَّواء المفرط[5]، وسواء كان هذا اعتذاراً لبقاً وتخلُّصاً من الملك الوثنيِّ، أو كان حرصاً منه على مراعاة القيم الإسلاميَّة، فإنَّه يكشف عن ثقافة إسلاميَّة كانت منتشرةً منذ تلك الفترة المبكِّرة من الوجود الإسلاميِّ ببلاد إفريقيا الغربيَّة.

مقوِّمات الهويَّة الإسلاميَّة ومظاهرها في المسلم الإفريقي:

وفي محاولة متواضعة منَّا لاستكشاف بعض مظاهر الإسلام ومقوماته في هويَّة مسلمي إفريقيا؛ فإنَّه يكفينا هنا الاقتصار على لقطاتٍ من التَّاريخ والثَّقافة لدى بعض القبائل في غرب إفريقيا، كالهوسا، والفولاني، والمادينغ، والولوف، لتعذُّر استقصاء ذلك في مقامنا هذا.

أوَّلا: ادِّعاء النَّسب الشَّريف، أو الانتساب إلى الصَّحابة وقبائل العرب:

يُعدُّ الانتسابُ إلى النَّسب النَّبويِّ الشَّريف أو إلى القبائل العربيَّة أجلى الصُّوَر الكاشفة عن الرَّغبة الجامحة لدى الأفارقة في ربط هويَّتهم بالإسلام ورموزه، فالسَّادة الشُّرفاء من «شَريفُو» و «حَيدَرة» يتمتَّعون بمكانة اجتماعيَّة فريدة في الوسط الإفريقي، حيث تُسدي إليهم الزِّعامة الرُّوحيَّة في المجتمع، ويُلحَقُ بالانتساب إلى العترة النَّبويَّة الانتساب إلى الصَّحابة الكرام، وإلى قبائل العرب قريبة العهد أو النَّسب إلى النَّبي (صلى الله عليه وسلم)، وهذا الميدان – خصوصاً – هو الذي خاض فيه جميع القبائل الإفريقية تقريباً[6]، ولعلَّ الزُّعماء والسَّلاطين أوَّل من فتحُوا هذا الباب، وخاضوا فيه، من ذلك:

أ – مملكة غانة الإسلامية: وتُعدُّ أقدم مملكة معروفة ببلاد السُّودان، يُقال إنَّ ملوكها ادَّعوا النَّسب العلويَّ، أشار

(١) البكري: المسالك والممالك، ص ١٤٥٧.

(٢) البزركانيُّون: هم سكان (كَوْكَو) عاصمة مملكة مالي القديمة، ذكرهم البكري في «المسالك والممالك»، وذكر أنَّ تسميتهم بالبزركان جاءت من قبَل العرب.. قال: «والعرب تسمي أهلها (أي أهل كوكو) البزركانيِّين»، ومن حيث دلالة الاسم يذهب بعض الباحثين إلى أنها كلمة فارسية (بزرقان) معناها (تاجر) وهو تفسير غير مستبعد؛ لأن العرب التجار من شرقي بلاد العرب في العراق وفارس كانوا قد توغلوا إلى منطقة السودان الغربي منذ فترة مبكرة، وموقع كوكو الآن هو منحنى نهر النيجر في الجنوب الشرقي لجمهورية مالي الحالية.

(٣) البكري: المسالك والممالك، ص ١٤٧٨.

(٤) الفرويون: كانوا قريباً من كوكو على إمتداد مجرى نهر النيجر نحو المحيط الأطلسي، وحسب وصف البكري فإنَّهم كانوا يقطنون منطقة الجنوب الغربي من مالي الحالية؛ لأنَّه قد ذكر أنهم كانوا يقطنون قريباً من منجم الذهب بامْبوكْ، وهي واقعة على مشارف المحيط الأطلسي غربًا.

(٥) البكري: المسالك والممالك، ص ١٤٥٤.

(٦) William Y. Adams. Ethnohistory and Islamic Tradition in Africa. vo. 16. No 4. (1969). p 277 – 288.

إلى ذلك الإدريسي (ت ٥٦٠هـ) في كلامه عن غانة، قال: «وهي أكبرُ بلاد السُّودان قُطراً، وأكثَرُها خَلقاً، وأوْسَعُها مَتْجَراً... وأهلُها مسلمون، ومَلِكُها - فيما يُوصَف - مِنْ ذريَّة صالح بن عبد الله بن الحسَن بن الحسَن بن علي بن أبي طالب»[١].

ب - مملكة كانم وبرنو: ادَّعى سلاطينُ كانم النَّسب العثماني، أي الانتساب إلى الخليفة عثمان بن عفَّان، منذ قيام هذه السَّلطنة، أورد ذلك المؤرِّخون العرب، فعن العُمري (ت ٧٤٩هـ) قوله: «وأوَّلُ من نشر الإسلام فيها الهادي العُثمانيُّ، ادَّعى أنَّه من ولد عثمان بن عفان (رضي الله عنه)، وصارتْ بعده لليَزَنيِّين من بني ذي يَزن، العدلُ قائمٌ في بلادهم، ومذهبُهم مذهب الإمام مالك»[٢].

ج - مملكة مالي: ادَّعى ملوك إمبراطوريَّة مالي الإسلاميَّة الانتساب إلى الصَّحابيِّ بلال بن رباح، وأطلقوا عليه «بلالي بُونامـا»، وزعموا أنَّه جدُّ ملوك كايْتا بمملكة مادينغ[٣]، وذلك لأنهم كانوا يبحثون عن الشرعية وأحقيتهم في الحكم.

أمضى سلاح بأيدينا اليوم هو العملِ الدَّؤوب في تعزيز علاقة الشعوب المسلمة بدينها

هكذا، على غرار الأُسَر الملكيَّة، تسابقت القبائلُ الإفريقية لإعلان انتمائها إلى الصَّحابة وإلى القبائل العربيَّة؛ من ذلك أنَّ قبائل الفولاني تزعم في رواياتٍ شفاهيَّة محليَّة انتماءها لفاتح إفريقيا (عقبة بن نافع)، وأنَّه قد توغَّل في إفريقيا حتى بلغ مُنحنى نهر النيجر ومصبَّ نهر السِّنغال (موطنَ قبائل الفولاني)[٤].

ومن الفولاني مجموعاتٌ تدَّعي أيضاً انتماءها لحليمة السَّعدية مرضع النَّبي (صلى الله عليه وسلم)، ويُطلقون عليها اسم «فُولا-مَةُ» أي حليمة الفولانيَّة، وينسجون حول ذلك رواياتٍ متعلِّقة بمولد النَّبي (صلى الله عليه وسلم) ورضاعته[٥].

ومثل قبائل الفولاني؛ فإنَّ اليُوربا في نيجيريا وفي بنين الحاليَّة، تنتمي إلى بطل أسطوريٍّ هو كِسْرى، قيل إنَّه نزح من الشَّرق، وإنَّه هو مؤسِّس مملكة (Busa)[٦]، وتنتمي قبائل سَرانْخوليهْ إلى سلمان الفارسي، والهوسا إلى بطل أسطوريٍّ يُدعى «بايَزيدَا» (Bayajida) بن عبد الله، من بغداد، يزعمون أنَّه كان ملكاً ببغداد، وأنَّه جاء إلى بلاد السُّودان فغزا قبائل زيْدُوَا (Zaiduwa) الوثنية، وشتَّتها إلى أربعين عشيرة صغيرة، منها بورنو التي زوَّجه ملكُها ابنته حتى يأمنَ على عرشه، ورُزقت منه بغلام سمَّاه بوركيمو (Burkimo)، وهو أوَّل ملك لبلاد الهوسا، ومنه انحدر الهوساويُّون[٧].

وأسطورة كِسرى أيضاً واسعة الانتشار في بلاد الهوسا الشَّماليَّة في غواري (Gwari)، وفي دكاكاري (Dakakari)، وفي كونْتاغورا (Kontagora)؛ وفيها

(١) نزهة المشتاق، الإقليم الأول، الجزء الثاني، وقد علَّق ابن خلدون على هذه المعلومة قائلاً: «ولم نقفْ على نَسَب صالح هذا من خبَر يُعوَّل عليه»، وفي موضع آخر قال: «ولم يقعْ لنا في تحقيق هذا الخبَر أكثرُ منْ هذا، وصَالح من بني حسن مجهولٌ، وأهلُ غانة مُنكرون أن يكون عليهم مُلكٌ لأحدٍ غير صُوصو»، تاريخ ابن خلدون، ضبط الأستاذ خليل شحادة، ومراجعة سهيل زكار، (لبنان: دار الفكر، ٢٠٠٩م)، (٥ / ٤٩٥).

(٢) العمري، شهاب الدين أحمد بن يحيى بن فضل الله: مسالك الأبصار في ممالك الأمصار، تحقيق: حمزة أحمد عباس، (أبو ظبي: المجمع الثقافي، ١٤٢٣هـ / ٢٠٠٢م)، (٤ / ٩٧).

(٣) John W. Johnson. The Epic of Son Jara. (Indiana University Press. 1992). p 103.

(٤) J. D. Fage. The Cambridge History of Africa from 1600 – 1790. (Cambridge University Press. 1975). p 106.

(٥) Roberts. Jeremy. African Mythology A to Z. (Infobase Publishing. 2nd Ed. 2010). p 69.

(٦) Conrad. David. Status and identity in West Africa: Nyamakalaw of Mande. (Indiana Univ. Press. Indiana. 1995). p 95.

(٧) W. K. R. Hallam. The Bayajida Legend in Hausa folklore". The journal of African History. Vol. 7. No 1. (1966). p 47 – 60.

يزعمون أنَّ كســرى هو مؤسِّس ممالك الهوسا، وأنَّه وفد من مصر أو من الشَّرق (مكَّة)[1].

وفي ظــلِّ هذا الحــرص الزَّائد في إيجــاد جذُورٍ عميقة للقبيلة في الشَّجرة الإسلاميَّة؛ يتضح أنَّ كثيراً من أوْجُه التَّحويــر والزِّيادة والإضافة تعتري أصول الرِّوايات الإسلاميَّة الصَّحيحة في السِّيرة النَّبويَّة، وهو أمرٌ لا يصح، لأنها مرويَّات دينيَّة، ولكن إذا نظرنا إلى الجانب النفســي والاجتماعي؛ فإنَّ مســلمي إفريقيا يهدفون من وراء تلك الادِّعاءات إلى تأكيدَ رسوخ قَدَمهم في التَّاريخ الإسلاميِّ، وقربهم من الحضرة النَّبويَّة، وبلائهم الحسَــن في خدمة الإســلام، وهذا الهدف يتوافَقُ والتَّعريف المختار في أوَّل هذا المقال عن الهويَّة الإســلاميَّة، وأنَّها «الإيمان بعقيدة الأمَّة، والاعتزازُ بالانتماء إليها».

إلى جانب هذا الهدف والسَّــبب المحوري في نشوء هذه الظَّاهرة؛ فإنَّها تضطلــع بوظائف اجتماعيَّة عديدة فــي المجتمع الإفريقي؛ حيث تعمــل – من جهَّة – على إضفاء شرعيَّة روحيَّة على المكانة والحظوظ الاجتماعيَّة أو السِّياســيَّة، أو الدِّينيَّة التي اكتســبتها كلُّ قبيلة، أو ما تسعى إلى اكتسابه، ومطالبة الآخرين بالاعتراف به.

أسماء الأعلام – في الوسط الإفريقي - ذات دلالات مُتشابكة مع مختلف مناشط الحياة، وذات رسائل تواصليَّة متعدِّدة الأبعاد

من أمثلة ذلك أنَّ قبائل (nyamakala)، وهم الرُّواة الشَّعبيُّون في مجتمعات غرب إفريقيا، وتراجمة الملوك، تَنتمي إلى الصَّحابيِّ سُــراقة بن مالــك، وتدَّعي أنَّه كان شــاعر النَّبي (صلى الله عليه وســلم)، فهــذه القبائل لا تُنازعُها قبيلةٌ أخرى في هذه الوظيفة ما دام أنَّها تســتند إلى رُكنٍ ركينٍ، وإلى شــرعيَّة تاريخيَّة مُستقاة من السِّيرة النَّبويَّة – في زعمهم –[2].

أما قبائل المادينغ التــي تنتمي إلى البطل تِيرامغَانْ (Tiramagan) أحد قُوَّاد مؤسِّــس مملكة مالي، فتزعم أنَّ جدَّ هذا البطل كان مــن صحابة النَّبي (عليه الصلاة والسلام)، وأنَّه أمدَّ النَّبي (صلى الله عليه وسلم) في غزوة بدر بتســعةَ عَشَر فارساً مغاوير من أبنائه، ولكنَّهم جميعاً استُشــهدوا في هذه الغزوة الحامية، ما عدا واحداً، وإلى تلك القبيلة تُسند القيادة الحربيَّة في مجتمع المادينْغ، لا يُنازعها في ذلك منازع.

من جهَّــة أخرى؛ فإنَّ هــذه الظَّاهــرة لها وظائف اجتماعيَّة، منها إحداثُها روابــط بينيَّة قويَّة بين القبائل، تُحقِّق تماسُــك المجتمــع، وتحــول دون منازعة القبائل بعضها بعضاً فــي وظائفَ معيَّنة، أو في مراكز اجتماعيَّة خاصَّة، احتكرتها قبيلةٌ لنفســها عبر الأجيال؛ علماً بأنَّنا في ســياق مجتمع معقَّــدٍ يقوم على تقســيم الوظائف الاجتماعيَّة بين القَبائل، وتتشكَّلُ هويَّات القبائل والعشائر عبر تلك الوظائف.

مثال آخــر في تحقيق تلــك الادِّعاءات للتَّماسُــك الاجتماعيِّ؛ أنَّ عشــيرتَيْ كمارا كونْدا، وسِيســيهْ كوندا فــي غامبيا، تزعُمان أنَّ أســلافهما عاشــوا جيراناً في مكَّــة المكرَّمــة، ومنها نزحوا إلى مملكــة مالي القديمة قبل أن يســتقرُّوا بغامبيا، وفي أثناء رحلتهم تلك من مكَّة إلــى مالي، وقَع حلف الولاء الموثَّق بين العشــيرَتَين، ولا يزال هذا الاعتقاد يفعلُ فعلَه الإيجابيَّ في إحداث تناغُم منقطع النَّظير بين العشــيرتَين، وفي فضِّ جميع صنوفَ الخصومــات والنِّزاعات التي قد تحــدُث بين واحدة من العشــيرَتَين وبين عشــيرةٍ أخرى؛ إذا توسَّــطت حليفتُها لدَيها، ذلك لقداســة الجوار الأوَّل بمكة، ومن المستَبْعد

(١) Phillips Stevens. "The Kisra Legend and the distortion of Historical Tradition". Journal of African History. Vol. 16. No 2. (1975). pp 185 – 200.

(٢) See: Thomas A. Hale. Griots and Griottes: Masters of Word and Music. (Indiana University. Press. 1998). p 66.

أن يتذكَّر أحدٌ من أفراد العشيرة لهذا «التَّاريخ» المشترك بين القَبيلتَين[1].

ثانياً: دلالة أسماء الأعلام على الهويَّة الإسلامية:

هذا، ويُلحَق بالانتساب الجماعيِّ للقبائل الإفريقية إلى الصَّحابة والعرب، ظاهرة تبنِّي مسلمي إفريقيا الطَّوعي للأسماء «الإسلاميَّة»، ونبذ أسمائهم القبَليَّة، ففي هذا السِّياق - مثلاً - نجد أنَّ أوَّل الخائضين فيه هم الملوك أيضاً؛ حيث انتحل بعض أوائل الملوك أسماء خلفاء وملوك في العصور الأولى للإسلام، فسلاطين صونغايْ (غاوْ) مثلاً تسمَّوا بأسماء الخلفاء الرَّاشدين، ولم تُعرف أسماء بعضهم الحقيقيَّة، من ذلك ما وُجد منقوشاً على أحد الشَّواهد الرُّخاميَّة المكتشفة في غاو عاصمة صونغاي: «هذا قَبْرُ الملك النَّاصر لدين الله، المتوكِّل على الله، أبي بكر بن أبي قُحافة، رحمَهُ الله ونوَّر ضريحَهُ، وقدَّس روحَهُ، وجعل الجنَّة بَدله ومأواه»، (توفي ليلة الجمعة ١٩ رجب ٥٠٣هـ / ١١١٠م)، ووُجِدَ على شاهد آخر: «هذا قبرُ الملك الأجلِّ، الرَّفيع المحلِّ، النَّاصر لدين الله، المتوكِّل على الله، القائم بأمر الله، المجاهد في سبيل الله، ماما بن كما بن اعى المسمَّى بعمر بن الخطَّاب، رحمةُ الله عليه»، (توفي يوم الأحد ١٧ محرم ٥١٤هـ / ١١٢١م)[2].

ونتوقف قليلاً عند هذا الجانب من دلالة الأسماء على التَّميُّز في الهويَّة؛ لبيان علاقتها بالأثر الإسلاميِّ في هويَّة المسلم الإفريقي:

إنَّ أسماء الأعلام - في الوسط الإفريقي - ذات دلالات مُتشابكة مع مختلف مناشط الحياة، وذات رسائل تواصليَّة متعدِّدة الأبعاد، كاشفة عن الهويَّات الإثنيَّة، والانتماءات العَقَديَّة، ففي قبائل (موصي Mosi) مثلاً، يشير الباحث الأنثروبولوجي هويس ((Maurice Houis إلى نظامٍ دقيقٍ للتسمية، يتلخَّص في فئتين، هما:

أ - الاسم القبليُّ أو العشائري (Sondre: pl. Sondra): وهو الاسم الذي يحمله كلُّ من ينتمي إلى العشيرة ذكراً أو أنثى، تمييزاً للعشيرة عن غيرها من العشائر الأخرى.

ب - الاسم الشَّخصي يوري (Yure: pl. Yuya): وهو الاسم الشخصي الذي يميِّز الفرد داخل القبيلة، ويتحدَّد هذا الاسم الشخصيُّ بظروف مولد صاحب الاسم وملابساته، فإنْ أتى الحاملَ المخاضُ وهي في الحقل سُمي الوليد (kobo)، وإنْ أتاها وهي في السوق سُمي (daga)، وهذا الصنف من الأسماء ذو رسائل تواصليَّة متشعبة دينية واجتماعيَّة، فالمولود عشيَّة عيد لدى الفولانيِّين يُطلَق عليه (Djoulde) أي: عيد، وإذا ولد بعد إجهاض سابق سمِّي (Wuri) أي (الناجي).

هذا، ومن أهمِّ الوظائف التي يضطلع بها الاسم في الوسط الإفريقي ما يأتي:

- الاسم وتعبيره عن المعتقدات القبَليَّة: وتقوم المعتقدات والميثولوجيا القبَليَّة بأثرٍ فعَّالٍ في وضع هذا الصِّنف من الأسماء، حيث يُختار اسم معيَّن للوليد رغبة في حفظه من العين أو الموت، أو طلباً لاسترضاء أرواح الأسلاف، تماماً كما لدى كثيرٍ من الثقافات التَّقليديَّة التي تقيم علاقة بين اسم الشَّخص وبين دفع مضرَّة أو جلب منفعة، ومن ذلك لدى قبائل البامبارا إطلاق اسم «نْياما»، أي: زهيد فيه، أو أيّ اسم غريبٍ آخر على الوليد الذي لم يعشْ قبله ولدان لأمِّه، ولدى قبائل الولوف - كما توضِّحه أبحاث عامر صامبْ - يُعطى الوليدُ اسماً غريباً يُعتقد أنه يحميه من صروف الدَّهر، مثل: (Lêmudê)، أي: سوف يموت، و (Amul Yakar) أي: لا أمَل، و (Kène Begul) غير مرغوب[3].

- الاسم والتَّعبير عن ظرف اجتماعيٍّ: في معظم مجتمعات إفريقيا يكون اختيار أسامي المواليد من حقِّ

(١) Ibid.

(٢) Using J. Sauvaget. "Les Epitaphes royales de Gao". BIFAN. 13 (1951). p 418 - 440.

(٣) Amar Samb. "Reflexions sur les Croyances Wolof a travers les expressions linguistiques". Notes Africaines. No 143. Dakar. 1974.

شـيخ العشـيرة وحدَه، لكن هذا الاختيـار يكون – فيما يزعمون – بعد «مشـاورة» أرواح الأسلاف، يحمل الوليد بعده اسـماً يكون له علاقة مباشـرة بالظُّروف الرَّاهنة في القبيلة، فإذا وُلِد الطفل في ظروف خلافات وشـقاق داخل القبيلة مثلاً، يكون اسـمه رسالةً رادعةً من «أرواح الأسلاف» للقبيلة، مثل الاسم dayelle أي لا خِلاف! لدى قبائل كاسينا في بوركينافاسو.

– الاسـم وتحديده للمرحلة العمريَّة، ومركز حامله الاجتماعي: مـن الأمثلة على ذلك ما نجـده لدى قبائل بَساري شرقي السـنغال من توظيف فعّال للاسم في كل مراحل حياة الإنسان، يتجدَّد طبقاً لتجدُّد مراحل الحياة، ونشاط الفرد ومركزه في القبيلة، فحين يولد الطفل يحمل تلقائيّاً الاسم العشائري من طرف أمِّه، ومن ثمَّ يُضاف إليه اسمٌ يُختار له حسب جنسه وتسلسله بين أشقائه، حتى إذا دبَّ أطلقت عليه أمُّه أو أترابه لقباً يُنادى به، وإذا ما أتت فترة الختان والتأهيل (Initiation) انسـلخ عن الاسم «الصبياني» وحمل الاسم «الرِّجالي» اسم الرُّشد، وإذا ما انخرط بعد ذلك في سلك الجمعيَّات السِّريَّة، وشارك في الرَّقصات المقنَّعـة (Danse des masques)، أُعطي كذلك اسمه «القناعي»، وتحرم مناداته خلال تلك العروض الرَّقصيَّة باسمه الرِّجالي.

– الاسـم وتحديده للرُّتبة الأسَـريَّة أو الاجتماعيَّة: يكون ذلك حين يُحدَّد اسم الفرد حسب رتبته وجنسه في الأسرة، فيسمِّي الفولاني مثلاً الابن البِكر حمادِي، والثاني سَـامْبا، والثالث ديمبا. أما البامبارا فيُطلقون (Nyele) علـى البنت الأولى، و(Nya) على الثَّانيـة، وعلى الثَّالثة (Nyeleba)، كمـا يُطلقون (Nci) علـى الولد البكر، و (Nsan) على الثَّاني، و (Ngolo) على الثَّالث وهكذا[1]. ويُطلق قبائل بَسـاري على الأنثى الأولى (Tyra)، وعلى الذكر الأوَّل (Tyara)، والثَّاني (Kala)[2].

انطلاقاً من هذا النظام الدقيق؛ نجد الاسـم – لدى قبائل بسـاري ومثيلاتها – في علاقة متواصلة بالثقافة والمجتمع، وأنَّه رسـالة مباشـرة عن حامله، يعيِّن هويَّته بأبعادها الاجتماعيَّة، فمن اسم الشَّخص قد نحدِّد جنسه، ورُتْبَتَـه، وربَّما عدد إخوانه، والفئـة العمريَّة التي ينتمي إليها، وربَّما ظـروف ولادته، وموضعها، ويوم ولادته نهاراً أم ليلاً؛ وهو ما يؤكِّد أنَّ الاسـم يحمل رسـائل تواصليّة متعدِّدة، وأنَّه فـي علاقة وظيفيَّة حميمة بالأنثروبولوجيَّة الإفريقية، وأنَّ تسـمية الأفراد ليسـت قضيَّة خصوصيَّة للوالدَين، كما أنَّه يوظَّف للحفاظ على انسجام المجموعة، وتفادي المشكلات المهدِّدة لبقائها[3].

يظهر الأثرُ الإسلاميُّ بجلاءٍ في التَّحوُّل الدِّلاليِّ الذي طرأ على عدد من تلك القيَم؛ من دلالتها التَّقليديَّة الضَّيِّقة المحدودة إلى دلالتها الإسلاميَّة الموسَّعة العميقة

هذا، وقد ارتَأَيْنا الإسـهابَ في هذا المقام؛ للتَّدليل على أنَّ أيَّ مسـاس بهذا النِّظام يؤذن بتقويض الكثير من الأسُس الاجتماعيَّة، والمعتقدات القبَليَّة، وإلى طمس هويَّة صاحب الاسم في المنظور القبَلي، وهذا – بالتَّأكيد – ما جرى لنظام التَّسـميَّة لدى القبائل التي اعتنقت الإسلام في غـرب إفريقيا، حيـث حلَّ العالِـم (karamogo)

(١) Louis-Jean Calvet. La Tradition Orale. (Paris : Presses Universitaires. 1977). p 82.

(٢) ولـدى قبائل دُغـون (Dogon) في مالي يُطلق (Yene و Yetime) على الأنثى الأولى والثَّانية على التَّوالي، أما الذَّكر الأوَّل والثَّاني فيُطلق عليهما (Baji و Atime)، كما أنَّ لدى كلِّ قبيلة أسماء جاهزة للتَّوائم حسب اتِّحاد جنسهما أو اختلافه، ويُحدَّد اسم الوليد الذي يتبع التَّوأم، فيُطلق مثلاً لدى المالنكي على المولود الأنثى التي تتبع توأمَين اسم «سايو» (Sayon)، كذلك قبائل الأشانتي؛ إذ ترد لديها الأنظمة نفسها في تسمية المولود على حسب اليوم الذي وُلِد فيه، أو الظَّرف الذي تزامن ومولدَه، أو على حسب ترتيبه في الأسرة، أو غير ذلك، انظر: Asante. Molefi Kete. The Afrocentric Idea. (Philadelphia: Temple UP. 1987). p 75.

(٣) Maurice. Houis. Anthropologie Linguistique de l'Afrique Noire. (Paris : PUF. 1971). p 57.

محلَّ شيخ القبيلة في تحديد أسماء المواليد، وحلَّت المناسبات الإسلاميَّة محلَّ المناسبات التَّقليديَّة التي كانت تؤثِّر في تحديد اسم الوليد، كما أُلغيت بعض تلك المناسبات لمنافاتها للتعاليم الإسلاميَّة... وهكذا أصبح المسلم الإفريقي يُعرف – أوَّلاً – باسمه المكوَّن من أسماء الله الحسنى، أو من أسماء الأنبياء والرُّسل والصالحين ذكوراً وإناثاً، أو أسماء الصَّحابة والتَّابعين، أو من الرُّموز الإسلاميَّة[1].

ثالثاً: دلالة أسماء المدن والمواقع الجغرافيَّة:

ولم تقتصر هذه الظَّاهرة على الأسماء الشَّخصيَّة فحسب، وإنَّما امتدَّت إلى أسماء المدن والمواقع الجغرافيَّة، رغبةً من المسلمين الأفارقة في ربط تلك المواقع بسميَّاتها في مهبط الوحي أو في جزيرة العرب وبلادهم، لدينا مثلاً سلسلةٌ من اسم «مدينة» في معظم بلاد إفريقيا، أشهرُها «مدينة» التي حلَّت محلَّ (Timbi) القديمة في غينيا على يد الشيخ العالم «ألْفَا بيرو» (Alfa Yero)[2]، ولدينا مدينة «كيروان» (Kerewane) في السنغال وغينيا، مراداً به القيروان، ومن أحياء عاصمة مالي الحديثة باماكو حيُّ (Bagadaji)، يراد به بغداد، وحيُّ «حمدَ الله» في باماكو، وحيُّ «دار السَّلام» في مدينة بواكي بكوت ديفوار، وحيُّ «مَاصيرَا» (في غينيا)، و «طائِفَا» (في السنغال)، وحي «سَروجَا» مراداً به بلدة سَروج، بلدة أبي زيد السروجي بطل مقامات الحريري، وغيرها من المواقع.

رابعاً: تبنِّي التَّقويم السَّنويِّ الهجريِّ:

كذلك، ظهر التَّأثير الإسلاميُّ في كثيرٍ من مظاهر الهويَّة الإفريقية، ممَّا لا مجال لتفصيله في هذا المقام، من ذلك تبنِّي التَّقويم السَّنويِّ الهجريِّ، وربط جميع مناشط الحياة بالتَّقويم القَمَريِّ، ونبذ ما كان سائداً من الأعياد الوثنيَّة المرتبطة بالتَّقويم الشَّمسيِّ، واقتراض معظم القبائل لأسامي الشهور والأيَّام العربيَّة، وربط مفردات التَّوقيت بالشَّعائر الإسلاميَّة، مثل: Suba (الصبح)، waliha-tele (وقت صلاة الضُّحى)، Sali-fana (الصلاة، الظهر)، La`ansara (العصر) بلغة المادينغ... وقل مثل ذلك في الأزياء، والفنون والآداب.

خامساً: تأثُّر المجموعات المسلمة بالإسلام في قيمها الأخلاقية والثقافية:

من الإمكان أن نجزم هنا بلا تردُّد، بالقول باستحالة وجود مظهرٍ من مظاهر هويَّة الأفراد أو المجموعات المسلمة في إفريقيا (في الدِّين، والتَّاريخ، واللُّغة، والثَّقافة) غير متأثِّرٍ بالإسلام، ولعلَّ استقصاء الأثر الإسلاميِّ في مظهَرَين ثقافيَّين لدى الفولبي من جانب (مفهوم البولاكو)، ولدى الهوسا من جانبٍ آخر (مفهوم الرَّجل الصَّالح)، يوضِّح مدى تأثُّر المجموعات المسلمة العميق بالإسلام في ثقافتها، ورؤيتها للعالَم، ومدى تشكُّل هويَّتها الإسلاميَّة بناءً على تلك الرُّؤية الخاصَّة.

(١) الفولاني ومفهوم البولاكو (Pulaaku):

مفهوم البولاكو لدى قبائل الفولْبي / الفولاني[3]، مفهومٌ اجتماعيٌّ معقَّد، أثار اهتمام علماء السُّلالات، والعلماء الاجتماعيِّين، و (بُولاكو): مصدرٌ من اسم الفولاني (بُولا + كو)، وهو مثل المصدر الصِّناعي: (إنسان + يَّة)، عرَّفه Kirk-Greene باختصار بأنَّه: «طريقة حياة الفولانيِّين» (the Fulani way)، وترى VerEecke أنَّه مفهومٌ محمَّلٌ بمعانٍ متشابكة، ولكنَّه في مجمله يعني «رؤية العالم» لدى الفولانيِّين، وظيفته تشكيل قالب للقيَم الاجتماعيَّة المثاليَّة[4]، وذهب الباحث Ogawa إلى أنَّ

(١) The Muslim World. "The Place of Islamic Law in Sierra Leone". Vol. LXXXIV. No. 3 – 4. 1994. p .311

(٢) تذكر المصادر التاريخيَّة أن هذا العالم، لدى عودته من الحج، حمل معه تراباً من المدينة المنورة، ونثره في أرجاء هذه المدينة، ثم أطلق عليها هذا الاسم، انظر:
Gouilly. Alphonse. L`Islam en Afrique Occidentale Française. p 209.

(٣) الفولبي (مفرده: بولا / فولا)، وهي التسمية التي تطلقها الفولاني على نفسها، و (فلفلدي) على لغتها، ويطلق عليهم الهوسا (فولاني)، وقبائل الكانوري تسمّيهم (فلاتة).

(٤) Oppong. Yaa. P.A. Moving Through and passing on: Fulani mobility. survival. and

هذا المفهوم ليس – ببســاطة – نظامــاً قيميّاً في حدِّ ذاته، وإنَّما هو نظامٌ من الرُّموز التي تشــكَّلت في علاقة مغايرة مع «الآخر» غير الفولاني، وبتعبير VerEecke أنَّ البولاكو هو «الحدود المميِّزة بين الفولبي وغير الفولبي»، فمفهــوم البولاكو إذن: هو مجموعةٌ من القيَم الإنســانيَّة النَّبيلة التــي يؤمن بها الفولاني، ويتَّخذونها أســلوباً في الحياة يميِّزهم – في اعتقادهم – عمَّن دونهم.

ونظراً لتعــدُّد مواطن الفولانيِّين على امتداد إفريقيا جنوب الصَّحراء الكبرى، وتبايُــن نظرات الباحثين حول هذا المفهوم، فقــد لجأ الباحث Stenning إلى تحديد أربعة مقوِّمات أساسيَّة لمفهوم البولاكو[1]:

أولاها: لغة الفُلفُلدي أي لغة الفولاني.

وثانيتها: التَّواضع والتَّوسُّط (seemteende).

وثالثتها: الصَّبر والتَّحمُّل (munyal).

ورابعتها الأخيرة: الحكمة والتَّعقُّل (hakkiilo).

فهذه القيم، وإن كانت عالميَّة إنسانيَّة، فإنَّ الفولاني يعدُّونها مــن خصوصيَّاتهم، ومن المحــدِّدات الجوهريَّة لهويَّتهــم، تؤثِّر في طريقة تفكيرهــم وتصرُّفهم ورؤيتهم الكليَّة للعالَم.

أمَّا عن علاقــة البولاكو بالإســلام؛ فتظهر – أوَّلَ مــا تظهر – في كــون القيَم المذكورة مــن صميم القيم الإسلاميَّة، ومن مستلزمات الشَّــخصيَّة المسلمة الحق، وتظهر – ثانياً – في مفهــوم «جُولْدي» (juulde) الذي يعني حرفيّاً: الصَّلاة، ويُشــار به لدى الفولبي إلى التَّديُّن، وهو مقوِّمٌ ضروريٌّ لمفهوم الإنسان المثاليِّ بين الفولبي.

وأمَّــا عــن أثر الإســلام ودوره في تهذيــب مفهوم البولاكو، خصوصاً في نبذ المحدِّدات الحسِّــيَّة الظَّاهرة التي يزعم الفولاني أنَّها مقوِّمــاتٌ لهويَّتهم (مثل الأزياء، والمظاهر الثَّقافيَّة والاجتماعيَّــة البحتة)، فقد أوضحه الباحــث أوغاوَا بقولــه إنَّه: «كلَّما توغَّلــت الفولاني في الإســلام فإنَّهم يزدادون بُعداً عن التَّثبُّث برؤية البولاكو، وأنَّهم يحدِّدون هويَّتهم بوصفهم جزءاً من الأمَّة الإسلاميَّة الكبــرى»[2]، وإلى مثل هذا توصَّلت الباحثة (VerEcke) في دراســتها عن فولاني منطقــة أدَمــاوَا بالكاميرون، فصرَّحت أنَّ الإســلام قد غــدا باطِّراد أهــمَّ مرجعيَّة أخلاقيَّة ومحدِّداً إثنيّاً (ethnic marker) لدى أولئك؛ أكثر من فكر البولاكو.

وليســت هذه الحالة خاصَّةً بالفولاني ذوي الانتماء الإسلاميِّ العريق فحسب، وإنَّما هي موجودةٌ بين فولانيِّين ذوي انتمــاء إســلاميٍّ أقلَّ نسبيّاً، وتلك حــال فولاني (mbororo) الرَّعويَّة كما يؤكِّدها الباحث بوزْنهام بقوله: إنَّ الفولاني في تلك المنطقة تَعُدُّ (diina) (أي الإسلام)، مكوِّناً ضروريّاً لمفهــوم البولاكو[3]. وذهب الباحث فرانْز إلى أبعدَ من ذلك بقوله: «إذا استمرَّت الثَّقافة الإسلاميَّة العربيَّة القويَّة في الانتشــار؛ فــإنَّ الخصائص المميِّزة، والفكر المســمَّى الآن ببولاكو، فــي طريقها إلى الاندثار والاختفاء؛ لتتشــكَّل مــن جديد في ظلِّ هويَّة إســلاميَّة عالميَّة أكثر توسُّعاً»[4]، عليه؛ فإنَّ العلاقة حميميَّةٌ عضويَّة بين الإسلام وبين مفهوم «رؤية العالَم» عند الفولانيِّ؛ حيث لا وجه للبحث عن هويَّة فولانيَّة خارج الدَّائرة الإسلاميَّة.

(٢) مفهوم «الإنسان الصَّالح» في مجتمع الهوسا:

يُعــدُّ مفهــوم (mutumin kirki) أي: الإنســان الصَّالح، تجليةً للأثر الإســلاميِّ فــي الرُّؤية الاجتماعيَّة لدى الهوســا، وفي نظرتها إلى الإنسان المثاليِّ المجسِّد لهويَّة الهوســا، وتلك حقيقةٌ أكَّدهــا الباحث الاجتماعيُّ البروفيســور جريني (Kirk-Greene) – رائد الأبحاث

identity in Ghana. (Transaction Publishers, 2002), p 36

(١) حدَّد الباحث دوبير مقومات البولاكو مثلاً، فأضاف إلى القيم المذكورة أعلاه: (cuusal) أي الشجاعة، وهذا بين الفولاني الرُّعاة الرُّحل. وزادت الباحثة VerEecke بالإضافة إلى القيم المذكورة قيمة (ndimaaku) أي الحرية، و(endam) الكرم، و(caahu) الطيبة، و(ngaynaaku) أي رعي البقر.

(٢) Ogawa, 1993, p 119.

(٣) Victor Azarya, Pastoralists under pressure? Fulbe societies confronting change in West Africa, (BRILL, 1999), p 9.

(٤) Moving through and passing on, p 37.

في هذا المجال - بقوله:

the good man in Hausa society today is almost by definition، the good man in Islam

«إنَّ الإنسان الصَّالح في المجتمع الهوساويِّ اليوم يماثلُ تقريباً - من حيث التَّعريف - الإنسانَ الصَّالح في الإسلام»[1].

أمَّا مواصفات هذا الإنسان الصَّالح، فقد حدَّدها جريني انطلاقاً من مجموعة كبيرة من النُّصوص الشَّعبيَّة الأدبيَّة والتَّاريخيَّة والدِّراسات الاجتماعيَّة؛ فوضع مجموعة من القيَم الأخلاقيَّة بوصفها صفاتٍ للرَّجل الصَّالح، وهي:

الصِّدق والأمانة (gaskiya، amana): وتمثِّل هذه القيمة البنية التَّحتيَّة لكلِّ تصرُّف اجتماعيٍّ بين الهوسا، كما أنَّ نقيضها «خيانة الأمانة» (cin amana) لَمِنْ أكبر الانتهاكات الأخلاقيَّة في المجتمع الهوساويِّ.

الكرَم والسَّخاء (karamci): أرجع جريني اعتداد الهوسا الشَّديد بقيمة الكرَم والسَّخاء إلى طبيعة النَّشاط الاجتماعيِّ لدى الهوسا؛ القائم على الزِّراعة والتِّجارة، فالمخاطرة في هذين النَّشاطَين عالية بفعل الكساد المباغت، أو الحصاد الرَّديء، وفترات الجفاف المفاجئة، وغير ذلك من الظُّروف الطَّارئة التي قد تقلب حياة الإنسان رأساً على عقب بين ليلة وضحاها؛ فلا بدَّ - في مثل هذا الظَّرف - من مواساة حقيقيَّة بين أفراد المجتمع. أشار جريني هنا إلى أنَّ هذه القيمة قد ذهبتْ بالهوسا كلَّ مذهب، حتى إنَّ مفهوم السَّخاء والإنسان الكريم (mai-haira) ليستْ له حدودٌ ضابطةٌ واضحة لديهم، وهو إلى الإفراط أقربُ منه إلى التَّوسُّط.

الصَّبر والأناة (hakuri): بيَّن جريني أنَّ كثيراً من عادات الهوسا ولغتها تكشف عن مكانة هذه القيمة الأخلاقيَّة بين الهوسا، فعبارة التَّحيَّة والمجاملة اليوميَّة المعتادة تقول: (ina hakuri?) أي: كيف صَبرُك (مع الحياة)؟ كيف حالك؟ ويقولون في الاعتذار إلى السَّائل المتسوِّل: (Allah ya ba hakuri) أي: ألْهَمَك الله الصَّبر، أو: الله يعْطيك!

التَّعقُّل أو الفطنة والذَّكاء (hankali): الإنسان العاقل - كما يُعرِّفه جريني حسب الرُّؤية الهوساويَّة - هو الذي يقوم بالتَّصرُّف أو بالقول المناسب في الظَّرف المناسب، ونقيضه الإنسان الجاهل.

الحياء أو الشُّعور بالعار (kunya): إنَّ ما يُميِّز هذه القيمة لدى الهوسا هو صبغتُها الجمعيَّة، فالعار في نظر الهوسا لا يلحقُ بالمسؤول الأوَّل عنه، وإنَّما يتغلغل ويستشري في شبكة معقَّدة تعقُّد النَّسيج الاجتماعيِّ الهوساويِّ نفسه، وكما هو يمتدُّ في شكلٍ أفقيٍّ، فإنَّه يمتدُّ هكذا في شكلٍ عموديٍّ في الزَّمان، فيتجاوز فاعلَه إلى عقبِه؛ لذلك فإنَّ هذه القيمة تُجبر الفرد / الجماعة على الالتزام بالحدود الخُلقيَّة المتعارف عليها بين الهوسا، وإن كان ذلك يتعارض مع قوله تعالى: ﴿وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى﴾ [الإسراء : ١٥].

المعاملة وحسن الخُلُق (mutunci): وهي من محدِّدات الإنسان الصَّالح التي تتأكَّد أكثرَ في علاقة الأعلى بالأدنى، ويُعبِّر الهوسا عن جرح المشاعر، وانتهاك كرامة الفرد بـ «أكل كرامته»، وهو تعبيرٌ يوازي أكل لحمه حسِّيًّا.

العدل والحكمة (adalci، hikima): بيَّن جريني أنَّ قيمة العدل هي التي تختزل بقيَّة القيَم في حُكم الهوسا على الإنسان بالصَّلاح، والعدل هنا يعني أنْ يُوطِّن الإنسانُ نفسه لفعل ما يُمليه «الواجب» عليه مهما كانت الظُّروف والموانع.

تلك جملة القيم الأخلاقيَّة التي يراها الهوسا لازمةً للإنسان الصَّالح مهما كان مركزُه الاجتماعيُّ، رئيساً أو مرؤوساً، غنيًّا أو فقيراً، ومن الجليِّ في هذا المقام مطابقة تلك القيَم الأخلاقيَّة لما جاء به الإسلامُ، ولئنْ أكَّد جريني أنَّ هذه القيَم بين الهوسا سابقةٌ على الحضور الإسلاميِّ، فإنَّه قد أكَّد في مواضع عدَّة أنَّ الإسلام

(١) Emmanuel Chukwudi Eze. African Philosophy: an Anthology. (Wiley-Blackwell. 1998). p 127.

مُعــزِّز قويٌّ لتلك القيَم، وقد ظهر ذلك أوَّلاً في الاقتراض اللُّغويِّ المقتضب من اللُّغة العربيَّة (لغة الإسلام) للتَّعبير عن القيَــم المذكورة، وهو اقتراضٌ ليس جزافاً، وإنَّما هو اقتراضٌ واعٍ تحملُ فيه المفردة ثِقَلَها الدِّيني معه.

القوى المناوئة للإسلام سبقت إلى محاولة فَضْم عُرى الإخاء والتَّضامُن وتقارُب الهويَّات بين الشعوب المسلمة

كذلــك، يظهر الأثرُ الإســلاميُّ بجلاء فــي التَّحوُّل الدِّلالــيِّ الذي طرأ على عددٍ مــن تلك القيَم؛ من دلالتها التَّقليديَّــة الضَّيِّقــة المحدودة، إلى دلالتها الإســلاميَّة الموسَّــعة العميقة، فالعدل (adalci) مثالاً، أصبح يعني: مخافــة الله؛ لذلك فإنَّ من أهمِّ مواصفات الزَّعيم الأمثل بين الهوسا: العبادة والإيمان.

والخلاصــة في هذا الجانب: أنَّ مــا يزعُمُه كلٌّ من الفولاني والهوســا بوصفه مقوِّمــاً ضروريّاً من مقوِّمات هويَّتهــم، ما هو – في الحقيقــة – إلاَّ مقوِّمات ضروريَّة لهويَّة المســلم تحت أيِّ سماء؛ لذلك فإنَّ كلتا الجماعَتَين قــد اقترضتْ – بوعي أو بغير وعــي – معظم المفردات العربيَّة ذات الثِّقل الإسْــلاميِّ للإشــارة إلى ما تزعُمانه خصوصيَّات لهما.

سادساً: نشوء هويَّة إسلاميَّة شبه إثنيَّة:

وإذا كان الإسلام قد أثَّر تأثيراً واضحاً في جملة من القبائــل، فأعادت هَيْكلة هويَّاتهــا وقَولَبتها، فإنَّه قد كان السَّــبب المباشــر في ظهور عددٍ من المجموعات «شبه الإثنيَّــة» التي تكوَّنت في رَحِم إســلاميٍّ صِرْف، من ذلك الجاخانْخــي (Jakhanke) والطُّرودْبــي (Torodbe) اللَّتــان ظهرتا بفعل حركــة التَّعليم الإســلاميِّ والدَّعوة بإفريقيا.

الطُّرودبي (Torodbe) ونشــوء هويَّة إسلاميَّة شبه إثنيَّة:

يُعــدُّ الطرودبــي نموذجــاً بامتياز في بيــان الأثر الإسلاميِّ في تشكيل الهويَّات بإفريقيا؛ إذ قد تكوَّنت هذه الشَّريحة تكويناً إسلاميّاً صرفاً من بقايا العبيد المحرَّرين والآبقين؛ ممَّن كانوا يعيشون تحت وطأة الظُّلم والاستغلال من لَدُن طبقة المحاربين ببلاد السُّــودان، وفي ظلِّ هذا الوضع من القهر كان الإســلامُ وحدَهُ هو العنصر الجامع بين الطُّرودبي، حيــث وجدوا فيه متنفَّســاً وملاذاً آمناً للخلاص من هذا الوضع.

ولا أدلَّ على ما ســبق من دلالة التَّســمية؛ إذ الفعل (torade) بلغة الفولْبي يعني: ســأل. و (طُرُودو، مفرد: طرودبي): يدلُّ على التَّضرُّع والمســألة أو التَّسوُّل، وفي ذلك إشــارةٌ إلى مجموعات طرودبــي التي تكوَّنت جراء الحركة العلمية والدعوية الإســلاميَّة التي قامت في بلاد الســودان الغربي، وكان الطلبــة يتجمَّعون في المحاضر العلميــة والدَّارات الصُّوفية حول المشــايخ لتلقِّي العلم، والقيــام بالمهام الدَّعوية والأعمــال الحرفيَّة التي كانت تنتظم حياة أولئك، وكانوا يتميَّزون بحياة التقشُّف.

ومــن طرق التَّربية لديهم أن الطَّلبــة كانوا يتجوَّلون في القرى ويتســوَّلون، ويُطلق عَلَيْهِمْ «طُورودُو» بالفلفُلديَّة لغة الفولاني، أو «طُرونْكاوَا» بالهوسا: أي متسوِّلون، صار هــذا الوصف لقباً لهم، وعُرفوا في الأدبيَّات الإســلاميَّة في غرب إفريقيا بـ «الطُّروديَّــة»، أو «طورودْبي»، وهذا الوصف في الواقع ليس اسماً لقبيلة معيَّنة، وإن كان الغالب إطلاقه على الفولاني، وعلى عشائر علميَّة دَعويَّة معيَّنة؛ منها: عشــائر باري المنتسبة للشيخ أحمدو، وعشائر تالْ المنتســبة للشيخ عمر تالْ، وعشائر سِي المنتسبة للشيخ مالك سي[1].

من الخصائص المميَّزة للطُّرودْبي:

لا أصــلَ قَبَليّاً يجمعهُم: وإنَّما هم خليطٌ من شــتات القبائــل التي خضعــت للعبوديَّة من الكُونْتــا، والفولْبي والجاخانْخــي، والماندينــغ، والهوســا، والسَّــراخولية،

(١) Willis. John Ralph. Studies in West African Islamic History. (Routledge. 1979). p 21.

والولـوفْ، والسِّـيريرْ، وليبُـو في منطقة مـا حول نهر السِّنغال، أو ما يُعرف الآن بسنيغامبيا.

التَّحدُّث بالفُلفُلـدي (لغة الفولاني): ومعرفة القراءة والكتابة بالعربيَّـة للحاذقين منهم، فكانت الفُلفُلديَّة اللُّغة المشتركة بينهم، والعربيَّة لغة الخاصَّة في المكاتبات، أو غيرها.

الانقطاع لطلب العلم والدَّعوة والتِّجارة في مجموعات متنقِّلة: ونبذ الحِرَف والأعمال التي كانت تعدُّ منحطَّة في مجتمع فوتا - تور كالصَّيد البحريِّ (somono)، والطِّب الشَّـعبيِّ (sulbalbe)، والحدادة (bailo)، وغيرها من الحِرَف اليدويَّة.

وعلى حـدِّ تعبير جونْ رالْف؛ فإنَّ «مهنة الإسـلام» (craft of Islam)، أي العلمُ والدَّعوة، هي التي ضمنت للطُّرودْبي التَّماسُـك والتَّضامُن، ومن ثمَّ التَّحوُّل من حالة دونيَّة إلـى حالة قوَّة وتميُّز اجتماعـيٍّ؛ فوصف العلم - آنذاك في القرن السَّـابع عَشَر الميلاديِّ - أقصرَ وسيلةٍ للتَّرقِّي إلى قمَّة السُّـلَّم الاجتماعيِّ في بلاد السُّودان، بل إنَّ الطُّرودْبي وصلتْ إلى سُـدَّة الحُكم بتأسـيس خلافة إسـلاميَّة عُرفَتْ باسم «دولة الأئمَّة» (almamy)؛ حيث كان زعماؤها مشايخ علماء أئمَّة.

بهـذا الصَّدد؛ يقول المؤرِّخ جـونْ رالفْ: «لقد دخل الطُّروديُّون في تواريخ بلاد السُّـودان الإسلاميَّة، دخولاً صاخباً بثورة الإمام مالك سي (Malick Sy)، تلك التي تُوِّجت بتأسيس جماعة سيسـيبيهْ (sissibe) في بُونْدو (حوالـي ١٦٩٠م)»[١]، وعُدَّتْ أوَّل نموذج إسـلاميٍّ ناجحٍ للحُكم والإدارة ببلاد السُّودان الغربيِّ[٢].

ويمكن تحديـد الإنجازات الأوَّليَّـة للطوروديِّ قبل تأسيسـهم للخلافة الإسلاميَّة بفوتا تورو، بعدَّة إنجازاتٍ، هي:

كسـر الفوارق القَبَليَّة في مجتمع فوتا-تورو: بتحويل الانتماء من حيِّز الدَّم والنَّسـب إلى حَيِّز إسلاميٍّ صِرف؛ حيثُ الولاءُ للعقيدة الإسـلاميَّة، وللشُّـعور بالرَّغبة في الانعتاق من العبوديَّة لا غير، ومن دلائل ذلك أنَّ الجماعة الأولى التي هاجرتْ مع المؤسِّـس الإمام مالك سي إلى بونـدو كانت تحت إمـرة ثلاثة قُوَّاد، هـم: تامْبي كانْتيه (حدَّاد)، وسـيفي لايَا (قوَّال griot)، وكيري كافُو (عبدٌ مملوك)[٣].

الارتفاع بقبائـل (Futube) وقبائل (Guirobe): وهي من الفولْبي البدائيِّين، من حالة البدائيَّة والعيش في الكهوف والغابات إلى قبائل زراعيَّة مستقرَّة بعد إسلامها.

إيقاظُ روح التَّحرُّر والتَّضامُن من أجل تحقيق الحريَّة للجميـع: فحين ظهر أمرُ الإمام مالك سـي، وهاجر إلى بُونْدو، توافَدتْ عليه أعدادٌ كبيرةٌ من القبائل والأفراد دون قَيد أو شـرط اللَّهُمَّ إلاَّ الإسلام، وقد كان بعضُ الأسياد - فيما بعدُ - يلتحقون به فيشـترون العبيد ويُحرِّرونهم، وكانـت روح التَّضامُـن عاليَةً بيـن الطَّلبـة الطُّروديِّين وبين مشـايخهم، وبيـن أفراد الجماعة ككلٍّ؛ فنشـطت المصاهراتُ بينهم دون اعتدادٍ بالقيود القَبَليَّة والتَّمايُزات الاجتماعيَّة السَّـابقة، وهكذا «غـدتْ مدينة بُونْدو ملاذاً آمناً لكلِّ من كان راغباً من أهالي منطقة مالي والسَّـنغال في الانخراط في هويَّة ذات بُعدٍ دينيٍّ»[٤].

أسماء قبائلَ، مثل: المادينغ / جُولا، والفولبي، والهوسا، والولوف.. القبائل المتوغلة في الإسلام، قد أصبحت مرادفاً للإسلام

وبعـد؛ فإنَّ علاقـة الطُّرودبي الحقيقيَّـة بما نحن

(١) Ibid. p 26.

(٢) يذهب بعض الباحثين إلى اعتبار إمبراطوريَّة صونغاي أوَّل حكم إسلاميٍّ نموذجي في بلاد السُّودان، لكنَّ الفرق بين صونغاي وبين خلافة الإماميَّة يكمن في العُمق، ونضج الخبرة، وكان الحكم الإسلاميِّ في صونغاي جزئيّاً مؤقَّتاً، تحدَّد بفترة حكم الأساكي في العهد الأخير من عمر الإمبراطوريَّة.

(٣) Tambe Kante, Sevi Laya, and Keri Kafo.

(٤) Willis, John Ralph, Op. Cit. p 26.

بصدده من مناقشة للأثر الإسلاميِّ في تشكيل هويَّات الأفراد والجماعات تكمنُ في تميُّز الطُّروديِّين تميُّزاً جعلهم أشبه بإثنيَّة من الإثنيَّات الحقيقيَّة ببلاد غرب إفريقيا، وغدا من المألوف أن ينتسب بعض النَّاس إلى الطُّرودِّبي باعتباره إثنيَّة لهم، والحقيقة أنَّها ليست كذلك، وإنَّما هي – بتعبير بعض الباحثين – إثنيَّة «شبه فولِّبي».

ملاحظات ختاميَّة:

لعلَّ قراءة ما تمَّ عرضُه في الفقرات السَّابقة من لقطات مُبتسرة؛ تُفضي بنا إلى رؤية واضحة عن أثر الإسلام الدِّناميِّ في تشكيل هويَّات الشُّعوب المسلمة بإفريقيا، وتطويرها باستمرار كلَّما أوغَلَ أولئك في الدِّين الإسلاميِّ، وقد أفضى هذا التَّوغُّل ببعض القبائل – مثل الماديغ والفولِّبي والهوسا – إلى التَّماهي في الإسلام، وتشابُك الخيوط المكوِّنة لهويَّتها في النَّسيج الإسلاميِّ لدرجة صعوبة الفصل بين ما هو إسلاميٌّ وبين ما هو غير إسلاميٍّ من مقوِّمات هويَّات تلك القبائل.

هذا – على الأقلِّ – في نظرة تلك القبائل المسلمة إلى أنفسها بوصفها مسلمة جملةً وتفصيلاً، وفي نظرة الآخرين إليها بهذا المنظار أيضاً، ومعلومٌ أنَّ نظرة «الآخر» هي الوجه الآخر للعملة في تحديد الهويَّة، ويتجلَّى هذا الرأي – مثلاً – في مناقشات الباحثين لمفهوم إثنيَّة الهوسا.. وموطن الخلاف: تُرى أتُعدُّ الهوسا إثنيَّة عرقيَّة أو لا؟ وفي ذلك ذهب الباحث بادينْ إلى ردِّ القول بوجود إثنيَّة للهوسا بالمعنى العلمي لهذا المصطلح، وحُجَّتُه أنَّ ما كان يُعرف بهذا المفهوم قد أصبح غير واقعيٍّ؛ إذ قد غدا «الهوسا» منذ عهدٍ بعيدٍ انتماءً أكثر منه عرقاً ونسباً، «فبالرَّغبة يمكن للفرد أن يتحدَّث لغة الهوسا، وأن يُسلم، ثم يدَّعي أنَّه هوسا»، وبمثل هذا الرَّأي صرَّح المؤرِّخ هيسكتْ مؤكِّداً أنَّ الأعراق المختلفة التي تتألَّف منها الهوسا، لا يجمعها إلا «اللُّغة والانتماء إلى الإسلام»[١].

هذا، وممَّا يُستطرف الإشارة إليه هنا أنَّ أسماء قبائلَ، مثل: الماديغ / جُولا، والفولبي، والهوسا، والولوف.. القبائل المتوغِّلة في الإسلام، قد أصبحت مرادفاً للإسلام، فإذا أسلم بعض الأفراد – مثلاً – من قبائل غْبينْ (gbin) أو سينوفو (Senoufo) شماليَّ ساحل العاج؛ قيل عنه إنَّه «أصبح جولا» (a kera jula ye)[٢]، وفي نيجيريا يُقال للمسلمين الجُدد من اليُوربا والإيبو (ya zama bahaushe) أي: أصبح هوساويًّا.

ومعلوم أنَّ تلك الظَّاهرة عامَّةٌ على امتداد رقعة الإسلام في إفريقيا وفي آسيا، ففي الصِّين، حتى في أواسط القرن الماضي (١٩٥٠م) كان يُطلق على الإسلام (hui-jiao) أي دين قوميَّة هُوِي (Hui)، ويُطلَق على كلِّ مَن يُسلم (Huijiao tu) أي إنسان من الهوي بصرف النَّظر عن أصله[٣]، كذلك كان يُقال في الملايويَّة الدَّارجة لمن أسلم (masuk melayu) أي: دخل الملايويَّة[٤].

ومهما يكن من تحفُّظ على هذه الظَّاهرة؛ فإنَّ ما يثير انتباهنا فيها دلالتُها على قوَّة الأثر الإسلامي في هويَّة الذين يُختزَل الإسلام فيهم، ويترادف اسمُهم باسم الإسلام.

هنا – خصوصاً – تدحضُ مزاعمُ بعض الباحثين الذين ذهبوا إلى أنَّ الهويَّة الإسلاميَّة بإفريقيا تتحدَّدُ بمقابل ثلاثة أبعادٍ متوازية هي: إفريقيا غير المسلمة، والعالم العربيُّ، والحضارة الغربيَّة[٥]، بمعنى أنَّ هويَّة

(١) Douglas Anthony. "Islam does not belong to them: Ethnic and Religious Identity among Male Igbo".

(٢) Conrad. David. Status and Identity in West Africa: Nyamakalaw of Mande. (Indiana University Press. 1995). p 156.

(٣) Dru C. Gladney. Muslim Chinese: ethnic Nationalism in the People's Republic. (Harvard University Asia Center. 1996). p 97.

(٤) Bayly. Allan Christopher. Forgotten Wars: Fredom and Revolution in Southeast Asia. (Harvard University Press. 2007). p 366.

(٥) Encyclopedia Universalis: Islam Histoire le Monde M – sulman Contemporain. www.universalis.fr 31/07/2011.

Converts in Hausaland". Journal of International Institute. vol. 70. No.3 (2000). p 425.

المسلم الإفريقي تتجلَّى باختلافها عمَّا ذُكر من التَّقسيمات الثَّلاثة السَّابقة، وتلك معادلة مغلوطةٌ فاسدةٌ؛ لوجود محدِّد «العالم العربيِّ» فيها، فعلى أقلِّ تقدير، لا يمكنُ الخوضُ في البحث عن هويَّة إسلاميَّة بإفريقيا في معزلٍ عن العالَم العربيِّ. وبتعبير آخر: لا يمكنُ تحديدُ هويَّة المسلم الإفريقي إلاَّ بإضافتها إلى العالَم العربيِّ؛ للعلاقة العضويَّة المعروفة بين هذه المتغيِّرات.

وحرصاً على أن يكون لما تقدَّم ذكرُه حظٌّ من الواقعيَّة؛ فلا بدَّ من التَّأكيد على ضرورة توظيف هذه العلاقة العضويَّة بين الإسلام وهويَّات مسلمي إفريقيا؛ في سبيل توطيد الرَّوابط البينيَّة بينهم وبين العرب من جانبٍ، وبينهم وبين الشُّعوب المسلمة، توظيفاً يُستَثمَر ويُستغلُّ في دعم القضايا المشتركة، وتعبئة القوى، وانتزاع الحقوق التي لم تعُد تُمنح إلاَّ في ظلِّ التَّكتُّلات والتَّلاحُمات الكبرى.

تجدر الإشارة هنا إلى أنَّ القوى المناوئة للإسلام قد سبقت إلى محاولة فَصْم عُرى الإخاء والتَّضامُن، وتقارُب الهويَّات بين الشُّعوب المسلمة؛ فعمدت إلى سياسة التَّجزيء والتَّقسيم، فظهرت من لدُنهم مسمَّيات من مثل: «إفريقيا العَرَبيَّة»، أو «إفريقيا شمال الصَّحراء»، وغيرها[1].

ومن مصطلحاتهم الرَّائجة مصطلح (l'Islame noire)، أي «الإسلام الأسَود»، ظهر على أيدي العلماء الفرنسيِّين المستعمرين من علماء الأعراق والسلالات (Ethnologistes) أمثال: كلوزيل (Klozel)، وبونتي (W. Ponty)، وألفونس غويي (A. Gouilly)، وقد أطلقوا هذا المصطلح بمقابل (l'Islame Maghrébine Arabe /)، أي «الإسلام المغربي / العربيِّ»، ومضمونه أنَّ الإسلام في إفريقيا يختلف (أو ينبغي أن يختلف) عمَّا هو عليه في بلاد العرب.

وقد توَّج أولئك تلك الدَّعوات بالتَّحذير من التَّقارُب الإفريقي- العربي، وأفاض المبعوث الفرنسي إلى بلاد السُّودان الغربيِّ آنذاك ويليام بونتي في التَّحذير ممَّا أسماه «التَّأثير المغربي» (influence maghrebine) في إفريقيا الغربيَّة (الفرنسيَّة).

وقد أكَّد الحاكمُ الفرنسيُّ لويس. ف (L. Faidherbe) في بلاد السُّودان الغربي على هذه الرَّغبة الاستعماريَّة في إحداث القطيعة بين بلاد المغرب وبين شعوب إفريقيا المسلمة في خطاب له أمام دفعة من طلبة المستعمرات الفرنسيَّة (عام ١٨٦٠م)، قال: «يا شعبَ السِّنغال، إنَّ معظمكم قد ورث ديانة العرب عن آبائكم، ونحن لا نعارض ذلك، وإنْ كنَّا نأسفُ له من أجل مصلحتكم أنتم، وعلى الرُّغم من ذلك، فإنَّكم لستُم ملزمين بتاتاً باتِّباع العرَب في عاداتهم وتقاليدهم وفي قِيَمهم، وفي جهالاتهم، فلا تذهبوا عند المُورْ (!) بحثاً عن مُثُلكم ونماذجكم الفكريَّة، بل تجدونها عندنا، نحن المحبِّين للسَّلام والنِّظام»[2]!!

بناءً على هذه الرُّؤية الإمبرياليَّة؛ فإنَّ فرنسا، وسائر المستعمرين، قد خاضُوا صراعات وحروباً طاحنة في إفريقيا وغيرها من أجل فرض تلك «المُثُل والنَّماذج» - التي ذكرها الحاكمُ فيديرب - على الشُّعوب المسلمة.

ولعلَّ أمضى سلاح بأيدينا اليوم هو العمل الدَّؤوب في تعزيز علاقة الشُّعوبَ المسلمة بدينها، وردم الخنادق التي أحدثتها مشروعات التَّضليل لتشويه الصُّوَر بينهم وبين إخوانهم تحت كلِّ سماء؛ تحقيقاً لروح آية التَّعارف المذكورة في صدر هذا المقال.

(١) كان الباحثون الألمان أول المعترضين على تلك الإطلاقات، ومن أوائلهم الباحث يان هاينز Jan Janheinz الذي أكَّد أنَّ الصحراء الكبرى التي تُعدُّ محكاً لتقسيم القارة إلى جزأين منفصلَين جغرافيّاً وثقافيّاً، لم تكن فاصلاً بمعناه العلمي، فتضاريس الصحراء - مثلاً - لم تكن عائقاً أمام قوافل السفر والترحال عبرها؛ لهذا توالت الهجرات، وقوافل التجارة، والتَّبادلات الثقافيَّة بين حواضر الشمال والجنوب وممالكهما على امتداد القرون السَّابقة للتَّغلغل الاستعماري في القارة.

(٢) Jean de la Gueriviere. «Les multiples visages de l›Islam noir». Geopolitique Africaine. No 5. 2002.

النفط والسياسة في دلتا النيجر..
صراع لا ينتهي

د. صبحي قنصوه (*)

تقع دلتا النيجر في جنوب شرق نيجيريا، ويحدها المحيط الأطلنطي من الجنوب، وجمهورية الكاميرون من الشرق، وباقي أجزاء نيجيريا من الشمال والغرب، وتبلغ مساحتها نحو ٧٠ ألف كم٢، وتضم تسع ولايات ضمن الولايات الست والثلاثين التي يتكون منها الاتحاد النيجيري(١).

وطبقاً لتقديرات عام ٢٠٠٥م؛ بلغ عدد سكان دلتا النيجر نحو ٢٩ مليون نسمة، ومن المتوقع أن يصل هذا العدد إلى أكثر من ٤٠ مليون نسمة عام ٢٠١٥م.

ويتسم سكان الدلتا بتعدد الجماعات الإثنية واللغوية وغيرها (شأنهم في ذلك شأن باقي سكان نيجيريا)، ويعد الإيجو أكبر هذه الجماعات، وإلى جانبهم تعيش عشرات الجماعات الإثنية الأخرى، كالإيبيبيو والأورهوبو والإيتسكيري والإيكويري والأوجوني والإيدو، وغيرهم(٢).

أولاً: حجم صناعة النفط في دلتا النيجر وأهميته:

اكتشفت شركة شل بي بي Shell-PB أول بئر منتج للنفط بكميات تجارية في دلتا النيجر (وفي نيجيريا كلها) عام ١٩٥٦م، لكن الإنتاج الفعلي من ذلك البئر لم يبدأ إلا عام ١٩٥٨م، حيث تم تصدير أول شحنة من النفط النيجيري الخام إلى أوروبا (٥١٠٠ برميل)، وكان ذلك إيذاناً بانضمام نيجيريا إلى عالم الدول المنتجة والمصدرة للنفط(٣).

ومنذ ذلك الحين توالت الاكتشافات النفطية في دلتا النيجر، ومع توالي اكتشاف آبار وحقول نفط جديدة زاد إنتاج نيجيريا من النفط الخام؛ بما جعلها تحتل مكانة مهمة بين الدول المنتجة للنفط على المستويين الإفريقي والعالمي، وبحلول عام ٢٠٠١م كانت نيجيريا تحتل المركز الأول بين الدول الإفريقية من حيث إنتاج النفط الخام، والمركز العاشر على مستوى العالم، بحجم إنتاج بلغ ٢,٢ مليون برميل في المتوسط يومياً، ومنذ ذلك العام ظل إنتاج نيجيريا من النفط الخام في حدود ٢ مليون برميل يومياً، تنخفض أحياناً وتزيد أحياناً أخرى(٤).

(*) مدير مركز البحوث الإفريقية، بمعهد البحوث والدراسات الإفريقية، جامعة القاهرة.

(١) Economic and Political History of Nigeria (Lo – don: Oxford University Press, 1966), p. 5.

(٢) K. Onwuka Dike, Trade and Politics in the N – ger Delta, 1830 – 1885: An Introduction the

(٣) Patrick D. Okonmah, «Right to a Clean Enviro – ment: The Case for the People of Oil-Producing Communities in the Nigerian Delta», Journal of African Law, (School of Oriental and African Studies, Vol. 41, No. 1, 1997), p. 44.

(٤) International Crisis Group, The Swamps of Insurgency: Nigeria's Delta Unrest (Brussels: International Crisis Group, Africa Report, No. 115, 3 August 2006), p. 1. % Energy Inform – tion Administration, Official Energy Statistics from the U.S. Government, Country Analysis Briefs, Nigeria, «Nigeria Energy Data, Statistics and Analysis – Oil, Gas, Electricity, Coal», May

كما تمتلك نيجيريا احتياطيات ضخمة من النفط الخام في أراضيها، وتبلغ هذه الاحتياطيات نحو ٢٥ بليون برميل، يمكن أن تصل إلى أكثر من ٣٠ بليون برميل في ظل الاكتشافات البحرية الجديدة في مياه المحيط الأطلنطي قبالة سواحل دلتا النيجر[١].

ويأتي معظم إنتاج نيجيريا من النفط الخام (أكثر من ٩٠٪) من حقول وآبار دلتا النيجر، بل إن نحو ٧٥٪ من الإنتاج النيجيري من النفط يأتي من ثلاث ولايات فقط تقع في قلب دلتا النيجر، وهي ولايات الأنهار والدلتا وبايلسا، كما تتركز احتياطيات النفط الخام أيضاً في دلتا النيجر، وفي مياه المحيط قبالة سواحلها، بالرغم من جهود البحث عن النفط في ولاية باوتشي، وقرب بحيرة تشاد في شمال نيجيريا[٢].

ومنذ أوائل السبعينيات من القرن العشرين حل النفط محل الزراعة كلية بصفته محركاً للاقتصاد النيجيري في كل المجالات، فقد تراوحت نسبة إسهام النفط في الدخل الحكومي النيجيري بين عامي ١٩٧٢م و ٢٠٠٣م ما بين ٥٥٪ و ٨٦٪، وخلال الفترة نفسها زاد إسهام قطاع النفط في الناتج المحلي الإجمالي النيجيري ليصل إلى أكثر من ٤٠٪، أما نسبة إسهام النفط في حصيلة الصادرات النيجيرية فكانت أعلى من ذلك كثيراً، حيث لم تقل هذه النسبة عن ٨٧٪ بين عامي ١٩٨٨م و ١٩٩٣م، بل وصلت عام ٢٠٠٠م إلى أكثر من ٩٨ ٪[٣].

كما يشكّل نفط دلتا النيجر أيضاً أهمية كبيرة بالنسبة للاقتصادات الغربية، نظراً لأن معظم النفط الخام المستخرج من المنطقة يتميز بأنه من النوع «الخفيف» أو «الحلو»، الذي يخلو من الكبريت بدرجة كبيرة، ويماثل في تركيبه النفط المستخرج من بحر الشمال، وهو ما جعل نيجيريا أكبر منتج للخام الخفيف بين دول الأوبك[٤].

ما زال الصراع مستمراً في دلتا النيجر بين جماعات المنطقة وتنظيماتها، والحكومة النيجيرية وشركات النفط الأجنبية

وتعد الولايات المتحدة أكبر مستورد للنفط النيجيري، حيث تستورد وحدها ما بين ٤٠٪ و ٥٠٪ من إنتاج نيجيريا من النفط الخام، كما تأتي نيجيريا في الترتيب الخامس كأكبر مصدر للنفط الخام إلى الولايات المتحدة، أما باقي إنتاج نيجيريا من النفط الخام فيذهب إلى بعض الدول الأوروبية والآسيوية، بالإضافة إلى البرازيل وجنوب إفريقيا، وغيرها[٥].

ثانياً: الأطراف المعنية بصناعة النفط في دلتا النيجر:

هناك ثلاثة أطراف ذات صلة مباشرة بصناعة

2009, p.2, 3 , at: www.eia.doe.gov

(١) Oil Industry Profile», Nigerian Oil & Gas Online.» at: www.nigerianoil-gas.com

(٢) Ike Okonta and Oronto Douglas, op. cit., p. 18 & Energy Information Administration, op. cit. p.2 & African Network for Environment and Economic Justice (ANEEJ), Oil of Poverty in Niger Delta, 2004, pp. 1, 7, at : www.boellnigeria.org

(٣) Chris O. Ikporukpo, «Petroleum, Fiscal Fe – eralism and Environmental Justice in Nigeria», Space & Polity, Vol. 8, Issue 3, December 2004, table 2, p. 331, & International Crisis Group, Nigeria : Want in the Midst of Plenty, (Brussels: International Crisis Group, Africa Report, No. 113, 19 July 2006), p. 19 & African Network for Environment and Economic Justice (ANEEJ), op. cit. table 4, p. 6.

(٤) Petroleum in Nigeria, at: www.en.wikipedia.org & "Oil Industry Profile", Nigerian Oil & Gas Online, at: www.nigerianoil-gas.com

(٥) Ike Okonta and Oronto Douglas, op. cit. p. 54 & Energy Information Administration, op. cit. pp.2, 3 & "Petroleum in Nigeria", at: http://en.wikipedia.org/wiki/Petroleum_in_Nigeria.

النفط في دلتا النيجر، وهي: شركات النفط الأجنبية، والحكومة النيجيرية، والجماعات المحلية في دلتا النيجر، والطرف الأخير – أي الجماعات المحلية – هو طرف بحكم الاضطرار؛ بسبب أن صناعة النفط تتم على أرض هذه الجماعات، ومن ثم لم يكن لهذا الطرف دور ذو شأن في صناعة النفط في المنطقة؛ اللهم إلا الاحتجاج على عدم العدل التوزيعي المرتبط بهذه الصناعة.

وتمارس شركات النفط الأجنبية نشاطها في دلتا النيجر (وفي نيجيريا عموماً)؛ من خلال شركات مساهمة بينها وبين مؤسسة البترول الوطنية النيجيرية، حيث تمتلك هذه المؤسسة ما بين ٥٥٪ و ٦٠٪ من أسهم هذه الشركات المساهمة، ومن خلال هذه الشركات يتم إنتاج أكثر من ٩٥٪ من النفط النيجيري[١].

وتعد شركة شل (وهي شركة هولندية بريطانية) أكبر شركات النفط الأجنبية العاملة في دلتا النيجر وأقدمها، وهناك شركات أخرى، أهمها شركات شيفرون – جولف سابقاً – (وهي شركة أمريكية)، وموبيل (وهي شركة أمريكية أيضاً)، وأجيب (وهي شركة إيطالية)، وإيلف (وهي شركة فرنسية)، وتكساكو (وهي شركة أمريكية)، وتُعرف هذه الشركات الست، بالإضافة إلى مؤسسة النفط الوطنية النيجيرية، باسم «الشقيقات السبع»[٢].

ثالثاً: توزيع مغانم صناعة النفط ومغارمها، ومشكلة عدم العدل التوزيعي في دلتا النيجر:

أثبتت الخبرة الواقعية وجود ارتباط مصلحي بين شركات النفط الأجنبية والحكومة النيجيرية، ونتيجة لهذا الارتباط المصلحي أصبحت الخطوط الفاصلة بين هذين الطرفين غير واضحة، وهو ما دفع بعض الناس إلى وصف هذا الارتباط بـ «تحالف الهيمنة»، ويشمل هذا التحالف عناصر النخبة الحاكمة النيجيرية وشركات النفط الأجنبية ودوائر النفوذ الغربية، وبخاصة الأمريكية، من أجل تعزيز المصالح السياسية والاقتصادية لأطراف هذا التحالف على حساب الطرف الأضعف (الجماعات المحلية في دلتا النيجر)[٣].

(١) توزيع المغانم: نعمة النفط على الحكومة النيجيرية وشركات النفط الأجنبية:

طبقاً للمراسيم والقوانين المعمول بها في نيجيريا؛ تعود ملكية الثروات الطبيعية في البلاد – بما فيها النفط – إلى الدولة النيجيرية ممثلة في حكومتها الاتحادية، ومن ثم فقد استحوذت الحكومة النيجيرية على حصيلة ضخمة من عوائد صناعة النفط في دلتا النيجر، وإن كانت الأرقام الحقيقية غير معروفة على وجه الدقة بسبب الفساد وسوء الإدارة، وطبقاً لتقديرات صندوق النقد الدولي؛ بلغ ما حصلت عليه نيجيريا من عوائد النفط نحو ٦٥,٦ مليار دولار خلال الفترة من عام ١٩٨٥م حتى عام ١٩٩٢م، في حين ذهبت تقديرات أخرى إلى أن إجمالي ما حصلت عليه الحكومة النيجيرية من عوائد النفط بين عامي ١٩٧٠م و ٢٠٠٢م يُقدّر بنحو ٣٠٠ مليار دولار[٤].

وجرى العمل في نيجيريا، بوصفها دولة اتحادية، على توزيع الإيراد الحكومي الذي تقوم الحكومة الاتحادية بتحصيله (من عوائد النفط وغيرها) طبقاً

---

(١) John Boye Ejobowa, op.cit. p. 34.

(٢) Ike Okonta and Oronto Douglas, op.cit., p. 54 & «The Nigerian Crude Oil & Gas Industry» at: http://www.nigeriabusinessinfo.com/niger-an-oil.htm

(٣) Shola Omotola, op.cit. p.١١ & Heather Turcotte. "Slippery Security: National, International and Global Security Issues within Petroleum Pr-duction". Alternative, Turkish Journal of Inte-national Relations, Vol.1, No.4, Winter 2002., p. 117.

(٤) Shola Omotola, op.cit. p. 10 & Ike Okonta and Oronto Douglas, op.cit. p. 53.

لترتيبات معينة بين الحكومة الاتحادية والولايات ومناطق الحكم المحلي، وبغضّ النظر عن هذه الترتيبات تقتطع الحكومة الاتحادية – ابتداءً – من هذا الإيراد مبالغ ضخمة لصالح بعض النفقات الاتحادية ذات الأولوية، وما يتبقى يوضع فيما يُعرف باسم «الحساب الاتحادي القابل للتوزيع»، وهو ما يتم توزيعه بين مستويات الحكم الثلاثة، وعلى سبيل المثال، بلغ إجمالي الإيراد الحكومي عام ١٩٩٨م نحو ٤٢٤ بليون نايرا[١] (العملة النيجيرية)، اقتطعت منها الحكومة الاتحادية ٢٣٥ بليون نايرا، وما تبقى (١٨٩ بليون نايرا) تم تخصيصه للحساب الاتحادي القابل للتوزيع[٢].

وبالإضافة إلى ذلك؛ ظلت الحكومة الاتحادية تحصل على نسبة ضخمة من حصيلة الحساب الاتحادي القابل للتوزيع، وتراوحت هذه النسبة بين نحو ٥٠٪ و ٨٠٪ من هذه الحصيلة، ومعنى ذلك استئثار الحكومة الاتحادية بالجزء الأكبر من حصيلة الإيراد الحكومي من النفط، على حساب ولايات وجماعات دلتا النيجر المنتجة للنفط.

وسواء ذهبت إيرادات النفط الضخمة إلى الحكومة الاتحادية أو حكومات الولايات؛ فلم يستفد المواطن العادي في ولايات دلتا النيجر من هذه الإيرادات كثيراً، في حين استفادت منها بالأساس عناصر النخبة المسيطرة على الحكم والإدارة في الحكومة الاتحادية وحكومات الولايات[٣].

ولم تقتصر «نعمة النفط» على النخبة المسيطرة النيجيرية، بل شاركتها فيها أيضاً شركات النفط الأجنبية العاملة في نيجيريا، وبالرغم من أن هذه الشركات تحيط الجوانب المالية لنشاطها بستار من الغموض؛ فإن الأمر الذي لا شك فيه أن هذه الشركات قد حققت – وما زالت – تحقق أرباحاً طائلة من أنشطتها النفطية في دلتا النيجر.

وعلى سبيل المثال، وطبقاً للبيانات التي أعلنت عنها شركة شل عام ١٩٩٥م، فإن هذه الشركة كانت تحقق في ذلك الحين ربحاً صافياً يُقدر بما يتراوح بين ٥٣٠ ألف و ٦٧٠ ألف دولار يومياً، أي بما يُقدّر بنحو ٢٠٠ مليون دولار سنوياً، ومعنى ذلك أن ما حققته شركة شل من أرباح صافية من نشاطها في نيجيريا خلال عشر سنوات بلغ نحو ٢ مليار دولار، طبقاً لأسعار النفط عام ١٩٩٥[٤]، إلا أن الأرباح الحقيقية التي حققتها شركة شل تزيد مرتين ونصف المرّة – حسب بعض المصادر – عما أعلنته الشركة من أرقام، ومن ثم فإن ما حققته الشركة خلال هذه السنوات العشر يُقدّر بنحو خمسة مليارات من الدولارات[٥].

(٢) توزيع المغارم: لعنة النفط على سكان دلتا النيجر:

تحمّلت جماعات دلتا النيجر الجزء الأكبر من مغارم صناعة النفط في بلادهم، وفي مقدمة هذه المغارم تدمير البيئة، وتهديد مصادر معيشة السكان، ومعاناتهم الفقر والحرمان على نطاق واسع، بالرغم من الثروة الطائلة المستخرجة من بلادهم، فحتى أواسط التسعينيات، كانت إمدادات الكهرباء متاحة لـ ٣٥٪ فقط من بيوت دلتا النيجر، وإمدادات المياه النقية لـ ٣٠٪ فقط من هذه البيوت!

كما تعد المنطقة من أشد مناطق نيجيريا فقراً وتخلفاً، حيث ما زال ٧٠٪ من سكانها يعيشون في مناطق ريفية، ويعتمدون في حياتهم على الزراعة المعيشية والصيد؛ على الرغم من أن دلتا النيجر

(١) الدولار يعادل ١٦١ نايرا تقريباً عام ٢٠١١م.

(٢) Chris O. Ikporukpo, op.cit. pp. 321, 249.

(٣) Ike Okonta and Oronto Douglas, op.cit. pp. 22, 54.

(٤) Ibid. p. 51.

(٥) Idem & Priye S. Torulagha, «The Niger Delta Oil and Western Strategic Interests: The Need for an Understanding (2)», at: http://nm.onlinenigeria.com/templates/?a=8500&z=17

تســـاهم – من خلال النفط المستخرج من أراضيها – بنحـــو ٨٠٪ من الإيرادات الحكومية النيجيرية؛ بما يجعلها بحق «قاعدة الخزانة النيجيرية»[١].

ويرجـــع ذلك، ضمن عوامل أخرى، إلى الفســـاد واسع الانتشار بين النخبة النيجيرية المسيطرة، وميل عناصر هذه النخبة نحو اســـتهلاك الســـلع الترفية المستوردة، وغير ذلك من «طيبات الحياة ومباهجها»، وفي حين تمتعت النخبة النيجيرية بالسيارات الفارهة والمســـاكن الفخمة؛ كان سكان دلتا النيجر، وغيرهم مـــن الفقـــراء في نيجيريـــا، يعانون الفقـــر والبؤس والحرمـــان والأمراض وشـــظف العيـــش، كما يبدو الاستفزاز واضحاً في دلتا النيجر في تجاور المنشآت النفطية الحديثة مكيفة الهواء جنباً إلى جنب مع بيوت القرويين الفقراء المبنية من الطين والقش[٢]!

وبالإضافة إلى ذلك؛ فقد أدت صناعة النفط في دلتا النيجر، وما زالت، إلى تدمير واسع النطاق للبيئة، وتهديد صحة السكان هناك ومصادر معيشتهم .

ويعد حرق الغاز الطبيعي من أهم مصادر تدمير البيئة فـــي دلتا النيجر، حيث دأبت شـــركات النفط العاملـــة في نيجيريـــا التخلص من الغـــاز الطبيعي المصاحب لاســـتخراج النفط بحرقه، وتأتي نيجيريا في مقدمـــة دول العالم من حيث نســـبة حرق الغاز، ويـــؤدي التخلص من الغاز الطبيعي بهذه الطريقة إلى انبعـــاث أطنان من الغازات الضـــارة، مثل أول وثاني أكسيد الكربون، وكبريتيد الهيدروجين، وثاني أكسيد الهيدروجين، وغـــاز الميثان وغيرها، والتي تســـبب أضراراً صحية لســـكان الدلتا، كالحساسية والأوديما والصداع والإضـــرار بالقلب والخلايا العصبية، وغير ذلك من الأضرار الصحية[٣].

بالإضافـــة إلى مداخن حرق الغاز التي ترســـل لهيبهـــا البرتقالي المزمجر ليلاً ونهاراً في أجواء دلتا النيجر، ويعاني ســـكان الدلتا تسرب النفط وإهراقه من أنابيب النقل ومحطات الضخ، وعلى سبيل المثال؛ فقد وقع نحو ٤٨٣٥ حادث تسرب نفطي في نيجيريا بين عامي ١٩٧٦م و ١٩٩٦م، أدت إلى انسكاب كميات ضخمة من النفط الخام وتدفقها .

ودأبت شـــركات النفط في دلتـــا النيجر أن تلقي باللائمة في حوادث التسرب النفطي في المنطقة على أعمال التخريب والعبث بأنابيب نقل النفط، لكن الأمر المؤكد هو أن هذه الشـــركات لا تتبع معايير السلامة القياسية للحيلولة دون وقوع مثل هذه الحوادث، ولهذا فإن نســـبة لا يُستهان بها من هذه الحوادث ترجع إلى تقادم معدات نقل النفط وأنابيبه وتعطلها[٤].

ومهمـــا كانت الأســـباب؛ فإن حوادث التســـرب النفطي تلحق أضراراً كبيرة بالبيئة والسكان في دلتا النيجـــر، ومن هذه الأضرار: تدميـــر الغطاء النباتي، وإتلاف الأراضي الصالحـــة للزراعة، وتلوث مصادر المياه، ولا يقتصر الأمر على تهديد حياة سكان الدلتا بالموت البطيء بســـبب التلوث النفطي، حيث تشهد المنطقـــة من حين لآخر حـــوادث خطيرة، تؤدي إلى مصرع عشـــرات بل مئات الأشـــخاص نتيجة انفجار

(١) Ike Okonta and Oronto Douglas. op.cit. p. 19 & International IDEA. op.cit. p. 254.

(٢) John Ghazvinian. op.cit. p. 6 & Ike Okonta and Oronto Douglas. op.cit. pp. 53, 54.

(٣) Shola Omotola. op. cit.. pp. 10, 11 & Heather Turcotte. op. cit. p. 120 & John Boye Ejobowa . op. cit. p. 68 International Crisis Group. Fuelling the Niger Delta Crisis. Africa Report. N°118 – 28 September 2006. p. 21.

(٤) U.S. non-governmental delegation. Oil for Nothing : Multinational Corporations. Environmental Destruction. Death and Impunity in the Niger Delta. The delegation trip report. September 6 – 20. 1999. p. 6. at: http://www.essentialaction.org/shell/Final_Report.pdf

أنابيب النفط واشتعال النار فيها[١].

رابعاً: كفاح الجماعات المحلية في دلتا النيجر من أجل تحقيق العدل التوزيعي:

لم تقف جماعات دلتا النيجر موقفاً سلبياً تجاه ما يحدث في بلادها على يد شركات النفط الأجنبية المدعومة من جانب الحكومة النيجيرية، حيث أدى عدم العدل التوزيعي والتناقض بين فقر المنطقة وتخلفها من جهة، وتوليد الثروات الضخمة من أراضيها من جهة أخرى، إلى تنامي مشاعر السخط والكراهية بين سكان الدلتا نحو الدولة النيجيرية وشركات النفط الأجنبية على السواء، وظهرت تنظيمات كثيرة في دلتا النيجر للتعبير عن مطالب الجماعات المحلية هناك، والضغط من أجل تحقيقها، وبعض هذه التنظيمات تتبنى الوسائل السلمية، في حين لجأ بعضها الآخر إلى العنف المسلح[٢].

(١) حركات الاحتجاج السلمي وتنظيماته:

في عام ١٩٩٠م تشكّلت الحركة من أجل بقاء شعب الأوجوني (MOSOP) على يد «كين سارو ويوا» وبعض رفاقه من جماعة الأوجوني - إحدى الجماعات الإثنية الصغيرة (لكن المهمة) بولاية الأنهار في دلتا النيجر -، وأدى ظهور هذه الحركة إلى إعطاء دفعة قوية نحو ظهور تنظيمات عديدة أخرى في دلتا النيجر، وكان لهذه الحركة وزعيمها «كين سارو ويوا» دور بارز في الدفاع عن حقوق جماعة الأوجوني ومصالحها في مواجهة شركة شل والحكومة النيجيرية، وانتهى الأمر بالقبض على «سارو ويوا» وخمسة عشر آخرين من أعضاء الحركة عام ١٩٩٤م، ومحاكمتهم أمام محكمة خاصة، قضت بإعدام «سارو ويوا» وثمانية من رفاقه، وتم تنفيذ الحكم فعلاً في نوفمبر ١٩٩٥م[٣].

وبالرغم من إعدام «سارو ويوا» وزملائه فلم تتوقف حركة الاحتجاجات السلمية في دلتا النيجر، بل تنامى ظهور تنظيمات الاحتجاج السلمي في المنطقة، حيث قامت معظم جماعات الدلتا بإنشاء حركات وتنظيمات تدافع عن مصالحها، ومن أهم هذه الحركات والتنظيمات: المؤتمر القومي للإيجو (INC)، ومجلس شباب الإيجو (IYC)، وجماعات الإيجو المتحدة بدلتا النيجر (NDOPC)، والحركة من أجل بقاء قومية الإيتسكيري الإثنية (MOSIEN)، وحركة شباب الأورهوبو (UYOMO)، والحركة من أجل بقاء قومية الإيزون (MOSIEN)، ومنتدى جماعة الإيسيكو المنتجة للنفط (ICOPF)، والحركة الوطنية لشباب الإيسوكو (INYM)[٤].

وبالإضافة إلى هذه الحركات والتنظيمات ذات الطبيعة الإثنية؛ تشكلت حركات وتنظيمات أخرى على مستوى دلتا النيجر، ومنها: رابطة ولايات الأقليات المنتجة للنفط The Association of Minority Oil Producing States ، وكومنولث المناطق المنتجة للنفط The Commonwealth of Oil producing Areas ، ومنتدى الأقليات الجنوبية The Southern Minorities Forum[٥].

---

(١) Ayoka Mopelola Olusakin. «Peace in the Niger Delta: Economic Development and the Politics of Dependence on Oil « ، International Journal on World Peace. Vol. 23. No. 2. June 2006. pp. 10. 11.

(٢) Augustine Ikelegbe. "Civil Society. Oil and Conflict in the Niger Delta Region of Nigeria: Ramifications of Civil Society for a Regional Resource Struggle". The Journal of Modern African Studies. Vol. 39. No. 3. Sep. 2001). p. 437.

(٣) Francis O. Adeola. "Cross-National Environme - tal Injustice and Human Rights Issues: A Review of Evidence in the Developing World". American Behavioral Scientist. (Sage Publications. Inc. Vol. 43 No. 4. January 2000). pp. 700. 701.

(٤) Augustine Ikelegbe. op. cit. pp. 343 - 445.

(٥) Eghosa E. Osaghae. «Managing Multiple Minority Problems in a Divided Society: The Nigerian E - perience». The Journal of Modern African Stu - ies. (Cambridge University Press Vol. 36. No. 1. March. 1998). p. 14.

(٢) حركات العنف المسلح وتنظيماته:

أدى لجوء الحكومة النيجيرية، مدعومة بشركات النفط الأجنبية، إلى القمع واستخدام العنف المسلح في مواجهة الاحتجاجات السلمية في دلتا النيجر، إلى حدوث مصادمات وأعمال عنف وشغب من جانب المحتجين، وخصوصاً من الشباب، ثم تطور الأمر إلى نشوء بعض الحركات والتنظيمات المسلحة في المنطقة تتبنى العنف المسلح سبيلاً لتحقيق أهدافها، خصوصاً منذ عام ١٩٩٧م، وينتمي معظم هذه الحركات والتنظيمات للإيجو (كبرى الجماعات الإثنية في دلتا النيجر)، ومن أهم هذه الحركات: حركة تحرير دلتا النيجر (MEND)، وقوات متطوعي شعب دلتا النيجر (NDPVF)، وأبناء إيجبيسو الأفارقة The Egbesu Boys of Africa ، وحركة شيكوكو The Chicoco Movement ، وغيرها[١].

تسعى جماعات الدلتا وتنظيماتها إلى توزيع أكثر عدلاً للثروة والسلطة في دلتا النيجر

وقد شكّل ظهور هذه الحركات والتنظيمات المسلحة تطوراً كبيراً بالنسبة للصراع من أجل العدل في توزيع مغانم ومغارم صناعة النفط في دلتا النيجر، حيث أدت العمليات المسلحة التي تقوم بها هذه التنظيمات، وبخاصة حركة تحرير دلتا النيجر (MEND)، إلى تخفيض - بل توقف - إنتاج النفط في كثير من المرات، كما تدهور الوضع الأمني في دلتا النيجر بدرجة تنذر بالخطر، وبلغت خطورة الوضع هناك إلى درجة أن بعض شركات النفط فكّرت بشكل جدي في وقف أعمالها والرحيل عن دلتا النيجر[٢].

(١) Shola Omotola, op. cit. pp. 13, 14.

(٢) Idem.

وإلى جانب أنشطتها المسلحة ضد شركات النفط في دلتا النيجر، تقوم بعض التنظيمات المسلحة في المنطقة بتكرير النفط وبيعه للأهالي بسعر رخيص، معتبرة ذلك جزءاً من خدمة ينبغي تقديمها، وتعد قوات متطوعي دلتا النيجر NDVF من أهم التنظيمات التي تقوم بذلك، حيث ترى أن ما تقوم به عمل شرعي وجزء من الصراع على الموارد، وعلى حد تعبير الحاج «دوكوبو أسارى» - زعيم NDVF - عام ٢٠٠٤م فإنه: «ليس هناك خطأ في أن أقوم بأخذ النفط الخام الموجود في أرضنا، وأقوم بتكريره وبيعه لشعبنا بـ ١٥ نايرا للتر، أما المهربون الحقيقيون فهم الحكومة النيجيرية التي دأبت على سرقة النفط من بلاد الإيجو منذ عام ١٩٥٨م»[٣].

خامساً: رد فعل الحكومة النيجيرية وشركات النفط تجاه مطالب جماعات دلتا النيجر:

تنوعت أشكال استجابة الحكومة النيجيرية وشركات النفط الأجنبية تجاه مطالب واحتجاجات جماعات وتنظيمات دلتا النيجر، وبعض أشكال هذه الاستجابة سلمي، من خلال قيام الدولة النيجيرية وشركات النفط بتقديم تنازلات لجماعات دلتا النيجر، تمثلت في الاستجابة لبعض مطالبهم (كإقامة مشروعات للتنمية، وإنشاء ولايات جديدة، وزيادة نصيب ولايات دلتا النيجر من إيرادات النفط... إلخ)، وبعضها الآخر عنيف، من خلال اللجوء إلى الإجراءات الأمنية والقمعية ضد سكان المنطقة والنشطاء هناك[٤].

وقد اتسمت استجابة الحكومة النيجيرية - في

(٣) Augustine Ikelegbe, «The Economy of Conflict in the Oil Rich Niger Delta Region of Nigeria», African & Asian Studies, Leiden: Konnklijke Brill NV, Vol. 5, Issue 1, 2006, p. 46.

(٤) Jedrzej George Frynas, "Corporate and State Responses to Anti-Oil Protests in the Niger Delta", African affairs (London: Royal African Society, Vol. 100, January 2001, p. 28.

المراحل الأولى من الصراع - باللامبالاة، وعدم الاكتراث، وتقديم الوعود الزائفة، وسياسات لي الذراع، ولكن مع اشتداد حدة الاحتجاجات اضطرت الحكومة النيجيرية إلى الاستجابة بشكل أكثر فاعلية[١]، فقامت عام ١٩٩٢م بإنشاء «صندوق تنمية المناطق المنتجة لمعدن النفط» (OMPADEC)، ولما لم تقم هذه الهيئة بدورها كما ينبغي في تنمية دلتا النيجر قامت الحكومة بإنشاء هيئة جديدة بدلاً منها باختصاصات أوسع وتمويل أكبر، وهي «مفوضية تنمية دلتا النيجر» (NDDC)، وقامت أيضاً بزيادة النسبة المخصصة لمعيار المنشأ في توزيع الإيراد الحكومي إلى ٣٪ عام ١٩٩٢م (بدلاً من ١،٥٪) ثم إلى ١٣٪ عام ١٩٩٩م، وهو معيار في صالح الولايات المنتجة للنفط[٢].

وبالإضافة إلى ذلك لجأت الحكومة النيجيرية إلى استخدام أساليب القمع الأمني والعنف المسلح بهدف إخضاع جماعات وتنظيمات المنطقة وقهرها، سواء في ظل الحكومات العسكرية (بابانجيدا - أباتشا - أبو بكر)، أو في ظل الحكم المدني (أوباسانجو)، حيث رأت هذه الحكومات أن مطالب جماعات وتنظيمات دلتا النيجر استفزازية، وتتجاوز الحدود، بل إجرامية أحياناً.

وقد استخدمت الحكومة النيجيرية هذا الأسلوب العنيف ضد بلاد الأوجوني عام ١٩٩٣م (في ظل الحكم العسكري)، وصولاً إلى تدمير قرية أودي Odi في ولاية بايلسا عام ١٩٩٩م (في ظل الحكم المدني)، حيث تم إرسال قوات الجيش إلى هذه القرية للانتقام من أهلها الذين قيل إنهم قاموا بقتل بعض رجال الأمن في المنطقة، وكان انتقام الحكومة قاسياً ومفرطاً، حيث قُتل خلال هذه الحملة ما يزيد على ألفي شخص، وجُرح أكثر منهم، بالإضافة إلى تدمير واسع النطاق للمنطقة، وطبقاً لروايات شهود العيان؛ فإن حجم الدمار في المنطقة كان شاملاً، ويكفي في هذا السياق شهادة رئيس مجلس الشيوخ النيجيري حينئذ، بعد زيارة قام بها إلى القرية المنكوبة، حيث علّق قائلاً: «إن الحقائق تتحدث عن نفسها... وليس هناك حاجة إلى الكلام، لأنه لم يعد هناك أحد (في القرية) يمكن الكلام معه»[٣].

ولم يختلف نمط استجابة شركات النفط الأجنبية لمطالب واحتجاجات جماعات دلتا النيجر كثيراً عن نمط استجابة الحكومة النيجيرية، ففي البداية قوبلت مطالب هذه الجماعات بالتجاهل وعدم الاهتمام من جانب هذه الشركات، ورفضت شركات النفط أيضاً - أو ترددت - في الدخول في حوارات أو مفاوضات مع زعامات الجماعات المحلية، ودأبت الزعم أن مشكلات المنطقة من مسؤولية الحكومة وليست من مسؤوليتها، كما فضّلت هذه الشركات أن تكون استجابتها لمطالب التنمية مقصورة على تحقيق بعض المطالب الفرعية لكل جماعة على حدة، وليس من خلال منظور شامل لتنمية الإقليم كما تطالب تنظيمات جماعات دلتا النيجر.

إلا أن استمرار الاحتجاجات من جانب الجماعات المحلية، وتهديد نشاط هذه الشركات في المنطقة أجبرها على تقديم بعض التنازلات والاستجابة لمطالب هذه الجماعات بالدخول في حوار ومفاوضات، والتوصل إلى مذكرات تفاهم مع الجماعات المحلية، وإنشاء بعض مشروعات التنمية في الإقليم، بالإضافة إلى تقديم تعويضات للمضارين من إتلاف أراضيهم وزراعاتهم نتيجة التلوث النفطي، كما قامت هذه الشركات أيضاً بحملات دعائية في

(١) Shola Omotola. op. cit. p. 16.

(٢) Augustine Ikelegbe. «Civil Society. Oil and Struggle...». op. cit. pp. 460. 461.

(٣) Shola Omotola. op. cit. p. 19 & Augustine Ikegbe. «Civil Society. Oil and Struggle....». op. cit. p. 461.

وسائل الإعلام العالمية لتحسين صورتها[1].

وبالإضافة إلى هذه الوسائل السلمية؛ لجأت شركات النفط الأجنبية أيضاً - شأنها شأن الحكومة النيجيرية - إلى استخدام، ودعم استخدام، القوة والعنف ضد الاحتجاجات على نشاطاتها في دلتا النيجر.

وختاماً:

ما زال الصراع مستمراً في دلتا النيجر بين جماعات المنطقة وتنظيماتها من جهة، والحكومة النيجيرية وشركات النفط الأجنبية من جهة أخرى، حيث تسعى جماعات الدلتا وتنظيماتها إلى توزيع أكثر عدلاً للثروة والسلطة في دلتا النيجر، وعلى مستوى الاتحاد النيجيري كله، ولن يتوقف هذا الصراع دون تحقيق هذا التوزيع العادل للثروة والسلطة.

وتتمثّل المشكلة في أن هذا التوزيع العادل للثروة والسلطة في دلتا النيجر، وفي نيجيريا ككل، ما زال أمراً بعيد المنال؛ بالرغم من بعض أشكال الاستجابة (الإيجابية) من جانب الحكومة النيجيرية وشركات النفط الأجنبية، وبخاصة زيادة نصيب ولايات دلتا النيجر من عوائد النفط الضخمة، وجاءت هذا الزيادة من خلال زيادة نصيب معيار المنشأ في توزيع الإيراد الحكومي من ١،٥٪ عام ١٩٩١م إلى ٣٪ عام ١٩٩٢م، ثم إلى ١٣٪ عام ١٩٩٩م، وهذا المعيار في صالح الولايات المنتجة للنفط، كما قامت الحكومة النيجيرية بإنشاء هيئات خاصة لتنمية دلتا النيجر، ممثلة في «صندوق تنمية المناطق المنتجة لمعدن النفط» (OMPADEC)، ثم «مفوضية تنمية دلتا النيجر» (NDDC)، والتي حلت محل الصندوق وتتمتع باختصاصات أوسع وتمويل أكبر، بالإضافة إلى مشروعات التنمية المحلية التي قامت بها شركات النفط العاملة في المنطقة.

كما سعت الحكومة النيجيرية، ومعها شركات النفط، إلى إنشاء مشروعات لإسالة الغاز الطبيعي بدلاً من التخلص منه بحرقه، وهو ما يساعد على التقليل من الأضرار البيئية والصحية الخطيرة، والتي عاناها سكان دلتا النيجر نتيجة الكميات الضخمة من الغازات الضارة الناتجة عن حرق الغاز.

ولكن على الرغم من هذه التغيرات الإيجابية لتحقيق توزيع أكثر عدلاً لعوائد الثروة النفطية في دلتا النيجر؛ فإن مردود هذه التغيرات على الحياة اليومية لسكان الدلتا ما زال غير ملموس، وذلك نتيجة السياق السياسي السائد في دلتا النيجر، وفي نيجيريا كلها، وهو سياق يتسم بحالة من تبعية الدولة النيجيرية لقوى الهيمنة الغربية، وفساد النخبة المسيطرة وعدم كفاءتها، على المستوى الاتحادي وفي الولايات، ونتيجة لهذا الفساد تذهب جهود التنمية سدى، إما نتيجة تبديد الموارد العامة في مشروعات لا طائل من ورائها، وإما نتيجة للاستيلاء على هذه الموارد وتحويلها للحسابات الخاصة لعناصر النخبة المسيطرة.

ومن هنا؛ يمكن فهم مطالب جماعات دلتا النيجر وتنظيماتها، والتي لا تقتصر فقط على التوزيع العادل للثروة ولكن أيضاً، وبدرجة لا تقل أهمية، ضرورة التوزيع العادل للسلطة في دلتا النيجر، وفي نيجيريا كلها، والتخلص من نمط سياسات القوة والقمع الموروثة من العهد الاستعماري، والاعتماد بدلاً من ذلك على نمط من السياسات يقوم على مبدأ أن الحكومات خادمة لا حاكمة، تسعى إلى تحقيق مصالح شعوبها، وليس تحقيق المصالح الأنانية للنخب الحاكمة.

(١) Augustine Ikelegbe. op. cit. pp. 461 – 462.

المسلمون في نيجيريا وإشكالية بناء الدولة: استثناء مؤقت أم خلل دائم!

أ.السيد علي أبو فرحة (*)

لمّا كان الإسلام أحد المدخلات التاريخية والاجتماعية الرئيسة في بناء المجتمع الإفريقي خاصةً، لأن انتشار الإسلام في جل إفريقيا لم يكن بحد السيف، وإنما عبر التجارة والمخالطة، فقد أسس ذلك لقاعدة شعبية مهمة في العديد من المجتمعات الإفريقية.

إلا أن ذلك لم يتجل بالقدر نفسه في بناء العديد من الدول الإفريقية، فابتعدت عنه – أي الدولة الإفريقية – في بنائها بدرجة أو بأخرى ما بين كونه ديناً رسمياً للدولة – كحالة الدولة في السودان الشمالي –، أو أحد تلك الديانات الرئيسة في الدولة – كحالة جمهورية تشاد وغانا –، أو عبر تضمينه الاسم الرسمي للدولة – كحالة الدولة الموريتانية –، أو تجاهل الاعتراف به كأحد الديانات الرئيسة في الدولة – كحالة أنجولا – التي ينصّ الدستور فيها على ضرورة أن يبلغ أتباع أي دين ١٠٠ ألف شخص حتى يتم الاعتراف به رسمياً، حيث تذهب الإحصاءات الرسمية إلى عدم تجاوز أتباع الإسلام فيها ٩٠ ألفاً، في حين تذهب الإحصاءات غير الرسمية إلى أرقام تتجاوز ٢ مليون مسلم من إجمالي ١٢ مليون نسمة في أنجولا[١].

تُعد إشكالية إدارة التعددية العرقية والطائفية تحدياً أصيلاً في بناء الدولة في نيجيريا

ومن ثم فوضعية الدولة في نيجيريا ليست بمنأى عن التأثير العميق والواسع للإسلام فيها ديانةً ومجتمعاً ودولةً، وقد تجلى هذا التأثير في الواقع السياسي والاجتماعي والاقتصادي النيجيري، وهو التأثير الذي يتعاظم في حالة تزامنه وتوازيه مع مسببات الخلل الهيكلي الذي تعانيه الدول الإفريقية عامة، والدولة في نيجيريا على وجه الخصوص، من إشكاليات الاندماج الوطني، وتنامي الولاءات التحتية (الدينية والقبلية والجهوية) على الولاء الوطني للدولة النيجيرية، وكذا الإرث الاستعماري وممارساته من الحملات التبشيرية، والتعددية الإثنية والعرقية، وما يرتبط بها من سيولة حدودية؛ لكون العديد من تلك الإثنيات عابرة للدول من ناحية، وتوازي تلك الانقسامات الإثنية والدينية في الواقع النيجيري بشكل مركب من ناحية أخرى، كالشمال ذي الأغلبية المسلمة، والذي تسكنه قبائل الهوسا والفولاني، وفي الشرق والجنوب الشرقي قبائل الأيبو، والجنوب والجنوب الغربي ذي الأغلبية المسيحية والذي تسكنه قبائل اليوروبا، وأخيراً الإخفاق في تحقيق التنمية السياسية والاقتصادية، وما يترتب عليه من إشكاليات

(*) باحث دكتوراه في الشؤون الإفريقية – جامعة القاهرة.

(١) أحمد حسين الشيمي: المسلمون في أنجولا بين التمييز الداخلي والغياب الإسلامي، مقال منشور على موقع «هدي الإسلام»، بتاريخ ١٤ فبراير ٢٠١٠م، عبر الرابط الإلكتروني الآتي: http://www.hadielislam.com

تقاسم الثروة والسلطة ومطالب الانفصال.

تاريخياً؛ يمكن فهم انتشار الإسلام في الشمال النيجيري كنتيجة لقربه وتأثره بدولة الموحدين والمرابطين في المغرب العربي، وهو ما تجلّى في قيام كيانات إسلامية كسلطنة بورنو، وكذا ظهور حركة إصلاحية قادها «عثمان دان فودي» عام ١٨٠٤م، كان من نتائجها توحيد الشمال النيجيري تحت حكم الإسلام المتمثل في خلافة «سكوتو»، وعدم انتشار الإسلام في الجنوب النيجيري لكثافة الغابات التي تفصل بين الشمال والجنوب؛ من ضمن أسباب أخرى؛ منها الحملات التبشيرية في أثناء الاستعمار البريطاني.

وبالنظر إلى مفردات المجتمع النيجيري؛ تجده يتكون مما يربو على ٢٥٠ عرقية، وعلى الرغم من تضارب الإحصاءات بين الرسمية وغير الرسمية؛ فإن العديد منها يشير إلى أن أكبر تلك العرقيات الهوسا والفولاني بنسبة ٢٩٪ تقريباً، واليوروبا بنسبة ٢١٪ تقريباً، والإيبو بنسبة ١٨٪ تقريباً، وكذا الإيجاو بنحو ١٠٪، والكانوري بنحو ٤٪، والإيبيبيو بنحو ٣،٥٪، والتيف بنحو ٢،٥٪.

أما على المستوى الديني؛ فعدد من الإحصاءات، منها الغربية، تشير إلى:

- أن المسلمين يمثّلون نحو ٥٠٪ من إجمالي السكان البالغ ١٥٥,٢١٥,٥٧٣ نسمة، منتشرين في حوالي ١٩ ولاية في الشمال النيجيري من أصل ٣٦ ولاية تُكوّن الاتحاد النيجيري.
- ثم تأتي بعدها نسبة المسيحيين ٤٠٪.
- وأخيراً ١٠٪ لأصحاب الديانات التقليدية[١].

في حين تذهب عدد من الإحصاءات غير الرسمية إلى أن المسلمين في نيجيريا يشكّلون ما يربو عن ٧٠٪ من عدد السكان[٢].

(١) أحدث الإحصاءات الغربية بناء على مكتبة المخابرات المركزية الأمريكية في يوليو ٢٠١١م، عبر الرابط الإلكتروني الآتي: www.cia.gov

(٢) www.islamicpopulation.com

محاور الدراسة:

- واقع الإسلام في نيجيريا.
- واقع التفاعل بين القوى الإسلامية والدولة في نيجيريا وقضاياه.
- التداعيات السياسية للانتخابات العامة في ٢٠١١م على واقع التفاعل بين القوى الإسلامية والدولة في نيجيريا.
- تحديات واقع التفاعل بين القوى الإسلامية والدولة في نيجيريا.
- سيناريوهات لحل أزمة المثلث (الديني- السياسي- النفطي) في نيجيريا-؛ الآليات والتكلفة.

أولاً: واقع الإسلام في نيجيريا:

الوضعية القانونية:

يُعد القانون الفيدرالي الصادر في ١٩٩٩م أحد نقاط التحول الرئيسة في مؤسسية الإسلام في نيجيريا، حيث أجاز هذا القانون للولايات النيجيرية - في إطار الاتحاد الفيدرالي - حرية إصدار قوانينها المحلية، فاتجهت العديد من الولايات الشمالية إلى «أسلمة» القوانين المنظّمة لها، وأولها ولاية «زمفرة»، والتي أعلنت تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية في مرافق الولاية كافة، وذلك في أواخر شهر يناير عام ٢٠٠٠م، أعقبها في هذا الصدد ١٢ ولاية في الشمال النيجيري، وهو ما مثّل جدلاً سياسياً ودستورياً في ظل رؤية النظام الحاكم إبّان ذلك - الرئيس «أوباسنجو» المنتمي لقبيلة اليوروبا - أن ذلك يخالف الدستور النيجيري الذي نظّم العديد من المسائل باعتبارها مدنية، وهو ما كان له تداعيات سياسية من قِبل الجمعيات المسيحية تجلّت في نشوب أعمال عنف بين الطرفين في عدد من مدن الشمال النيجيري وقراه[٣].

الوضعية المؤسسية:

هناك العديد من الهياكل المؤسسية النيجيرية

(٣) شفيق شقير: تطبيق الشريعة الإسلامية في نيجيريا، مقال منشور على «الجزيرة نت»، بتاريخ ٢٠٠٤/١١/١م، عبر الرابط الإلكتروني الآتي: www.aljazeera.net

المعبّرة عن النشـــاط الإســـلامي، منهـــا جماعة «نصر الإسلام» التي أسسها الحاج «أحمد بيلّو» بمساندة أمراء الشمال النيجيري ووجهائهم، ويهدف هذا الكيان إلى نشر الإسلام، وتوحيد الجمعيات الإسلامية تحت مظلة واحدة، ونشر تعاليم الإسلام بين المسلمين.

وقـــد أُعيد تنظيم الجماعة بعد نهاية الحرب الأهلية ومقتل مؤسســـها فـــي ١٩٧٠م، وذلك بإنشـــاء «المجلس النيجيري الأعلى للشـــؤون الإســـلامية» في عام ١٩٧٤م، وقد تأســـس المجلس – وفقاً لنظامه الأساسي – بهدف حماية المصالح الإسلامية في سائر أنحاء نيجيريا، وكذا القيـــام بمهمة الاتصال بالحكومـــة النيجيرية فيما يتعلق بالشؤون الإسلامية، وتشجيع إنشاء مؤسسات تعليم الدين والثقافة الإسلامية واللغة العربية، ودعم وإدارة المساجد وبنائها في مختلف أنحاء نيجيريـــا، وكذا ضمان مراعاة الشعائر والأعياد الإسلامية في جميع أنحاء نيجيريا.

أمـــا جماعة «إزالـــة البدعة وإقامة الســـنّة»، والتي تأسست على يد إسماعيل إدريس عام ١٩٧٨م، فهي حركة من أصحاب المنهج السلفي للعمل على تطهير العقيدة من شـــبهات الشرك والتبرك بالأضرحة والأولياء، أما جمعية «الطلبة المســـلمين» فهي حركة طلابية تنتشر بين طلاب التعليم العالي في شـــمال نيجيريا، وتدعـــو إلى الالتزام بتعاليم الإسلام في جميع مناحي الحياة[1]، بالإضافة إلى جمعية «تعاون المســـلمين»، وجمعية «تضامن المسلمين»، وجماعة «التجديد الإسلامي»، وجماعة «الأمة»، وجماعة «الوحدة الإســـلامية»، و«مجلس أهل الســـنة والجماعة»، و«جمعية الأخوة الإسلامية الشيعية»، وهي جماعة شيعية.

قد يُعد الإعلان عن تأســـيس أول جامعة إســـلامية في نيجيريا فـــي ٢٠١١/٨/٢٩م على غرار جامعة الأزهر ليكون لها جناحان؛ أحدهما للعلوم الشرعية، وآخر للعلوم المعاصـــرة، وذلك مـــن قبل جماعة «تعاون المســـلمين» بنيجيريا، أحد الخطوات المؤسســـية المهمة في ســـبيل مجابهة النموذج التعليمي الغربي في نيجيريا[2].

ما يقرب من ٧٥٪ من المسلمين في نيجيريا أمّيون، مع غياب إعلام إسلامي مؤثر

الوضعية السياسية:

وبالنظر في الوضعية السياسية للإسلام في البلاد؛ يتضح تولي الحكم رؤساء مسلمون ومسيحيون عبر النظم العسكرية والمدنية التي توالت على نيجيريا، حيث سيطر القادة العسكريون مسلمون ومســـيحيون على الحكم في نيجيريا منذ عام ١٩٦٦م إلى عام ١٩٧٩م، ثم آلت مقاليد الحكم فـــي البلاد إلـــى حكومة مدنية، غيـــر أن القادة العسكريين أطاحوا بالحكومة المدنية مرة أخرى في عام ١٩٨٣م.

وفي نهاية الثمانينيات؛ شـــرعت الحكومة في القيام بخطوات جادة نحو تسليم الســـلطة للمدنيين، وقد سُلّم الحكـــم إلى حكومـــة مدنية مرة أخرى فـــي عام ١٩٩٩م بانتخاب «أوليسيجون أوباسانجو»، وهو أول رئيس منتخب مـــن قبائل اليوروبا، كان حاكماً عســـكرياً للبلاد إلى عام ١٩٧٩م، وأُعيد انتخابه في ٢٠٠٤م، وأعقبه «عمر يارادوا» في انتخابات ٢٠٠٧م، والذي تُوفي في مايو ٢٠١٠م، وحلّ محلّـــه نائبه «جودلاك جونثان» الذي تم انتخابه في أبريل ٢٠١١م رئيساً للبلاد لمدة أربع سنوات.

لذا؛ فالتنافـــس التقليدي والصراع السياســـي في نيجيريا بين قبائل (الهوســـا المســـلمة والأيبو واليوروبا المســـيحية)، والذي تتجلى مظاهره في العنف المتبادل، والانقلابات العســـكرية المتبادلة من القادة العســـكريين المنتميـــن إليهما، وهي المظاهر التي بـــدت مبكراً بُعيد الاســـتقلال عندما اغتيل الرئيس النيجيري «جونســـون

(١) أمين شحاتة: المؤسسات الإسلامية في نيجيريا، مقال منشور على «الجزيرة نت»، بتاريخ ٢٠٠٤/١١/٢٢م، عبر الرابط الإلكتروني الآتي: www.aljazeera.net

(٢) www.ikhwanonline.com

آجيلي إرونسي» المنتمي لقبائل الإيبو، لتتوالى الانقلابات بين جنرالات كل من قبائل الهوسا، والإيبو واليوروبا، ليتولى السلطة على التوالي «شيخو عثمان عليو شكري ١٩٧٩م – ١٩٨٣م»، و «محمد بخاري ١٩٨٣م – ١٩٨٥م»، و «إبراهيم بابانجيدا ١٩٨٥ – ١٩٩٣م»، و «ساني أباتشا ١٩٩٣ – ١٩٩٨م»، و «عبد السلام أبو بكر ١٩٩٨م – ١٩٩٩م» المنتمين لقبائل الهوسا، و «بنيامين نامدي آزيكوي» المنتمي للإيبو، و «أولوسيجون أوباسانجو ١٩٩٩م – ٢٠٠٧م» المنتمي لليوروبا، و «إرنست شونكان ١٩٩٣م».

ومن الجدير بالذكر؛ في إطار الوضعية السياسية للإسلام في نيجيريا العلاقات الإسرائيلية مع نيجيريا من ناحية، والإيرانية النيجيرية من ناحية أخرى، وكذا احتمالات تأثيرها في تلك الوضعية.

أما بخصوص العلاقات الإسرائيلية النيجيرية؛ فقد اتجهت إسرائيل إلى بناء علاقاتها بنيجيريا في أواخر الخمسينيات من القرن العشرين – أي قبل الاستقلال بقليل –، حيث أرسلت إسرائيل المئات من الخبراء الإسرائيليين والمتطوعين في مختلف المجالات التعليمية والاقتصادية، وقد قُطعت العلاقات الدبلوماسية بين البلدين في أعقاب حرب أكتوبر ١٩٧٣م؛ مما يُشير إلى النفوذ العربي في إفريقيا وقتها، ثم أُعيدت العلاقات في سبتمبر ١٩٩٢م.

وكذا تنامت العلاقات الاقتصادية بين البلدين عبر دور «المركز الإسرائيلي للتعاون الدولي»، الذي هدف إلى التبادل المكثف لما يُسمّيه الإسرائيليون «المعارف التقنية والمهنية»، تبع ذلك توقيع مذكرة تفاهم حول القضايا الثنائية و «الإقليمية» ذات الاهتمام المشترك بين وزارتي الخارجية بالدولتين في عام ٢٠٠٦م[١]، وتُعد العلاقات العسكرية عاملاً مؤثراً في هذا الصدد، حيث تُعد نيجيريا سوقاً مهماً لإسرائيل، ومن الصفقات العسكرية التي أُعلن عنها في إطار ذلك صفقة بين شركة «مسبنوت يسرائيل» ووزارة الأمن في نيجيريا، وقيمتها ٢٥ مليون دولار، لإنتاج وتزويد سفينتي دورية من طراز «شلداج»، لدعم قدرات السلطات ضد متمردي دلتا النيجر[٢].

أما فيما يتصل بالعلاقات الإيرانية النيجيرية؛ فتأتي في إطار التنافس (الإيراني – الإسرائيلي) على توطيد العلاقات مع دول الغرب الإفريقي الغنية نفطياً، وقد تجسّدت تلك العلاقات في زيارة الرئيس الإيراني السابق محمد خاتمي لنيجيريا في يناير ٢٠٠٥م، إلا أن تلك العلاقات شهدت مؤخراً بعض التوتر بشأن ضبط السلطات النيجيرية سفينة أسلحة إيرانية ومصادرتها، وهي الحادثة التي انتهت بقطع «جامبيا» علاقاتها بإيران، وتصعيد نيجيريا القضية لمجلس الأمن الدولي[٣].

ومن ثم يمكن قراءة التنافس (الإيراني – الإسرائيلي) تجاه توطيد العلاقات مع نيجيريا في ضوء الاهتمام الإيراني بشيعة العالم ونيجيريا، وكذا اتساع السوق النيجيري استهلاكاً واستثماراً، وهي أكثر الدول الإفريقية من حيث الكثافة السكانية، والأهمية النفطية لنيجيريا، وكونها مصدراً محتملاً لليورانيوم، وهو ما يؤثر سلباً في وضعية المسلمين في نيجيريا عبر الدعم الإسرائيلي للحكومة النيجيرية من جهة، والدعم الإيراني لشيعة نيجيريا من جهة أخرى[٤].

الوضعية الاقتصادية:

تمثّل قبائل الهوسا والفولاني أكبر القبائل المسلمة في البلاد، ومعظمهم يعمل في الزراعة، وبعضهم يمارس الحرف اليدوية والتجارية، وتشتهر الفولاني بممارسة

(١) الموقع الرسمي للسفارة الإسرائيلية في نيجيريا، ومتاح عبر الرابط الإلكتروني الآتي: www.abuja.mfa.gov.il

(٢) أميرة محمد عبد الحليم: غرب إفريقيا ساحة لمواجهة بين إيران وإسرائيل، مقال منشور في مختارات إيرانية، ومتاح في «بوابة الأهرام الرقمية» عبر الرابط الإلكتروني الآتي: www.digital.ahram.org.eg

(٣) www.alroeya-news.net

(٤) السيد عوض عثمان: دلالات وتحديات تصاعد المد الشيعي الإيراني في غرب إفريقيا، مقال متاح على شبكة «أنا المسلم للحوار الإسلامي»، عبر الرابط الإلكتروني الآتي: www.muslm.net

نشاط الرعي والترحال، وتُمثّل الهوسا بقوة في المؤسسة العسكرية والشأن السياسي، وتتمركز قبائل الهوسا في الشمال النيجيري حتى أراضي دولة النيجر شمالاً، وتمتد إلى منطقة «جوس بلاتو» وسط نيجيريا جنوباً، ومن بحيرة تشاد شرقاً إلى مدينة «جني» بجمهورية مالي غرباً، ومن ثم لقبائل الهوسا امتدادات إقليمية في دول الجوار.

أما قبائل اليوروبا، فهي ثاني أكبر القبائل النيجيرية عدداً بعد الهوسا، ويدين أغلب أفرادها بالنصرانية أو أحد الديانات التقليدية، وإن كان يدين عدد من أفرادها بالإسلام[1]، وتعيش في الجزء الجنوبي الغربي من البلاد في المدن، ويزرعون الأراضي الواقعة في المناطق الريفية المجاورة، وتنقسم القبيلة إلى سبع مجموعات، هي: «الأويو» و «الأجبا» و «الإيكيتي» و«الإيفي» و «الأجبو» و «الأندو» و «الكبة»، ولكل مجموعة زعيمها الخاص ومدينتها الخاصة، وتعد مدينة لاجوس (العاصمة السابقة لنيجيريا) ضمن المناطق التي يعيش فيها اليوروبا، وتعد مجموعة «الأويو» السلطة التقليدية لقبائل اليوروبا، وتعد مجموعة «الإيفي» السلطة الروحية لليوروبا، ونتيجة لذلك شغلت مجموعة «الأويو» عدداً كبيراً من المناصب المهمة في مجالس الحكومة والأعمال خلال الفترة الاستعمارية، وما زالت «الأويو» تسيطر على المدارس والإعلام والاقتصاد والمناصب الحكومية في ولاياتها؛ على الرغم من وجود كثافة للمسلمين يُعتد بها في تلك الولايات.

أما قبائل «الإيبو»؛ فيمثلون غالبية السكان في جنوب شرقي نيجيريا، وهم من المسيحيين، ونسبة المسلمين بها أقل من ١٠٪، ومنذ بدء القرن العشرين وخلال فترة الحكم البريطاني تقبّل كثير من «الإيبو» نظم التربية وأساليب الحياة الغربية بسرعة أكبر من المجموعات السكانية الأخرى في نيجيريا، وكانوا أكثر استعداداً للرحيل بعيًا عن مستوطناتهم التقليدية، وأول رئيس لنيجيريا بعد الاستقلال كان من تلك القبيلة، وهو «بنيامين نامدي آزيكوي» في أكتوبر ١٩٦٣م[2].

تمثّل قبائل الهوسا والفولاني أكبر القبائل المسلمة في البلاد، ومعظمهم يعمل في الزراعة، وبعضهم يمارس الحرف اليدوية والتجارية

بناء على ما سبق؛ تُعد الوضعية الاقتصادية التقليدية والعسكرية والسياسية للهوسا والأيبو أحد مسببات التنافس السياسي في نيجيريا؛ خصوصاً في ظل تصارع القبائل على المكتسبات الاقتصادية، لا سيما النفطية منها في الجنوب، والمكتسبات السياسية في البلاد، وذلك تزامناً مع ما ذُكر سلفاً في هذا الصدد.

ثانياً: واقع التفاعل بين القوى الإسلامية والدولة في نيجيريا وقضاياه:

لما كان الإسلام دين الأكثرية في نيجيريا، وبالرغم من ذلك ليس له ما يمثله بالدرجة نفسها في الواقع الرسمي النيجيري؛ تمخض الواقع الإسلامي في نيجيريا عن مظهرين رئيسين:

أحدهما: تنامي الحركات والقوى الإسلامية: المتمثلة في المؤسسات الدينية الإسلامية المعترف بها، وذات التأثير الواسع، والتي انعكس تأثيرها في الواقع السياسي عبر إعلان العديد من الولايات النيجيرية الشمالية تطبيق الشريعة؛ كأحد تداعياته - كما أُشير سلفاً -.

وثانيهما: الصدام بين الدولة النيجيرية والقوى الإسلامية: والذي تمخض عن تداعيات تأثير الجهاد الإسلامي في أفغانستان وغيرها، خصوصاً مع القدرة التي أظهرها نموذج «طالبان» على المقاومة، وكذا

(١) بدر حسن شافعي: الإسلاميون في نيجيريا من الصوفية إلى بوكو حرام (١ - ٢)، مقال منشور على «إسلام أون لاين»، بتاريخ عبر الرابط الإلكتروني الآتي:
www.islamonline.net

(٢) داوود عمران ملاسا: نيجيريا أكبر دولة إسلامية مستهدفة في إفريقيا، مقال منشور على موقع «الألوكة نت»، عبر الرابط الإلكتروني الآتي: www.alukah.net

الصحوة الإسلامية؛ كأحد تداعيات الانهيار الاجتماعي والإخفاق الاقتصادي والصراع السياسي في العديد من بلدان العالم الإسلامي عامة، وفي إفريقيا خاصة، وتزامن ذلك مع تنامي النموذج الفكري للقاعدة في شمال إفريقيا، وكذا دول جنوب الصحراء إبان فترة إقامة زعيمها الشيخ «أسامة بن لادن» في السودان من عام ١٩٩١م حتى عام ١٩٩٦م، والتي نُسب لها الهجوم على السفارتين الأمريكيتين في نيروبي ودار السلام عام ١٩٩٨م، كل ذلك تلاقى مع الوضعية الداخلية للمسلمين في نيجيريا، وما يُحيط بها من تحديات سياسية واجتماعية اقتصادية.

ويعبّر عن القوى الإسلامية الرافضة للحكومة في نيجيريا جماعة «طالبان بوني»، وكذا جماعة «بوكو حرام»، والأولى نشأت عام ٢٠٠٢م عندما قام عدد من الشباب الجامعي والعسكريين السابقين وبعض أصحاب المهن في الشمال النيجري بتأسيس «تنظيم أهل السنّة والجماعة»، واتخذت لنفسها معسكراً منعزلاً في الشمال النيجيري أسمته «أفغانستان»، أما التنظيم الثاني، والذي تنوّعت تسميته إعلامياً بين «بوكو حرام» [١] و «طالبان نيجيريا» و «جماعة التكفير والهجرة»؛ فقد تأسس على يد الشيخ «محمد يوسف» عام ٢٠٠٢م[٢]، لذا يُطلق عليه بعض الناس اسم «اليوسفية»، ويصفهم نفر من علماء الإسلام في نيجيريا بالخوارج.

وتبنّت تلك الجماعة إطاراً فكرياً يستند إلى «النهج التكفيري»؛ معلنة محاربة مؤسسات الدولة «الكافرة» وسياساتها الفاسدة، والعمل على تطبيق الشريعة، وكذا تحريم التعليم الغربي الذي يؤدي – بناء على رؤيتها – إلى إضعاف المجتمع الإسلامي، وكذا السعي لإقامة دولة الخلافة الإسلامية، وقد تنامى تأثير «بوكو حرام» في معظم ولايات الإقليم الشمالي المسلم لنيجيريا، مثل بورنو ويوبي وكاتسينا وكادونا وكانو[٣].

وقد مرت العلاقة بين الحركات الإسلامية (ممثلة في أشهرها «بوكو حرام») والحكومة في نيجيريا بمرحلتين، هما: مرحلة الانكفاء على الذات للبناء والتشكّل، ومرحلة المواجهة والصدام.

المرحلة الأولى: الانكفاء على الذات للبناء والتشكّل:

استندت المرحلة الأولى إلى أربعة محاور رئيسة:

١ – فك الارتباط رسمياً مع مؤسسات الدولة النيجيرية على المستويات كافة، وبدأت بولاية يوبي عام ٢٠٠٦م، حيث أكد مجلس شورى الجماعة في بيان له بتحريم دعم أعضائها، وتأييدهم للحكومة لتناقض مؤسساتها مع مبادئ الشريعة الإسلامية.

٢ – تأسيس ذراعٍ إعلاميٍّ للجماعة معتمداً على حماسة الخطاب الديني لمؤسسها وجاذبيته، وتأسيس مسجد «ابن تيمية» للعمل من خلاله على نشر الدعوة.

٣ – تأسيس هياكل مؤسسية إسلامية تابعة للجماعة على كل المجلات، كالحسبة والنقابات والألوية العسكرية والزراعة والتمويل والقضاء، لخدمة أعضاء الجماعة.

٤ – اعتماد ترتيب هرمي للإدارة عبر تعيين أمراء يدينون بالولاء والطاعة لأمير الجماعة، وذلك بالولايات الشمالية في نيجيريا، وكذا بعض دول الجوار الجغرافي كتشاد والنيجر.

أما المرحلة الثانية: مرحلة المواجهة والصدام خصوصاً في يوليو ٢٠٠٩م:

فهي الأكثر تأثيراً في المستوى المحلي والدولي؛

(١) تعود أصل تسمية الجماعة باسم «بوكو حرام» إلى كلمة «بوكو» بلغة الهوسا الذين يشكّلون ما يربو على٧٠ % من سكان الشمال النيجيري، والتي تعني «التعليم الغربي»، وبالترجمة اللفظية لاسم الجماعة تعني «التعليم الغربي حرام».

(٢) الشيخ محمد يوسف: ترك التعليم النظامي في سن مبكرة، وحصل على تعليم ديني غير نظامي، وكان قبل تأسيسه لجماعته قائداً للشيعة بولاية برنو – وهي إحدى أكبر ولايات الشمال الإسلامية –، حتى أوائل التسعينيات .. ثم تحوّل للمذهب السنّي، وقد توفي على إثر الهجمات الحكومية على معاقل الجماعة واعتقال عدد كبير من أفرادها، وذلك عن عمر ٣٩ عاماً، ويمكن الرجوع لمزيد من المعلومات إلى الرابط الإلكتروني الرسمي الخاص بالجماعة الإسلامية بمصر، عبر الرابط الآتي: www.egyig.com

(٣) حمدي عبدالرحمن حسن: بوكو حرام.. والطريق إلى دولة الإمارة في نيجيريا، مقال منشور على صحيفة الاقتصادية الإلكترونية يوم ٨ يوليو ٢٠١١م، العدد ٦٤٧٩، عبر الرابط الإلكتروني الآتي: www.aleqt.com

بسبب التورط المباشر في أعمال عنف وعمليات اغتيال، وكـذا عمليات انتحارية في ولايات بوتشـي وكانو ويوبي وبورنـو، انتهت بمقتل الشـيخ محمد يوسـف مؤسـس الجماعة عقب اعتقاله في أحد مراكز الشـرطة في ٣٠ يوليـو ٢٠٠٩م، وأدت إلى توسـيع دوائـر المواجهة مع الحكومة النيجريـة، ونقلها من الولايات الشـمالية إلى العاصمـة أبوجا في ١٦ يونيو ٢٠١١م، وذلك بعد الهجوم الانتحـاري على مركز الشـرطة بالعاصمة، وهو ما يمثّل تطـوراً لافتاً، حيث إنه الأول من نوعـه في تاريخ الدولة النيجيرية، ومن جهة أخرى سرعة اتجاه الجماعة ورغبتها في توسـيع دوائـر عملها، وهو ما قد ينتهـي بتداعيات إقليمية خطيرة كما سيرد لاحقاً.

ثالثاً: التداعيات السياسـية للانتخابات العامة في ٢٠١١م على واقع التفاعل بين القوى الإسـلامية والدولة في نيجيريا:

شـهدت نيجيريا في شهر أبريل ٢٠١١م الانتخابات العامة على مسـتويات رئاسـة الدولة لمدة أربع سنوات جديدة، وكذا السـلطة التشـريعية المتمثلة في مجلسي الشيوخ والنواب لمدة مماثلة، وذلك في أعقاب وفاة رئيس الدولة «عمر يارادوا» المنتمي لقبائل الهوسا في مايو من عام [1] ٢٠١٠، واسـتلام نائبه «جـودلاك جونثان» مقاليد الحكم حتى موعد الانتخابات الرئاسـية[2]، وقد كان لتلك الانتخابات تداعيات سياسية خطيرة على مستقبل العمل السياسي في نيجيريا.

وقد أجريت الانتخابات العامة التشريعية على مجلس الشيوخ البالغ عدد مقاعده ١٠٩ مقعداً، ومجلس النواب البالغ عدد مقاعده ٣٦٠ مقعداً في ٩ أبريل ٢٠١١م، وقد حصد حزب People's Democratic Party (PDP) على الأغلبية في كلا المجلسين؛ بعدد ٤٥ مقعداً بمجلس الشيوخ، و ١٢٣ مقعداً في مجلس النواب، وهو حزب الأغلبية نفسه في برلمان ٢١ أبريل ٢٠٠٧م، بعدد ٨٧ مقعداً بمجلس الشيوخ، و ٢٦٣ مقعداً بمجلس النواب، ويليه Action Congress of Nigeria (ACN) بعدد ١٣ مقعداً بمجلس الشيوخ، و ٤٧ مقعداً بمجلس النواب، وهو الحزب الذي لم يكن له وجود في تمثيل برلمان ٢٠٠٧م، ويليه ثالثاً حزب All Nigeria People's Party (ANPP) بعدد ٧ مقاعد بمجلس الشيوخ، و ٢٥ مقعداً بمجلس النواب، وهو الحزب الذي حل ثانياً في برلمان ٢٠٠٧م بعدد ١٤ مقعداً بمجلس الشيوخ، و ٦٣ مقعداً بمجلس النواب، وحل رابعاً حزب Congress for Progressive Change (CPC) بعدد ٥ مقاعد بمجلس الشيوخ، و ٣٠ مقعداً بمجلس النواب، وهو الحزب الذي لم يكن له وجود في برلمان ٢٠٠٧م، وقد تم إرجاء الانتخابات التشريعية في عدد ١٥ دائرة بمجلس الشيوخ، و ٤٨ دائرة بمجلس النواب، حيث تُعقد في وقت لاحق لوجود مشكلات لوجستية بها طبقاً للبيانات الرسمية.

أما الانتخابات الرئاسـية التي عُقدت في ١٦ أبريل ٢٠١١م فهـي الأكثر تأثيـراً وأهمية، حيث بلغت نسـبة المشـاركة فيها ٥٣,٧٪ بإجمالي أصوات ٣٩,٤٦٩,٤٨٤ ؛ منها ١,٢٥٩,٥٠٦ صوت غير صحيح، و ٣٨,٢٠٩,٩٧٨ صوت صحيح، وذلك من إجمالي هيئة ناخبة مسجلة تبلغ ٧٣,٥٢٨,٠٤٠ ناخب.

وقد خاض الانتخابات الرئاسـية عشرون مرشحاً، حُسـمت من الجولة الأولى لصالح مرشح حزب الأغلبية البرلمانيـة PEP Goodluck Jonathan – نائـب الرئيـس (٥٣ عاماً)، وهو من الجنـوب حيث ينتمي إلى قبيلـة الإيجاو، وهي مجموعة عرقية في الإقليم الجنوبي الشـرقي، وهو أحد أقاليم نيجيريا السياسـية السـتة، وهي إحدى العرقيات الثلاثـة الكبرى التي تحتكر العمل السياسـي في البـلاد، وهم الهاوسـا فولانـي، الإيبو،

(١) هو الحاج عمر موسى يارادوا، توفي عن عمر (٥٨ سنة)، وكان حاكماً لولاية كاتسينا بالناسك، وابتعد عن الأضواء القومية؛ بالرغم من أنه غيّر وجه ولايته في مجال التعليم، حتى عندما طبقت ولاية كاتسينا – الشريعة الاسلامية – في ٢٠٠٢م – أي في عهده؛ فإنها قامت بذلك بطريقة لم تثر غباراً – كما حدث في ولايه زامفرا وغيرها من ولايات الشمال –، كان عمر معلماً للكيمياء، ورئيساً لقسم العلوم والرياضة في معهد البوليتيك بولاية كاتسينا قبل أن يصبح حاكماً للولاية في عام ١٩٩٩م. www.arabic.euronews.net

(٢) www.arabic.euronews.net

واليوروبا - كما ذُكر سلفاً -.

وكانت المساومات العرقية المعقدة هي التي انتهت بـ«يارادوا» للحكم في ٢٠٠٧م، و «جونثان» في ٢٠١١م في انتخابات رئاسية متحفظ عليها من قِبل المعارضة[١]، حيث جرت المساومات غير الرسمية بين السياسيين من الشمال والجنوب بناءً على الاتفاق غير الرسمي الذي أبرمه حزب الشعب الديمقراطي لتدوير السلطة بين الشمال والجنوب، والذي يعني ضمناً أن مناطقهم ما زالت تستحق خمسة أعوام أخرى في تولي المنصب، حيث زعم ساسة الشمال على أية حال أن «أولوسيجون أوباسانجو» - سلف «يارادوا» المنتمي للشمال - من الجنوب الذي تقطنه أغلبية مسيحية، تولى السلطة الرئاسية لمدة ثماني سنوات من دون انقطاع، ومن ثم كان ترشح «جودلاك» يعني الإخلال بهذا الاتفاق من وجهة نظر الشماليين[٢].

وقد حصد «جودلاك» أصواتاً بنسبة ٥٨,٨٩٪؛ بإجمالي أصوات ٢٢,٤٩٥,١٨٧، والذي فاز بأكثر من ٢٥٪ من الأصوات في أكثر من ثلثي الولايات، وهذا ما أتاح له الفوز من الدورة الأولى[٣]، وقد حلّ في المركز الثاني محمد بخاري Muhammadu Buhari - وهو جنرال سابق يبلغ من العمر ٦٩ عاماً، وقد حكم نيجيريا في الفترة من ١٩٨٤م إلى ١٩٨٥م عبر انقلاب عسكري، وهو مسلم من الشمال الذي يتمتع فيه بشعبية كبيرة - مرشح حزب Congress for Progressive Change CPC الذي حلّ رابعاً في انتخابات برلمان ٢٠١١م[٤]، وذلك بنسبة ٣١,٩٨٪ بإجمالي أصوات ١٢,٢١٤,٨٥٣ [٥].

وتتمثل التداعيات السياسية لانتخابات الرئاسة النيجيرية عام ٢٠١١م في طعن حزب المعارضة الرئيسي في نيجيريا رسمياً في نتائج تلك الانتخابات، وهو ما دفع «اليوز بيترلي» - رئيس فريق الملاحظين المبعوث من الاتحاد الأوروبي - إلى القول: «نحن نعلم أن كل أو بعض الأحزاب ليست راضية عن نتيجة الانتخابات، لكن نود تشجيع كل المتنافسين على السير في الطرق القانونية للتعبير عن آرائهم».

وقد أدى ذلك إلى نتائج سياسية خطيرة، تمثّلت في اندلاع أعمال عنف في مناطق العاصمة أبوجا، وشمال البلاد التي تقطنها الأغلبية المسلمة، خصوصاً في ولايات كانو، وكادونا، وسوكوتو، بين قوات الشرطة والمحتجين من أنصار المعارضة[٦]، وهو ما أدى إلى سقوط قتلى، سرعان ما اتسع نطاقها لتشمل إحراق متبادل لدور العبادة للمسلمين والمسيحيين، أسفرت عن إعلان الصليب الأحمر عن نزوح أكثر من ١٥,٠٠٠ مواطن[٧].

وقد دعا الرئيس المنتخب «جودلاك جونثان» Good luck Jonathan في أعقاب تبادل أعمال العنف، وإحراق المساجد والكنائس بين المسلمين والمسيحيين، الزعماءَ السياسيين والدينيين إلى إدانة تلك الأعمال، وكذا وعد بتقديم مساعدات وإجراء إصلاحات في نيجيريا، في حين دعا منافسه الجنرال محمد بخاري إلى التهدئة، ووقف أعمال العنف، ووعد أنصاره باتباع القنوات الشرعية للاحتجاج على نتائج الانتخابات[٨].

إلا أن ذلك لا ينفي بعض الخصائص ذات الصلة

(١) آيكي أوكونتا: نيجيريا والسير المترهل نحو بناء الدولة، مقال منشور بتاريخ ٢٠١١/٦/١م، على الموقع الإلكتروني project-syndicate. ، ومتاح عبر الرابط الإلكتروني الآتي: www.project-syndicate.org

(٢) دورية «آفاق إفريقية»، العدد ٢٥ - صيف ٢٠٠٧م، ومتاح عبر الرابط الإلكتروني الآتي: www.sis.gov.eg

(٣) www.arabic.euronews.net

(٤) www.arabic.euronews.net

(٥) www.arabic.euronews.net

(٦) www.arabic.euronews.net

(٧) قاعدة بيانات الانتخابات في إفريقيا جنوب الصحراء، عبر الرابط الإلكتروني الآتي: www.africanelections.tripod.com

(٨) جريدة الأهرام، العدد ٤٥٥٧٣، بتاريخ ٢٠١١/٩/١٥م.

بتلك الانتخابات وتداعياتها السياسية على نيجيريا عامة، ومسلميها خاصة:

وأول هـذه الخصائـص: أن العديد مـن البلدان الإفريقية، ومنهـا نيجيريا على وجه الخصوص، ما زالت تعتمد آليـة التحوّل الديمقراطي الشـكلي كمخرج لحلٍّ توافقي، لا يعكس موازين القوى السياسـية الفعلية على أرض الواقع؛ بقدر ما يعكس من المسـاومات السياسية والقبليـة المعقدة، وما يدلل علـى ذلك نتائج الانتخابات الأخيرة، وكذا استمرار مفردات خريطة النظام السياسي النيجيري - بصرف النظر عن ديانة المرشـح للرئاسة - كما هي.

ثاني تلك الخصائص: هي نسـب المشاركة المرتفعة نسـبياً في تلك الانتخابات، وهو ما يجد تفسيره في نظم التحوّل الديمقراطي الشـكلي، ومنها نيجيريا، في سببين رئيسين:

١ - تأثيـر التعبئـة الإثنيـة والدينية علـى نتائج الانتخابات.

٢ - يميل إلى ناحية حقيقة وجود مخالفات شـابت عمليات الانتخابات، منها تزويرها، وذلك اسـتناداً لادعاء المعارضة في نيجيريا تزوير الانتخابات.

أما الخصيصـة الثالثة: فتتمثّل في أن أعمال العنف كانت وما زالت السمة الغالبة لتداعيات العملية الانتخابية فـي نيجيريا، خصوصـاً في ظل عدم قـدرة التحالفات السياسـية القبلية على تحقيق رضا المواطن النيجيري عامة، ومسلمي نيجيريا على وجه الخصوص.

أما رابع تلك الخصائص: هو أن إشـكالية الانقسام والاستقطاب الإثني، كعامل للحسم في العملية السياسية في نيجيريا، هي إشـكالية مركبة ومعقـدة لتوازيها مع الانقسـام الدينـي الجغرافي بين الشـمال ذي الأغلبية المسلمة، والجنوب ذي الأغلبية المسيحية.

أما خامس تلـك الخصائص: فهو اسـتمرار تأثير المؤسسة العسـكرية كعامل حاسم في العملية السياسية النيجيرية؛ إما عبر الدفع ببعض رموزها لصدارة العملية السياسـية المنظمة عبر الانتخابات سـواء مسلمين أم مسـيحيين، وإما عبر الانقضاض على العملية السياسية كلها، ومحاولة إعادة توزيع الأدوار السياسـية من جديد عبر آليتها المعتمدة المتمثلة في «الانقلاب العسكري».

أما آخـر تلك الخصائص: فيتمثـل في أن الموقف الدولـي من نتائـج الانتخابـات يرتبط ارتباطـاً وثيقاً بخصوصية الدولة النيجيرية الغنية نفطياً، والمنقسـمة عرقياً، والمتصارعة دينياً.

رابعاً: تحديات واقع التفاعل بين القوى الإسـلامية والدولة في نيجيريا:

يواجه مسـلمو نيجيريا اليـوم تحديات من التركيب والتعقيد بمكان؛ لاتصـال الداخل النيجيري المضطرب؛ بالموقـف الإقليمـي المعقد؛ في ظـل الاهتمام الدولي المتزايد.

ويمكن إجمال تلك التحديات في الآتي:

التحدي الأول: إشكالية تواضع تأثير الإسلام سياسياً في نيجيريا:

على الرغم مما للإسلام من وضعية مهمة في الواقع النيجيري - كما أُشير سلفاً -؛ فإن ذلك لم ينتج عنه تأثير مماثل في المعادلة السياسية.

ومن ثـم يمكن إرجـاع تواضع تأثير الإسـلام في نيجيريا سياسـياً إلى عدد من العوامل التي تشـكّل أبرز المشكلات التي تواجهه، ومنها:

- تنامي نشـاطات الجمعيات التنصيرية والتغريبية بشـكل ممنهج ومنظم، والتي تتجاوز عـدد مائة منظمة وجمعية خاصة.

- وأن مـا يقرب مـن ٧٥٪ من المسـلمين أمّيون، خصوصاً مع غياب إعلام إسـلامي مؤثـر في نيجيريا، حتـى إن الحـركات الإسـلامية كلها ليس لهـا وجود إعلامي سياسي واسع، وتقتصر نشاطاتها على المدارس والمساجد فقط، باستثناء القليل منها، مثل «جماعة تعاون المسلمين»، والتي أسست مركزاً إعلامياً في ديسمبر عام ٢٠٠٥م باسم «مركز القدس الإسلامي للإعلام».

- ناهيـك عن وضعية المدارس العربية في نيجيريا، فهي غير معتمدة حكومياً منذ إلغاء تطبيق الشريعة واللغة

العربية على يد المستعمر البريطاني، وهو ما ينعكس على وضعية المسلمين الاقتصادية والسياسية في الجهاز الحكومي للدولة[١].

- كما يرتبط تواضع تأثير الإسلام سياسياً في نيجيريا بأحد مسبباته، وهو طبيعة «الدور الشيعي»، فعلى الرغم من أن عددهم - تبعاً للمصادر الشيعية في نيجيريا - ٤ ملايين[٢]؛ فإن الصدام المستمر بين الشيعة والسنّة، والذي سرعان ما يتطور لأعمال عنف، يُعد أحد معوقات التأثير الإسلامي السياسي في نيجيريا، عبر الاستهلاك في مواجهات بينية، ومنها أعمال العنف التي شهدتها مدينة سوكوتو الشمالية في أبريل ٢٠٠٥م بعد تنظيم الشيعة لمسيرة للاحتفال بعيد المولد النبوي في المدينة التي يسكنها الأغلبية السنّية[٣].

ومن ثم؛ فإن تنسيق الجهود الإسلامية في العالم السنّي، على المستوى الرسمي وغير الرسمي، إنما تُعد - بحق - أحد آليات الارتقاء بتلك الوضعية، فعلى الرغم من الجهد الحثيث لدعم وضعية المسلمين في نيجيريا على المستوى التعليمي وغيرها؛ فإن فردية تلك الجهود ينال من تأثيرها.

بناء دولة نيجيرية متماسكة؛ إنما هو في مصلحة الجميع

التحدي الثاني: إشكالية إدارة التعددية العرقية والطائفية النيجيرية:

تُعد إشكالية إدارة التعددية العرقية والطائفية تحدياً أصيلاً في بناء الدولة في نيجيريا، لأن المفردات المكوّنة للخريطة النيجيرية (والتي يربو سكانها على ١٥٠ مليون نسمة) معقدة، فالمساحة الجغرافية كبيرة (تزيد عن ٩٠٠ ألف كيلو متر مربع)، وبها مجموعات عرقية تتجاوز ٢٥٠ مجموعة، وثروة نفطية تُعد هي الأكبر في إفريقيا، وتطلعات انفصالية متزايدة سواء في بيافرا سابقاً، أو دلتا نهر النيجر حالياً، وتمايز ديني يُعد هو الأضخم في إفريقيا أيضاً، وذلك في إطار اهتمام دولي متزايد، كل ذلك يجعل من بناء الدولة وإدارتها في نيجيريا يشكّل تحدياً كبيراً أمام عدم إقصاء أي فريق ديني أو سياسي أو إثني، وهو ما يسعى الساسة في نيجيريا إلى تجاوزه عبر مساومات سياسية، إلا أن تلك المساومات مؤقتة بطبيعتها؛ لعدم قدرتها على تحقيق معادلة حل دائم ومتوازن؛ تحقق طموحات الغالبية المسلمة في نيجيريا، وهو ما يُفسر الإخفاق السياسي المتعاقب في الداخل النيجيري[٤].

التحدي الثالث: إشكالية تقاسم الثروة والسلطة:

تمثّل إشكالية تقاسم الثروة والسلطة أحد المعوقات الرئيسة في بناء الدولة الإفريقية، ولا تمثّل حالة نيجيريا استثناء على هذا الأصل، وتتجسد تلك الإشكالية في نيجيريا في أزمة دلتا نهر النيجر، وهي تلك المنطقة الواقعة في الجنوب النيجيري، وتشمل ولايات «أبيا»، «وأكوا إيبوم»، و«بايلسا»، و«كروس ريفر»، وولاية «الدلتا»، وولاية «إدو»، و«إيمو»، و«أوندو»، و«ريفرز»، ويسكنها ما يقرب من ٢٠ مليون نسمة ينتمون لأكثر من ٤٠ مجموعة عرقية، وأكبر المجموعات العرقية هي «الإيجاو» التي ينتمي إليها الرئيس الحالي في نيجيريا «جودلاك جونثان»، ومن ثم فإن أزمة دلتا النيجر، وإن تفاقمت في عام ٢٠٠٦م مع الهجمات وعمليات التخريب التي تقوم بها «حركة تحرير

(١) علي عبدالعال: إسلاميو نيجيريا.. تقاطع الحركية والطرق والصراع المذهبي، مقال منشور على موقع «منارات إفريقية»، بتاريخ ٢٠١٠/٧/٧م، ومتاح عبر الرابط الإلكتروني الآتي: www.islam4africa.net

(٢) منتدى مركز الدراسات التخصصية في الإمام المهدي، ومتاح عبر الرابط الإلكتروني الآتي: www.m-mahdi.com

(٣) البينة: الموسوعة السنية في الشيعة الإثنا عشرية، ومتاح عبر الرابط الإلكتروني الآتي: www.albainah.net

(٤) Mohammad J. Kuna «Religion, Identity and N - tional Integration in Nigeria», Nigerian Journal of Policy and Strategic Studies, 17: 2, Pp. 29-47, 2005 29-47, 2005.

دلتا النيجر- MEND» برئاسة «هنري أوكادا»، فإن لتلك الأزمة جذوراً عميقة في الواقع النيجيري، خصوصاً مع استقلال الدولة النيجيرية، وتسارعت حدة وتيرتها في تسعينيات القرن الماضي، وتفاقمت مع عام ٢٠٠٦م مع التنافس الصيني - الأمريكي - البريطاني على نفط دلتا النيجر[١].

إلا أن تولي «جودلاك جونثان» (المنتمي لدلتا النهر) عبر مساومات سياسية أدت لانتخابات معيبة في نظر البعض، يدعم الاتجاه الزاعم أن ذلك محاولة لاحتواء أزمة دلتا النيجر، وإشكالية غياب التنمية من عوائد النفط، وذلك باستيعابها سياسياً، وهو ما يهدد الثقل السياسي التقليدي لقبائل الهوسا المسلمة في مقابل القبائل المسيحية، وبخاصة القاطنة في دلتا النهر، وهو ما يعني محاولة حل الأزمة على حساب الأغلبية المسلمة كبديل عن الصدام المسلح بين حركة تمرد النهر والحكومة المركزية، ومن ثم عدم انفصال دلتا النيجر[٢].

التحدي الرابع: تداعيات تنامي القوى الإسلامية، واحتمالات التدخل الدولي:

تعد إشكالية تنامي القوي الإسلامية في إفريقيا عامة، ونيجيريا خاصة، أحد المحددات الرئيسة في سياسة الخارج تجاه الداخل النيجيري، وكذا تعاطي الداخل الرسمي مع المشكلات المزمنة في الواقع النيجيري.

ففي ضوء اعتبارات حجم الأغلبية النيجيرية المسلمة، وكذا الثروة النفطية العظيمة، خصوصاً في دلتا النيجر، حيث تُعد نيجيريا المنتج الأول للنفط في إفريقيا، فإن اهتمام الخارج ممثلاً في تنافس القوى الكبرى على النفط النيجيري، والتي تمثّلها كبرى شركات النفط العالمية «شل» و «إكسون» و «شيفرون» و «توتال» الفرنسية، و «شركة البترول الوطنية الصينية المحدودة»[٣]، أحد التحديات الرئيسة التي تهدد دعم الجهود الإسلامية في نيجيريا، إما باحتمالات التدخل المباشر أو غير المباشر في الداخل النيجيري، وما يدعم هذه الفرضية ما أعلنه الجنرال «كارتر هام» - قائد القيادة العسكرية الأمريكية لإفريقيا (أفريكوم) - من «أن دول شمال إفريقيا تواجه تهديداً إرهابياً متعاظماً من جانب مجموعات موالية لتنظيم القاعدة، فتنظيم القاعدة وإن ضعف بعض الشيء ولكن فروعه المحلية، سواء تلك التي أعلنت انتماءها إليه، أو تلك التي تسعى خلف هذا الانتماء، تبدو آخذة في التمدد، هذا ما ألاحظه في إفريقيا وهذا أمر يقلقني»، حيث حدّد ثلاثة من تلك التنظيمات، هي: «تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي»، و «حركة الشباب الصومالية الإسلامية»، و «جماعة بوكو حرام الإسلامية»[٤].

خامساً: سيناريوهات لحل أزمة المثلث (الديني - السياسي - النفطي) في نيجيريا: الآليات والتكلفة:

إن المثلث (الديني - السياسي - النفطي) يشكّل محور أزمة الدولة النيجيرية، بما ينال من حقوق الأغلبية المسلمة فيها على تلك المستويات لترابطها الدائري، حيث يؤثر كلٌّ منهم في الآخر إيجاباً وسلباً، ومن ثم فالمساومات السياسية المؤقتة بطبيعتها، والتي ترتبط بمتغيرات العملية السياسية في الواقع النيجيري لا يمكنها بطبيعة الحال أن تنهض حلاً لخلل هيكلي في بناء الدولة النيجيرية؛ تراكم على مدار عشرات السنين مُخلفاً آثاراً عميقة في الهوية النيجيرية، الأمر الذي انعكس سلباً على الأغلبية المسلمة في البلاد، وهو ما يتم تزكيته عبر التدخلات الخارجية، ومنها التمويلية للحركات التنصيرية، والدعم الإيراني لشيعة نيجيريا، والنشاط الإسرائيلي المتزايد، ومن ثم يسعى أطراف

(١) دلتا النيجر وجراحات المسلمين في نيجيريا، مقال منشور بتاريخ ٢٠١٠/١/٢٨م، عبر الرابط الإلكتروني الآتي: www.alsalafway.com

(٢) توفيق المديني: تداعيات الصراع على النفط في نيجيريا، مقال منشور بجريدة الثورة السورية، بتاريخ ٢٠١٠/٤/٢٣م، ومتاح عبر الرابط الإلكتروني الآتي: thawra.alwehda.gov.sy

(٣) www.marefa.org/index.php

(٤) www.arabic.euronews.net

عديـــدون داخلياً وخارجياً بالفرقـــاء النيجيرين؛ إما إلى خيار الانفصال – وحالة الســـودان ما تزال ماثلة –، وإما إلى إيجاد معادلة سياسية تسمح بتولي الأقلية المسيحية على رأس النظام السياسي على عكس الواقع الديمغرافي – كحالة إريتريا –.

ومن ثـــم؛ يكمن المخـــرج فـــي الإدارة الفعالة للتعددية الطائفية والإثنية في نيجيريا؛ عبر عكسها للواقع الديموغرافي فـــي نيجيريا؛ من خلال تفعيل صيغـــة عادلة من الفيدرالية – كالحالة الأمريكية –، أو التوافقية – كالحالة اللبنانية –، أو وصولاً لصيغة كونفيدراليـــة، إلا أن أيّاً من تلـــك الأنماط يجب أن ينظر للبعد الديني، والاقتصادي (النفطي بخاصة)، وأخيراً السياسي.

وبالإشـــارة للصيغـــة الفيدرالية لتقاســـم الثروة النفطيـــة النيجيرية حتى عـــام ٢٠٠١م طبقاً لتقارير البنك الدولـــي؛ فإنها تعكس تباين الصيغة الفيدرالية لتقاســـم الثروة النفطية في فترات الحكم العسكري والمدني، ومن ثم؛ فإن صيغـــة ٥٠/٥٠ بين الحكومة المركزيـــة والولايات هي الأنســـب؛ لإعطـــاء القدرة للحكومـــات المحلية علـــى تحقيق التنميـــة الذاتية، ولإتاحـــة القدرة للحكومـــة المركزيـــة للإنفاق على الولايات غير النفطية.

أما البعـــد الديني / السياســـي؛ فهـــو يتطلب حرية الولايات في تقرير تشـــريعاتها الخاصة، وعلى الحكومة المركزية إيجاد صيغة سياســـية لتقاســـم المناصب السياسية؛ تعبّر عن الواقع العددي للفرقاء النيجيريين، فبناء دولة نيجيرية متماســـكة، تُبنى على التقاسم السياسي والديني والاقتصادي؛ إنما هو في مصلحة الجميع.

جدول رقم (١) لتوضيح صيغة تقاسم عائدات الثروة النفطية في نيجيريا

صيغة تقاسم عائدات النفط						
السنة	في فترة حكم	الحكومة الاتحادية	الولاية *	المحليات	مشروعات خاصة	صيغـــة التقاسم **
١٩٥٨	قبل الاستقلال	٤٠٪	٦٠٪	٠٪	٠٪	٥٠٪
١٩٦٨	الحرب الأهلية	٨٠٪	٢٠٪	٠٪	٠٪	١٠٪
١٩٧٧	أولوسيجون أوباسانجو	٧٥٪	٢٢٪	٣٪	٠٪	١٠٪
١٩٨٢	شيخو عثمان علي و شكري	٥٥٪	٣٢,٥٪	١٠٪	٢,٥٪	١٠٪
١٩٨٩	إبراهيم بابانجيدا	٥٠٪	٢٤٪	١٥٪	١١٪	١٠٪
١٩٩٥	ساني أباتشا	٤٨,٥٪	٢٤٪	٢٠٪	٧,٥٪	١٣٪
٢٠٠١	أولوسيجون أوباسانجو	٤٨,٥٪	٢٤٪	٢٠٪	٧,٥٪	١٣٪

* مخصصات الولايات مبنية على خمسة مبادئ: المســـاواة (نسبة متساوية لكل ولاية)، تعداد الســـكان، التطور الاجتماعي، مســـاحة الأرض، وتوليد الدخل.

** صيغة التقاســـم: تشـــير إلى النسبة المئوية من عائد النفـــط الذي تحتفظ به كل ولاية منتجـــة للنفط كضرائب علـــى النفط، والثروات الطبيعية الأخرى المنتجة في الولاية.

المصدر: تقريـــر البنك الدولـــي بعنوان «الدولـــة والحكم المحلي فـــي نيجيريا» لعام ٢٠٠١م، وهـــو متاح عبر الرابـــط الإلكتروني الآتي:

www.info.worldbank.org

ساحل العاج تطورات «أزمة ما بعد الانتخابات» وانعكاساتها على المسلمين

أ. سيلا علاسان (*)

مقدمة:

كانت ساحل العاج تُعد نموذجاً للتنمية، والاستقرار السياسي، والتعايش السلمي بين المسلمين والمسيحيين.

ولكن سياسة التهميش والظلم التي مورست ضد أبناء منطقة الشمال ذات الأغلبية المسلمة؛ أدّت بهذا البلد إلى حدوث انقلاب عسكري في ١٩٩٩م، وهو الأول من نوعه، ومحاولة انقلابية ثانية في ٢٠٠٢م أدّت إلى تقسيم البلاد إلى قسمين؛ شمال مسلم، وجنوب مسيحي.

ودخلت ساحل العاج في أزمة سياسية حادة، بعد محاولات كثيرة للتسوية السلميّة والمصالحة الوطنية، ثم تطورت هذه الأزمة واتجهت نحو المزيد من التصعيد وأعمال العنف بسبب تعنت الرئيس السابق لوران باغبو Laurent Gbagbo الذي خسر الانتخابات الرئاسية في الجولة الثانية التي أُجريت في ٢٨ نوفمبر ٢٠١٠م، ورفض تسليم السلطة لخصمه ومنافسه القوي الزعيم السياسي الحسن واتارا Alassane Ouattara الذي حظي بدعم المجتمع الدولي واعترافه.

بسبب هذا التعنّت؛ دخلت ساحل العاج في منعطف وأزمة خطيرة، عُرفت بـ «أزمة ما بعد الانتخابات»، وقد تطورت هذه الأزمة وأدّت إلى انعكاسات خطيرة على المسلمين؛ بحكم أنهم من الشمال ومن أنصار الرئيس الحسن واتارا، حيث مورس ضدهم كل أنواع القتل والتشريد وحرق للمساجد وتدمير للممتلكات.

يوجد في ساحل العاج حوالي ٦٠ إثنية، يجتمعون في أربع مجموعات لغوية كبيرة:

١ - مجموعة AKAN: وتجمع كلاً من ABRON ، BAOULE ، ATIE ، ABE ، AGNI، وينتمي إليها الرئيس السابق فيلكس هو فويت بواني FELIX HOUPHOUET BOIGNY، والرئيس هنري كونان بيديه HENRI KONAN BEDIE.

٢ - مجموعة ماندي الشمال MANDE DU NORD: وتجمع كلاً من DIOULA SENOU FO ، ، وينتمي إليها الرئيس الحالي الحسن واتارا، ورئيس الوزراء GUILLAUME SORO.

٣ - مجموعة ماندي الجنوب MANDE DU SUD: وتجمع كلاً من YACOUBA GAGOA ، TOURA ، GOURO ،، وينتمي إليها الجنرال روبرت جي LE GENERAL ROBERT GUE.

٤ - مجموعة KROU: وتجمع كلاً من DIDA، GUERE ، BETE، وينتمي إليها الرئيس السابق لوران باغبو[1].

(*) باحث ماجستير - قسم سياسة، معهد البحوث والدراسات الإفريقية، جامعة القاهرة.

(١) CLEMENT BOURSIN. «COTE D› IVOIRE UN AVENIR INCERTAIN» (PARIS: ACAT. AOUT. 2005) P.11.

أولاً: الأطـرف الداخليـة لأزمـة مـا بعد الانتخابات:

١ – اللجنة الانتخابية المستقلة:

نظّمـت اللجنـة الانتخابية المسـتقلة الجولة الأولـى من الانتخابات الرئاسـية فـي ٣١ أكتوبر ٢٠١٠م، والتـي تنافس فيها ١٤ مرشـحاً من بينهم امرأة واحـدة، وهي الأولى من نوعها في سـاحل العاج منذ استقلالها، ووُصفت هذه الانتخابات، التي تأجلت عدة مرات، بالنزاهة والشـفافية، وشهدت مراكز الاقتـراع إقبالاً كبيراً مـن الناخبين، حيث قُدّرت نسبة المشاركة بـ ٨٣٪ من المسجلين، وكانت النتائج حصول لوران باغبو على ٣٨٪ من الأصوات، وحصول الحسن واتارا على ٣٢٪ من الأصوات، ولم يحصل أيّ منهما علـى الأغلبية المطلقة، بناء على ذلك جرت جولة الإعادة بينهما.

قامت القوات التابعة لباغبو وميليشياته باغتيال أئمة المسلمين وإحراق المساجد والممتلكات

وبعدما أعلنت اللجنة الانتخابية المسـتقلة بدء الدعايـة الانتخابيـة للجولة الثانيـة؛ بدأت أجواء التوتـر في التزايد بين معسـكر باغبو ومعسـكر واتارا، وخـلال المواجهة التلفزيونية التي جمعتهما فـي ٢٥ نوفمبر ٢٠١٠م، قبـل ثلاثة أيام من موعد إجراء الجولة الثانية من الانتخابات الرئاسية، ظهر المتنافسان الحسـن واتارا ولوران باغبو مبتسمَيْن، يتبادلان عبـارات المجاملة، ويخاطـب كلٌّ منهما الآخر بعبارة «أخي وشـقيقي»، في تلك اللحظة لم يشـكّ أيٌّ من المتنافسَيْن في أنه سيكون الفائز في جولة الإعادة.

وفـي ٢٧ نوفمبـر ٢٠١٠م؛ طلبـت اللجنـة الانتخابية المسـتقلة من المرشحين توقيع معاهدة كتابية على احترام نتائج الصناديق، ودعوة الناخبين إلى انتخابات رئاسية هادئة ومسؤولة[1].

جولة الانتخابات الثانية وتصاعد الأحداث:

أُجريت انتخابات الجولة الثانية في ٢٨ نوفمبر ٢٠١٠م، وشـهدت مراكز الاقتراع إقبـالاً كبيراً – وإن كان أقـل من الجولة الأولى –، وقُدّرت نسـبة المشـاركة بـ ٨٠٪ من الناخبين المسـجلين، وبعد الانتهاء من فرز الأصوات مارسـت القوات الموالية لباغبـو مضايقات وضغوطـاً كثيرة علـى اللجنة الانتخابية المسـتقلة للحيلولة دون إعلان النتائج، وشـهد كلُّ العالم على الفضائيات، في يوم الأربعاء الأول من ديسـمبر ٢٠١٠م، نزع مندوب باغبو، في اللجنة الانتخابية المستقلة، لأوراق النتائج (محاضر النتائج) مـن يد نائـب رئيس اللجنـة الانتخابية المستقلة المكلف بإعلان النتائج الأولية وتمزيقها.

يوم الخميس ٢ ديسـمبر ٢٠١٠م؛ أعلنت اللجنة الانتخابية المسـتقلة فوز الحسـن واتارا بالرئاسة بعد حصوله على نسـبة ٥٤،١٪ من الأصوات، مقابل حصول لوران باغبو على ٤٥،٩٪ من الأصوات، وصدّق الممثل الخاص للأمم المتحدة في ساحل العاج على هذه النتائج، واعترف المجتمع الدولي بفوز واتارا.

---

(١) ونص المعاهدة: «نحن السيد لوران باغبو والسيد الحسن واتارا المرشحين المحترمين عن كتلتي (LMP) الأغلبية الرئاسية، و (RHDP) التجمع الهوفويتي للديمقراطية والسلام، نرسل دعوة علنية إلى كل الناخبين والأنصار على أن يبتعدوا عن كل أعمال العنف ضد الأشخاص والممتلكات والأدوات الانتخابية، لكي نسمح لتنظيم الانتخابات في جو من الهدوء والشفافية.
نحن نتعهد علناً بقبول نتائج الانتخابات التي تعلن من اللجنة الانتخابية المستقلة، والمجلس الدستوري، ومصدق من الممثل الخاص للأمم المتحدة في ساحل العاج، ونطلب من الناخبين قبول النتائج التي ستعلن من اللجنة الانتخابية المستقلة والمجلس الدستوري ومصدق من الممثل الخاص للأمم المتحدة في ساحل العاج. بناء على ذلك نطلب منكم المشاركة الفعالة بشكل كبير في الانتخابات الرئاسية غداً ٢٨ نوفمبر ٢٠١٠م، في جو هادئ، وانتظار النتائج بصدر رحب»، موقّع من لوران باغبو والحسن واتارا.
DEDY SERI. «CRISE POST ELECTORALE EN COTE D›IVOIRE. CRONOLOGIE DER FAITS (ABIDJAN: 21. DECEMBRE. 2010) P.1.

٢ – دور المجلس الدستوري:

في يوم الجمعة ٣ ديسمبر ٢٠١٠م؛ أعلن المجلس الدستوري (المكلّف بإعلان النتائج النهائية للانتخابات) فوز لوران باغبو بالرئاسة، معلناً حصوله على ٥١،٤٥٪ من الأصوات، مقابل حصول الحسن واتارا على نسبة ٤٨،٥٥٪ من الأصوات، وذلك بعد إلغائه نتائج الانتخابات في خمس محافظات، صوتت كلّها للحسن واتارا، بما في ذلك مدينة بواكي (ثاني أكبر مدن ساحل العاج بعد أبدجان)[١].

وفي يوم السبت ٤ ديسمبر ٢٠١٠م؛ قام رئيس المجلس الدستوري بتنصيب لوران باغبو رئيساً منتخباً للبلاد، ولم يكن هذا التصرف من رئيس المجلس الدستوري دستورياً؛ لأنه إذا قيل إن هناك تجاوزات حصلت في بعض الأماكن وتم إلغاء النتائج فيها؛ كان ينبغي للمجلس إعلان مدة جديدة لإعادة الانتخابات في الأماكن التي حصلت فيها تجاوزات خلال مدة أقصاها ٤٠ يوماً (هذا ما يقضي به قانون الانتخابات).

لكن رئيس المجلس الدستوري لم يطبّق القانون، بل تصرّف كمؤيد مناصر للوران باغبو، بل كان مدير الدعاية الانتخابية لباغبو في محافظة ديفو!

وبهذا التصرّف غير الدستوري من رئيس المجلس الدستوري؛ دخلت ساحل العاج في أزمة سياسية حقيقية عُرفت بـ «أزمة ما بعد الانتخابات»، ويرى بعض المحللين أن رئيس المجلس الدستوري بول ياو إندري PAUL YAO N›DRE هو المتسبب في كلّ ما حصل في البلاد، ويجب أن يُحاكم.

٣ – معسكر واتارا:

يضم معسكر الحسن واتارا تجمّع الهوفويتي للديمقراطية والسلام (RHDP)، وهذا التجمّع يمثل مجموعة من الأحزاب المعارضة التي تحالفت من أجل خوض المعارك الانتخابية في الجولة الثانية ضد الأغلبية الرئاسية (LMP) بزعامة لوران باغبو، وتجمّع الهوفويتي يمثّل الحزب الديمقراطي العاجي (PDCI)، تجمّع الجمهوريين (RDR)، والاتحاد الديمقراطي من أجل السلام (L'UDPCI)، وحركة قوى مستقبل ساحل العاج (MFA)، وانضم إليه بعد انتخابات الجولة الثانية حزب الاتحاد من أجل السلام العاجي (L'UPCI)، والقوات الجديدة (FN)، مع تأييد كامل من أهل منطقة الشمال ذات الأغلبية المسلمة.

اتخذ معسكر واتارا فندق الغولف مقراً له، تحت حماية قوات الأمم المتحدة في ساحل العاج، وبعض عناصر من جيش القوات الجديدة التي كانت موجودة في أبدجان لحماية العملية الانتخابية.

قدّم غيوم سورو GUILLAUME SORO رئيس وزراء حكومة الرئيس لوران باغبو المنتهية ولايته استقالته إلى الرئيس الحسن واتارا بوصفه الرئيس الشرعي والمنتخب.

عيّن واتارا غيوم سورو رئيساً للوزراء من جديد، وشكّل حكومة مؤقتة ضمّت ١٧ وزيراً، وقد عزّز هذا التصرف من غيوم سورو موقف معسكر واتارا بشكل كبير.

دعا واتارا «لوران باغبو» إلى الاعتراف بالهزيمة وترك السلطة، ورفض واتارا أي تفاوض مع باغبو، وكذا المقترحات التي طُرحت بإعادة فرز الأصوات، أو تشكيل لجنة دولية لتقييم العملية الانتخابية[٢].

وهدّدت القوات الجديدة، بقيادة زعيمهم ورئيس الوزراء المكلّف غيوم سورو، باجتياح أبدجان وتنصيب واتارا رئيساً بالقوة إذا تعرضت قواته لاستفزازات من قبل الجيش المؤيد لباغبو.

(١) DEDY SERI. OP.CIT. P.3.

(٢) د. أيمن شبانة: أزمة ساحل العاج.. هل يأتي الحسم من الخارج، السياسة الدولية (القاهرة: العدد ١٨٤، أبريل ٢٠١١م)، ص ١١٥.

دعـا الاتحـاد الإفريقي، والاتحـاد الأوروبي، والأمـم المتحدة، والجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيـا (ECOWAS)، والاتحـاد الاقتصـادي والنقدي لغرب إفريقيا (UEMOA)، «باغبو» إلى التنحـي، وفرضت عليه عقوبـات تمثّلت في إقفال البنوك الدولية مكاتبها في سـاحل العاج، وتجميد أرصدة سـاحل العاج لدى البنـك المركزي لغرب إفريقيـا، وذلك بهدف إجبار باغبو على التنحي، إلا أنه رفض كل هذه الدعوات والتهديدات.

رفض باغبو كل جهود الوساطة التي قام بها الاتحاد الإفريقي؛ مما أقنع الجميع بأنه لا سبيل لتنحي باغبو إلا بالقوة

لقد أمهلـه الاتحاد الإفريقي حتـى تاريخ ٢٤ مـارس ٢٠١١م للتنحـي، لكنه رفض ذلـك، وبعد انتهـاء المهلة بدأت القوات الجمهورية تتحرك نحو أبدجان، وهي القوات التي أنشـأها الحسـن وتارا بقرار جمهوري مكوّنة من عناصر القوات الجديدة، وبعض الجنـود من قـوات الأمن الوطنـي الذين التحقوا بمعسكر واتارا، بدأت هذه القوات تستولي على المناطق التي كانت خاضعة لقوات باغبو، وذلك انطلاقاً من الشمال، وخلال ثلاثة أيام فقط وصلت تلك القوات إلى مداخل أبدجان.

نجح معسكر واتارا في إنشـاء قناة تليفزيونية (TCI)، وذلـك لمواجهة دعايات معسـكر باغبو وادعاءاتـه، حيث اسـتطاعت هـذه القناة توصيل رسـائل واتارا وبياناته إلى الشعب العاجي بالصوت والصـورة، بعد أن جعل معسـكر باغبـو الإذاعة والتلفزيون العاجي (RTI) منبراً له فقط، وكان لهذه القناة دور مهم في ترشـيد آراء المواطنين، وإظهار حقائق الأحداث للعالم الخارجي.

٤ – معسكر لوران باغبو:

يضم معسكر باغبو الأغلبية الرئاسية (LMP)، وهو تجمّع سياسي يتكّون من مجموعة من الأحزاب، وبعض منظمات المجتمع المدني التي أُنشئت أساساً لدعم لوران باغبو للفوز في الانتخابات الرئاسـية، ويتضمن حزب الجبهة العاجيـة (FPI)، والاتحاد من أجل السلام (UPP)، والشباب الوطنيين (JP)، وفيدرالية طلاب ومدارس ساحل العاج (FESCI)، ومجموعة الوطنيين للسلام (GPP)، ومؤتمر البان أفريكانية للشباب الوطنيين (COJEP)، إضافة إلى قوات الدفاع والأمـن (FDS)، والإذاعة والتلفزيون العاجية (RTI)، مع تأييد كامل من قبائل (BAD)[1] ذات الأغلبية المسيحية.

كان معسكر باغبو يعتمد على قادة الجيش بعد أن خسـر تأييد المجتمع الدولـي، وكانوا يرغبون في اسـتمرار الأوضاع كما هي، وذلك للحافظ على امتيازاتهـم وهيمنتهم على السـاحة؛ انطلاقاً من إدراكهم أن وصول الحسن واتارا للحكم مدعوماً من تحالف المعارضة يعني نهاية لحقبة طويلة من التاريخ العاجي، وبدء مرحلـة جديدة تغلب عليها المواطنة كقيمة وسـبيل وحيد للتعايش مـن جديد بين أبناء الوطن، لذا لم يكن مستغرباً مسارعة هذا المعسكر إلى إعلان تنصيب باغبـو والولاء له، لفرض الأمر الواقع، وإجبار خصومهم للقبول بتسـوية، ضاربين عرض الحائط بإمكانيـة تفتيت البلاد، ومتجاهلين تداعيات الموقف الدولي والإقليمي المؤيد لواتارا، الراغب في عودة الاستقرار والوحدة للبلاد.

دعا شـارل بلـي غـودي (CHALE BLE GOUDE) زعيـم حركـة «الشـباب الوطنيين» الموالية لباغبو، فريق واتـارا المعترف بفوزه دولياً بالانتخابات الرئاسية، إلى حزم أمتعته ومغادرة مقر

(١) مصطلح (BAD): هو اختصار لاسم ثلاث قبائل شديدة الولاء لباغبو، وهي (BETE ، ABE ، DIDA).

إقامته في فنـــدق الغولف في أبدجان، وحث غودي الشـــباب في البلاد على الانتفاض وبسط السيطرة على مقر واتارا، محذّرهم في الوقت نفسه بأن عليهم أن يجتـــازوا أكثر من ٨٠٠ من قوات حفظ الســـلام الأممية ومئات «المتمردين» لسحق المعارضة.

اعتمد معســـكر باغبـــو على مواقـــف الكيان الصهيونـــي، ومنظمات التنصيـــر، ورجال الأعمال اللبنانيين، وهي الجهـــات التي غضّ باغبو وأعوانه الطرف عن اختراقها للمجتمع العاجي طوال العقد الماضي، وإن كان تأثير هؤلاء يبدو محدوداً بالرغم من أنهم مارســـوا دوراً مهماً في دعم أنشـــطة فرق الموت فـــي مناطق المســـلمين، وتأييدهم لتصفية القادة الشـــماليين؛ إيماناً منهم بأن وصول مســـلم لسدة الحكم في ســـاحل العاج يعني تجفيف منابع نفوذهم الاقتصادية في البلاد.

إن ما جعل التوصل لاتفاق بين الخصمين صعباً كونهما يمثلان معسكرَيْن متصارعَيْن على السلطة:

أحدهمـــا: يمثّـــل التيار العنصـــري الذي تبنّى إيديولوجية الهيمنة وإقصاء الآخرين عن المشاركة في صنع القرار بذرائع واهية.

ومـــن هذه الذرائـــع: وصف الحســـن واتارا – المدعوم من الأغلبية المســـلمة في شـــمال البلاد – بأنـــه ليس عاجيـــاً، وهو ما أدى إلـــى منعه من الخوض في الانتخابات الرئاســـية عدة مرات منذ وفـــاة الرئيس فيلكـــس هوفويت بوانـــي FELIX HOUPHOUET BOIGNY ؛ بحجـــة أنه من أصول بوركينابة[1].

وثانيهمـــا: يمثّل التيـــار المعتدل الـــذي تبنّى إيديولوجية الســـلام والعيش المشترك، حيث عانى هذا الفريق كثيراً الحرمان والتهميش، ويرغبون بقوة في التخلص من هذه الحالة على يد الرئيس الحسن واتارا وفريق عمله؛ دون إقصاء لأحد أو تهميش له.

ثانياً: موقف الأطراف الإقليمية من أزمة ما بعد الانتخابات:

كان مـــن الملاحظ في تطـــورات «أزمة ما بعد الانتخابات» في ســـاحل العاج؛ وجـــود توافق دولي وإقليمي على طـــي صفحة باغبـــو، تمثّل ذلك في إصرار كلٍّ من الرئيس الأمريكي باراك أوباما ونظيره الفرنسي، ومن قبلهما الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون، على الاعتراف بواتارا رئيساً لساحل العاج، وهو ما ضيّق الخناق علـــى الرئيس المهزوم لوران باغبو، وجعل مساحة المناورة أمامه وأمام العناصر الموالية له شديدة الصعوبة، خصوصاً أن المراقبين الدوليين والأفارقة قد قطعوا الطريق أمام المزاعم بحدوث انتهاكات وتجاوزات في المناطق الشمالية، وذلك بتأكيدهم لوجود الشـــفافية والنزاهة بصورة واضحة خلال جميع مراحل التصويت والفرز.

١ – دور الجماعـــة الاقتصاديـــة لـــدول غرب إفريقيا (ECOWAS):

كان موقف (ECOWAS) ودورها في تطورات «أزمة ما بعد الانتخابات» في ســـاحل العاج واضحاً منذ البداية، من أجل الوصول إلى حلٍّ سلمي للأزمة، ولكي يتنحى باغبو عن السلطة بشرف، وقد أضفى هذا الموقف نوعاً من القتامة على موقف باغبو.

لقد أعلنت جميع القوى الإقليمية، بما فيها دول مؤثرة في الساحة العاجية – مثل نيجيريا، وبوركينا فاسو، والســـنغال – ضيقها ذرعاً بمناورات باغبو، وتوقهـــا إلى مغادرته الســـلطة، بوصفه المســـؤول

(١) هذا ادعـاء باطل، كان الهدف منه هو اقصاء الحسن واتارا عن المسرح السياسي العاجي، فالحسن واتارا وُلد في غرة يناير ١٩٤٢م، في مدينة ديمبوكرو DIMBOKRO في وسط ساحل العاجل، ووالده هو دراماني واتارا DRAMANE OUATTARA، كان مدرساً وتاجراً من قرية كونج KONG في شمال ساحل العاج، ووالدته حاجة نابنتو سيس HADJA NABINTOU CISSE، من قرية GBELEBAN في شمال ساحل العاج، وينحدر واتارا من سلالة الإمبراطور سيكو عمر واتارا (١٦٦٥م – ١٧٤٥م) SEKOU OUMAR OUATTARA مؤسس إمبراطورية كونج، والذي وصل نفوذه إلى مالي، وغانا، وبوركينا فاسو، وساحل العاج.

الأول عن الاضطرابات التي شهدتها بلاده منذ عام ٢٠٠٠م، ولأن موقفه حمّل دول الجوار تبعات اقتصادية مرهقة، وأنهت حالة الرفاهية التي كان يتمتع بها الاقتصاد العاجي، وقلّص مردوده الإيجابي على دول الجوار، وهي مواقف دفعت باغبو إلى معاودة التفكير في الخيارات القليلة المتاحة أمامه، وهو ما جعله وأنصاره يهدّدون بالاعتداء على رعايا دول مجموعة (ECOWAS).

وأعلن الناطق باسم حكومة سيراليون إبراهيم بن كارجبو IBRAHIM BEN KARGOBO أن على باغبو أن يتنحى عن رئاسة ساحل العاج، مؤكداً أن هذا المطلب لن يخضع «لأي تسوية»، لكنه أكد ضرورة توفير ظروف – لم يحددها – «لتسهيل» تنحيه، مضيفاً: «إننا نريد المساعدة على انسحاب هادئ له؛ لكي يتمكن من التنحي عن منصبه بكرامة».

لقد مارست ECOWAS كلّ أشكال الضغوط السياسية والاقتصادية على باغبو من أجل التنحي عن السلطة، ومن تلك الضغوط: تعليق عضوية ساحل العاج في (ECOWAS)، ولدى البنك المركزي للاتحاد الاقتصادي والنقدي دول غرب إفريقيا (UEMOA)، وأخيراً هدّدت المنظمة بالتدخل العسكري من أجل الإطاحة بباغبو[1].

وكانت نيجيريا هي الداعمة بقوة لطي صفحة باغبو، وذلك لقيادتها الطبيعية لهذه الرابطة التي أدت دوراً مهماً في توقيع اتفاق السلام بين الفرقاء العاجيين، وتحظى بنفوذ كبير؛ ظهرت مؤشراته في دعمها لعقد قمّة لمناقشة مستقبل السلطة في ساحل العاج.

٢ – دور الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب إفريقيا (UEMOA):

لم يختلف دور هذا الاتحاد عن دور (ECOWAS) في معالجة «أزمة ما بعد الانتخابات» في ساحل العاج، حيث دعا الاتحاد باغبو إلى التنحي عن السلطة بطريقة سلمية دون إراقة الدماء، ولكنّ باغبو ومؤيديه لم يلتفتوا إلى هذه النداءات. وفرض الاتحاد عقوبات اقتصادية وسياسية على باغبو، حيث سحب توقيع ساحل العاج في الاتحاد من باغبو وأعطاه للحسن واتارا، وأمر الاتحاد جميع المؤسسات المالية والاقتصادية التابعة له في ساحل العاج إلى إغلاق مكاتبها، وقام الاتحاد كذلك بطرد محافظ البنك المركزي للاتحاد، والذي كان من مؤيدي باغبو، واستبدال محافظ آخر به معيّن من قِبل واتارا.

٣ – دور الاتحاد الإفريقي:

لم يختلف موقف الاتحاد الإفريقي عن موقف (ECOWAS)، حيث أكّد الاتحاد الإفريقي اعترافه بفوز الحسن واتارا بالرئاسة، وأعلن في ٩ ديسمبر ٢٠١٠م تعليق عضوية ساحل العاجل في الاتحاد إلى أن يسلّم لوران باغبو السلطة إلى الحسن واتارا، وبذل الاتحاد جهوداً كثيرة للوصول إلى تسوية سلمية، وذلك عن طريق وسطائه الذين توافدوا على أبدجان تباعاً، ابتداءً من وفد الوساطة الإفريقية بقيادة رئيس جنوب إفريقيا السابق ثابومبيكي، وتبعه وساطة رئيس الوزراء الكيني رايلا أودينجا RAILA OUDINGA ، ثم جهود رئيس مفوضية الاتحاد الإفريقي جان بينج JEAN PING الذي طلب من باغبو التنحي الفوري عن السلطة لتخفيف معاناة المواطنين، ومجموعة وساطة الرؤساء الخمسة التي أتت بعد سبع بعثات للسلام، حيث قال معسكر واتارا إن مجموعة وساطة الرؤساء الخمسة ستكون الأخيرة حول الأزمة العاجية، حيث جاء على لسان جان بينج رئيس مفوضية الاتحاد الإفريقي أن باغبو رفض قبول مقترحات مجموعة الرؤساء الخمسة التي شكّلها الاتحاد الإفريقي، وغيرها من المبادرات الأخرى، التي تهدف إلى الخروج من الأزمة، وعقد

(١) د. أيمن شبانة، مرجع سابق، ص ١١٦.

مسيرة للتوصل لحلٍّ سياسي سريع لها[1].

وكان معسكر باغبو يروّج لإمكانية تطبيق السيناريو (الكيني – الزيمبابوي)، حيث يقبل بمقتضاه واتارا تقاسم السلطة والحصول على منصب رئيس الوزراء، وعدد من المناصب السيادية لصالح تحالف المعارضة، غير أن هذا السيناريو لم يلتفت إليه أحد في ظل وجود موقف دولي وإقليمي قوي مؤيد لواتارا، ورفض الجميع مزاعم معسكر باغبو.

رفض باغبو كل جهود الوساطة التي قام بها الاتحاد الإفريقي؛ وهو ما أقنع الجميع بأنه لا سبيل لتنحي باغبو إلا بالقوة، وطالب رايلا أودينجا (رئيس وزراء كينيا) الدول الإفريقية باستخدام القوة للإطاحة بلوران باغبو.

ثالثاً: موقف الأطراف الدولية من أزمة ما بعد الانتخابات:

١ – دور الأمم المتحدة:

لقد أعلنت الأمم تأييدها لواتارا، وطالبت باغبو بالتنحي، وأيدت الأمم المتحدة على لسان أمينها العام بان كي مون استصدار قرار في مجلس الأمن الدولي في ١٩ ديسمبر ٢٠١٠م، تضمّن اعترافه بالحسن واتارا رئيساً لساحل العاج، وأصدر تحذيراً للوران باغبو ذكر فيه: أن «أعضاء مجلس الأمن الدولي يدينون، وبأقسى العبارات الممكنة، أية محاولة لهدم الإرادة الشعبية، أو تقويض نزاهة العملية الانتخابية، أو الانتخابات الحرة النزيهة».

وفرض مجلس الأمن عقوبات اقتصادية قاسية على باغبو وحكومته وقادة جيشه، وتم منع القروض والمساعدات المالية، كوسيلة من وسائل الضغط على باغبو لإجباره على التنحي، وبالفعل لم يستلم الجيش رواتبه منذ بدءالأزمة؛ وهو ما تسبب في ثورة بعض القادة على باغبو، وقد أثّرت هذه الضغوط في ميزانية الحكومة، ومن ثم امتد التأثير السلبي إلى العديد من مؤسسات البلاد الاقتصادية والتجارية.

ولكن باغبو لم يتخل عن موقفه بالرغم من كل هذه الضغوط؛ وهو ما أدى إلى تزايد الأزمة الاقتصادية في البلد، وأُغلقت العديد من المحال التجارية، وتعطلت حركة النقل، واندلعت معارك دامية بين المؤيدين لباغبو والمؤيدين لواتارا؛ مما أدى إلى لجوء بعض رؤساء دول غرب أوروبا إلى التهديد باستخدام القوة ضد باغبو ما لم يتنح عن منصبه.

وقد أثّرت هذه الأزمة السياسية في اقتصاد البلاد تأثيراً واضحاً، حيث تزايدت الأسعار بشكل كبير، وبدأ اقتصاد البلاد في التدهور بعد أن كانت ساحل العاج أهم الدول المزدهرة وأكبرها اقتصادياً في غرب إفريقيا، حيث اشتهرت ساحل العاج بزراعة البن والكاكاو، وتميزت بوجود شبكة اتصالات متطورة بها، فضلاً عن توافر جميع الخدمات اللازمة للاستثمار.

٢ – دور الاتحاد الأوروبي:

أعلن الاتحاد الأوروبي تأييده لواتارا، وطالب باغبو بالتنحي، شأنه في ذلك شأن جميع المنظمات الدولية، حيث أرسل الاتحاد مراقبين أوروبيين لمراقبة عملية الانتخابات، وأجمعوا على نزاهة الانتخابات وشفافيتها وفوز الحسن واتارا بها.

وقد فرض عقوبات سياسية واقتصادية على باغبو وأعوانه، تمثّلت في عدم إعطاء تأشيرات أوروبية لهم، وكذلك تجميد أرصدتهم في البنوك الأوروبية، وفي الوقت نفسه اعترف الاتحاد الأوروبي بالسفراء المعيّنين من قِبل واتارا.

ومن جانبه تعهد وزير الخارجية البريطانية وليام هيغ بدعمه للعمل العسكري للإطاحة بباغبو الذي يرفض كلّ المطالبات الدولية بالتنحي عن السلطة، ولدى سؤاله بشأن دعم بريطانيا للتدخل العسكري

(١) AGENCE FRANCAISE DE PRESSE 2010/12/6

من قِبل الكتلة الإقليمية الإفريقية «إيكواس» أيّد ذلك من حيث المبدأ، وقال: لقد بعثنا ضباطاً عسكريين إلى البلد للعمل مع الفرنسيين. مستبعداً نشر قوات بريطانية في القريب العاجل[١].

٣ - الدور الفرنسي:

من المعلوم تاريخياً أن فرنسا لها نفوذ كبير في ساحل العاج، بحكم الاستعمار، ولها أكبر جالية فرنسية فيها، يتراوح عددهم ما بين ١٥ إلى ٢٠ ألف شخص، ولديها أكثر من ١٥٠ شركة، ولها كذلك وجود عسكري قوامه حوالي ٨٠٠ عنصر، وتُعد ساحل العاج إحدى معاقل الفرنكوفونية، حيث فرضت عليها فرنسا لغتها وثقافتها، ولساحل العاج أهمية كبيرة بالنسبة لفرنسا من الناحية السياسية والاقتصادية والثقافية، فضلاً عن الناحية الاستراتيجية.

أيدت فرنسا واتارا هذه المرة، وطالبت من باغبو التنحي عن السلطة واحترام إرادة الشعب؛ بالرغم من أن فرنسا هي التي استطاعت بنفوذها توصيل لوران باغبو للسلطة في الانتخابات الرئاسية التي أُجريت في ٢٢ أكتوبر ٢٠٠٠م، حيث كانت فرنسا تدرك ميول الحسن واتارا؛ كونه مسلماً تلقّى تعليمه في الولايات المتحدة الأمريكية.

ولم تكن فرنسا متحمسة للتدخّل العسكري، بالرغم من توتر العلاقات التي كانت بينها وبين لوران باغبو، ولكن الضغوط الأمريكية وإجراءاتها السياسية والتهديدات والوعيد، ثم شيئاً من الإغراء بما يُعرف بسياسة العصا والجزرة، كانت هذه الإجراءات محكمة بحيث أوجدت رأياً عاماً دولياً اضطرت معه فرنسا والاتحاد الأوروبي إلى تأييد نتيجة الانتخابات بفوز واتارا؛ مقابل صفقة قادتها فرنسا، ودعمها الاتحاد الأوروبي، وبخاصة بريطانيا، تقضي بتقاسم السلطة على غرار (كينيا - زيمبابوي)، فيبقى باغبو رئيساً للجمهورية، والحسن واتارا رئيساً للوزراء، وحاولت استعمال ورقة جيشها الموجود في ساحل العاج، والجيش العاجي الموالي لباغبو، وحاولت استعمال هذه القوة العسكرية كورقة ضاغطة للقبول بالصفقة.

وتحرك الإنجليز لصالح فرنسا عن طريق جنوب إفريقيا، والتي دعت ببيان أصدرته وزارة خارجيتها قالت فيه: «إن بريتوريا تدعو القادة المتنافسين إلى ضبط النفس، والعمل من أجل المصالحة الوطنية، وأن تكون الوحدة الوطنية هي الأولوية المطلقة خلال هذه الفترة»[٢]، فجنوب إفريقيا لم تعلن تأييدها للحسن واتارا، بل ادعت أنها تهتم بوحدة البلاد.

وأيضاً جاء ثابومبيكي رئيس جمهورية جنوب إفريقيا السابق لإيجاد هذه المصالحة، وتحرك باسم الاتحاد الإفريقي شكلاً، وبعد لقاء مبيكي مع الحسن واتارا الذي دام لمدة نصف ساعة؛ خاطب واتارا مبيكي قائلاً: «أطلب منه (أي من مبيكي) أن يطلب من لوران باغبو عدم التمسك بالسلطة»[٣]، وهو ما دلّ على أن مبيكي لم يكن يعمل على تنحية باغبو، وإنما على تثبيته، وأكد ذلك تصريح مبيكي نفسه عقب هذا اللقاء عندما قال: «الوضع خطير جداً، والمهم تفادي أعمال العنف، وعدم العودة إلى الحرب، وإيجاد حلٍّ سلمي»[٤]؛ بمعنى أن مبيكي لا يهمه تنحي باغبو والإتيان بواتارا كما تريد أمريكا وتصر عليه، وإنما المهم تفادي العنف، وعدم الحرب التي ستقوّض النفوذ الفرنسي، وإيجاد حلٍّ سلمي، وهذا يعني إيجاد صيغة تصالحية بين باغبو وواتارا، وقد رفضت الولايات المتحدة الأمريكية أي تقاسم

(١) المرجع السابق.

(٢) هيئة الإذاعة البريطانية - ٢٠١٠/١٢/٦م.

(٣) AGENCE FRANCAISE DE PRESSE 2010/12/6.

(٤) IDEM.

للسلطة متمسكة بفوز واتارا.

وحماية لمصالحها أعلنت فرنسا، على لسان المتحدث باسم الخارجية الفرنسية بونار فاليرو، أنه ينبغي لباغبو التخلي عن السلطة لوقف المزيد من أعمال العنف في البلد، كما أضاف فاليرو: «كلما أسرع باغبو في الرحيل كان توقف العنف أسرع»[1].

٤ - دور الولايات المتحدة الأمريكية:

أكّد الرئيس الأمريكي باراك أوباما اعتراف الولايات المتحدة بزعيم المعارضة الحسن واتارا زعيماً شرعياً لساحل العاج، بعد انتخابات متنازع عليها في ٢٨ نوفمبر ٢٠١٠م، داعياً الرئيس المنتهية ولايته لوران باغبو إلى التنحي.

وقال أوباما في رسالة فيديو نُشرت على مدونة البيت الأبيض: «كانت الانتخابات التي جرت في ٢٨ نوفمبر ٢٠١٠م حرة ونزيهة، والرئيس الحسن واتارا هو الزعيم الشرعي المنتخب ديمقراطياً من الشعب»، وأوضح أن البلاد وصلت إلى «مفترق طرق» بعد أن بات باغبو مرغماً في الاختيار بين استمرار العنف وبين الامتثال لإرادة الشعب.

وقال أوباما مخاطباً مواطني ساحل العاج: «لديكم ماض مشرف، بدءاً من الحصول على الاستقلال إلى التغلب على الحرب الأهلية، والآن لديكم الفرصة لتحقيق مستقبلكم، أنتم تستحقون مستقبلاً من الأمل وليس الخوف، تستحقون زعيماً مثل الرئيس واتارا، الذي يمكنه استعادة مكانة بلدكم الصحيحة في العالم»، وكان أوباما قد هنّأ واتارا بعد وقت قصير من الانتخابات على فوزه، وفرضت الولايات المتحدة الأمريكية حظراً على سفر باغبو ومساعده.

ومن جانبها؛ صرحت وزيرة الخارجية الأميركية هيلاري كلينتون قائلة: «نحن متفقون بشكل كامل على أن الحسن واتارا هو الرئيس المنتخب بشكل شرعي لساحل العاج، وأنه يحترم نتائج الانتخابات»[2].

لقد مارست الولايات المتحدة الأمريكية الضغوط والتهديدات بجانب الإغراءات لتجعل باغبو يتنحى ويسلم السلطة للحسن واتارا، واستطاعت إثارة الرأي العام العالمي وكل المؤسسات الدولية والاقتصادية والسياسية ضد باغبو ونظامه، وهدّدته بمزيد من العقوبات والعزلة الدولية.

وبجانب ذلك؛ قدمت الولايات المتحدة الإغراءات لباغبو، حيث نقلت وكالة رويترز في ١٠ ديسمبر ٢٠١٠م عن مسؤول أمريكي بأن «أوباما عرض على باغبو في حالة تنحيه أن يكون أوباما أول زعيم عالمي يشيد بقرار تنحيه عن منصبه، وأنه سيدعوه إلى البيت الأبيض لمناقشة تعزيز الديمقراطية في المنطقة، وإعطائه دوراً يمكن أن يمارسه، وفي حالة رفضه فإن أمريكا ستؤيد جهوداً لفرض عزلة على باغبو، وتحميله المسؤولية إذا رفض التنحي».

بدأت الضغوط تتوالى على باغبو للتنحي عن كرسيه، حيث قام البنك المركزي الدولي بوقف التمويل للرئيس باغبو وأسرته وحكومته، وقد أثّرت هذه الأزمة السياسية في اقتصاد البلاد تأثيراً واضحاً، حيث تزايدت الأسعار بشكل كبير، وبدأ اقتصاد البلاد في التدهور، بعد أن كانت ساحل العاج أهم الدول المزدهرة وأكبرها اقتصادياً في غرب إفريقيا، إلا أن تعنت باغبو، ورفضه كل هذه الدعوات التهديدية والإغرائية، أدى إلى انعكاسات خطيرة على حياة العاجيين عامة، والمسلمين على وجه الخصوص.

رابعاً: انعكاسات أزمة ما بعد الانتخابات على المسلمين:

بعد إعلان اللجنة الانتخابية المستقلة فوز الحسن واتارا بالرئاسة، وإعلان المجلس الدستوري

(١) IDEM.

(٢) هيئة الإذاعة البريطانية - ٢٠١٠/١٢/٣م.

فوز لوران باغبو بالرئاسة، دخلت ساحل العاجل في أزمة حقيقية، عُرفت بـ «أزمة ما بعد الانتخابات»، بعد رفض لوران باغبو الرئيس المنتهية ولايته الاعتراف بخسارته والتنحي عن السلطة، وهو ما أدى إلى دخول البلاد في عنف مجتمعي دموي، انعكست على المجتمع العاجي عامة، وعلى المسلمين خاصة.

١ - مسلمو ساحل العاج:

انعكست «أزمة ما بعد الانتخابات» على المسلمين بشكل أساسي، حيث إن القوات الموالية لباغبو والميليشيات التابعة له اتبعوا سياسة القتل بالهوية في الأماكن التي يوجد فيها مؤيدون للحسن واتارا، بعد دعوات الكراهية والعنصرية ضد المسلمين في الجرائد التابعة لباغبو والإذاعة والتليفزيون العاجية التي جعلها منبراً لبث الكراهية والعنف، فتصاعدت موجات القتل والاعتقالات ضد المسلمين، وبدأ «الشباب الوطنيون» والمرتزقة التابعون لباغبو يمارسون القتل بشتى أنواع الوحشية، حيث رأيناهم يحرقون الناس أحياء حتى الموت، وكذلك قوات الأمن المتمثلة في الدرك، وكشفت مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين والمفوض السامي لحقوق الإنسان عن تدهور الأوضاع في البلاد، وارتفاع عدد القتلى بين المدنيين، نتيجة للقتال الدائر بين مؤيدي باغبو الذين يضمون آلافاً من الشباب وبين المعارضة، وألقى باللائمة بشكل كبير على قوات باغبو في معظم انتهاكات حقوق الإنسان منذ اندلاع الحرب.

وقالت نافي بيلاي مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان: «إن باغبو ومسؤولين آخرين قد يتحملون مسؤولية جنائية بسبب انتهاكات حقوق الإنسان»، ولفت محققون أمميون النظر إلى أن هناك مئات العاجيين المعتقلين في الحجز الانفرادي قد يتعرضون للتعذيب، وقالوا إن الأمم المتحدة مُنعت من الوصول إلى ما تعتقد أنها مقابر جماعية.

وأخطر يوسف بامبا YOUSSOUF BAMBA سفير واتارا لدى الأمم المتحدة مجلس الأمن الدولي بأن ما يقرب من ٩٠٠ عاجي قُتلوا وجرح آلاف آخرون، كما أيد بامبا إجراءات أممية أقوى لإزاحة باغبو عن السلطة، بما في ذلك نزع سلاح قوات باغبو، وفرض رقابة أكثر شدة على حظر السلاح الذي فرضته الأمم المتحدة على البلاد.

وفي ١٦ ديسمبر ٢٠١٠م؛ تم إطلاق النار على المتظاهرين من أنصار واتارا الذين كانوا يريدون الاستيلاء على مبنى الإذاعة والتليفزيون، قُتل خلالها العشرات وجرح المئات.

وفي ٣ مارس ٢٠١١م؛ تم إطلاق قذائف الهاون من قبل قوات الأمن التابعة لباغبو على مظاهرة نسائية سلمية في حي أبوبو ABO BO معقل الحسن واتارا، راحت ضحيتها سبع نساء مسلمات، تم دفنهن في ٢٤ أبريل ٢٠١١م الماضي[١].

وفي ١٧ مارس ٢٠١١م؛ تم إطلاق قذائف الهاون على سوق في حي أبوبو، فأدت إلى مقتل ٢٥ شخصاً، وقال أتول كاري ATOUL CARRY الأمين العام المساعد للشؤون السياسية في الأمم المتحدة إن الوضع المتدهور، والتصعيد في استخدام الأسلحة الثقيلة من قبل قوات باغبو، نجم عنه حصيلة خطيرة في الأرواح وخيرات الشعب العاجي.

٢ - سياسة اغتيال الأئمة وإحراق المساجد والممتلكات:

اتبعت القوات التابعة لباغبو وميليشياته وسيلة جديدة لتنفيذ مخططاته وجرائمه ضد الإنسانية، وهي سياسة اغتيال أئمة المسلمين وإحراق المساجد والممتلكات، بهدف نقل الأزمة إلى منعطف خطير جدّاً (الحرب الدينية)، قد يؤدي إلى

(١) COMMUNIQUE DU CONSEIL DU 15/6/2011 GOUVERNEMENT. ABIOJAN

حـــرب أهلية حقيقية في البلاد. وإليك المســـاجد التي تم الاعتداء عليها:

جدول (١)

المساجد التي تم الاعتداء عليها وتدميرها

التاريخ	اسم المسجد	المدينة	الحي
٢٠١٠/١٢/٢٧م	مسجد سيلا MOSQUEE SYLLA	غران بسام GRAND BASSAME	--
	مسجد أنوكوا ANDOKOI	أبدجان ABIDJAN	أبوبو ABOBO PK18
	مسجد بوغوني كين MOSQUEE BOUGOUNIQUI	أبدجان ABIDJAN	أبوبو ABOBO PK18
٢٠١١/٢/٢٥م	مسجد ليم MOSQUEE LEM	أبدجان ABIDJAN	يوبوغون YOPOUGON
٢٠١١/٢/٢٦م	مسجد سيديسي مارشي MOSQUEE SIDECI MARCHE	أبدجان ABIDJAN	يوبوغون YOPOUGON
	مسجد دابري MOSQUEE DABRE	أليبي ALEPE	--
	المسجد الكبير LA GRANDE MOSQUEE	أبدجان ABIDJAN	كوماسي KOUMASSI
	مسجد بانكو MOSQUEE BANCO2	أبدجان ABIDJAN	يوبوغون YOPOUGON
٢٠١١/٣/٩م	مسجد الفتية MOSQUEE FITYA	أبدجان ABIDJAN	أبوبو ABOBO
	مسجد كولي MOSQUE KOULE	أبدجان ABIDJAN	يوبوغون YOPOUGON
٢٠١١/٣/١٤م	مسجد بلوكوس MOSQUEE BLAUKAUSS	أبدجان ABIDJAN	كوكو دي COCODY
٢٠١١/٤/٤م	مسجد كان ميلتير MOSQUEE CAN MILITAIRE	أبدجان ABIDJAN	يوبوغون YOPOUGON

التعليق على جدول (١)

يُلاحَظ:

- أن معظم الاعتداءات على المساجد كانت في مدينة أبدجـــان، وفي حي (أبوبوABOBO) معقل الحســـن واتارا، و (يويوغـــون YOPOUGON) معقل باغبو، بمعنـــى أن الاعتداءات في حي أبوبو تمت على يد قوات الأمن التابعة لباغبو، والاعتداءات في حي يوبوغون تمت على يد الميلشـــيات التابعة لباغبو.

- الاعتـــداء علـــى مســـجد ســـيلا (MOSQUEE SYLLA) فـــي مدينة جران باســـام GRAND BASSAM قُتل فيه شاب مسلم وجُرح كثيرون.

- الاعتـــداء علـــى مســـجد كان ميليتـــر (MOSQUEE CAN MILITAIRE)، وتـــم إحراق أربعة مسلمين فيه وهم أحياء حتى الموت، وقُتل الأميـــن العام للمجلس الوطني الإســـلامي لحي يوبوغون (YOPOUGON) وصديقه وابن صديقه.

- الاعتداء على مســـجد سيديســـى مارشي (MOSQUEE SIDECI)، وتـــم أخـــذ جميـــع الأدوات وصناديق التبرعات مع الأموال، وكسر شقة الأمام وأخذ جميع الممتلكات.

- الاعتداء على مســـجد ليم (MOSQUEE LEM)، حيث تم إحراق مئات المصاحف والكراسي والممتلكات.

جدول (٢)
الأئمة الذين تم اغتيالهم

الاسم		المسجد		المدينة	
إسحاق ساكو وابنه	ISSIAKA SAKO ET SON FILS	إمام المسجد الكبير	IMAM DE LA GRANDE MOSQUEE	بروليكين	BROULEKIN
دياباتي باموسى	DIABATE BAMOUSSA	إمام المسجد الكبير بوروبوي 2	IMAM DE LA GRANDE MOSQUEE PORT BOUE 2	يوبوغون أبدجان	YOPOUGON ABIDJAN
سيسوما سليمان وابنه	SISSOUMA SOULEYMAN ET SON FILS	إمام مسجد الزاوية	IMAM DE MOSQUEE ZAWYA	أجامي أبدجان	ADJAME ABIDJAN
		الإمام الراتب لمسجد ديوكوي	GRAND IMAM DE DUEKOUE	ديوكوي	DUEKOUE

تعليق على جدول رقم (٢)

يُلاحَظ:

تم اغتيال أكثر من عشرة أئمة، لم يذكر التقرير أسماءهم[١]، ونتيجة لهذه الاغتيالات والاعتداءات فرّ كثير من أئمة أبدجان إلى خارج أبدجان والدول المجاورة حفاظاً على أرواحهم.

٣ - مسلمو الدول المجاورة:

لم يَسْلَم مسلمو الدول المجاورة الموجودون في ساحل العاج من اعتداءات أنصار باغبو، حيث كانوا يعتبرون من مؤيدي الحسن واتارا، مثل رعايا بوركينا فاسو، السنغال، مالي، غينيا كوناكري، نيجيريا، شأنهم شأن مسلمي ساحل العاج، حيث تعرضوا للقتل والاعتداءات.

٤ - المجلس الأعلى للأئمة (COSIM)[٢]:

أدرك المجلس الأعلى للأئمة سياسة معسكر باغبو، وهي جعل الأزمة حرباً دينية، وقام بإصدار بيان دعا فيه جميع المسلمين إلى ضبط النفس والهدوء، وعدم الرد أو الاعتداء على رجال الدين المسيحيين وكنائسهم وممتلكاتهم، لأن الإسلام دين السلام والمحبة، كما دعا المجلس رجال الدين المسيحيين إلى التنديد بهذه الأعمال العدوانية ضد المسلمين، وعدم الوقوع في فخ باغبو وأعوانه الذين يريدون المساس بالوحدة الوطنية والعيش المشترك.

وقد أشاد العقلاء من رجال الدين المسيحيين بموقف المجلس الأعلى للأئمة، وأنه أبعد البلاد عن الوقوع في الحرب الأهلية الحقيقية.

خامساً: اعتقال لوران باغبو وترحيله الى المحكمة الجنائية الدولية:

وبعد ستة أشهر من المعاناة والتشريد والقتل، وإحراق أشخاص أحياء لأنهم مسلمون، استطاعت القوات الموالية للحسن واتارا اعتقال لوران باغبو من مخبئه، بعد تدمير الأسلحة الثقيلة من قِبل القوات الفرنسية والأمم المتحدة، وذلك في ١١ أبريل ٢٠١١م، لتضع حدّاً لمعاناة الشعب العاجي، الذي قُتل منه حوالي ثلاثة آلاف شخص، ونزح مليون آخرون؛ بسبب تعنت لوران باغبو ورفضه الاعتراف بفوز الحسن واتارا في الانتخابات التي جرت في ٢٨ نوفمبر ٢٠١٠م[٣].

وقد اتهمت منظمة العفو الدولية القوات الموالية لباغبو والقوات الموالية لواتارا بارتكاب جرائم حرب، وجرائم ضد الإنسانية، في ساحل العاج خلال الأشهر الستة التي أعقبت الانتخابات الرئاسية، وفي تقرير من ٨٤ صفحة بعنوان «طلبوا منه هويته وقتلوه» نشرت منظمة العفو الدولية

(١) AL MINBAR NO. 15- 7- 2011.

(٢) أكبر هيئة إسلامية في ساحل العاج، أُنشئت في عام ١٩٩٥م.

(٣) AGENCE FRANCAISE DE PRESSE 25-4-2011
www.morenews.sa

شـــهادات ضحايا وشهود عيان عن مجازر وعمليات اغتصـــاب ومطـــاردة، خصوصاً فـــي نهاية مارس ٢٠١١م، في منطقة دويكويه DOUEKOUE التي تبعد حوالي ٥٠٠ كم من أبدجان بغرب البلاد.

والحق؛ أن الميليشـــيات الموالية للوران باغبو هي التي كانت تقـــوم بالقتل المنظم ضد المدنيين، وبخاصة المسلمون، فلما بدأت قوات الحسن واتارا الزحف نحو أبدجان لوضع حدٍّ لمعاناة المواطنين، تعرضوا لهجوم الميليشـــيات عليهـــم؛ وهو ما أدى بالقـــوات الموالـــة لواتارا إلى الـــرد عليهم، وكان عناصر تلك الميليشـــيات يرتـــدون ملابس مدنية، وهذا ما جعل منظمات حقوق الإنســـان تظن وتقول إن قوات واتارا قتلت مـــا يقرب من ٨٠٠ مدنياً في غرب البلاد، وروّجوا هذا الخبر في وسائل الإعلام.

لكـــن واتارا، بقـــرار حكيم، بعـــث وزير المهن والحـــرف الصغيرة الســـيد/ صديـــق كوناتي إلى المنطقـــة للتحقيق في القضيـــة، وطلب الوزير من منظمـــات حقوق الإنســـان إعادة حســـاب أعداد الجثـــث، فتبيـــن أن أعداد الجثث أقـــل من نصف الأعداد المعلنة في وســـائل الإعـــلام، وتبين أيضاً أنها جثث ميليشيات مسلحة يرتدون ملابس مدنية، وكانت الكنيسة الموجودة في المنطقة تأوي الفارّين منهم بأمر من الرئيس الســـابق للقساوسة MON SEIGREUR AGRET الـــذي ينتمي إلى الإثنية نفســـها التي ينتمي إليها باغبو، ولـــم يعترف بفوز واتارا، وهذه هي حقيقة الأمر.

قـــام وتارا من جانبه بتشـــكيل «لجنـــة الحوار والحقيقـــة والمصالحة» برئاســـة رئيـــس الوزراء السابق شارل كونان باني CHARLE KONAN BANI، وبدأت اللجنة الأعمال والتحركات لتحقيق المصالحـــة الوطنية، التي يحتـــاج إليها كل عاجي وعاجية، بعد طي صفحة لـــوران باغبو التي دامت عقداً من الزمن، فقدت خلالها ساحل العاج مكانتها في المســـرح العالمي، والأمـــل كل الأمل في واتارا لبناء ســـاحل العاج الجديدة على العمل والســـلام والأمن والعيش المشترك.

وفـــي ٢٠١١/١١/٢٩م تـــم ترحيـــل باغبو إلى هولاندا للمثـــول أمام المحكمـــة الجنائية الدولية في لاهاي، وذلـــك على إثر إصدار المحكمة مذكّرة الاعتقـــال في حقـــه فـــي ٢٠١١/١١/٢٣م، وعقد أول جلســـة لمحاكمته في ٢٠١١/١٢/٥م، وأعلنت المحامية الرئيســـة أثناء مثول باغبو أمام المحكمة الجنائية الدولية أن الغرفة قررت تحديد بدء جلسة تثبيت التهم عليه في ١٨ يونيو ٢٠١٢م القادم.

سادساً: الانتخابات التشريعية وفوز حزب واتارا بالأغلبية:

في ٢٠١١/١٢/١١م جرت الانتخابات التشريعية للتنافس على ٢٥٤ مقعداً، وكانت النتائج كالآتي:

١ – حزب تجمع الجمهوريين (RDR)، حصل على ١٢٧ مقعداً، بنسبة٥٠٪.

٢ – الحـــزب الديمقراطـــي في ســـاحل العاج (PDCI)، حصل على ٧٧ مقعداً، بنسبة٣٠،٣٠٪.

٣–المستقلون(LES INDEPENDENES)، حصلوا على ٣٥ مقعداً، بنسبة١٣،٢٠٪.

٤ – حزب الاتحاد الديمقراطي من أجل السلام في ساحل العاج (UDPCI)، حصل على ٧ مقاعد، بنسبة ٢،٦٧٪.

٥ – التجمع الهوفويتي للديمقراطية والســـلام (RHDP)، حصل على ٤ مقاعد، بنسبة ١،٥٥٪.

٦ – حركة قوى مستقبل ساحل العاج (MFA)، حصل على ٣ مقاعد، بنسبة ١،١٨٪.

٧ – حزب الاتحاد من أجل الســـلام في ساحل العـــاج (UPCI)، حصل على مقعد واحد، بنســـبة ٠،٣٩٪.

وبهذه النتائج؛ يكون الائتلاف الحاكم المشـــكّل من: تجمّـــع الجمهوريين، والحـــزب الديمقراطي، وتشكيلات سياسية أخرى، قد حاز ٢٢٠ مقعداً؛ مما

يدل على أن حزب الحسن واتارا حاز أغلبية المقاعد في البرلمان، وهذا سيسهّل على واتارا تنفيذ برنامجه الطموح لتنمية ساحل العاج وتطويرها.

وستجري انتخابات فرعية قريباً على المقعد (٢٥٥) بعد وفاة أحد المرشحين، وقد أعلن يوسف بكايوكو (رئيس اللجنة الانتخابية المستقلة) أن نسبة المشاركة بلغت ٣٦،٥٦٪، في ارتفاع بالمقارنة مع الانتخابات التشريعية عام ٢٠٠٠م، حيث بلغت المشاركة فيها حوالي ٣٣٪.

وقد قاطعت الجبهة الشعبية العاجية (FPI) – حزب باغبو – الانتخابات بسبب ترحيله في ٢٠١١/١٢/٢٩م إلى لاهاي بهولاندا للمحاكمة الجنائية الدولية.

وأخيراً:

فإن مجيء الحسن واتارا إلى سدّة الحكم في ساحل العاج رفع الظلم عن المسلمين في كثير من الأمور، وأصبحوا في أمن وأمان أكثر من ذي قبل.

لا يخفى على أحد سوء أحوال الإدارة في ساحل العاج في السنوات العشر الأخيرة، منذ تولي لوران باغبو حكم البلاد عام ٢٠٠٠م، حيث انتشر الفساد الإداري في ظل حكم باغبو وحزبه (FPI) الجبهة الشعبية العاجية، واتخذ صوراً وأشكالاً عدة، من قبيل استغلال المنصب العام لتحقيق مصالح خاصة؛ إذ عمد نظام باغبو إلى إسناد المهام الإدارية إلى أنصاره وأقربائه، وعدم الالتفات إلى الجدارة والكفاءة العلمية والإدارية؛ وهو ما أدى إلى انتشار الفساد، والرشوة، والمحسوبية، وسيادة قيم القهر والإكراه والكراهية والحقد والعنصرية، والإقصاء في النظام السياسي، في جميع مؤسسات الدولة، التنفيذية والتشريعية والقضائية، وفي مجال التعليم حدّث ولا حرج، إضافة إلى تدمير البنية التحتية لساحل العاج، بسبب «أزمة ما بعد الانتخابات»، وهذا يمثّل تحدياً كبيراً أمام واتارا وفريق عمله.

بدأ الرئيس واتارا ينفذ برنامجه الانتخابي كما وعد، ابتداءً من إزالة الفوارق بين المجتمع العاجي، حيث يرى واتارا أن تنوع المجتمع وتعدده العاجي ثراء في حد ذاته، فلا بد من استثمار هذا الثراء الذي اتخذه بعض الناس سبيلاً للعنصرية والكراهية.

فبدأ بإعادة الثقة بين المواطنين، وذلك بتكوينه «لجنة الحوار والحقيقة والمصالحة»، ووضع الرجل المناسب في المكان المناسب دون تمييز أو إقصاء، وجاء هذا في مصلحة المسلمين، حيث تم تعيين ١٤ وزيراً من أصل ٣٦ وزيراً في الحكومة الجديدة، وهذا يُعد الأول من نوعه منذ استقلال ساحل العاج.

وفي الجيش؛ أصبح رئيس الأركان مسلماً، وكذلك كثير من القيادات الفرعية في الجيش، وفي السلك الدبلوماسي؛ تم تعيين سفراء مسلمين لساحل العاج في كلٍّ من الأمم المتحدة، والولايات المتحدة الأمريكية، وفرنسا، والسعودية، وإيران، وتونس، كما تم تعيين محافظ مسلم للبنك المركزي لدول غرب إفريقيا، وذلك لكفاءتهم ودون إقصاء للآخرين.

والمطلوب من المسلمين في ظل حكم واتارا التنظيم، ووحدة الكلمة، والمطالبة بالعدالة بين جميع الطوائف الدينية في الدولة.

وما يدعو إلى التفاؤل: أن الرئيس الحسن واتارا دخل في معترك السياسة في ساحل العاج بعد تولّيه مسؤوليات كبيرة في عدد من المؤسسات المالية الدولية، بينها صندوق النقد الدولي، وإذا تمكن من الصمود أمام العواصف السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية؛ فإن اقتصاد ساحل العاج الذي كان ذات يوم نموذجاً ناجحاً في إفريقيا؛ يمكن أن يخرج تدريجياً من ركوده، ومن شأن النجاح الاقتصادي أن يكون عاملاً حاسماً في بناء مستقبل يسوده السلام، وكل ذلك في مصلحة الجميع، وخصوصاً الإسلام والمسلمين في ساحل العاج.

الدور الفرنسي في إفريقيا.. تاريخه وحاضره ومستقبله

د. يوناس بول دي مانيال (*)

مدخل تمهيدي:

في الوقت الذي تسعى فيه إفريقيا إلى التحرّر من هيمنة القوى الكبرى، وإيجاد توازن في إطار شبكة العلاقات الدولية القائمة والمستقبلية؛ تأتي أهمية المراجعات لمواقف القوى الاستعمارية التقليدية، وذلك بإعادة القراءة لأدوارها التاريخية، وحاضرها، وتوقعات أدوارها المستقبلية في ظل ما طرأ من معادلات جديدة في حلبة الصراع والتنافس الدولي على القارة.

ويتجه الباحث لتطبيق ذلك على فرنسا بوصفها واحدة من أهم القوى الدولية التي كان حضورها – ولا يزال – قوياً وفاعلاً على مسرح الصراع والتنافس في القارة.

الدور الفرنسي التاريخي في إفريقيا:

يرجع الدور الفرنسي في إفريقيا إلى العهد الاستعماري الذي تعرضت له القارة من القوى الأوروبية، فركّزت فرنسا نشاطها الاستعماري في القارة الإفريقية، وذلك باحتلال عدد من دول إفريقيا مثل: (تونس، الجزائر، المغرب، بالإضافة إلى موريتانيا)، والسنغال، وغينيا، ومالي، والنيجر، وتشاد، وكوت ديفوار (ساحل العاج)، والجابون، والكونغو برازافيل، وبنين (داهومي)، وبوركينا فاسو (فولتا العليا)، وإفريقيا الوسطى، والكنغو الأوسط (كنشاسا)، وكذلك مدغشقر، وجيبوتي (الصومال الفرنسي)، فضلاً عن جزر كومورو (جزر القمر)، وعدد من جزر المحيط الهندي الأخرى.

تسعى فرنسا في استراتيجيتها الجديدة إلى توسيع شبكة علاقاتها؛ بحيث تتخطى مناطق نفوذها التقليدية إلى دول إفريقية جديدة

ثم وضعت فرنسا يدها بالانتداب على بعض أملاك ألمانيا السابقة في إفريقيا، مثل (الكاميرون وتوجو)، وكانت هذه المستعمرات تمثل أهمية كبيرة لفرنسا، وبخاصة الجزائر التي تُعَد أهم مستعمرات فرنسا في إفريقيا جميعها، فقد كانت تنقل من تلك المستعمرات المواد الغذائية والمواد الخام الزراعية والمعدنية وموارد الوقود والطاقة، كما كانت تمثّل سوقاً واسعة للمنتجات الصناعية الفرنسية.

كان للاستعمار الاستيطاني الفرنسي نصيب عميق في بعض هذه المستعمرات، وخصوصاً في دول شمال غرب إفريقيا، حيث حرصت فرنسا على تغذية شعوب هذه المستعمرات بثقافتها، والتمكين فيها للغة الفرنسية التي صارت لغة هذه الشعوب، وبخاصة في مدن هذه المستعمرات وحواضرها.

ولاستمرار الدور الفرنسي في إفريقيا كوّنت فرنسا رابطة خاصة تبسط من خلالها هيمنتها السياسية والاقتصادية والأمنية، وهي رابطة الدول

(*) جامعة الزعيم الأزهري – كلية العلوم السياسية والدراسات الاستراتيجية – قسم الدراسات الاستراتيجية – السودان.

المتحدثة بالفرنسية المعروفة بـ(الفرانكفونية)، والتي ضمت السنغال، وكوت ديفوار، وتوجو، وبوركينافاسو (فولتا العليا)، والجابون، والكنغو برازافيل، ومالاجاشي (مدغشقر)، وكومورو (جزر القمر)، وتشاد، والنيجر، ومالي.. وغيرها.

الدور الفرنسي الحاضر في إفريقيا:

حاولت فرنسا منذ بداية التسعينيات القرن الماضي رسم إستراتيجية جديدة في القارة الإفريقية تتواءم مع المعطيات المستجدة، والأحداث والتطورات في فرنسا، وفي إفريقيا، والتغيرات التي لحقت بالنظام الدولي مع نهاية الحرب الباردة، والتي نتج عنها انفراد الولايات المتحدة بوضعية القوة العظمى والقطب الأوحد في ظل النظام العالمي الجديد، وما يتبع ذلك من تمدد للنفوذ الأمريكي في القارة الإفريقية وتأثيراته في مكانة فرنسا التقليدية في هذه القارة، ويُضاف إلى العامل الأمريكي تمدد اليابان والصين في إفريقيا.

وفي مواجهة هذه المستجدات؛ حاولت فرنسا أن تعتمد إستراتيجية جديدة لضمان تحقيق مصالحها الاقتصادية والإستراتيجية والسياسية في إفريقيا.

تتمثل المصالح الاقتصادية الفرنسية في القارة الإفريقية؛ في البحث عن أسواق لتصريف السلع الفرنسية المصنَّعة، وعن موارد أولية لتنمية الصناعات الفرنسية المدنية.

أما المصالح الإستراتيجية؛ فتتمثل في الوصول إلى الموارد الطبيعية الإستراتيجية التي تملكها القارة لتنمية الصناعات الثقيلة الفرنسية، والسيطرة على المواقع الإستراتيجية في بعض الدول الإفريقية.

وهناك أيضاً المصالح السياسية والدبلوماسية، والمتمثلة في الحفاظ على استقرار الأنظمة الإفريقية، والاستفادة من العلاقات القوية بين فرنسا والدول الإفريقية في ضمان المساندة الدبلوماسية الإفريقية لفرنسا في منظمة الأمم المتحدة؛ بما يسمح لها بالاحتفاظ بمكانتها بصفتها دولة كبرى دائمة العضوية في مجلس الأمن.

آليات تنفيذ السياسة الفرنسية في إفريقيا:

أما عن آليات تنفيذ السياسة الفرنسية في إفريقيا؛ فتشمل ثلاث آليات أساسية: عسكرية، واقتصادية، وثقافية.

الآلية العسكرية: لقد تمثلت السياسة العسكرية في القواعد العسكرية الفرنسية في إفريقيا، والتي تقلّصت من ١٠٠ قاعدة في عام ١٩٦٠م إلى خمس قواعد فقط الآن، وذلك بسبب ارتفاع التكلفة والتطور التكنولوجي في الوسائل العسكرية[١].

وفي ظل النظام العالمي الجديد اضطرت فرنسا لتطوير سياستها في التعاون العسكري مع إفريقيا، فاعتمدت خطة حديثة تقوم على فكرة إنشاء قوة للتدخل السريع، ويتم توزيع الأدوار على القواعد العسكرية حسب خطورة الأزمة الإفريقية.

ومن أمثلة التدخل الفرنسي العسكري في القارة الإفريقية «عملية تركواز Operation Turquoise»[٢] في رواندا على إثر الإبادة العرقية للتوتسي، ويدخل في إطار الآليات العسكرية أيضاً اتفاقات الدفاع العسكري والتعاون الفني.

وقد تمّت عملية مراجعة شاملة للسياسة العسكرية الفرنسية في إفريقيا مؤخراً نتيجة

(١) والقواعد موجودة في دول: جيبوتي، تشاد، كوت ديفوار، الكاميرون، الجابون، وكانت آخر قاعدة تمت تصفيتها في السنغال يوم ٤ إبريل ٢٠١٠م، والمتواجدة على الأراضي السنغالية منذ عام ١٩٧٤. (قراءات إفريقية)

(٢) عملية تركواز Operation Turquoise: مهمة إنسانية أطلق عليها الفرنسيون اسم «تركواز» في نهاية شهر حزيران (يونيو) ١٩٩٤م، تحت ستار مساعدة الضحايا الروانديين، لكن يذكر تقرير أعدّه سبعة حقوقيين روانديين، برئاسة وزير العدل السابق جون ديوو موسيو، عام ٢٠٠٨م، يتألف من ١٦٦ صفحة، أن العملية «تركواز» لم تكن في الحقيقة سوى غطاء لاستكمال مهمة الفرنسيين العسكرية لمساعدة ميليشيات قبيلة الهوتو في الاستمرار بتنفيذ جريمتهم ضد مواطنيهم من أبناء قبيلة التوتسي، ويستشهد التقرير بشهادات ناجين من المذابح الرهيبة، ويتحدث أولئك الشهود عن السلوك التآمري الذي اتبعه الجنود الفرنسيون مع مرتكبي المذابح. (جريدة الأهرام المصرية، العدد ٤٤٤٤٢، بتاريخ ١٠ أغسطس ٢٠٠٨م).

الإخفاقات المتتالية التي أصابتها في رواندا والكونغو، بالإضافة إلى تغيّر الظروف الدولية، ولهذا أصبحت فرنسا تركّز في دعم المؤسسات الأمنية الإقليمية؛ من خلال تدريب الجنود الأفارقة على عمليات حفظ السلام ومواجهة الكوارث الناتجة عن الحروب.

تهدف فرنسا إلى تحويل الفرانكفونية من مجرد تجمّع ثقافي إلى حركة سياسية

السياسة الاقتصادية:

أما السياسة الاقتصادية لفرنسا في إفريقيا؛ فقد اعتمدت على تنمية التجارة البينية مع غالبية دول وسط القارة وغربها، وزيادة حجم الاستثمارات الفرنسية في إفريقيا، وقد رحّبت فرنسا بالمنظمات الإقليمية التي تشكّلت في سبعينيات وثمانينيات القرن الماضي وضمّت دول غرب إفريقيا ووسطها، وأهم هذه المنظمات: الجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا، والاتحاد الجمركي لدول إفريقيا الوسطى. كذلك أنشأت فرنسا شبكة مواصلات كثيفة بينها وبين إفريقيا بهدف تدعيم علاقاتها الاقتصادية والتجارية معها، وتُعَد هذه الشبكة بنية تحتية للسياسة الفرنسية في إفريقيا.

السياسة الثقافية:

تُعَد السياسة الثقافية لفرنسا في القارة الإفريقية المجال الذي تنفرد فيه فرنسا وتتميز به عن باقي الدول الغربية، بسبب خبرتها الواسعة والتاريخية في هذا المجال، فهي إلى جانب تمسّكها بمناطق نفوذها التقليدية تحاول أن تهيمن ثقافياً على الدول الأنجلوفونية، كما تفردت جذور السياسة الثقافية الفرنسية في العهد الاستعماري متمثلة في سياسة الاستيعاب والفرنسة لمواطني المستعمرات، ونتج عن ذلك أثر ممتد في علاقات فرنسا بمستعمراتها بعد استقلال الأخيرة حتى اليوم.

وتعتمد فرنسا في علاقاتها الثقافية بالدول الإفريقية على عدة عناصر، أهمها اللغة المشتركة، والمؤسسات التعليمية الفرنسية، والمراكز الثقافية في إفريقيا، بالإضافة إلى القمم الفرانكوفونية التي تنعقد كل عامين في باريس أو في إحدى العواصم الإفريقية[1].

تقلّص الوجود الفرنسي في إفريقيا:

لا شك أن النفوذ الأمريكي وتمدّده في القارة الإفريقية اقتصادياً وثقافياً أثّر سلباً في مكانة فرنسا فيها، وقد ظهر الصدام بين المصالح الفرنسية والأمريكية في العديد من المجالات الاستثمارية، وبصفة خاصة النفطية، وتساعد العولمة الولايات المتحدة في نشر استثماراتها وتجارتها عبر القارة الإفريقية، متحدّية بذلك مراكز النفوذ الفرنسي، في الوقت الذي تحاول فيه فرنسا أن تطرح أفكاراً جديدة لمقاومة التراجع الحالي لنفوذها الاقتصادي في القارة الإفريقية.

وفي المجال العسكري؛ تسعى الولايات المتحدة إلى توسيع نشاطها في القارة الإفريقية في مواجهة النفوذ العسكري الفرنسي، وفي هذا الإطار طرحت عام ١٩٩٦م فكرة إنشاء قوة إفريقية لحفظ السلام، قوامها عشرة آلاف جندي، تشارك فيها بعض الدول الإفريقية المهمّة، غير أن الفكرة قوبلت بالرفض من الاتحاد الأوروبي، وعلى رأسه فرنسا، ومن منظمة الوحدة الإفريقية، ولم تستطع الولايات المتحدة حتى الآن فرض هذه الآلية العسكرية على القارة الإفريقية، وفي المقابل أنشأت فرنسا البرنامج العسكري «RECAMP» الذي يهدف إلى دعم المؤسسات الأمنية الإقليمية في إفريقيا.

(١) السياسة الفرنسية في أفريقيا جنوب الصحراء، د. إجلال رأفت، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٤٥، يوليو ٢٠٠١م.

وبالرغم من احتدام التنافس بين الولايات المتحدة والقوى الأوروبية (وبخاصة فرنسا) على الساحة الإفريقية، كما اتضح من خلال سياستهما وردود أفعالهما تجاه أحداث القارة، فإن هناك من المحللين السياسيين من يتحفظ على هذا التنافس بعدة اعتبارات، منها: أن القوى الأوروبية والولايات المتحدة حلفاء، ولن يتصارع بعضهم مع بعض بشأن طموحات كل منهما على الساحة الإفريقية، كما يشير بعضهم إلى إحياء النمط القديم في السياسة الأمريكية الذي يؤكد أن تكون للولايات المتحدة سياستها الخاصة في إفريقيا، ولكن في إطار التنسيق والتعاون مع القوى الأوروبية ذات الميراث الاستعماري والخبرة الطويلة.

ومن العوامل التي أضعفت النفوذ الفرنسي في القارة الإفريقية أيضاً تنامي الدور الياباني والصيني، وانتشار الصحوة الإسلامية في غرب إفريقيا وجنوب الصحراء الكبرى.

وعلى المستوى الثقافي؛ تحاول فرنسا أن تتصدى للهجمة الأنجلوفونية التي تستخدم فكرة العولمة كما تراها الولايات المتحدة، وهي ذوبان العالم في النموذج الثقافي الأمريكي الواحد، ومن أهم وسائل فرنسا في ذلك تقوية منظمة الفرانكوفونية؛ بإضافة بعض المهام السياسية والدبلوماسية لها.

ومع ذلك؛ فإن هناك عاملاً دولياً مهماً ما زال يُحسب لمصلحة استمرار الدور الفرنسي في القارة واستعادته لقوته، ألا وهو الاتحاد الأوروبي الذي يمثّل دعامة حقيقية لفرنسا؛ فهي تُعَد أحد الأعضاء المؤسسين لهذه المجموعة الدولية، كما أن الاستراتيجية الجديدة للاتحاد تدعو إلى سياسة خارجية وأمنية مشتركة للدول الأعضاء، ولم يكن هذا الاتجاه واضحاً قبل تسعينيات القرن الماضي، حيث كانت المصالح الخاصة للدول تقف أحياناً حائلاً دون تبنّي الاتحاد لموقف أوروبي موحَّد، ولكن تغيّر الظروف الدولية في ظل النظام العالمي الجديد دفع إلى كثير من الإصلاحات في هذا المجال.

ويمكن القول بأن الباعث على هذا الاهتمام الفرنسي بالقارة هو السعي لتحقيق عدة أهداف، أهمها:

١ - الهيمنة على إفريقيا.

٢ - مواجهة النفوذ الأمريكي المتزايد في القارة.

٣ - احتفاظ فرنسا بمصالحها الاقتصادية مع إفريقيا.

من المعروف أن السياسة الفرنسية اليوم - بشقيها السياسي والاقتصادي - تنبع من المشروع الذي أعدّته وزارة الخارجية الفرنسية عام ١٩٩٧م، وعُرِف باسم «مشروع إفريقيا»، ومن أهم ملامحه:

١ - تأييد إقامة أنظمة سياسية جديدة في الدول الإفريقية وفق مبادئ الديمقراطية الفرنسية.

٢ - دعم العلاقات بأنواعها مع الحكومات المدنية، والعمل على تقليص دور المؤسسات العسكرية في إفريقيا.

٣ - إعداد نخب سياسية واعية من الشباب، وتثقيفهم وتدريبهم سياسياً وحزبياً؛ لكي تكون القيادات السياسية الحاكمة في المستقبل تابعة لباريس.

٤ - دعم برامج التنمية والإصلاح الاقتصادي، مع التركيز في الدول التي تمتلك بنية أساسية معقولة.

٥ - إعادة تنظيم الوجود العسكري الفرنسي في إفريقيا، بحيث يضم الخبراء والمستشارين أكثر مما يضم وحدات عاملة.

ويُلاحَظ أن هذه الخطة التي اعتمدتها فرنسا، ويظهر من خلالها حرصها الرسمي على الالتزام بمبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان، جاءت بعد الانتقادات الدولية الحادة التي تم توجيهها لحكومة باريس، بسبب إصرارها على دعم الأنظمة الفاسدة، فعمدت فرنسا إلى صياغة هذه السياسة لتحسين صورتها أمام الرأي العام العالمي.

إن اضمحلال الدور الفرنسي في إفريقيا بدأ

بتقلّص وجودها العسكري والسياسي والإنساني سنة بعد الأخرى؛ فالمعاهدات الدفاعية وبنودها السرّية تُعاد مناقشتها تدريجياً، كما أن عدد القوات المسلحة الفرنسية يتقلص شيئاً فشيئاً، وبالنسبة للمغتربين الفرنسيين فإنهم أخذوا يهجرون العواصم الإفريقية الكبرى.

الدور المستقبلي لفرنسا في إفريقيا:

فرنسا الدولة الأوروبية الأولى من حيث قوة نفوذها وقدرتها على الحركة والفعل في الساحة الإفريقية؛ حتى إن إفريقيا تمثّل أحد ثلاثة عوامل داعمة لمكانة فرنسا الدولية بجانب مقعدها الدائم في مجلس الأمن والقدرة النووية.

تحتدم المنافسة بين فرنسا وأمريكا في مناطق البحيرات العظمى والقرن الإفريقي والغرب الإفريقي

وقد حافظت فرنسا على علاقاتها بالدول الإفريقية التي استقلت عنها نتيجة لسياسة تعاونية محكمة ودقيقة، طبّقتها مع هذه الدول في المجالات العسكرية والاقتصادية والثقافية، إلا أنه ومنذ انتهاء الحرب الباردة تأثر النفوذ الفرنسي في إفريقيا نتيجة عدة اعتبارات، أهمها:

- انخفاض الأهمية الإستراتيجية لإفريقيا لدى القوى الغربية بصفة عامة.
- النشاط الأمريكي والصيني والياباني والإسلامي المتزايد المنافس لفرنسا في القارة.

إن الدور المستقبلي لفرنسا في القارة الإفريقية يرتبط من ناحية أخرى بالمصالح الفرنسية فيها، والتي تتنوع ما بين مصالح اقتصادية، وسياسية، وإستراتيجية، وأمنية.

فمن الناحية الاقتصادية: تتركز المصالح الفرنسية في القارة في البحث عن أسواق لتصريف المنتجات والسلع الفرنسية المصنّعة، والحصول على مواد أولية لتنمية الصناعات الفرنسية، خصوصاً أن فرنسا تعاني نقصاً في هذه المواد داخل أرضها، وقد استطاعت فرنسا تدعيم وجودها الاقتصادي في القارة الإفريقية من خلال العديد من الآليات، ومن أهمها التجارة البينية.

ما زالت فرنسا هي المستورد الأول للمواد الخام والمصدّر الأول للسلع المصنَّعة في بعض الدول الفرانكفونية، كما أن استثمارات فرنسا تُعَد من أهم الاستثمارات الأجنبية في بعض الدول الفرانكفونية، مثل (كوت ديفوار والجابون)، وتعمل فرنسا من ناحية أخرى على إنشاء شبكة مواصلات واسعة تربط بين الأجزاء المختلفة للقارة الإفريقية، وبين هذه الأجزاء وفرنسا.

ومن الناحية السياسية: تهدف فرنسا إلى تحويل الفرانكفونية من مجرد تجمّع ثقافي إلى حركة سياسية؛ بإنشاء تجمع سياسي فرانكفوني في إفريقيا، له صوت سياسي يؤخذ به في الساحة الدولية، وهو ما يعني إنشاء تيار سياسي مناهض للتيار الأنجلوسكسوني - الأمريكي، تجتمع تحت مظلته جميع الدول الهادفة إلى الحدّ من الهيمنة الأمريكية (إحياءً لمبادئ ديجول الجيوبوليتيكية المناهضة لمبادئ الجيوبوليتيكية الأمريكية)، كما تسعى فرنسا في هذا الإطار إلى الحفاظ على استقرار الأنظمة الإفريقية.

وفي سبيل تحقيق هذا الهدف السياسي؛ توظف فرنسا أدوات اقتصادية وثقافية متعددة، فهي تسعى إلى إنشاء شبكات للتعاون والتبادل الاقتصادي والتكنولوجي لدعم التنمية في الدول الفرانكفونية، وتتميز فرنسا - مقارنة بالدول الغربية الأخرى - في استخدام الأداة الثقافية، معتمدة في ذلك على اللغة المشتركة، فاللغة الفرنسية هي السائدة في دول غرب القارة ووسطها، والمؤسسات التعليمية

والمراكز الثقافية المنتشرة في الأرجاء المختلفة للقارة، بالإضافة إلى إطار المنظمة الفرانكفونية التي تضم كل الدول الناطقة بالفرنسية، ومنها الدول الإفريقية، والتي توسعت لتضم دولاً غير فرانكفونية.

ومن الناحية العسكرية والأمنية: كانت فرنسا في فترة الحرب الباردة تهدف إلى منع انتشار النفوذ السوفييتي في القارة أو الحدّ من انتشاره، وبعد انتهاء الحرب الباردة أصبح الخطر الرئيس الذي يتهدد المصالح الفرنسية في إفريقيا هو الولايات المتحدة، واليابان، والصين، والإسلام السياسي الذي أخذ يتزايد منذ التسعينيات من القرن الماضي في القارة الإفريقية على أطراف الصحراء وفي القرن الإفريقي، مع ملاحظة أن نسبة المسلمين في بعض الدول الفرانكفونية نسبة مرتفعة.

كما تسعى فرنسا إلى السيطرة على المواقع الإستراتيجية في بعض الدول الإفريقية، فقد اهتمت على سبيل المثال بإنشاء قاعدة عسكرية في جيبوتي لمراقبة المدخل الجنوبي للبحر الأحمر.

وفي سبيل تحقيق هذه الأهداف تعتمد فرنسا على عدة آليات، أهمها: القواعد العسكرية التي أنشأتها في خمس دول إفريقية، وقوة التدخل السريع التي أنشأتها فرنسا، والتي تتمركز في جنوب غرب فرنسا، وتستطيع أن تتدخل في وقت قصير في كل أنحاء القارة، وعقد اتفاقيات الدفاع العسكري المشترك مع عدة دول، منها: (الكاميرون، إفريقيا الوسطى، جيبوتي، كوت ديفوار، وغيرها)، واتفاقيات التعاون والمعونة الفنية مع عدة دول، منها (بنين، بوركينافاسو، بوروندي، الكونغو، غينيا، السنغال، توجو، وغيرها).

ومن أمثلة الحالات التي شهدت تدخلاً عسكرياً فرنسياً في القارة التدخل الفرنسي في رواندا عقب مذابح ١٩٩٤م، وذلك لدعم حكومة الهوتو، ومساندة الرئيس التشادي إدريس ديبي بقوات خاصة لمواجهة المظاهرات الشعبية والتمرد، كما نظّمت فرنسا مناورات عسكرية بالسنغال بالتعاون مع الجماعة الاقتصادية لدول الغرب الإفريقي، وأخرى في الجابون بالتعاون مع الجماعة الاقتصادية لدول الوسط الإفريقي.

وتسعى فرنسا في إستراتيجيتها الجديدة في القارة إلى توسيع شبكة علاقاتها؛ بحيث تتخطى مناطق نفوذها التقليدية إلى دول إفريقية جديدة كانت تابعة للنفوذ البريطاني والبرتغالي والبلجيكي، وبصفة عامة فإن فرنسا تهتم بوجودها في مناطق الاهتمام الأمريكي نفسها؛ ولذلك تحتدم المنافسة بين البلدين في مناطق البحيرات العظمى والقرن الإفريقي والغرب الإفريقي.

إلا أن التنافس الدولي لا يقتصر على القوى الأوروبية والأمريكية فقط؛ فهناك قوى جديدة صاعدة في إفريقيا من أهمها اليابان والصين، وقد تطورت سياسات تلك الدول تماشياً مع الأوضاع الجديدة بعد انتهاء الحرب الباردة.

ويُعَد هذا التنافس الذي تعدّدت أقطابه دليلاً على عودة الاهتمام بالقارة الإفريقية؛ وهو ما تجسّد في الفترة الأخيرة في دعم الدول الصناعية الكبرى لمشروع الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا المعروف باسم «نيباد NEPAD».

ومع انتهاء العهد الاستعماري، حيث كانت المستعمرات السابقة تصوّت كرجل واحد في الأمم المتحدة وراء فرنسا، أخذت الرئاسات الإفريقية تتجه أكثر فأكثر صوب الصين، ولم تعد فرنسا تمسك بزمام الأمور الاقتصادية بمفردها، بل أصبحت تشترك فيها مع الاتحاد الأوروبي والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي.

من خلال التحليل السابق؛ يتضح أن الدور الفرنسي في إفريقيا اليوم محل تنافس حقيقي من قِبل قوى دولية على رأسها الولايات المتحدة الأمريكية.

قراءة في ظاهرة الهجرة غير الشرعية من إفريقيا إلى الغرب

أ. أحمد إسماعيل(*)

الهجرة «غير الشرعية» أو «السرّية» مصطلح برز في العقود الأخيرة، وأخذ وضعاً مميزاً في وسائل الإعلام، وفي نقاشات راسمي السياسة في بلدان العالم الأول، حتى إنها أضحت إحدى القضايا القليلة التي يضطر معها العالم الأول للنزول عن كبريائه والتعامل مع العالم الثالث بوصفه لاعباً أساسياً له دوره الرئيس في الحدّ من تلك الظاهرة.

وإفريقيا على وجه الخصوص تُعد أحد الميادين الأساسية التي تجري على أرضها دراما الهجرة، ابتداءً من مغادرة الديار، وحتى الوصول إلى آخر المحطات التي قد تكون على أرض الأحلام في شوارع أوروبا، أو على متن قارب صغير مكتظ بالمهاجرين المغامرين، تتلاعب به الأمواج حتى تسلمه إلى حرس السواحل، أو ينتهي به الأمر إلى الاستقرار في قاع البحر!

تمثل إفريقيا أكبر مصدر للمهاجرين إلى أوروبا

وتنبع خطورة الظاهرة من كونها قضية ذات أبعاد وآثار متصلة مباشرة بالأمن الاجتماعي والاقتصادي والثقافي للبلدان المستقبلة للهجرات، أو المصدّرة لها، على حدٍّ سواء، ولهذا ليس بمستغرب أنها أصبحت ملفاً حساساً تمسك به أجهزة الأمن والمخابرات الغربية.

مفهوم الهجرة غير الشرعية:

بشكل عام؛ يشير مصطلح «هجرة» إلى الحركة السكانية التي يتم فيها انتقال الفرد أو الجماعة من الموطن الأصلي إلى وطن جديد يختاره لأسباب عديدة.

وتندرج تحت الهجرة عدة أنواع؛ فهناك «الهجرة النظامية» التي يدخل فيها المهاجر إلى بلد مهجره دخولاً يلتزم فيه بكل قوانين الهجرة في البلد المضيف.

وهناك «الهجرة القسرية» التي يضطر فيها المواطن إلى هجر موطنه قسراً بسبب ظروف قاهرة، مثل الكوارث الطبيعية أو النزاعات والحروب.

أما «الهجرة غير الشرعية» أو «السرّية» أو «غير النظامية» بكلّ مسمّياتها؛ فهي النوع الثالث من أنواع الهجرات، وتُعرّف بأنها «هجرة مواطنين أجانب إلى بلاد في ظروف يكونون فيها غير مستوفي الشروط القانونية للإقامة في ذلك البلد».

ويُعرّف «المهاجر غير الشرعي» بأنه «ذلك الأجنبي الذي يدخل بلداً غير بلده، بغير إذن من حكومتها، أو يبقى فيها بعد انتهاء تأشيرة دخوله»[1].

وفي القانون الجزائري تُعرّف الهجرة غير

(*) صحفي سوداني، رئيس تحرير موقع منارات إفريقية.

(١) انظر: Dictionary.com Unabridged. April 2011 www.dictionary.reference.com

الشرعية بأنها «دخول شخص أجنبي إلى التراب الوطني بطريقة سرّية أو بوثائق مزورة بنيّة الاستقرار أو العمل»[1].

ووفقاً للحيثيات السابقة؛ يندرج تحت مصطلح «الهجرة غير الشرعية» صنفان من البشر، هما:

١ - الأشخاص الذين يدخلون بطريقة غير قانونية إلى دول الاستقبال ولا يوفّقون وضعهم القانوني.

٢ - الأشخاص الذين يدخلون دول الاستقبال بطريقة قانونية، ويمكثون هناك بعد انقضاء مدة الإقامة القانونية.

حجم الظاهرة:

ولتصور حجم الهجرة في العالم يكفي النظر إلى إحصاءات الأمم المتحدة، فقد صرّحت المنظمة الدولية للهجرة بأن هناك أكثر من مائتي مليون مهاجر حول العالم في الوقت الراهن[2].

تستقبل أوروبا النصيب الأكبر من المهاجرين، حيث بلغ عدد المهاجرين الذين دخلوا أوروبا في عام ٢٠٠٥م ٧٠,٦ مليون شخص، وتليها أمريكا الشمالية بعدد يزيد عن ٤٥,١ مليون مهاجر، ثم آسيا بحوالي ٢٥,٣ مليون مهاجر.

ووسط هذه الملايين من المهاجرين تشكّل «الهجرة غير الشرعية» رقماً مقدّراً، يتراوح ما بين ١٠ - ١٥٪ من إجمالي المهاجرين في العالم، بحسب تقديرات منظمة العمل الدولية.

غير أن هذا التقدير يظل جزافياً وغير متفق عليه، وذلك لصعوبة رصد الظاهرة، فالمهاجر غير الشرعي غالباً يحرص على التخفي، بالإضافة إلى أن مصطلح «مهاجر غير شرعي» يشمل أصنافاً متعددة من المهاجرين، منهم المهاجر المتسلل بطريقة غير قانونية، ومنهم المهاجر الذي دخل بطريقة قانونية، ولكن مدة إقامته انتهت، وواصل الإقامة بطريقة غير قانونية.

الأزمات الاقتصادية والسياسية أو الأمنية هي الأساس في هجرات الأفارقة

ولهذا تتضارب التقديرات، بشأن المهاجرين السّريين إلى درجة كبيرة، بين المنظمات المهتمة بشأن الهجرة.

وتوقعت المنظمة الدولية للهجرة في تقرير أصدرته مؤخراً ازدياد الهجرة غير المنظمة جراء الأزمة الاقتصادية التي يشهدها العالم الآن، ومع أنه لا يمكن تقدير حجم هذه الزيادة نظراً لطبيعتها؛ فإنها أكدت أن حوالي ١٥٪ على الأقل من المهاجرين في العالم غير نظاميين.

إفريقيا والهجرة غير الشرعية:

وتمثل إفريقيا أكبر مصدر للمهاجرين إلى أوروبا عبر البحر المتوسط، سواء كان أولئك المهاجرون من دول الشمال الإفريقي، أم من بقية أجزاء القارة، وتتسبب المشكلات السياسية والاقتصادية التي تعانيها القارة، بالإضافة إلى النزاعات والحروب، في الدفع بأعداد كبيرة من المهاجرين، غالبهم من الشباب - من الجنسين-، إلى الهجرة نحو الشمال بحثاً عن حياة أفضل.

«ويصنّف الباحثون (في مجال النازحين واللاجئين) إفريقيا إلى دول مستضيفة للاجئين وأخرى مصدّرة، أي متسببة في لجوئهم، وتُحدد ست دول باعتبارها أكثر الدول المصدّرة للاجئين في إفريقيا، وهي: سيراليون ٤٥٠,٠٠٠، والصومال ٤١٩,٠٠٠، والسودان ٣٧٤,٠٠٠،

(١) القانون الجزائري - الأمر رقم ٢١١٦٦٦ - المؤرخ في ٢١ يوليو ١٩٦٦م.

(٢) جمال الشحي: مدن نسكنها ومدن تسكننا، مقال منشور بموقع صحيفة البيان، بتاريخ ١٩ يونيو ٢٠١٠م - www.albayan.ae/opinions

قبل أزمة دارفور، وإريتريا ٣٢٠,٠٠٠، وبوروندي ٣٠٠,٠٠٠، إبّان أزمة البحيرات، وأنغولا ٢٥٥,٠٠٠ لاجئ. ويحصرون أربع دول باعتبارها الدول المستضيفة للاجئين في إفريقيا، وهي: غينيا كوناكري ٤٧٠,٠٠٠، والسودان ٣٩٠,٠٠٠، وتنزانيا ٣٥٠,٠٠٠، وإثيوبيا ٣١٧,٠٠٠ لاجئ»[١].

وبطبيعة الحال؛ هناك فروق كبيرة بين المهاجرين السرّيين، وبين اللاجئين والنازحين الذين تجبرهم ظروف الأزمات إلى الهجرة، خصوصاً أن الأخيرين تساندهم القوانين الدولية وتنظّم أوضاعهم، غير أن ظروف النزوح واللجوء بسبب الأزمات تمثل أكبر دافع للهجرة غير الشرعية، فكثيراً ما يتحوّل أولئك اللاجئون إلى مهاجرين غير شرعيين، حيث إن أعداداً كبيرة من أولئك المهاجرين تكون وجهتهم دولاً داخل القارة، وربما يتخذونها مهجراً أساسياً، أو معبراً إلى خارج القارة.

ولإفريقيا تاريخ طويل مع الهجرة، فهي أرض يمثّل الحراك السكاني فيها نمطاً رئيساً من أنماط الحياة، فالبحث عن الأرض الخصبة، للزراعة المستقرة، أو لرعي الماشية، كان واحداً من أقدم أسباب الهجرات في إفريقيا.

ويدخل العنصر الديني في هذا الجانب التاريخي لهجرات الأفارقة، فقوافل الحجيج المسلمين، خصوصاً من الغرب الإفريقي، الذين يقطعون مسافات طويلة في طريقهم إلى الأرض المقدّسة، كانوا واحداً من أنماط تلك الهجرات، وغالباً يستقر الأمر بأولئك الحجيج – سواء في رحلة الذهاب أو العودة – إلى الاستقرار في أرض جديدة غير أرضهم الأصلية، وقد ظل طريق الحج القديم شاهداً على مجتمعات تكوّنت وانتشرت على طول ذلك الخط الواصل بين غرب القارة وشرقها! هذا بالإضافة إلى «انتقال الطرق الصوفية من بلد إلى آخر بشيوخها وطلابها، مثل انتقال التيجانية من غرب إفريقيا إلى السودان، في إقليمي كردفان ودارفور»[٢].

أسباب هجرة الإفارقة ودوافعها:

الأسباب والدوافع التي تجعل الإفريقي يغادر موطنه مهاجراً إلى بلد آخر، ويتكبد المشاق والمخاطر التي قد تنتهي به إلى مصير مجهول، كثيرة، ولكن تظل الأسباب التي تفرضها ظروف الأزمات الاقتصادية والسياسية أو الأمنية هي الأساس في هجرات الأفارقة.

تعاني إفريقيا إشكالات عديدة، ترجع إلى طبيعة البنى التي خلّفها الاستعمار، من اقتصاد هش، وأسباب نزاع متوافرة، عرقية كانت أم دينية، أم بسبب الأنشطة الاقتصادية من زراعة ورعي.. إلخ، ولكن العوامل الاقتصادية، من بطالة وفقر وتدني مستوى معيشة، تحتل مكان الصدارة بين دوافع الهجرة، خصوصاً حين تعلم أن الشباب يشكّلون القطاع الأكبر من المهاجرين الأفارقة، فرحلة البحث عن مستقبل هي الهاجس الدائم الذي يسكن هؤلاء المغامرين، ويدفعهم إلى ركوب المجهول فراراً من واقعهم المحدود.

١ – البطالة:

تسجّل معدلات البطالة في إفريقيا أرقاماً قياسية بالمقارنة مع عدد السكان، خصوصاً في قطاع الشباب، حيث أشار تقرير لمنظمة العمل الدولية صدر عام ٢٠٠٩م؛ أن ١٣٪ من الشباب الذين تتراوح أعمارهم ما بين ١٥ – ٢٤ يصبحون عاطلين عن العمل بنهاية عام ٢٠١٠م، وذلك يعني أن ٨١,٢ مليون من الشبّان في سنّ العمل أصبحوا فعلياً بلا وظيفة.

(١) إسماعيل آدم: الهجرة من إفريقيا إلى إفريقيا، صحيفة الشرق الأوسط – العدد ١٠٣٢٨ – الجمعة ٩ مارس ٢٠٠٧م.

(٢) المصدر السابق.

وتوقع التقرير أن تواصل البطالة الارتفاع في ٢٠١١م، لكن بوتيرة أبطأ في جميع المناطق، ما عدا الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، حيث ستستمر البطالة في التسارع.

وتساوي استدامة البطالة انسداد الأفق لدى الشباب المتطلع لأخذ دوره في الحياة، ومن ثم فإن كيان الدولة بنظامه الاقتصادي والسياسي، يكون بنظر الشاب هو المتحمل الأوحد لمسؤولية الأوضاع، فتكون النتيجة إما ثورات شبابية تطيح بالأنظمة، كما حدث في الآونة الأخيرة، أو محاولات للهجرة والخروج من الواقع المزري، مهما كلّف الأمر، وهو ما ظل يحدث لسنوات طويلة.

٢ - عدم التناسب بين الزيادة في التعليم العالي وفرص العمل المتاحة:

ومن أهم العوامل التي زادت في حجم البطالة، وأسهمت في تحويلها إلى قوة دفع أساسية لهجرات الشباب، عدم التناسب بين فرص العمل وبين الزيادة المضطردة في التعليم العالي، والذي تخرّج مؤسساته كلّ عام آلافاً من الشباب من حملة الشهادات الجامعية، ليلتحق قسم كبير منهم بطوابير العاطلين، أو يحاولون التحرك بخطوات جريئة لتغيير الواقع عبر الهجرة إلى الخارج.

وأحياناً لا تكون البطالة هي المشكلة في هجرة حملة الشهادات العليا، بل إن عدم قدرة البلد على استيعاب التخصصات، أو تقدير الكفاءات، وأحياناً عدم توفير بيئة عمل مناسبة لأصحاب التخصصات، مثل الأطباء والمهندسين وأساتذة الجامعات، تدفع بهم إلى الهجرة بحثاً عن ظروف أفضل، في دول تقدّر كفاءاتهم، ومن هنا نشأ ما يُسمّى «ظاهرة هجرة العقول».

٣ - الفقر:

يساوي البطالة في كونه عامل طرد أساسي، يدفع الإنسان إلى البحث عن منافذ أخرى للكسب، وزيادة المداخيل، خارج وطنه، ويزيد إلحاح الخروج لديه النمو المتسارع لاقتصادات الدول الأخرى.

وعلى الرغم من النجاح النسبي الذي حققته القارة الإفريقية في رفع مستوى معيشة الأفراد؛ فإن حصة إفريقيا ممن يعيشون تحت خط الفقر (أي من يحصلون على أقل من دولار أمريكي يومياً) ما زالت هي الأكبر، حيث يُقدّر عدد هؤلاء بحوالي ٥٢٢ مليوناً في جنوب آسيا في عام ١٩٩٨م، بالمقارنة بما يقرب من ٢٩١ مليوناً في إفريقيا جنوب الصحراء، و ٢٧٨ مليوناً في شرق آسيا ومنطقة المحيط الهادئ، وعلى الرغم من الجهود المضنية التي بذلتها دول القارة لخفض نسبة هؤلاء؛ فإن النجاح كان نسبياً، حيث تمكنت القارة من خفض نسبة من يعيشون تحت خط الفقر بواقع ١,٤٪ فقط في الفترة من ١٩٩٠م وحتى ١٩٩٨م، وهي نسبة ضئيلة إذا ما قورنت بالنجاح الذي حققته القارة الآسيوية، حيث انخفضت النسبة بواقع ٤٪ في منطقة جنوب آسيا، و ١٢,٣٪ في منطقة شرق آسيا.

وفي شرق إفريقيا؛ هناك ما يُقدّر بنحو ١٧,٤ مليون شخص يعانون عدم الأمن الغذائي على الرغم من تحسّن الوضع عقب هطول الأمطار الغزيرة الجيدة، وخصوصاً في إثيوبيا والسودان[1].

٤ - تدني مستوى المعيشة وعدم الخدمات الأساسية:

وهو نتاج رئيس للانحطاط الاقتصادي، والإخفاق في خطط التنمية، وسوء سياسات الدولة، وحين يفقد الناس حقوقهم الأساسية في

(١) تقرير بعنوان: الأزمات التي تواجه الأطفال والنساء في شرق وجنوب إفريقيا، منشور بموقع اليونسيف: www.unicef.org/arabic

أبسط الخدمات التي ينبغي أن توفّرها الدولة، من صحة وتعليم، وطرق ووسائل مواصلات، تتحول الحياة إلى ضرب من ضروب المعاناة الدائمة، ويسعى الإنسان إلى تغييرها بأي شكل، خصوصاً عندما تلوح في أفقه أخيلة عوالم شبه أسطورية مما يسمعه، أو يقرأه، أو يشاهده عبر وسائل الإعلام عن الدول الأخرى.

يُقدّر ضحايا الهجرة القسرية في إفريقيا بـ ٢٥ مليون شخص

وأوضحت دراسة تم إجراؤها مؤخراً في ٢٤ بلداً إفريقيا أن تردي أوضاع البنية الأساسية في منطقة إفريقيا جنوب الصحراء - في مجالات الطاقة الكهربائية والمياه والطرق وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات - يؤدي إلى انخفاض النمو الاقتصادي الوطني بواقع نقطتين مئويتين سنوياً، وإلى تقليص إنتاجية مؤسسات الأعمال بما يصل إلى ٤٠٪.

وخلُصت هذه الدراسة الصادرة بعنوان «البنية الأساسية في إفريقيا: حان وقت التحوّل» إلى أن البنية الأساسية في إفريقيا هي الأشد ضعفاً على مستوى العالم، ومن المفارقات أن تكلفة الخدمات الأساسية تجعل الأفارقة في بعض البلدان يدفعون ضِعف ما يدفعه الناس في مناطق العالم الأخرى[1].

٥ - وسائل الإعلام:

أسهمت الطفرة الكبيرة في وسائل الإعلام والاتصالات في خلق حوافز وعوامل جذب للهجرة بشكل كبير، فحين تكون المفارقة كبيرة بين الواقع الذي يعيشه الإفريقي في بلده وبين ما يراه على وسائل الإعلام من أشكال الرفاهة الاقتصادية في دول العالم الأول، أو حتى دول العالم الثالث التي بلغت درجة أفضل في النمو الاقتصادي، يتحول حلم الهجرة لديه إلى همَّة، وبرنامج من أجل المستقبل، يستحق تكبد المشاق وركوب المخاطر.

وفي الآونة الأخيرة؛ أضافت ما تعرف بوسائل الإعلام الجديد «الإنترنت» بعداً جديداً في ترويج فكرة الهجرة غير الشرعية، خصوصاً من خلال مواقع التواصل الاجتماعي (تويتر، وفيس بوك).

وفي مطلع شهر مايو ٢٠١٠م انعقد مؤتمر في مدينة لاهاي حول الهجرة غير الشرعية، وأكد الخبراء الذين شاركوا فيه أن الشباب في بلدان جنوب البحر الأبيض المتوسط يعتمدون بشكل متزايد على تقنيات الإعلام الحديث، وخصوصاً شبكات التواصل الاجتماعي، للتواصل مع نظرائهم الأوروبيين أو المهاجرين في أوروبا، بحثاً عن فرص الهجرة، وفي محاولة منهم لتخطي الحواجز الأمنية والقانونية المتعاظمة بين بلدان جنوب البحر الأبيض المتوسط وشماله.

ويعتقد الخبراء أن تأثير تكنولوجيا الإعلام الحديث في تشكيل أفكار الشباب وانطباعاتهم حول موضوع الهجرة ربما يفوق تأثير وسائل الإعلام التقليدية، أي التلفزيون والراديو والصحافة، بالرغم من أهميتها الاستراتيجية.

ولاحظ خالد شوكات، رئيس المنتدى العربي في هولندا ومنظّم «مؤتمر الهجرة غير الشرعية»، أن الدوافع الثقافية والنفسية لدى الشباب للهجرة تزداد أهمية بسبب الدور المتعاظم الذي تؤديه وسائل الإعلام الحديثة وخصوصاً الإنترنت[2].

(١) تقرير بموقع البنك الدولي على الرابط:
www.web.worldbank.org

(٢) موقع دويتشة فيله (صوت ألمانيا) - Deutsche Welle
www.dw-world.de

٦ - النزاعات والحروب والاضطرابات السياسية:

تشكّل النزاعات والحروب والاضطرابات السياسية واحداً من أكبر العوامل التي تصنع هجرات الأفارقة، خصوصاً «الهجرات داخل إفريقيا»، ويُعرف هذا النوع من الهجرات التي تفرضها ظروف عامة وقاهرة بـ «الهجرة القسرية»، وهي تشمل (اللجوء: حيث يخرج الإنسان من بلده إلى بلد آخر مجاور)، و(النزوح: حيث ينتقل الإنسان من منطقة إلى منطقة داخل وطنه)، ويُقدّر ضحايا الهجرة القسرية في إفريقيا بـ ٢٥ مليون شخص؛ منهم ١٠ ملايين لاجيء (وهو ما يساوي نصف اللاجئين في العالم)، و ١٥ مليون نازح[١].

وتضم إفريقيا أكثر من ١٨ دولة تعاني نزاعات داخلية، وبحسب تقرير صادر عن منظمة أمريكية غير حكومية هي «إنترناشيونال ريسكيو كوميتي»؛ فإن ٨,٣ ملايين شخص قضوا خلال السنوات الست الأخيرة، موضحاً أن ٩٨٪ من الوفيات التي حصلت أخيراً سببها أمراض أو سوء تغذية ناتجة عن الحرب[٢].

الموقف الدولي من الهجرة غير الشرعية للأفارقة:

هذا المفهوم تبلور بشكله المعبّأ بالأزمات في خلال السنوات الخمس والعشرين الماضية، نتيجة لتحولات اقتصادية وسياسية كبيرة حدثت في أوروبا، ودول المهجر، وأدت إلى انتقال المصطلح من مجرد تعبير عن حركة انتقال بشري غير قانوني، إلى نموذج تصادمي بين العالم الأول والعالم الثالث.

وفي هذا الصدد يُشار إلى مراحل زمنية محددة، تمثّل نظرة الغرب للهجرة المتدفقة عليه من العالم الثالث، حيث تمثّل إفريقيا جزءاً رئيساً من هذا التدفق.

المرحلة الأولى: كانت فيها أوروبا بحاجة ماسّة إلى عمالة من دول الجنوب، ولهذا كان الغرب يشجّع الهجرات، ويسهّل إجراءاتها، لأنه يرى أنه متحكم في صمامات تدفق المهاجرين من إفريقيا، ودول حوض المتوسط، وزمنياً يمكن تحديد تلك الفترة بأنها الفترة التي سبقت عقد الثمانينيات من القرن الماضي.

المرحلة الثانية: تميزت ببداية ظهور التناقضات المرتبطة بالمهاجرين الشرعيين ومزاحمتهم أبناء البلد الأصليين، وقد تزامن هذا الفعل مع إغلاق مناجم الفحم في كل من فرنسا وبلجيكا، والتي كانت تستوعب آنذاك أكبر عدد من المهاجرين الشرعيين، وفي مقابل هذا الوضع الاحترازي تزايدت رغبة أبناء الجنوب في الهجرة تجاه دول الشمال، وهو ما أدى إلى إغلاق الحدود.

وفي هذه المرحلة بدا واضحاً التصادم بين القيم الأوروبية والمصالح، ففي يونيو من العام ١٩٩٥م وقّعت عدة دول أوروبية، هي (فرنسا، وألمانيا، ولوكسمبرج، وهولندا)، على اتفاقية «شنغن» التي تسمح بحرية التنقل لمواطني الدول الموقّعة. ولمنع المهاجرين من الاستفادة مما تتيحه الاتفاقية من حرية في التنقل من بلد لآخر؛ بدأت بعض الدول تتبنّى إجراءات احترازية في هذا الصدد لمنع أية هجرات جديدة، وكانت مدريد هي أول عاصمة أوروبية تتخذ إجراءات ضد المهاجرين.

وبشكل عام؛ تميزت المرحلة التي بدأت منذ منتصف تسعينيات القرن الماضي بالاتجاه إلى سنّ القوانين التي تحدّ من الهجرة غير الشرعية، وتطور الأمر إلى تفاهمات مع بعض دول الشمال

(١) د. هالة جمال ثابت (مصدر سابق).

(٢) النزاعات في إفريقيا، تقرير منشور بموقع وكالة الأنباء الكويتية (كونا).

الإفريقي التي تُعَد معبراً أساسياً تمر عبره أرتال المهاجرين غير السـرّيين، لتمتطـي بعده ظهر المتوسط إلى سواحل أوروبا[1].

في نهاية عقد التسـعينيات، وبدايات الألفية الثالثة، بـدأت قضية الهجرة تتخذ بعـداً أمنياً صارخاً، تحوّل شـيئاً فشيئاً إلى ما يشبه الحرب العالمية على الهجرة.

ومع انطلاق «الحرب الغربية على الإرهاب»؛ زادت هواجـس أوروبا حيال الهجـرة التي يمكن أن تحمل إليها ضمـن ما تحمل عناصر إرهابية، وبـدأت الرحلـة الأوروبية نحو تشـديد قوانين الهجرة، بمـا يكفل تضييق الفرص أمام القادمين إليها من الشرق الأوسط وإفريقيا.

ولكن سياسة التضييق الأوروبية على الهجرة الشرعية أدت إلى انطلاق مارد آخر، هو «الهجرة غير الشرعية» أو «الهجرة السرّية»، فالمهاجرون مـن دول العالم الثالث الذين لا يرون أمامهم أفقاً آخـر غير الهجرة؛ لـم يجدوا لهم سـبيلاً غير سلوك سبيل التهريب والتسلل عبر وكلاء الهجرة غير الشـرعية، ولم يعد الأمـر مجرد محاولات فردية معزولة يقوم بها هـذا المهاجر، أو أولئك المهاجرون، بل تطور الأمر إلى شـبكات منظّمة ومهيكلة حول شـبكات متداخلة تغـذي إجراماً عابراً للحدود يصعب التحكم فيه.

وبالمقابل في أوروبا؛ تجاوز الأمر الإجراءات القانونية إلى ما يشـبه العمليـات الحربية التي يخوضهـا تحالف من الـدول الأوروبيـة، ينفق عليها أموالاً عظيمة، ويسـتخدم فيالق من حرس الحـدود، وأجهزة إنذار مبكـر لرصد أي تحرك باتجاه سواحله.

وتحت عنوان «تطهيـر عرقي» يصف الكاتب المسرحي الإسباني «أنتونيو غالا» هذه الحالة في مقال له بصحيفة «إلموندو» الإسبانية بقوله: إنه نظام متكامل للمراقبة الخارجية كي لا يحلم أكثر النـاس حاجة بالوصول إلى الفـردوس، رادارات بعيدة المدى وكاميـرات حرارية وأجهزة مراقبة ليلية وأشـعة تحت الحمراء وطائـرات مروحية ودوريات، كل هذا من أجل ثني الساعين إلى دخول سمائنا، ولأجل بناء حصن منيع للإسبان ٢٥ ألف مليون بيسـيتا (بزيتا Peseta) تُصرف كي يُحرم المحتاجون حتى من الحصول على بيسيتا واحدة، وتلافياً أيضاً لتدفـق مهاجرين آخرين ما عادت القـارة العجوز في حاجة إلى عضلاتهم وأعبائهم الاجتماعية.

وبشكل يشـبه سياسة أمريكا في حربها على الإرهـاب (من ليس معنا فهو ضدنا) بدأت أوروبا تخـوض معركتها مع المهاجرين السـرّيين، ففي يونيـو عـام ٢٠٠٢م إبّان قمة الاتحـاد الأوروبي بإشبيلية؛ أقدمت إسبانيا – التي تعتبر أهم منافذ الهجرة غير الشرعية إلى أوروبا عبر مضيق جبل طارق – على طرح مشـروع أوروبي مثير، يقضي بمعاقبـة الـدول المصدّرة للهجـرة إذا لم تقبل استقبال المهاجرين المطرودين.

ونصّت القمة فـي مقرراتها على أن تتضمن اتفاقات التعاون والشراكة الجديدة، والتي يوقّعها الاتحـاد الأوروبي مع دول أخرى، بنداً عن الإدارة المشـتركة لموجات الهجـرة، وعن ضرورة قبول عودة المهاجرين غير القانونيين إلى البلدان التي انطلقـوا منها في حال ضبطهم، كما جرى التعهد في القمة نفسـها بتقديم مساعدات تقنية ومالية إلى الدول التي تشـهد هجرات لمساعدتها على ضبط حركـة الهجرة، مع فتح المجـال للتفكير المعمق في الأسباب المغذية لموجات الهجرة.

(١) ملفات المعرفة – موقع: www.aljazeera.net

نتيجة للسياسات الأوروبية المتشدّدة تجاه الهجرة: نشطت شبكات الاتجار بالبشر

تلك القمة المتشـــددة؛ وصفتها منظمة العفو الدولية بأنها «حرب شاملة على الهجرة»، محذّرة من خطر الانغلاق المتزايد لأوروبا[1].

وفـــي العام التالي ٢٠٠٣م انعقدت قمة أخرى في ســـالونيك، حاولت التخفيـــف من حدّة القمة الأولى، بوضع معاييـــر موحّدة لدول الاتحاد، من أجل التصـــدي للهجرة غير الشـــرعية، وتضييق فرص الدخول إلى أوروبا إلا وفق شروط محدّدة، وقد أخفقت القمة في ذلك بسبب الاختلاف بين الأوروبيين في تقييم موضـــوع الهجرة، وأهميتها بالنسبة للاقتصادات الأوروبية.

وخلال السنوات اللاحقة؛ انعقد العديد من المؤتمرات واللقاءات التي ضمت الدول الأوروبية، والدول المتوسطية في الشمال والجنوب، ولكن أهمها:

مؤتمر الرباط في عام ٢٠٠٦م: بمشاركة عدد من الـــدول الأوروبية والعربيـــة والإفريقية، وأقر إقامة شـــراكة وثيقة بين الـــدول التي يأتي منها المهاجرون والدول التـــي يتوجهون إليها، والربط بين المســـاعدات والتنمية، ومكافحة الهجرة غير المشروعة بتعزيز الرقابة عند الحدود، واتفاقيات إعادة قبول المهاجرين السرّيين.

ثم مؤتمر باريس في نوفمبر ٢٠٠٨م: لتنظيم تدفق موجـــات الهجرة، على ضـــوء الحاجة إلى الأيدي العاملة في دول الاتحاد الأوروبي.

المؤتمر البرلماني الإفريقي: انعقد بالعاصمة المغربيـــة الرباط في الفترة مـــن ٢٢ – ٢٤ مايو ٢٠٠٨م، وكان حـــول «إفريقيا والهجرة: التحديات والمشاكل والحلول»، وحاول أن يضع إطاراً قانونياً لقضية الهجرة من خلال عدة تدابير، منها:

التشجيع على المصادقة والانضمام لاتفاقيتي منظمـــة العمل الدولية الخاصتيـــن بالمهاجرين، وهما الاتفاقية رقم ٩٦ لعام ١٩٤٩م حول الهجرة مـــن أجل العمل، والاتفاقية رقم ١٤٣ لعام ١٩٧٥م حول العمـــال المهاجرين (الأحـــكام التكميلية)، وكذلك الاتفاقية الدولية لعام ١٩٩٠م حول حماية حقوق كل العمال المهاجرين وأفراد عائلاتهم.

مطالبة الـــدول الإفريقية بإعـــداد مقاربات قانونية مشتركة في مجال الهجرة، طبقاً للموقف الإفريقي المشـــترك الذي أقره الاتحاد الإفريقي في مؤتمر بنغول في يوليو ٢٠٠٦م.

دعوة الدول إلى الامتثال لكل الأدوات الدولية المتعلقـــة بحمايـــة اللاجئين؛ مـــن اتفاقيات، أو بروتوكولات، أو نصوص قانونية.

ولكـــن المؤتمر أكـــدّ أن مشـــكلة الهجرة لا يمكـــن حلها من خلال التدابيـــر الأمنية وحدها، أو بسياســـات منفردة، مركزاً على أهمية الآليات المشـــتركة في إيجاد حلول لإشـــكالات الهجرة، وداعيـــاً البرلمانات الإفريقية إلى تشـــكيل لجان خاصـــة حـــول قضايا الهجـــرة، وطالـــب الدول الإفريقية باعتماد إصلاحات سياســـية تستهدف انتهـــاج الديمقراطية والشـــفافية واحترام حقوق الإنسان، وتســـوية النزاعات بالتفاوض، واعتماد سياسات الحكم الرشيد، في المجالين السياسي والاقتصـــادي، بهدف مضاعفة قـــدرات بلدانهم على إبقاء المهاجرين المحتملين، وتشـــجيع عودة المهاجرين إلى بلدانهم الأصلية.

بالإضافـــة إلـــى مبادرات وطنيـــة في مجال التنمية البشرية، تهدف إلى منح بدائل للهجرة من خلال البحث عن وسائل عيش دائمة، وبالإضافة

(١) مكافحة الهجرة غير الشرعية بين المقاربة الأمنية والمقاربة التنموية، مقال منشور بمجلة التجديد، بتاريخ ٢٠٠٣/١١/٥م.

إلى إدماج المهاجرين واللاجئين في عملية التنمية في البلدان المستقبلة لهم.

وفي جانب الدول المستقبلة للهجرة – وبخاصة أوروبا –؛ طالبها بالعمل على الحدّ من التمييز العنصري والجنسي الذي يتعرض له المهاجرون الأفارقة، ومكافحة الإيديولوجيات العنصرية ونزعات الكراهية ضد المهاجرين، مشدداً على ضرورة عدم إقدام تلك الدول على سياسات وتدابير أحادية الجانب في مجال الهجرة، وداعياً تلك البلدان إلى الاعتراف بالأهمية الاقتصادية للهجرة الشرعية، وتحسين ظروف معيشة المهاجرين، وإيجاد تدابير لتيسير تحويل أموال المهاجرين إلى بلدان المنشأ، من خلال برامج مشتركة، وتشجيع الاستثمارات في البلدان المعروفة بكونها مصدراً للهجرة.

ودعا المؤتمر الحكومات إلى تكوين شبكة معلومات حول الأيدي العاملة، وتسهيل تبادل المهاجرين، ودعا الدول الإفريقية إلى إنشاء سوق مشتركة في إطار التجمعات الاقتصادية الإقليمية، كما قرر إنشاء منتدى برلماني حول الهجرة والتنمية داخل الاتحاد الإفريقي، يجتمع مرة كلّ عامين[1].

وبالجملة؛ فإن سياسات مكافحة الهجرة التي انتهجتها أوروبا ركزت في استخدام الذراع الأمنية الغليظة، بإقرار سياسات منع المهاجرين السرّيين بالقوة من التسلل لأوروبا، وإقامة مراكز اعتقال، والترحيل القسري، وتشديد مراقبة الحدود.

مخاطر الهجرة غير الشرعية:

بازدياد حدة التضييق الغربي على الهجرة، وإصرار المهاجرين على المغامرة والعبور بالرغم من كل الإجراءات الأمنية المتخذة، ازداد حجم المخاطر التي يواجهها المهاجرون السرّيون، وأبرزها:

١ – الموت: سواء كان غرقاً في قاع البحر، أو عطشاً وجوعاً بعد الضياع في عرض البحر بسبب الزوارق البدائية التي يستخدمونها، أو برصاص حرس الحدود، كما في حالة الأفارقة المتسللين إلى إسرائيل عبر الحدود المصرية.

في عام ٢٠٠٠م انتُشلت في الجانب الإسباني ٧٢ جثة، فيما تحدّث الناجون عن ٢٧١ حالة وفاة، وغالباً ما تسجّل الصحافة المغربية هذا النوع من المآسي على الشواطئ الشمالية، ففي ٢٦ سبتمبر عام ١٩٩٨م وقع أسوأ حادث غرق في المضيق قضى فيه ٣٨ شخصاً، وبحسب مؤسسة AFVIC (جمعية أصدقاء وعائلات ضحايا الهجرة غير الشرعية) تم العثور على ٣٢٨٦ جثة عند شواطئ المضيق، وذلك ما بين العام ١٩٩٧ و ١٥ نوفمبر عام ٢٠٠١م، وإذا سلّمنا بأن نسبة الجثث المنتشلة بالنسبة إلى المختفين هي واحد على ثلاثة، فهذا يعني أن هناك أكثر من ١٠٠٠٠ مهاجر قضوا في المضيق خلال خمس سنوات، وإذا كان الشباب هم الأكثر إقبالاً على الهجرة غير الشرعية، وإذا علمنا أن ٨٠٪ من المهاجرين مغاربة؛ فإن أغلب تلك الجثث تكون لشباب مغاربة[2].

٢ – السقوط في يد شبكات الاتجار بالبشر: نتيجة للسياسات الأوروبية المتشدّدة تجاه الهجرة؛ نشطت شبكات الاتجار بالبشر، وذلك باستغلال حوجة المهاجرين للوصول إلى أرض الأحلام، لكن يجد المهاجرون أنفسهم قد تحولوا إلى عبيد، مجبرين على ممارسة أعمال السخرة،

(١) الإعلان النهائي للمؤتمر البرلماني الإفريقي حول «إفريقيا والهجرة: التحديات، المشكلات والحلول»، الرباط، المغرب، من ٢٢ إلى ٢٤ مايو ٢٠٠٨م.

(٢) محمد منار: الشباب المغربي وشيخوخة الهمم والعزائم، مقال منشور بموقع جماعة العدل والإحسان /www.aljamaa.net ar/document/2460.shtml

أو الدعارة، أو الجريمة المنظّمة، وتستدرج تلك الشبكات الراغبين في الهجرة بالاعتماد على فريق يتألف من المستقطبين وموفري الإيواء والناقلين، الذين يتوفرون في الغالب على ورشات سرّية لبناء القوارب، وتُقدّر منظمة العمل الدولية أعداد ضحايا الاتجار بالبشر لأغراض العمل بالسخرة، أو الإجبار على العمل، بما يقرب من اثني عشر مليوناً وثلاثمائة ألف نسمة!

تظل فجوة التنمية التي تحرص الدول الغنية على وجودها بينها وبين الدول الفقيرة، لخدمة مصالحها، من أهم الأسباب التي تدفع بالمهاجرين نحو الغرب

فيما يشير تقرير عن الاتجار بالبشر صادر بتاريخ ١٤ يونيو (حزيران) ٢٠٠٤م عن مكتب مراقبة ومكافحة الاتجار بالبشر التابع للخارجية الأمريكية إلى أنه في كلّ عام يتم الاتجار بنحو ٦٠٠,٠٠٠ – ٨٠٠,٠٠٠ رجل وامرأة وطفل عبر الحدود الدولية.

الآثار الاجتماعية للهجرة غير الشرعية:

بطبيعة الحال؛ فإن نشاطاً بشرياً يتصادم مع سياسات دول قائمة، ويعبر حدوداً بشكل غير طبيعي، ولا منظم، لا بد أن تكون له آثار كبيرة في مختلف الجوانب؛ اقتصادياً وأمنياً واجتماعياً.

فانتشار الجريمة المنظمة في دول المهجر، بسبب استغلال هؤلاء الوافدين الضعاف المحتاجين من قِبل مافيا الاتجار بالبشر، يمثّل واحداً من الآثار السلبية التي يمكن أن تعانيها دول المهجر، كما يعانيها المهاجر نفسه، حيث يجد أنه قد قطع هذه الرحلة الطويلة من المعاناة والآلام والعذاب، ليجد أن فردوسه المنشود قد تحول إلى مصيدة فئران، لا يستطيع منها فكاكاً، وينقلب الأمر إلى إحباط، ثم فقدان أمل، فيتفجر عنفاً وجريمة.

قد يكون الجانب الاقتصادي هو أقل ما يمكن أن تعانيه دول الغرب من أرتال المهاجرين، ولكن الهاجس الأمني هو الأساس الذي يدفع تلك الدول لخوض كل تلك الحروب العنيفة والثقيلة والمكلفة.

ومن الآثار الاجتماعية ذات البعد العقائدي والثقافي؛ استعداد بعض المهاجرين من أجل البقاء للتنازل بتبديل دينهم وأخلاقهم، فقد ذكر تقرير نشرته وكالة صحراء ميديا الموريتانية أن مئات الشباب الموريتانيين في دول المهجر يدَّعون اعتناق المسيحية والنزوع للشذوذ الجنسي للإقامة في الغرب!

أما في جانب دول المصدر؛ فلا شك أن هجرة أبنائها ينعكس عليها ضعفاً في الخبرات والكفاءات والأيدي العاملة، ولكن المشكلة الأساسية هي الجانب الاجتماعي المتمثل في أُسَر تفقد عائلها، أو أُسَر تتشرد بالكامل في المهجر، والمعبر، وأطفال يولدون في الانتظار، ومن أعجب ما يُذكر في هذا الجانب أن بعض المهاجرات الإفريقيات اللائي وصلن إلى سبتة بالمغرب، طمعاً في العبور منها إلى جبل طارق ثم الأراضي الإسبانية، كنّ حوامل، وقد وقّتن لأنفسهنّ أن يضعن أبناءهن عند وصولهنّ إلى إسبانيا، ليحصل المواليد على الجنسية الإسبانية، ولكن سياسات منع الهجرة حالت بينهن وبين بلوغ مبتغاهنّ، فوضعن أولادهنّ في الانتظار، لتبدأ قصة معاناة أخرى لأمٍّ تحمل ابنها في رحلة الفرار بعد الفرار.

مجتمعات نشأت في الانتظار:

ولكن الحالة الاجتماعية المرتبطة بالهجرة غير الشرعية؛ تبدو بجلاء ووضوح في دول المعبر التي هي في الغالب دول الشمال الإفريقي، ابتداءً من مصر شرقاً، وحتى المغرب وموريتانيا غرباً،

حيث نشأت مجتمعات كاملة، في انتظار الهجرة والعبور إلى الشاطئ الشمالي للمتوسط، أو إلى الحدود الإسرائيلية، وفي الجزائر والمغرب؛ أصبح مصطلح «الحرافة» عَلَماً على هذا النوع من المجتمعات التي كوّنها المهاجرون المنتظرون.

وفي مدينة «نواذيبو»، المدينة الساحلية التي تُعَد العاصمة الاقتصادية لموريتانيا، يوجد حي «أكرا» الذي أخذ اسمه من العاصمة الغانية أكرا، نسبة إلى أن أكثر ساكنيه هم من المهاجرين الغانيين، وقد أصبح وكراً للجريمة، ومقراً لشبكات الدعارة وتجارة الهوى.

وأكثر سكان أكرا نساء، أما الرجال فقليلون جداً، إذ يستهويهم المقام، فيبقون ليعملوا في الصيد، أو يجوبوا شوارع الأحياء بحثاً عن عمل مؤقت! ولكن الأكثرية منهم يفضّلون مواصلة طريق «الهجرة غير الشرعية» إلى أوروبا على ظهور القوارب الصغيرة، حيث يواجهون المصير الذي يواجهه آلاف المهاجرين الأفارقة غير الشرعيين، فإما أن يبلغوا مبتغاهم فيجربون حظهم في مراكز الإيواء الأوروبية، حيث يتم ترحيل كثير منهم إلى بلدانهم مرة أخرى، وإما أن ينتهي بهم الأمر إلى قاع المحيط طعاماً للحيتان وأسماك القرش.

أما النساء؛ فغالباً ما يفضّلن البقاء في أكرا، حيث تعمل أكثرهنّ في الخدمة المنزلية بالنهار، وفي الليل تتحول كثيرات منهنّ إلى بائعات لخدمات الهوى الرخيص، حيث يقعن – بسبب الفقر وفقدان العائل – فريسة لشبكات الدعارة[1].

أما في مدينة «أدرار» الجزائرية؛ فإن المهاجرين الأفارقة اختلطوا بالسكان المحليين بدرجة يصعب معها التمييز بين السكان الأصليين والمهاجرين، جلّهم يمتهنون حرفة الإسكافي، وبعضهم الآخر يشتغلون في مهنة الفلاحة في الواحات والمستصلحات الفلاحية بالقصور والمناطق النائية، والبقية تتسكع في الشوارع بحثاً عن العمل أو التسوّل أو السرقة وقطع الطريق.

هجرة الأفارقة تجاه إسرائيل:

الهجرة إلى إسرائيل تسللاً عبر الحدود المصرية اتجاه جديد من اتجاهات الهجرة غير الشرعية، أخذ مكانه في النصف الأول من العقد الأول من الألفية الثالثة، وأخذ مكانه كظاهرة اجتماعية عقب اندلاع أزمة دارفور السودانية في عام ٢٠٠٣م.

ويشكّل السودانيون من دارفور وجنوب السودان، بالإضافة إلى الإريتريين والإثيوبيين والصوماليين القطاع الأكبر من المتسللين إلى إسرائيل، وهم يمثّلون أكثر من ٩٨٪ من أعداد المتسللين، بالإضافة إلى أفارقة آخرين من غانا وغينيا ونيجيريا ومالي وجيبوتي وساحل العاج وأوغندا وتشاد.

وتمارس إسرائيل دعاية تحث المغامرين الأفارقة للهجرة إليها؛ لأنها تجد فيهم فرصة لا تعوّض وعمالة رخيصة، حيث يعملون بأجور متدنية مقارنة باليهود والجنسيات الأخرى.

صحيح أن كثيراً من أولئك المهاجرين غير الشرعيين؛ ينتفي عنهم ذلك الوصف بعد وصولهم إلى إسرائيل وتوفيق أوضاعهم، خصوصاً أولئك القادمون من دارفور، إلا أن وصف «مهاجر غير شرعي» يلازمهم في رحلة الهجرة التي يتسللون فيها عبر عدة بلدان

(١) أكرا مدينة الهوى الغانية تزعج سكان نواذيبو الموريتانية، مقال منشور بموقع منارات إفريقية .http://www.islam4africa.net/index.php/manarate/index/10/578

عابرين لحدودها، وربما طال بهم المقام بشكل سرّي في تلك البلدان، مثل السودان ومصر.

المرحلة الأصعب التي يواجهها المهاجرون الأفارقة إلى إسرائيل هي مرحلة عبور الحدود المصرية إلى إسرائيل، حيث غالباً ما يواجهون الموت برصاص حرس الحدود.

وفي هذا الصدد؛ تمارس إسرائيل انتقائية وتمييزاً مشيناً تجاه المهاجرين غير الشرعيين، فقوات الحدود الإسرائيلية تسمح لمن تنتقيه وتختاره منهم بالدخول، ومن لا ترغب فيها تسلّمه للأمن المصري عبر إطلاق الأعيرة النارية في الهواء.

أطماع إسرائيل ومكاسبها من استقبال السودانيين:

وتبدي السلطات الإسرائيلية تعاطفاً كبيراً نحو المهاجرين السودانيين، خصوصاً أولئك القادمين من إقليم دارفور، إلى درجة أن إسرائيل عمدت إلى تعديل قوانين الهجرة، لتسمح لها باستقبال السودانيين، الذين تصنفهم قوانينها – قبل التعديل – في خانة رعايا «دولة عدوة»!

ويرى كثير من المحللين السياسيين أن التعاطف الإسرائيلي مع المهاجرين السودانيين، بل الدارفوريين على وجه الخصوص، هو أمر مرتبط برؤى استخباراتية، وأطماع استراتيجية، تسعى عبرها «دولة الكيان» لبناء وجود لها في مستقبل دارفور.

وقد أوجدت مافيا الاتجار بالبشر لها ميداناً واسعاً عبر رقعة تمتد من إريتريا والسودان ومصر، وصولاً إلى إسرائيل، وتستخدم في ذلك بعض العناصر من القبائل الموجودة في مناطق من شرق السودان، ومن البدو في صحراء مصر، لخبرتهم الطويلة في التهريب، وعلمهم بمسالك الصحراء.

خاتمة:

إن ظاهرة الهجرة غير الشرعية التي تحوّلت إلى مشكلة دولية، وحرب مفتوحة بين المهاجرين المغامرين ومافيا التهريب من جهة، وبين أوروبا وحلفائها من الدول الإفريقية التي يقدم منها المهاجرون، أو يمرون عبر أراضيها، أصبح من الواضح أنها أكبر حجماً من أن تواجهها ترسانة أمنية، أو حتى حزمة قوانين واتفاقيات، فالمافيا التي تعمل في الخفاء لها دائماً القدرة على اختراق النُّظُم والدوائر الرسمية.

إن الأمر يحتاج إلى نوع من التعامل الإيجابي، الذي يتناول جذور المشكلة، ويسعى إلى إنهاء أسبابها.

وتظل فجوة التنمية التي تحرص الدول الغنية على وجودها بينها وبين الدول الفقيرة، لخدمة مصالح اقتصادية وسياسية لها، من أهم الأسباب التي تدفع بأرتال المهاجرين المغامرين نحو الدول الغربية، للتمتع بخيراتها التي جلبها الغرب في الأصل من أرضهم.

وتظل الصراعات والنزاعات والحروب من أهم أسباب الهجرة، وهي صراعات وحروب تمارس الاستخبارات الغربية دوراً كبيراً في تأجيجها في إفريقيا؛ من أجل بسط النفوذ السياسي، أو إيجاد سوق للسلاح، وأحياناً بسبب نظريات اقتصادية متطرفة ومتخلفة، ترى في التنامي الديموغرافي في إفريقيا والعالم الثالث مهدداً من مهددات توازن الموارد في الأرض، ومن ثم يجب الحدّ من هذا التنامي وفقاً لمعادلة أخرى، تحققها الحروب والأمراض والكوارث.

إنها قضية ذات ارتباطات متعددة، أخلاقية في المقام الأول، ثم تنموية، واستراتيجية، وتتطلب تعديلاً في النموذج الأخلاقي الذي يسود العالم في ظل هيمنة الرؤية الغربية الرأسمالية المتوحشة.

النفط الإفريقي
عندما تتحرك السياسة الأمريكية وراء الموارد!

د. أيمن شبانة (*)

بدأ التنقيب عن النفط في إفريقيا في أوائل القرن العشرين، على أيدي الشركات متعددة الجنسيات، وكان البحث عن هذا المورد الحيوي قد تأخر في القارة السمراء لعدم استقرار الأوضاع الداخلية في معظم أنحاء القارة، والانشغال بمقاومة الاستعمار، والافتقار إلى البنية التحتية اللازمة للقيام بعمليات التنقيب والاستخراج.

وفي العشرينيات من القرن الماضي تبلور النفط كسلعة استراتيجية، وتركّزت الاكتشافات البترولية آنذاك في الشمال الإفريقي، وكانت معظم الشركات العاملة في الإقليم - وهي شركات أمريكية وفرنسية - تخفي عثورها على النفط حتى تحين الفرصة للاستئثار به دون غيرها!

ومنذ العام ١٩٧٠م بدأت الدول النفطية الإفريقية تنعم بعائدات النفط، بعد ذلك بدأت الاكتشافات النفطية في شرق إفريقيا، تلتها اكتشافات غرب القارة وجنوبها، ثم دخلت الشركات الآسيوية مجال المنافسة في التنقيب عن النفط.

في ضوء ما تقدم؛ يسعى هذا المقال إلى معرفة خريطة إنتاج النفط في القارة الإفريقية، والمناطق البترولية الواعدة في القارة، وأهمية النفط الإفريقي على المستوى العالمي، مع التركيز في التنافس الدولي من أجل النفط الإفريقي، خصوصاً بالنسبة للولايات المتحدة، وكيف أصبح النفط أحد أهم محددات صنع السياسة الخارجية الأمريكية إزاء إفريقيا؟

أولاً: إنتاج النفط في إفريقيا:

تُعد إفريقيا أكبر القارات التي تضم دولاً منتجة للنفط، حيث توجد بها ٢١ دولة منتجة، في مقابل ١٩ دولة في آسيا، و ١٩ دولة في أوروبا، و ١٠ دول في أمريكا الشمالية والجنوبية، وتنتج القارة الإفريقية في الوقت الراهن نحو ١١٪ من النفط العالمي، بما يعادل حوالي ٨٠ إلى ١٠٠ مليار برميل من النفط الخام، كما أنها تملك قدراً من الاحتياطات النفطية؛ ربما يصل إلى نحو ١٠٪ من الاحتياطي العالمي، حسب تقديرات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية[1].

وتنقسم القارة الإفريقية نفطياً إلى أربع مناطق، هي: شمال إفريقيا، شرق إفريقيا ووسطها، غرب إفريقيا، الجنوب الإفريقي.

بالنسبة لمنطقة الشمال الإفريقي؛ فتضم خمس دول منتجة للنفط، هي: ليبيا، الجزائر، مصر، تونس، المغرب.

أما منطقة شرق القارة ووسطها؛ فأبرز دولها المنتجة هي: السودان، التي بدأت تصدير النفط منذ العام ١٩٩٩م، وتشاد، والكونغو برازافيل، والكونغو الديمقراطية.

أما منطقة غرب إفريقيا؛ فأبرز المنتجين فيها هم: نيجيريا، توجو، الكاميرون، غينيا الاستوائية، ساحل العاج، غانا، بنين، موريتانيا، ساوتومي وبرنسيب.

(*) مدرس العلوم السياسية، نائب مدير مركز الدراسات السودانية، جامعة القاهرة.

(١) سلوى أحمد مصطفى: النفط في إفريقيا: الحلقة الثانية، جريدة الجرائد العالمية (القاهرة: الهيئة العامة للاستعلامات، ٣٠ مارس ٢٠٠٤م).

أما منطقة الجنوب الإفريقي؛ فأبرز منتجيها هم: أنجولا، جنوب إفريقيا، زيمبابوي.

وحتى السبعينيات من القرن الماضي كان الشمال الإفريقي في صدارة الإنتاج في القارة، لكن الوضع اختلف في العقود الثلاثة التالية لصالح إقليم غرب إفريقيا الذي أصبح أكثر مناطق إفريقيا الواعدة بالنفط، بعد الاكتشافات الكبيرة في منطقة «خليج غينيا»، وهي الشريط الساحلي الواقع بين نيجيريا وأنجولا، والتي تشير التقارير إلى أنها تعد من أهم الاكتشافات النفطية في العالم خلال السنوات الخمس الأخيرة.

والآن أصبح هذا الإقليم يستأثر بنحو ٧٠٪ من إنتاج النفط الإفريقي، ويصل حجم إنتاجه الحالي إلى نحو ٩,٥ ملايين برميل يومياً، وهو ما يزيد عن مجمل إنتاج فنزويلا وإيران والمكسيك، ولعل ذلك هو ما دفع المختصين بصناعة النفط إلى تسمية هذا الإقليم باسم «الكويت الجديدة، أو الجنة الجديدة»[١].

أما ترتيب الدول الإفريقية المنتجة للنفط: فإن ترتيبها منذ العام ٢٠٠١م هو: نيجيريا، ليبيا، أنجولا، غينيا الاستوائية، الكونغو برازافيل، الجابون، الجزائر، مصر، الكاميرون، تونس.

لكن يراعى أن الترتيب السابق ربما يتغير من عام لآخر حسب حجم الإنتاج، والاكتشافات النفطية الجديدة، وعلى سبيل المثال احتلت أنجولا في العام ٢٠٠٢م المرتبة الثانية بعد نيجيريا، إلا أن ليبيا انتزعت منها هذا المركز بعد ذلك، ولا يزال تغيّر المراكز مستمراً[٢].

ثانياً: الإطار المؤسسي للتعاون النفطي الإفريقي:

يتمثل الكيان المؤسسي الذي تتعاون في إطاره الدول الإفريقية المنتجة للنفط في «رابطة منتجي البترول الإفريقي African Petroleum Producers Association – APPA»، التي أُنشئت عام ١٩٨٧م في لاجوس بنجيريا. ويدير شؤون الرابطة مجلس وزاري، يتألف من وزراء النفط في الدول الأعضاء، ويجتمع هذا المجلس مرة سنوياً على الأقل.

ويبلغ عدد أعضاء الرابطة ١٢ دولة، هي: نيجيريا، ليبيا، الجزائر، أنجولا، الكونغو برازافيل، الكونغو الديمقراطية، غينيا الاستوائية، الجابون، الكاميرون، مصر، ساحل العاج، بنين.

ومن بين هؤلاء الأعضاء تنتمي ثلاث دول إلى منظمة «أوبك»، وهي ليبيا، والجزائر، ونيجيريا[٣].

وتعد هذه الرابطة هي المنظمة الإفريقية الوحيدة المختصة بالشؤون النفطية في إفريقيا، وهي تهدف بالأساس إلى تطوير مبادئ السياسة العامة والمشروعات في كل جوانب صناعة النفط في الدول الأعضاء بشكل خاص، وفي إفريقيا بشكل عام، ودراسة طرق وأساليب إمداد الدول الإفريقية المستوردة للنفط بالمساعدات؛ للوفاء بمتطلبات الطاقة لديهم، حيث تعتقد الرابطة أن وضع منتجي النفط الأفارقة سيصبح أفضل عند تبني مبادئ مشتركة بشأن النفط والغاز، وهو ما يمكّنهم من الاستفادة من مواردهم الطبيعية على النحو الأمثل.

ثالثاً: تنافس القوى الدولية على النفط الإفريقي:

يتميز النفط الإفريقي بتعدد أنواعه، حيث يوجد نحو ٤٠ نوعاً من خام النفط في القارة، كما يتسم معظم هذه الأنواع بجودته الفائقة، نظراً لانخفاض نسبة الكبريت فيها، وخفة وزنها، واحتوائها على نسب أكبر من الغاز والبنزين، كما يتمتع قطاع النفط في

(١) هدى علام (مترجم): خليج غينيا.. الجنة البترولية الجديدة في القرن الحادي والعشرين، جريدة الجرائد العالمية، ١٦ مارس ٢٠٠٤م.

(٢) AFRICA WATCH. « Recent data statistics and indicators about oil Production in Africa» . 2001.

(٣) جمهورية مصر العربية، وزارة البترول، تقرير بشأن رابطة منتجي البترول الإفريقية (القاهرة: وزارة البترول، ٢٠١٠م) www.petroleum.gov.eg/ar/InternationalAffairs

القارة بواحد من أسرع معدلات النمو في العالم.

في هـذا الإطار؛ أصبح النفـط الإفريقي محوراً للتنافس بين القوى الدولية، خصوصاً أن معظمها يواجه موقـف الاعتماد على الواردات لتوفير الاحتياجات من الطاقة، فأوروبا تستورد ٤٨٪ من احتياجاتها، كما أنها بحلول عام ٢٠٣٠م لن تغطى سوى ٣٠٪ من احتياجاتها من الطاقة، واليابان تسـتورد ٥٢٪، والولايات المتحدة تسـتورد ٥٣٪. ومن المتوقع أن ترتفع هذه النسبة إلى ٦٢٪ عام ٢٠٢٠م.

كمـا أصبحت الصين، التي كانـت تتمتع باكتفاء ذاتي من النفط، مسـتوردة له منذ عام ١٩٩٣م، حيث إنها تسـتهلك نحـو ١١ مليون برميل يوميـاً، وهو ما جعلهـا تحتل المرتبـة الثانية منذ عـام ٢٠٠٣م بين الدول المسـتهلكة والمسـتوردة للنفـط، وذلك بعد الولايات المتحدة الأمريكية التي تستهلك نحو ٤٠٪ من الاستهلاك العالمي للنفط[١].

انطلاقاً مما تقدم؛ أصبحت القوى الدولية تسعى إلى تنويع مصادر وارداتها من النفط، وذلك بالتوسـع في اسـتيراد النفط الإفريقي، وتكثيف اسـتثماراتها النفطية في مناطق البترول التقليدية في إفريقيا، مثل نيجيريا، والجابون، وليبيا، والجزائر، فضلاً عن مناطق الاكتشـافات الجديدة في كلٍّ من غينيا الاسـتوائية، والسودان، وموريتانيا.. إلخ.

فالولايـات المتحدة تخطط بمنتهـى الدأب لكي ترفـع وارداتها النفطية من إفريقيا من ١٦٪ حالياً إلى ٢٥٪ بحلول العـام ٢٠١٥م؛ بهـدف التحكّم في إنتاج النفط العالمي وأسعاره[٢].

ومن جانبها تحرص الصين على زيادة وارداتها من النفط الإفريقي ليصـل إلى ٣٠٪ من إجمالي وارداتها بحلول العام ٢٠١١م، حيث إنها تسعى لتجميع احتياطي استراتيجي من البترول حجمه ١٠٠ مليون برميل، وذلك بالتركيز في دول معينة في منطقة خليج غينيا، أهمها: أنجولا، وغينيا الاسـتوائية، والكونغو، فضلاً عن ذلك تولي الصين السوادن اهتماماً خاصاً، حيث تعد الصين أكبر مسـتثمر في قطاع النفط في السـودان، بعد أن تجاوزت استثماراتها ١٥ مليار دولار[٣].

وينطبق الأمر نفسـه على فرنسا وبريطانيا اللتين تركزان بشتى السبل في تأمين احتياجاتهما من النفط الإفريقي، وتقليل الاعتماد على النفط الروسـي، كما ينطبق على اليابان والهنـد وفنزويلا وكوريا الجنوبية، وعلى سبيل المثال تحصل الهند على ١٦٪ من وارداتها النفطية من منطقة خليج غينيا.

والجدير بالذكر أن الشـركات الغربية العاملة في إنتاج النفـط وتصديره تسـتأثر بالنصيب الأكبر من عائدات النفط، فطبقاً لنظام توزيع الأرباح النفطية في إفريقيا؛ فإن الدولة التي يُستخرج منها البترول تحصل على ما بيـن ٣٠٪ إلى ٣٥٪ من إجمالـي الأرباح، في حين يعود الباقي على الشـركات المستغلة، وذلك بعد خصم التكاليف المتعلقة بالمنشـآت ووحدات الإنتاج والصيانة.

رابعاً: أهمية النفط الإفريقي في الاسـتراتيجية الأمريكية:

تسـعى الولايات المتحدة إلـى تأمين احتياجاتها مـن النفط، وتنويع مصادر الـواردات، في ضوء خبرة الأزمات العنيفة التي عرفها سـوق النفط العالمي منذ سـبعينيات القرن الماضي، وشيوع اسـتخدام النفط سياسـياً، وتزايد الاسـتهلاك الأمريكـي من النفط، بالتزامن مع تناقص الإنتاج الأمريكي أيضاً.

ومن ثم سعت واشـنطن إلى السيطرة على منابع النفط في العالـم، ودأبت على اتباع ما عُرف باسـم

(١) عبد المنعم طلعت: الهجوم الهادئ: المصالح الاستراتيجية الأمريكية والتهديدات الأمنية في خليج غينيا (القاهرة: بدون ناشر، ٢٠٠٨م)، ص ٥٩.

(٢) US Department of Defense News Transcript ، News Briefing، April 2002.

(٣) Esther Pan، « China، Africa Oil «، Council of Fo – eign Relations « ، No. 12، July2006.

«مبدأ كارتر»، الذي استحدث للمؤسسة العسكرية دوراً محورياً في التصدي لتهديد تدفقات النفط، كما أنها اتخذت موقفاً معادياً من سياسات منظمة «أوبك» التي ترمي إلى تحقيق التوازن بين العرض والطلب من النفط، بما يحقق مصالح المنتجين والمستهلكين، ثم سمحت بامتداد الذراع العسكرية الأمريكية وراء منابع النفط ومسارات تجارته أيّاً كانت، خصوصاً بعد أن حددت إدارة بوش الابن النفط كمصلحة «قومية استراتيجية» للدولة الأمريكية.

وعلى ذلك؛ فإن الولايات المتحدة تكاد تنفرد بـ «مفهوم خاص لتأمين النفط»، لا تشاركها فيه غيرها من القوى الدولية المنافسة، حيث لا يقتصر ذلك المفهوم على مجرد البحث عن مصادر النفط، وتأمين طرق الوصول إليها، وإنما يشمل أيضاً حماية تلك المصادر من الأخطار أو التهديدات القائمة والمحتملة، والحفاظ على استقرار أسعار النفط، ومنع القوى المنافسة من النفاذ إلى تلك المصادر والاستحواذ عليها[1].

في هذا الإطار؛ يكتسب النفط الإفريقي أهمية استراتيجية خاصة للولايات المتحدة، حيث بدأت استيراد النفط من القارة منذ الخمسينيات من القرن الماضي، وقد صدر العديد من التقارير الرسمية والتحليلات غير الرسمية التي تؤكد هذا المعنى.

على المستوى الرسمي؛ أصدر نائب الرئيس الأمريكي ديك تشيني تقريراً في العام ٢٠٠١م حول السياسة القومية الأمريكية بالنسبة للطاقة، أكد فيه أن «إفريقيا ستكون أحد المصادر الأمريكية المتنامية بسرعة من النفط والغاز»، كما أعلن والتر كانستين، مساعد وزير الخارجية الأمريكي للشؤون الإفريقية في فبراير ٢٠٠٢م أن «النفط الإفريقي أصبح مصلحة استراتيجية قومية لأمريكا»، وكذا صرح رئيس اللجنة الفرعية التابعة للجنة الشؤون الخارجية في مجلس النواب الأمريكي بأنه بعد أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١م يجب التعامل في موضوع البترول الإفريقي على أنه «أولوية بالنسبة إلى الأمن القومي الأمريكي»، كما أعلن الرئيس بوش في خطابه عن حالة الاتحاد عام ٢٠٠٦م عزم الولايات المتحدة الاستغناء عن ٧٥٪ من الواردات النفطية من الشرق الأوسط، والحصول عليها من مصادر بديلة بحلول العام ٢٠٢٥م.

ومن جهة أخرى؛ صدرت الكثير من التحليلات والتقارير الأكاديمية والإعلامية التي تؤكد أهمية النفط الإفريقي بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية، ومن ذلك إعلان «شركة شيفرون تكساكو»، في العام ٢٠٠٢م، أنها استثمرت خمسة مليارات دولار في إفريقيا على مدى السنوات الخمس الماضية، وأنها سوف تستثمر ٢٠ مليار دولار في السنوات الخمسة القادمة.

والجدير بالذكر؛ أن وزيرة الخارجية الأمريكية السابقة كونداليزا رايس كانت واحدة من أهم قيادات الشركة المذكورة، كما صدر تقرير عن صحيفة واشنطن تايمز بعنوان «في عيون أمريكا على شبكات الإرهاب، والنفط في إفريقيا»، وكذا تقرير لمجلة الإيكونوميست البريطانية يؤكد أن «النفط هو الغاية الأمريكية الوحيدة في إفريقيا».

وتعود أهمية النفط الإفريقي في الاستراتيجية الأمريكية إلى عدد من العوامل، من أهمها: تمتع الدول الإفريقية المنتجة للنفط بقدر يعتد به من الحرية بشأن سياسات الإنتاج والتصدير والأسعار، حيث إن معظمها لا ينتمي لمنظمة «أوبك»، بالإضافة إلى تراجع إنتاج النفط في مناطق عديدة، وبخاصة خليج المكسيك وبحر الشمال، وذلك في مقابل النمو الكبير في قطاع النفط الإفريقي، ودخول دول جديدة إلى ميدان إنتاج النفط وتصديره، مثل موريتانيا، وتشاد، والصحراء الغربية، فضلاً عن جودة المنتج، وقرب منابع النفط في الغرب والجنوب الإفريقي من السواحل الشرقية الأمريكية، بما يخفض من تكاليف نقله بنسبة تصل إلى ٤٠٪ بالمقارنة بنفط الخليج العربي، كما أن خطوط

(١) Keith Somerville. « US Looks to Africa for Secure Oil » . BBC News. 13 September 2002.

نقل النفط من إفريقيا تمر عبر مناطق أكثر أمناً نسبياً من منطقة الخليج والشرق الأوسط، وهي ميزة في غاية الأهمية، خصوصاً إذا علمنا أن حجم الإنفاق الأمريكي من أجل تأمين مصادر النفط في الشرق الأوسط يبلغ نحو ٥٠ مليار دولار سنوياً[١].

وعلى ذلك؛ دأبت واشنطن على التدخل في السياسة النفطية للدول الإفريقية، بشكل سري ومعلن أيضاً، ومن ذلك حضّ نيجيريا على الخروج من منظمة الدول المصدرة للنفط «أوبك»، كما اتجهت الشركات الأمريكية إلى السيطرة على مناطق إنتاج النفط في القارة، حيث تستورد الولايات المتحدة من القارة أكثر من ٧٧٠ مليون برميل من النفط سنوياً، وهنا تحتل منطقة غرب إفريقيا أهمية خاصة، حيث تسيطر على الاستثمار في هذه المنطقة شركات أمريكية كبيرة، مثل: إيكسون موبيل Exxon Mobil ، أميرادا هيس Amerada Hess ، شيفرون تكاسكو Chevron Texaco وماراثون أويل Marathon Oil.

واليوم أصبحت الولايات المتحدة تستورد من غرب إفريقيا نحو ١,٥ مليون برميل يومياً، وهي تقريباً الكمية نفسها التي تستوردها من المملكة العربية السعودية، ولعل ذلك هو ما دفع الكونجرس الأمريكي إلى إصدار تقرير أوصى فيه بجعل خليج غينيا «منطقة اهتمام حيوي للولايات المتحدة الأمريكية».

خامساً: أثر النفط في السياسة الأمريكية إزاء إفريقيا:

في ضوء الأهمية المتزايدة للنفط الإفريقي في الاستراتيجية الأمريكية، يمكن اعتبار النفط، بصفة خاصة، والموارد الاستراتيجية الإفريقية بوجه عام، أحد محددات السياسة الأمريكية إزاء القارة الإفريقية، وقد انعكس ذلك في سياسات واشنطن إزاء القارة في كثير من القضايا السياسية والأمنية.

على المستوى السياسي؛ تراجع الحديث عن تهميش الإدارة الأمريكية لإفريقيا، بعد أن تواترت التقارير عن تناقص القيمة الاستراتيجية للقارة بعد الحرب الباردة، وتعددت زيارات المسؤولين الأمريكيين للقارة، وفي مقدمتها جولة الرئيس بيل كلينتون في إفريقيا عام ١٩٩٨م، وجولة وزيرة الخارجية الأمريكية مادلين أولبرايت في إفريقيا في العام نفسه، ولقاء الرئيس جورج دبليو بوش مع رؤساء ١١ دولة إفريقية من دول إفريقيا الوسطى والغربية في سبتمبر ٢٠١١م، وجولتا بوش في إفريقيا في يوليو ٢٠٠٣م، وفي نهاية ٢٠٠٨م، وزيارة كولن باول وزير الخارجية الأمريكي للجابون عام ٢٠٠٢م، في زيارة هي الأولى لوزير خارجية أمريكي لهذه الدولة البترولية الواعدة.

واستمر الأمر نفسه في عهد الرئيس باراك أوباما، الذي زار غانا في يوليو ٢٠٠٩م، ووجّه لإفريقيا خطاباً شاملاً من منبر البرلمان الغاني، كما قامت وزيرة الخارجية الأمريكية هيلاري كلنتون بجولة في إفريقيا في أغسطس ٢٠٠٩م، وخلال هذه الزيارات كان تأمين النفط، والسيطرة على منابعه بنداً أساسياً على موائد الحوار بين المسؤولين الأمريكيين والأفارقه، وكانت نيجيريا واحدة من أهم المحطات الأساسية في معظم هذه الزيارات، حيث إنها مسؤولة وحدها عن ٤٧٪ من النفط الذي تحصل عليه الولايات المتحدة من القارة الإفريقية[٢].

كما صاغت الولايات المتحدة مخططات للسيطرة على منابع النفط الواعدة، بأي ثمن، ولو وصل الأمر إلى حد تفتيت الدول الإفريقية، ومن ذلك ما حدث مع السودان، فمع اكتشاف النفط فيها، ووقوع أغلب الآبار في الجنوب، ضغطت واشنطن بكل قوة على حكومة الخرطوم من أجل القبول بالتفاوض مع الحركة

(١) عبد المنعم طلعت، م.س.ذ، ص ٧٤ – ٧٩، وانظر أيضاً:
US Department of Energy: Energy Information Administration. International Energy Outlook 2002 ، April 2002.

(٢) US Department of Origin: Energy Information Administration. US Imports by Country. April 2007.

الشـعبية لتحرير السـودان، على أسـاس الاعتراف للجنوبيين بممارسـة الحق في تقرير المصير، وهو ما تم بالفعل في إطار بروتوكول ماشـاكوس بين الحكومة السودانية والحركة الشعبية في يوليو ٢٠٠٢م، وما تلاه من توقيع اتفاق السـلام الشـامل «اتفاق نيفاشا» في ٩ يناير ٢٠٠٥م، وهو الاتفاق الـذي مارس الجنوبيون على أساسـه حق تقريـر المصير، بموجب اسـتفتاء أسـفرت نتائجه عن انفصـال الجنـوب، وقيام دولة جنوب السودان، التي تشكّل بكل المقاييس خصماً من مقدرات دولة السـودان، وتمثل مقدمة لانفصال إقليم دارفور، خصوصاً بعد الإعلان عن اكتشاف النفط فيه عـام ٢٠٠٥م، بما ينذر بتفتت دول القـارة الإفريقية، الأمر الذي يهدد الوحدة الوطنية والسـلامة الإقليمية لكيان الدولة في إفريقيا.

واستناداً إلى العامل النفطي؛ يمكن تفسير ازدواجية السياسـة الأمريكية إزاء الصراعات الإفريقية، فهي لم تكترث في بادئ الأمر بالصراع الذي اندلع في ليبيريا منذ عام ١٩٨٩م؛ بالرغم من العلاقات شـديدة الخصوصية بين الدولتين، بدعوى أن ذلك شأن داخلي، وأن واشنطن كانت مشـغولة آنذاك بحرب الخليج الثانية، بيد أنه مع تجـدد الصراع الليبيري مرة أخـرى عام ٢٠٠٣م، كانت الإدارة الأمريكية شديدة الحساسية للتهديد الأمني الذي كان يمثلـه هذا الصراع لمصالحهـا النفطية في غرب إفريقيا، ومن ثم فقد دعمت تدخل الجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا «إيكواس» في ذلك الصراع، وساندت تدخل الأمم المتحدة لحفظ السـلم فيها، ووقفت بقوة إلى جانب اسـتكمال جهود المصالحـة الوطنية وإعادة الإعمار في ليبيريا، والأمر نفسه تكرر بتفاصيل مشابهة في سيراليون المجاورة لليبيريا.

وفي أنجولا؛ سـعت واشـنطن لتسـوية الحرب الأهلية بين الحكومة وحركة يونيتا المعارضة، مع توالي الاكتشـافات النفطية في البـلاد، واحتلالها المرتبة الثانية بيـن قائمة الدول الإفريقيـة المنتجة للنفط، ومن ثـم فهي لم تتـورع عن تصفيه حليفها السـابق جوناس سافيمبي، زعيم يونيتا، من أجل تهيئة الأجواء لتسوية الصراع، ومن ثم إفساح مجال العمل للشركات الأمريكيـة التي تسـيطر على إنتـاج ٧٥٪ من النفط الأنجولي وتصديره.

وفي الصومال؛ قدّمـت الولايات المتحدة لإثيوبيا كل أشكال الدعم المادي والعسكري والاستخباراتي من أجل الإطاحة باتحاد المحاكم الإسـلامية في ديسمبر ٢٠٠٦م، خوفاً من تولي السـلطة في الصومال حكومة ذات مرجعية إسلامية، يمكن أن تمثّل تهديداً لمصالحها في القرن الإفريقي، القريب من نفط الخليج العربي.

وفـي ليبيا؛ ظلت الولايات المتحدة متوجسـة مما يمثله نظام القذافي من تهديد لمصالحها في المنطقة، وفي مقدمتها المصالـح النفطية، حيث تنتج ليبيا ١,٧ مليون برميل يومياً، ويُقّدر احتياطيها بـ ٣٩ مليار برميل، ومع العقوبات الدولية هجرت شـركات النفط الأمريكية السوق الليبية، وفي المقابل حصلت الصين على امتيازات نفطية كبيرة في ليبيا. وبالرغم من اسـتئناف العلاقات الدبلوماسية بين أمريكا وليبيا عام ٢٠٠٦م؛ فإن واشنطن ظلت تتحيـن الفرصة للإطاحة بنظـام القذافي، حتى جاءت الفرصة مع اندلاع ثورة ١٧ فبراير ٢٠١١م.

ولأجل النفـط أيضاً لم تكتـرث الولايات المتحدة بمخالفـة ما تروّج له من دعمها لمبادئ حقوق الإنسـان والديمقراطية، وقد حدث ذلك في مناسبات عديدة كان أهمها حالة غينيا الاستوائية، التي زاد إنتاجها من النفط الخام بنسـبة ٧٠ ٪ في العـام ٢٠٠١م، وقُدّر مخزونها النفطي بـ ٢ مليار برميـل، حيث تم رفع اسـم غينيا الاستوائية من اللائحة الأمريكية السوداء للدول الضالعة في انتهاك حقوق الإنسان، والتي تضم ١٤ دولة إفريقية، مع الاسـتمرار في تقديم الدعم لنظامها الحاكم، وإعادة افتتاح السفارة الأمريكية في مالاباو عام ٢٠٠٣م، بعد أن كانت قد أُغلقت عام ١٩٩٥م في عهد إدارة بيل كلينتون[١].

(١) Cora Currier. «The Scramble for Oil». The Nation. 18 may. 2006.

وكذا لم تتورع الإدارات الأمريكية والشركات النفطية المرتبطة بها عن تقديم الرشاوى والعمولات، السرية في الغالب، للمسؤولين المحليين في الدول المنتجة للنفط، مقابل الحصول على امتيازات كبيرة في عقود التنقيب عن النفط وتصديره.

أما على المستوى الأمني؛ ففي ضوء التقارير المتزايدة عن الضغوط المتزايدة من جانب الصناعة الأمريكية والجماعات السياسية المحافظة من أجل تأمين مصادر الطاقة في خارج الشرق الأوسط، وحماية من خطر الإرهاب، ومع تعدد التفجيرات التي طالت خطوط البترول في بعض دول غرب إفريقيا، لا سيما منطقة دلتا النيجر، فقد دعمت واشنطن إقامة العديد من الندوات والمؤتمرات حول الأمن في إفريقيا، ومن ذلك مؤتمر معهد الدراسات الاستراتيجية والسياسية المتقدمة، الذي استضافته واشنطن في يناير ٢٠٠٢م، والذي تناول ظاهرة تلازم وجود النفط مع اندلاع الصراعات والحروب، وكذا مؤتمر نابولي حول الأمن في خليج غينيا، والذي عُقد في أكتوبر ٢٠٠٤م بمقر قيادة الأسطول الأمريكي السادس، ومؤتمر أكرا في مارس ٢٠٠٦م.

وبالنسبة للسياسات الأمنية التي اتخذتها الولايات المتحدة لتأمين منابع النفط الإفريقي؛ فأهمها ما يأتي:

١- إنشاء قيادة أمريكية جديدة في إفريقيا:

قررت الولايات المتحدة إنشاء قيادة أمريكية جديدة في إفريقيا، على أن تبدأ هذه القيادة ممارسة مهامها اعتباراً من سبتمبر ٢٠٠٨م، وأن تتولى إدارة وتنفيذ المهام الأمنية الأمريكية في إفريقيا، لا سيما تأمين منابع النفط، ومحاربة الإرهاب، وذلك بعد أن كانت القيادة الأمريكية في أوروبا تضطلع بهذه المهام.

ولأجل إنشاء القيادة الأمريكية في إفريقيا واختيار مقرها، تعددت زيارات كبار المسؤولين العسكريين الأمريكيين إلى إفريقيا، ومن ذلك زيارة قائد المارينز الأمريكية في أوروبا في فبراير ٢٠٠٤م، وزيارة نائب قيادة القوات الجوية في أوروبا[١].

٢- السعي لإنشاء قواعد عسكرية أمريكية في إفريقيا:

استلزمت مصالح الولايات المتحدة في إفريقيا السعي لاتخاذ بعض القواعد العسكرية في القارة، خصوصاً في مناطق التهديد الأمني الوشيك، ومن ذلك قاعدة (كامب ليمونييه) في جيبوتي[٢]، ومواقع العمليات المتقدمة في كلٍّ من السنغال ومالي وغانا والجابون، كما تواترت تقارير تشير إلى احتمال اتخاذ دولة ساوتومي وبرنسيب، وهي جزيرة صغيرة في غرب إفريقيا، قاعدة بحرية أمريكية، حيث إنها تحتل موقعاً استراتيجياً في خليج غينيا، وأيضاً حيث توجد حقول النفط الوفيرة في المياه العميقة، حيث بلغ الاحتياطي النفطي المؤكد في الجزيرة نحو ١٤ مليار برميل[٣].

وفي هذا السياق؛ عُقد لقاء عام ٢٠٠٢م بين الرئيس بوش والرئيس فراديكو دي مينيز، رئيس ساوتومي وبرنسيب آنذاك، كما قام مسؤول رفيع المستوى في القيادة العسكرية الأميركية في أوروبا هو الجنرال كارلتون فولفورد بزيارة الجزيرة في يوليو ٢٠٠٢م من أجل دراسة مسألة أمن العاملين في مجال النفط في خليج غينيا، ودراسة إمكانية إنشاء مركز فرعي للقيادة العسكرية الأمريكية فيها على غرار المركز القائم في كوريا الجنوبية.

---

(١) شبكة النبأ المعلوماتية، افتتاح قيادة أمريكية جديدة في إفريقيا: تدشين مكان جديد للصراعات الدولية، أكتوبر ٢٠٠٧م.

(٢) Philippe Leymarie. «Djibouti: A New Army B – hind the Wire». Le monde Diplomatic. Febr – ary 2003.

(٣) وللمزيد من التفصيلات حول القاعدة العسكرية الأمريكية المقترحة في ساوتومي وبرنسيب انظر: عبد المنعم طلعت، م. س.ذ، ص ص ٢٤٦ – ٢٤٧.

٣- إطلاق مبادرة مكافحة الإرهاب عبر الصحراء:

أطلقت الولايات المتحدة ما عُرف باسم «مبادرة مكافحة الإرهاب عبر الصحراء»، وذلك عام ٢٠٠٥م، وفي إطار هذه المبادرة أرسلت الولايات المتحدة قوات جوية خاصة إلى بلدان ساحل إفريقيا، شملت كلاً من: موريتانيا، وتشاد، ومالي، والنيجر، لتقديم تدريبات للقوات المسلحة في دول المنطقة لمواجهة الأزمات الأمنية، كما تزايد التعاون العسكري الأمريكي مع كلٍّ من المغرب والجزائر وتونس.

٤- المعونات العسكرية واتفاقات التعاون الأمني:

يقتضي تأمين تدفق النفط في بعض الحالات تقديم المعونات العسكرية، وتوقيع اتفاقات التعاون الأمني، في هذا السياق كانت نيجيريا وأنجولا من أكبر الدول المتلقية للمعونات العسكرية الأمريكية في غرب إفريقيا، حيث شملت تلك المعونات: التعزيز بالسلاح، والذخيرة، والخبرة الفنية.

كما حرصت واشنطن على توقيع العديد من الاتفاقيات الأمنية مع دول القارة الإفريقية المنتجة للنفط، ومن أهم هذه الاتفاقيات تلك التي تم توقيعها عام ٢٠٠٥م بين الولايات المتحدة ونيجيريا، لتأمين الملاحة في منطقة دلتا النيجر، وكذا الاتفاقات الموقّعة مع الكاميرون والجابون وغينيا الاستوائية، والتي تتيح للقوات الأمريكية استخدام مطارات تلك الدول.

وختاماً:

فبالرغم من وضوح تأثر صنّاع السياسة في الولايات المتحدة الأمريكية بالعامل النفطي، وانعكاس ذلك فعلياً على السياسات الأمريكية إزاء دول القارة، والتي تشكّل تهديداً قوياً لسيادتها الوطنية وسلامتها الإقليمية، فقد دأبت واشنطن على نفي هذا الأمر، وعلى سبيل المثال، نفى كولن باول و وزير الخارجية الأمريكي الأسبق في مؤتمر صحافي في جنوب إفريقيا نية الولايات المتحدة السيطرة على النفط الإفريقي، مؤكداً أنه ليس للولايات المتحدة أهداف أخرى في إفريقيا سوى تأكيد صداقتها والتزامها بمساعدة الشعوب المحتاجة.

في الواقع لا تعدو هذه التصريحات سوى نوع من الدبلوماسية، أما الحقيقة فهي أن الولايات المتحدة باتت شديدة الحساسية تجاه مسألة النفط الإفريقي، ومن ثم فهي لا تتورع عن استخدام كل الوسائل، بصرف النظر عن مشروعيتها، من أجل السيطرة على هذا المورد الاستراتيجي الحيوي، الذي يعد «إكسير الحياة» للصناعة والنقل في الولايات المتحدة.

ومن ثم فإن الأفارقة مطالبون الآن، أكثر من أي وقت مضى، بالوقوف في وجه المخططات الأمريكية التي تستهدف «النهب المنهجي» للنفط الإفريقي، بما يحول دون تكرار خبرات الماضي الأليم، التي تعرض فيها الأفارقة للنهب المستمر، بدءاً من استرقاق البشر، مروراً بمرحلة الاستعمار العسكري المباشر، والاستعمار الاقتصادي، والاستعمار الثقافي.

ولعل التصدي لتلك المخططات الأمريكية يتطلب من بين أمور عديدة: توثيق التحالف بين الشركات الإفريقية العاملة في مجال إنتاج النفط، وتحسين الشروط المتضمنة في العقود النفطية، بالنسبة للشركات الغربية، فيما يتعلق بالتنقيب، والتصدير، ونسب الأرباح، بالإضافة إلى تدعيم رابطة منتجي النفط الإفريقي، من خلال زيادة عدد أعضائها، وعقد اجتماعاتها بشكل دوري منتظم، والحرص على استقلالها، بما يسهم في تحسين المركز التفاوضي للأفارقة في سوق النفط العالمية، وبما يحول دون التدخل الأمريكي في شؤونها، بهدف التأثير في قراراتها، تلك القرارات التي يجب أن تصدر بالشكل الذي يضمن ويعظم مصالح الشعوب الإفريقية، التي يقبع معظمها تحت خط الفقر؛ بالرغم من أنهم يقطنون قارة تمتلك وحدها زهاء ٣٠ ٪ من احتياطي الثروات المعدنية في العالم.

الإسلام والمسلمون في الأدب الإثيوبي المدوّن باللغة الجعزية

د. عمر عبدالفتاح (*)

مقدمة:

إثيوبيا إحدى دول شرق إفريقيا ذات الحضارة القديمة، وهي دولة متنوعة الأعراق واللغات والديانات؛ ويتوزع سكانها على ٧٠ - ٨٠ مجموعة عرقية[١]، ويصل عدد لغاتها المحلية إلى نحو ٨٠ لغة محلية[٢].

أما الديانات؛ فنجد الإسلام والمسيحية واليهودية، إلى جانب بعض المعتقدات المحلية، وقد دخلت اليهودية إثيوبيا منذ عصور قديمة، تُرجعها الأساطير الإثيوبية إلى عهد النبي سليمان عليه السلام في القرن العاشر قبل الميلاد، ولكن المرجَّح أن اليهود وصلوا إثيوبيا على إثر تفرقهم في أواخر القرن السادس قبل الميلاد، حين خرّب بختنصر البابلي بيت المقدس، وشتّت بني إسرائيل[٣]، أما المسيحية؛ فقد دخلت إثيوبيا في القرن الرابع الميلادي، هذا، وقد عرفت إثيوبيا الإسلام مع بداياته منذ هجرة المسلمين الأولى إلى الحبشة.

وتبلغ نسبة المسلمين حوالي ٤٥ ٪ من عدد السكان، بينما تصل نسبة النصارى إلى ٤٠٪، وغالبية نصارى إثيوبيا يتبعون الكنيسة الإثيوبية الأرثوذكسية، وهناك حوالي ١٢٪ من السكان يعتنقون الديانات التقليدية[٤].

أما اليهودية؛ فقد تناقص عدد معتنقيها بشكل كبير، خصوصاً بعد عمليات تهجير يهود الفلاشا إلى إسرائيل، حيث لم يتبق إلا عدد قليل يقدّره بعض الباحثين بنحو ٢٠٠٠ شخص[٥].

يختلف الأدب الجعزي عن الآداب الحديثة، سواء من حيث الشكل أو المضمون

وبالرغم من التفوق العددي لمسلمي إثيوبيا فإن زمام الأمور السياسية والاقتصادية يُدار منذ القدم بأيدي النصارى، الأمهرة في الأساس ثم التيجراي، تلك القوى المسيحية ذات التراث التاريخي والحضاري والثقافي الأبرز في تاريخ إثيوبيا.

وقد تميزت العلاقة بين هذه القوى وبين مسلمي إثيوبيا بالتوتر والشد والجذب، بل الصراع الحربي في بعض الأحيان، وذلك في فترات غير قصيرة من تاريخ إثيوبيا، كما سادها السلم والتعاون في إطار كيان سياسي واحد في فترات أخرى، ولم ينل المسلمون حقوقهم

(*) أستاذ مشارك بقسم اللغات، معهد البحوث والدراسات الإفريقية، جامعة القاهرة.

(١) موسوعة العلوم السياسية، تحرير محمد محمود ربيع، وإسماعيل صبري مقلد، (١٩٩٣م - ١٩٩٤م)، جامعة الكويت - الكويت، ص ١٢٨٨.

(٢) Bender, M.L. (1976): «Language in Ethiopia», Oxford University Press - London, p. 13.

(٣) إبراهيم علي طرخان (١٩٥٩م): الإسلام والممالك الإسلامية في الحبشة في العصور الوسطى، في المجلة التاريخية المصرية، المجلد الثامن، ص ص٣ - ٦٨، الجمعية المصرية للدراسات التاريخية - القاهرة، ص ٧.

(٤) The Statesman›s Year-Book 1995 - 1996, Edited by: Brian Hunter, Macmillan, p.529.

(٥) Africa south of The Sahara 1995, twenty-fourth edition, Europa publications limited, p.393.

السياسية والاجتماعية والدينية كاملة؛ على الرغم من الانفراج النسبي الذي حدث منذ تولي النظام الحالي السلطة في العقد الأخير من القرن العشرين، وذلك بعد عصور من الاضطهاد والتهميش التي عانوا فيها الشدائد من قبل النُّظم المختلفة التي حكمت البلاد على مرّ العصور[١].

حالة العداء المسيحي - الإسلامي في إثيوبيا، والتي تجلّت في هذا الشكل العنيف والمستمر، ربما تمثّل حالة خاصة في إفريقيا

تهدف هذه الدراسة إلى: رصد علاقة المسلمين بالمسيحيين (النصارى) في إثيوبيا، في الفترة الممتدة من بدايات ظهور الإسلام حتى القرن التاسع عشر، وذلك من خلال استعراض صورة الإسلام والمسلمين في الأدب الإثيوبي، في محاولة لتوضيح أبعاد هذه الصورة عبر عرض وجهات النظر المختلفة التي ترد في عدد من الأعمال الأدبية المدوّنة باللغة الجعزية Gee'z، وهي اللغة الأدبية التاريخية لإثيوبيا، والتي استمرت لغة للأدب الإثيوبي حتى القرن التاسع عشر، واندثرت بصفتها لغة تخاطب منذ القرن الحادي عشر تقريباً، واكتفت بالقيام بدور ديني بوصفها لغة الكنيسة الإثيوبية منذ ذلك التاريخ.

وتجدر الإشارة إلى أن اللغة الجعزية هي أقدم اللغات السامية التي عرفتها إثيوبيا، وهي تنتمي للفرع الجنوبي للغات السامية الذي يضم معها بقية اللغات السامية الإثيوبية (الأمهرية، والتيجرينية، والتجرية، والجوراجية، والأرجوبا، والهررية، والجفات)، واللغات العربية الجنوبية المنقرضة (السبئية، والمعينية، والقتبانية)، واللغات العربية الجنوبية المعاصرة (المهرية، والحرسوسية، والسوقطرية)، إلى جانب اللغة العربية الشمالية أو العربية الفصحى[٢].

وهناك صلات قرابة لغوية وثيقة بين الجعزية واللغات العربية الجنوبية القديمة بشكل خاص؛ حيث تتعدد عناصر التشابه بينها في مختلف المستويات اللغوية، سواء على المستوى الصوتي أو الصرفي أو النحوي أو على المستوى المعجمي، الأمر الذي دعا بعض علماء الساميات إلى القول بأنها تفرّعت من لغات جنوب الجزيرة العربية، ولكن الرأي الأرجح أن الجعزية واللغات العربية الجنوبية تنحدر من لغة سامية قديمة.

وقد بدأ تدوين الجعزية منذ تاريخ مبكر يعود إلى عام ٢٥٠ ق م[٣]، وتستخدم اللغة الجعزية الكتابة المقطعية؛ أي أن الصامت يُكتب بشكل ملازم للصائت، وكلّ رمز كتابي يعبّر عن مقطع؛ وذلك بخلاف معظم اللغات السامية الأخرى التي تستخدم الكتابة الألفبائية في كتابة لغاتها.

ويتفق معظم الباحثين على أن الجعزية أخذت رموزها الكتابية عن الخط المسند[٤] الذي استعملته اللغة السبئية، غير أن الإثيوبيين أدخلوا عليه بعض التعديلات والتغييرات[٥].

(١) لمزيد من التفاصيل راجع: فتحي غيث (بدون تاريخ): الإسلام والحبشة عبر التاريخ، مكتبة النهضة المصرية – القاهرة.

(٢) إسرائيل ولفنسون (١٩٨٠م): تاريخ اللغات السامية، ط ١، دار القلم – بيروت، ص ٢٠.
وكذلك رمضان عبد التواب (١٩٩٩م): فصول في فقه اللغة، ط ٦، مكتبة الخانجي – القاهرة، ص ص ٢٥ – ٣٦. وصبحي الصالح (٢٠٠٧م): دراسات في فقه اللغة، ط ١٨، دار العلم للملايين – بيروت، ص ص ٤٩ – ٥٨.

(٣) Robert Hess (1970): "Ethiopia. The Modernization of Autocracy". Cornel University. p.16.

(٤) «الخط المسند»: هو الخط الأساسي الذي كان سائداً قديماً في الجزيرة العربية قبل ظهور الخط العربي الحالي، ويطلق عليه بعض المؤرخين «الخط المسند الحميري» لارتباطه بالحضارة اليمنية الحميرية، وقد وجدت نقوش بهذا الخط في جنوب الجزيرة العربية والعراق والحبشة تدل على مدى انتشار هذا الخط في تلك الفترة.
لمزيد من التفاصيل راجع: رمزي البعلبكي (١٩٨١م): الكتابة العربية والسامية: دراسات في تاريخ الكتابة وأصولها عند الساميين، دار العلم للملايين – بيروت.

(٥) يحيى عبد المبدي أبو بكر (٢٠٠٢م): النظام الصوتي في اللغة

وتبدأ الدراسة: بتمهيد حول الأدب الإثيوبي التقليدي (الأدب الجعـزي)، ومن ثم تنتقـل للحديث عن موضوعها الرئيـس، وهـو صورة الإسـلام والمسـلمين في الأدب الإثيوبي، من خلال استعراضها لبعض نماذج من الأعمال الأدبية الجعزية التي عرضت للإسـلام والمسـلمين في إثيوبيا، وتنتهي الدراسـة بخاتمة تعرض أهم النتائج التي توصلت إليها.

تمهيد: الأدب الإثيوبي التقليدي «الأدب الجعزي»:

يُقصد بالأدب الإثيوبي بشـكل عام، وبالأدب الإثيوبي التقليدي بشـكل خـاص، «الأدب الجعـزي»، وهو الأدب المكتوب باللغة الجعزيـة، وقد كانت الجعزية بمثابة اللغة الرسـمية ووسـيلة التعبير الأدبية في إثيوبيا في العصور القديمـة، ولكنها توقفت عـن أن تكون لغـة حديث في الفترة ما بين القرنين العاشر والثاني عشر الميلاديين[1]، وبالرغم من ذلك فقد ظلت تحتل مكانة أدبية رفيعة، حتى بـدأت اللغة الأمهريـة في الظهور على السـاحة الأدبية في القرن الرابع عشـر الميلادي لتنافـس الجعزية على الصدارة، واستمرت اللغتان في تنافس حتى القرن التاسع عشـر عندما أُعلنت الأمهرية لغة رسمية لإثيوبيا، واكتفت الجعزيـة بالانزواء جانباً لتقوم بـدور ديني لغة للطقوس الدينية في الكنيسـة الإثيوبية، وهي لا تزال لغة الكنيسة الإثيوبية حتى الآن.

وللغـة الجعزية أدب ثري، وهو أدب ديني في معظمه، يتميز بارتباطه الشـديد بالمسيحية، حيث بدأ تدوينه مع تاريخ دخول المسـيحية الحبشـة، ولـم يثبت وجود أدب مكتوب في إثيوبيا قبل دخول المسـيحية، باستثناء بعض النقوش القليلة؛ أهمها نقشان للملك «عيزانا»، يُرجّح أنهما يرجعان للنصف الأول من القرن الرابع الميلادي[2].

وقـد دخلـت المسـيحية إثيوبيا في القـرن الرابع الميلادي عن طريق أحد التجار المصريين (فرومنتيوس)، الذي رسـمته الكنيسة المصرية بعد ذلك مطراناً للكنيسة الإثيوبية، وبعد ذلك صار تعيين مطران الكنيسـة الإثيوبية يصدر عن الكنيسة الأرثوذكسـية المصرية، وظل ارتباط الكنيسـة الإثيوبية بالكنيسـة المصرية وثيقاً منذ دخول المسـيحية إثيوبيا، وحتى منتصف القرن العشـرين حين انفصلت الكنيسـة الإثيوبية عن الكنيسـة المصرية، وقد أعطى هذا الأمر ميزة خاصة للأدب الجعزي الذي نشـأ في أحضان الكنيسـة، ألا وهي اعتماده على الأدب الديني المسـيحي المصري، حيث كان يُنقل ويُترجم إليه كثير من الأعمال الدينية، سـواء عن القبطيـة أو عن العربية فيما بعد.

ويختلـف الأدب الجعزي عن الآداب الحديثة، سـواء من حيث الشـكل أو المضمون، فهو من حيث الشـكل لا يضم الأشـكال الإبداعية الحديثة، كالرواية أو المسرحية أو القصة القصيرة، بالمعنى المتعارف عليه، أما من حيث المضمـون فنجد أن غالبية الأعمـال تنحصر في أعمال دينية مترجمة أو أصيلة.

ويمكننا أن نقسـم الأدب الإثيوبي من حيث مضمونه والموضوعات التي يعالجها إلى قسمين:

الأول: أدب دينـي: ويمثـل الجزء الأكبـر من الأدب الإثيوبي.

والثانـي: أدب علمانـي أو دنيوي: والـذي غالباً ما يصطبغ بصبغة دينية يصعب معها تمييزه بشـكل تام عن الأدب الديني.

ويضم الأدب الديني أسفار الكتاب المقدس القانونية،

الأمهرية وعلاقته بنظام الكتابة، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد البحوث والدراسات الإفريقية، جامعة القاهرة، ص ص ٨٥ – ٨٦. وكذلك: رمزي البعلبكي (١٩٨١م): الكتابة العربية والسامية: دراسات في تاريخ الكتابة وأصولها عند الساميين، دار العلم للملايين – بيروت، ص ١٨١.

(١) Girma Demeka (2001): The Ethio-Semitic languages (Re-examination the Classification). In Journal of Ethiopian Studies. Vol.XXXIV. No.2. Institute of Ethiopian Studies. Addis Ababa University – Ethiopia. p.72.

(٢) مراد كامل: صلة الأدب الحبشي بالأدب القبطي، رسالة مار مينا في عيد النيروز، سبتمبر ١٩٤٧م، مطبوعات جمعية مارمينا العجايبي، الإسكندرية، ص ٦.

وأسفار الأبوكريفا «الأسفار الخارجية»[1]، وأدب سير القديسين وآباء الكنيسة وكتاباتهم، وكتب الصلوات وخدمة القداس والأعمال اللاهوتية، كذلك يمكن أن نضم لهذه الأعمال كتب السحر؛ بالرغم من أنها غالباً ما تقع في منزلة وسطى بين الكتب الدينية والكتابات الدنيوية.

أما الأدب الدنيوي؛ فيتكوّن أساساً من الأعمال التاريخية التي تتناول إثيوبيا والأجزاء الأخرى من العالم، ومن أهمها حوليات chronicles ملوك إثيوبيا، كما يضم أيضاً بعض الأعمال اللغوية والقانونية والعلمية.

صورة الإسلام والمسلمين في الأدب الإثيوبي:

تميزت العلاقة بين مسلمي إثيوبيا ومسيحيها، في الفترة موضع الدراسة، بالتوتر والشد والجذب، بل الصراع الديني والصدام الحربي، وذلك في فترات غير قصيرة من تاريخ إثيوبيا، كما سادها التعايش السلمي والتعاون في فترات أخرى قصيرة نسبياً.

وقد انعكست هاتان الحالتان على صفحات الأدب الإثيوبي، فبدت صورة الإسلام والمسلمين مشوَّهة وبشعة في الكتابات التي دُوّنت في عصور الصراع، وكلما اشتدت وطأة الصراع اشتدت البشاعة وتجسدت الكراهية والعداء في الكتابات الأدبية، وكلما خَفَتَ وهج الصراع والعداء تحسّنت صورة الإسلام والمسلمين نسبياً في الكتابات الإثيوبية المسيحية، فقد رافق الصراع الحربي والسياسي بين الجانبين سجال أدبي مناظر ومواز للسجال السياسي والعسكري، وأخذ كلٌّ من الفريقين في العمل على رسم صورة ذهنية معيّنة عن نفسه أو عن الآخر.

وفيما يلي سنعرض لكيفية تصوير الأدب الإثيوبي للإسلام والمسلمين في ظل تلك العلاقات المتشابكة والمتباينة.

وفي هذا السياق؛ يمكن تقسيم الأدب الإثيوبي إلى قسمين أساسيين، هما:

الأول: الأدب الإثيوبي المترجم: ويضم الأعمال المنقولة عن لغات أخرى.

الثاني: الأدب الإثيوبي الأصيل: الذي وضعه الإثيوبيون بأنفسهم.

أولاً: صورة الإسلام والمسلمين في الأدب الإثيوبي المترجم:

يُلاحظ أن الأدب الإثيوبي المترجم يكاد يخلو من أي ذكر للإسلام أو المسلمين؛ وذلك لأنه غالباً ما يتناول أعمالاً دينية، كأسفار الكتاب المقدس، أو بعض كتب الصلوات وخدمة القداس والأعمال اللاهوتية، وبعض الشروح والتفاسير، وهي أعمال غالباً ما تبتعد عن تناول العلاقات الاجتماعية والصراعات السياسية؛ لذلك فهي لم تتطرق للعلاقة مع الإسلام وأتباعه.

وبالرغم من ذلك؛ فهناك بعض الأعمال الجعزية المترجمة التي جاءت على ذكر الإسلام والمسلمين، وبخاصة الأعمال التاريخية التي وُضعت بعد ظهور الإسلام، ومن أشهر هذه الأعمال مخطوط «يوحنا النقيوسي»، ويعود تدوين هذا العمل إلى النصف الثاني من القرن السابع الميلادي، أو مستهل القرن الثامن الميلادي، وقد نُقل هذا العمل من النسخة العربية إلى الجعزية في القرن السابع عشر الميلادي[2].

(١) يطلق اسم «أسفار الأبوكريفا» أو (الأسفار الخارجية) أو (الأسفار غير القانونية) على مجموعة الأسفار والكتابات الدينية التي وردت في اثنتين من ترجمات الكتاب المقدس، وهما: الترجمة السبعينية، وترجمة الفولجاتا، زيادة على الأسفار القانونية عند اليهود وعند المسيحيين البروتستانت، وقد اعترف كل من الأرثوذكس والكاثوليك بقانونية هذه الأسفار، أما البروتستانت فلم يعترفوا بها، ولم يضعوها في طبعات الكتاب المقدس الخاصة بهم، فهم يعدون هذه الأسفار من وجهة نظرهم أسفاراً مدسوسة.
وتضم أسفار الأبوكريفا موضوعات متنوعة، فمنها ما يتعلق بالتاريخ مثل سفر المكابيين الأول، ومنها ما يتضمن القصص التاريخي كسفر المكابيين الثاني وسفر يهوديت، ومنها ما هو أساطير كطوبيث وسوزانا، ومنها ما هو شعر كأناشيد المزامير مثل صلوات (منسى) و (اساريا)، ومنها الأغاني مثل أغاني الرفاق الثلاثة في التنور، ومنها ما كُتب للعزاء والنبوءة كسفر باروخ وخطاب إرميا، كما نجد فيها شعر الحكمة المنسوب ليسوع بن سيراخ وسليمان.
لمزيد من التفاصيل راجع: فؤاد حسنين علي: التوراة عرض وتحليل، بدون دار نشر، ص ص ١١٨ – ١١٩.

(٢) يرى بعض الباحثين أن النص الأصلي للمخطوط ربما يكون قد

وتجدر الإشارة إلى أن النص العربي فُقد، ولم يتبق سوى الترجمة الحبشية، والمؤلف الأصلي لهذا العمل هو «يوحنا النقيوسي» أحد الرهبان المصريين الذي كان معاصراً للفتح الإسلامي لمصر، وقد قام راهب إثيوبي بترجمة هذا العمل عن العربية إلى الجعزية وختمه بقوله:

«وترجمنا باهتمام كبير هذا الكتاب من العربية إلى الجعزية، أنا المسكين الحقير عند الناس، الضئيل في القوم، الدياقون غبريال المصري بن الشهيد يوحنا القليوبي، بأمر اثاسيوس رئيس جيوش إثيوبيا، وبأمر الملكة مريم سنا»[1].

ويعرض هذا الكتاب تاريخ العالم وأحداثه، منذ بدء الخليقة وحتى الفتح الإسلامي لمصر، في مائة واثنين وعشرين باباً؛ لكنه يهتم بالحديث عن مصر وفضائلها، وينتهز كلّ فرصة سانحة للتحدث عن مصر ومجدها وخيرها وعلو أخلاق أهلها، حتى ينتهي به المطاف إلى قصته الرئيسة، وهي فتح المسلمين لمصر[2]، ويورد المخطوط أحداثاً مهمة حول فتح المسلمين لمصر، وما قام به جيش المسلمين في مواجهة الرومان، وموقف المصريين من تلك الأحداث.

تزخر الحوليات الملكية الإثيوبية بتفاصيل الصراع بين أتباع الإسلام وأتباع المسيحية في إثيوبيا

وتتمثل أهمية هذا المخطوط في أنه يُعد أحد أهم المصادر التي تتحدث عن الفتح الإسلامي لمصر من وجهة نظر مسيحية، ويزخر المخطوط بالحديث عن صفات المسلمين الفاتحين ومعاملتهم لمسيحيي مصر في تلك الفترة، ففي أحد المقاطع نجده يصوّر معاملة المسلمين الفاتحين لأهل مصر فيقول:

«وظل عمرو قائد المسلمين اثني عشر عاماً [شهراً] يحارب المسيحيين في شمال مصر، ولم يستطع أن يفتح مدينتهم، وفي العام [الشهر] الخامس، ومع حلول الصيف ذهب إلى مدينة «سخا» و «طوخ دمسيس» وهو غاضب لقتال المصريين قبل أن يفيض ماء النهر، ولم يستطع أن يلحق بهم سوءاً، واستعصت عليه مدينة دمياط أيضاً، فأراد أن يحرق زروعهم بالنار، وسار إلى قواته التي كانت في حصن بابليون بمصر ووهبهم كلّ الغنائم التي استولى عليها من مدينة الإسكندرية، ودمّر بيوت السكندريين الذين هربوا، وأخذ أشجارهم وأخشابهم وحديدهم، وأمر بأن يشيّدوا طريقاً من حصن بابليون إلى أن يصلوا به إلى تلك المدينة ذات النهرين حتى يحرقوا تلك المدينة بالنار، وعندما سمع أهل هذه المدينة ذلك أخذوا أموالهم وتركوا مدينتهم قفراً، وأما المسلمون فقد أحرقوا تلك المدينة بالنار، وكان أهل هذه المدينة يأتون ليلاً ويطفئون النار، وأما المسلمون فقد ساروا إلى المدن الأخرى ليحاربوها، فاستولوا على أموال المصريين وفعلوا بهم السوء»[3].

وُضع بالقبطية أو اليونانية ثم تُرجم للعربية في زمن لم يتحقق تاريخه، كما لم تُعرف شخصية مُعرِّبه، ولم يُعثر على أثر للنص الأصلي أو لهذه الترجمة العربية، ويغلب على الظن أنها تُرجمت بعد القرن التاسع عندما انتشرت اللغة العربية بين الأقباط وحلّت محل اللغة القبطية في الدواوين، فبدؤوا ينقلون الكتب والمؤلَّفات القبطية إلى العربية.

وقد قام زوتنبرج Zotenberg بتقديم النص الجعزي ونشره مع ترجمة فرنسية له عام ١٨٨٣م، وفي عام ١٩٤٨م قام كامل صالح نخلة بترجمته للعربية عن الفرنسية. وهناك ترجمة إنجليزية لهذا العمل عن الجعزية قام بها تشارلز R. H. Charles عام ١٩١٦م. وقد قام د. عمر صابر عبد الجليل، أستاذ اللغات السامية بجامعة القاهرة، بترجمة النص الجعزي ودراسته، ونشر تحت عنوان: «تاريخ مصر ليوحنا النقيوسي»، وصدر عن دار عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية بالقاهرة.

لمزيد من التفاصيل راجع: المؤرخ الكنسي يوحنا النقيوسي: مؤرخ الغزو العربي لمصر، مجلة مرقس الشهرية، دير القديس أنبا مقار – وادي النطرون – مصر. www.stmacariusmonastery.org

(١) عمر صابر عبد الجليل (٢٠٠٣م): تاريخ مصر ليوحنا النقيوسي: رؤية قبطية للفتح الإسلامي، عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية – القاهرة، ص ٢٢٥.

(٢) FR. Tadros Y. Malaty (1993) : "Introduction to the Coptic Orthodox Church". ST. George's Coptic Orthodox Church Sporting – Alexandria. Egypt. pp. 133 – 134.

(٣) R. H. Charles. D.Litt. D.D (1916) : «The Chronicle of John. Bishop of Nikiu» .Translated from Zotenberg›s

وهكـذا؛ نجد الصـورة السـلبية التي يصـوّر بها المخطـوط المسـلمين، وكيف يعملون القتـل والتخريب في المـدن المفتوحة، كما يُلاحظ هنا أن الحرق والتنكيل يحـدث للمصريين وليس لقوات الـروم التي كانت تحتل مصر في ذلك الوقت، وتسـتمر أبعاد الصورة ترتسم بهذا الشـكل، ففي موضع آخر نجده يصوّر استيلاء المسلمين على مدينـة نقيوس بعد هـروب الجيـش الروماني من المدينة فيقول:

«أتى المسـلمون بعد ذلك إلى نقيوس، واستولوا على المدينة، ولم يجدوا فيها جندياً واحداً يقاومهم، فقتلوا كلّ من صادفهم في الشـوارع وفي الكنائس، الرجال والنساء والأطفال، ولـم يرحموا أحـداً، وبعد أن اسـتولوا على تلـك المدينة توجّهوا بعد ذلك إلى بلـدان أخرى وأغاروا عليها وقتلوا كل من وجـدوه فيها، وتقابلوا في مدينة صا باسكوتارس ورجاله – الذين كانوا من عائلة القائد تيودور – داخل سـياج كرم فقتلوهم، وهنا فلنصمت لأنه يصعب علينا ذكر الفظائع التي ارتكبها الغزاة عندما احتلوا جزيرة نقيوس»[١].

ويسـتمر الحال على هذا المنـوال في مواضع كثيرة من المخطوط، فنطالع على سـبيل المثـال: «أن العرب اسـتولوا على إقليم الفيوم وبويط، وأحدثوا فيهما مذبحة هائلة»[٢]، وكذلك يذكر في فتح المسلمين لأتريب ومنوف: «أن عَمْـراً قبض على القضاة الرومانييـن، وقيّد أيديهم وأرجلهم بالسلاسل والأطواق الخشبية، ونهب أموالاً كثيرة، وضاعف ضريبـة المال على الفلاحيـن، وأجبرهم على تقديم علف الخيول، وقام بأعمال فظيعة عديدة»[٣].

ويعقّـب صاحـب المخطوط على فتح الإسـكندرية بالقول: «ويستحيل على الإنسـان أن يصف حزن وأوجاع المدينة بأكملها، فـكان الأهالي يقدّمون أولادهم بدلاً من المبالغ الضخمة المطلوب منهم دفعها شـهرياً، ولم يوجد من يقوم بمسـاعدتهم، وقد تخلّى الله عن المسـيحيين ودفعهم إلى أيدي أعدائهم»[٤].

ولـم يتوقف الأمـر عند هذا الحـد؛ فنجد صاحب المخطوطة يتطاول على قائد جيش المسـلمين «عمرو بن العاص» رضي الله عنـه، ويتهمه بتحميل المصريين ما لا يطيقون، ويطابق بينه وبيـن فرعون الذي أثقل كاهل بني إسرائيل فحكم عليه الرب حكم الحق وأغرقه مع كلّ جيشه فـي البحر الأحمر، ويصفه بأنه أفظع من فرعون، ويتمنى أن يلقى نفس مصيره؛ لأنه ألحق الخسران ببلاد مصر[٥].

لكن هناك أمراً لافتاً للنظـر، وهو يدل على تناقض كاتـب المخطوطة، فعلى الرغم من أنه أفاض في كثير من المواضـع في تصوير ظلم الفاتحين المسـلمين وقائدهم وبشـاعتهم؛ فإننا نجده في بعض المواضع الأخرى يصوّر المسلمين وقائدهم بصورة إيجابية تتسم بالرحمة والعدالة والتسـامح! فنجده – مثلاً – يصف كيف اسـتقبل أهل الإسـكندرية دخول المسـلمين مدينتهم بعد هروب الروم منها، فيقول: «وفي العشـرين من شهر مسكرم قام تيودور مع كل الجنود والرؤسـاء وسـار إلى جزيرة قبرس، وترك مدينة إسـكندرية، ومن ثم دخل عمرو رئيس المسـلمين دون تعب مدينة إسكندرية، واستقبله أهل المدينة بتعظيم، لأنهم صاروا في فقر وبلاء شـديد»[٦]، فلو كان المسلمون قتلة ما استُقبلوا بهذا الترحاب العظيم!

وفي موضع آخر من المخطوطة نجده يذكر كيف أمَّن عمرو بـن العاص بطريرك الأقبـاط بنيامين الذي هرب مـن اضطهاد الرومـان واختفى لمدة ثلاثة عشـر عاماً، وأعـاده إلى منصبه، وأمّنه على نفسـه وعلى رعيته، وردّ

Ethiopic text. The Text and Translation Society. London. Chapter 115
http://www.tertullian.org/fathers/nikiu2_chronicle.htm

(١) Ibid. Chapter118.

(٢) Ibid. Chapter112.

(٣) Ibid. Chapter113.

(٤) Ibid. Chapter121.

(٥) Ibid. Chapter120.

(٦) عمر صابر عبدالجليل، مرجع سابق، ص ٢١٩.

إليه الكنائس والأديرة التي كان الرومان قد اغتصبوها من الأرثوذكس، كما يرد في المخطوطة حين قال: «وعاد الأنبا بنيامين بطريرك المصريين إلى مدينة الإسكندرية بعد هروبه من الروم لمدة ثلاثة عشر عاماً، وسار إلى كنائسه وزارها كلها، وكان الناس يقولون هذا النفي وانتصار الإسلام بسبب ظلم هرقل الملك، وبسبب اضطهاد الأرثوذكسيين على يد البابا كيرس، وهلك الروم لهذا السبب، وساد المسلمون مصر»[1].

وفي موضع آخر؛ يتحدث عن أمانة عمرو بن العاص، وعدم مساسه بأموال الكنيسة وأملاكها، بل حفاظه عليها حين قال: «ولم يأخذ عمرو شيئاً من مال الكنائس، ولم يرتكب شيئاً ما سلباً أو نهباً، وحافظ عليها طوال أيامه»[2].

ويفسّر الدكتور عمر صابر عبد الجليل ذلك التناقض الواضح بين ما عرضه النص عن تسامح المسلمين وعدلهم، وعما وجهه إليهم من سباب وذم؛ برده إلى تدخّل المترجم الحبشي بالنصّ، وإظهار تعصّبه ضد المسلمين؛ فيذكر أن المترجم الحبشي قد زاد على النصّ متأثراً في الغالب بروح العداء ضد المسلمين، وذلك لأن الكتاب تُرجم في القرن السابع عشر، والذي يمثّل فترة الصراع الكبير بين المسلمين والمسيحيين في إثيوبيا، ومن ثم يبدو تعصّب المترجم الحبشي الذي سمح لنفسه أن يُقحم في النصّ عبارات من عنده تنم عن تعصّبه ضد الإسلام!

ويضيف أيضاً أن المترجم الحبشي قد عبث بنصّ «يوحنا النقيوسي»، خصوصاً فيما يتصل بالجزء الأخير منه، وهو الخاص بالفتح الإسلامي لمصر؛ لأن أسلوب النصّ فيما قبل ذلك (حين يتحدث عن الإمبراطور دقلديانوس أشهر معذبي الأقباط) لا يبدو فيه مثل هذه الشتائم الواردة في الجزء الخاص بالفتح الإسلامي، فضلاً عن أنه يتضح من الاستشهادات الواردة في المصادر المسيحية اللاحقة لكتاب النقيوسي الأصلي، مثل كتاب ساويرس بن المقفع وغيره، أن نصّ النقيوسي الأصلي لم يكن يتضمن هذا الهجوم السافر على المسلمين، والذي ينم عن تعصّب مقيت ضد الإسلام.

كذلك؛ فإن المصادر المسيحية الأولى في مصر، مثل كتب ابن البطريق وساويرس بن المقفع تُجمع على أن المسلمين عاملوا الأقباط معاملة حسنة إبّان الفتح، وهو ما أدى إلى تقديم القبط المساعدة للمسلمين والترحيب بهم، وهو ما نجده في كتاب النقيوسي أيضاً، وهو ما ينم عن أن المترجم الحبشي، بالرغم من ظهور تعصّبه الشديد ضد المسلمين، لم يكن ذكياً حيث لم يحذف كل ما يشير إلى تلك المساعدات، وعلى هذا فإن التناقض البادي في تأرجح النصّ المترجم بين المدح والقدح للمسلمين الفاتحين؛ إنما يرجع إلى تصرّف المترجم الحبشي، وعبثه بالنصّ الأصلي[3].

ثانياً: صورة الإسلام والمسلمين في الأدب الإثيوبي الأصيل:

يتميز الأدب الإثيوبي الأصيل، الديني والعلماني، الذي وضعه الإثيوبيون - إذا ما قورن بالأدب المترجم - بالثراء من حيث ذكره وتصويره للإسلام والمسلمين؛ لأنه غالباً ما يكون انعكاساً لمتطلبات وأمور حياتية أو اجتماعية، تتعامل مع المستجدات على الساحة السياسية والاجتماعية والدينية التي يتطلبها المجتمع الإثيوبي، الأمر الذي يفتح المجال للحديث عن الإسلام والمسلمين، وذلك بوصفهم شريحة مؤثرة في المجتمع الإثيوبي.

ويمكننا أن نقسم الأعمال الأدبية الإثيوبية الأصيلة التي تناولت موضوعات تمس الإسلام والمسلمين إلى ثلاثة أقسام رئيسة:

يضم أولها: الكتابات التي تتناول الأعمال السحرية أو كتب السحر.

ويضم الثاني: الكتابات التي وُضعت دفاعاً عن المسيحية ضد الشبهات والانتقادات التي وجهت إليها من قبل المسلمين، بالإضافة للأعمال التي وُضعت

(١) R. H. Charles. D.Litt. D.D. Op.Cit. Chapter 121. وكذلك عمر صابر عبد الجليل، مرجع سابق، ص ٢٢٠.

(٢) Idem.

(٣) لمزيد من التفاصيل راجع: عمر صابر عبدالجليل، مرجع سابق، ص ص ٣٦ - ٣٧، ٢٦٦.

لمهاجمة الإسلام ونقده، وهو ما يمكن أن نطلق عليه «أدب المعارضة».

أما القسم الثالث والأخير: فيضم الكتابات التاريخية، وتشمل الأعمال التي تتناول تاريخ إثيوبيا وأجزاء أخرى من العالم، كما يضم أيضاً سير ملوك وأباطرة إثيوبيا، والتي تُعرف باسم الحوليات الملكية chronicles.

وسيحظى القسم الأخير بالعناية الأكبر في هذا السياق؛ لأنه يمثل الجزء الأكثر وفرة وانتشاراً من ناحية، ولأنه الأكثر ارتباطاً بموضوع الدراسة من ناحية أخرى.

فيما يتعلق بالكتابات في موضوع السحر وما شاكله:

يجب أن نشير بداية؛ إلى أن هذه الكتابات تُعد أعمالاً محرّمة ومحظورة من قِبل الكنيسة الإثيوبية، ولا تحظى باعترافها، كذلك فإن الإسلام حرّم السحر، ودعت كلتا الديانتين لمحاربة كلّ أشكال السحر والدجل والشعوذة.

وعلى الرغم من ذلك الحظر والتحريم فقد وُضعت العديد من كتب السحر باللغة الجعزية، كما انتشر بين الإثيوبيين عمل التمائم والأحجبة التي تحتوي على تعويذات لتمنع عنهم الشر وتجلب لهم النفع والخير، والمفارقة اللافتة للانتباه في هذه الأعمال، سواء كتب السحر أو التمائم، هو استخدام بعض العبارات العربية[١] الإسلامية في تلك الكتابات خارج سياقها وبعيداً عن معانيها المعروفة، فكثيراً ما ترد في تلك الكتابات جمل وعبارات عربية هي في الأصل آيات قرآنية أو أدعية إسلامية؛ باعتبارها تمتمات أو تعويذات سحرية ترتبط بقوى الظلام وعالم الأرواح الشريرة، وهذه الجمل والفقرات ترد أحياناً بصيغها العربية نفسها دون تغيير فيها باستثناء كتابتها بالحروف الإثيوبية، وفي أحيان أخرى نجدها ترد مبتورة أو مشوّهة بحيث يصعب معرفة أصلها.

ومن الأمثلة ذات الصيغة العربية الواضحة نطالع:

"... walahamdulella rabbil almin ..."

«... والحمد لله رب العالمين ...»[٢]

warabbiw rahem rahman ... alim" "kwello šai'n

«وربي رحيم رحمن ... عالم كل شيء»[٣]

tawakkalna alek bihor matutuk ..." "... salomon qawla nabirahim

«.. توكلنا عليك بحرمتك سليمان قول نبي رحيم ..»[٤]

"...walahawla walaqawta ..."

«... ولا حول ولا قوة ...»[٥]

gemi'aw men'ard layazulu Abadan ..." "... Abadan

«... جميع من الأرض لا يزول أبداً أبداً ...»[٦]

وبعض هذه العبارات محرّف بشكل أكبر ولكن يسهل التعرف على أصلها، مثل:

"... lahillilla hillalla rabbi rabbi rabbi"

ويبدو أن أصلها هو «لا إله إلا الله ربي ربي ربي ..»[٧]

وبعض هذه العبارات ترد محرّفة بشكل كبير، يصعب معه تفسيرها أو ردها لأصلها، ولا يمكن تفسيرها إلا باعتبارها عبارات ذات أصول عربية، وذلك بالنظر إلى تركيبتها الصوتية، مثل:

habayn ansrain qasar fala qolo bata" "agbi na'am qumaman layqufa hadina[٨]

(١) Sevir Chernetsov (2006): «Ethiopian Magic Texts» in Forum for Anthropology and Culture. NO. 2. pp. 188 – 200. Peter the Great Museum of Anthropology and Ethnography (Kunstkamera). Russian Academy of Sciences. St PETERSBURG. pp. 188. 192. http://anthropologie.kunstkamera.ru/files/pdf/eng002/eng2_chernetsov.pdf

(٢) Stefan Strelcyn (1955): "Prières magiques éthiopiennes pour délier les charmes". in Roczink orientalistyczny. XVIII(1955). Fo. 82 rob of Ethiopic Text.

(٣) Ibid. Fo92 roa.

(٤) Ibid. Fo48 vob.

(٥) Ibid. Fo41 roa.

(٦) Ibid. Fo63 rob

(٧) Ibid. Fo60 rob.

(٨) Ibid. Fo41 ro.

وبالإضافة إلى ذلك ترد بعض العبارات العربية المسيحية الصريحة، وبالرغم من ذلك استخدمها بعض الكتاب، مثل:

"la'ab wala ebn wa'eruh alqeddus...
...ilahen wahed"

«... الأب والابن والروح القدس إله واحد...»[1]

والأمر اللافت للنظر هو أن استخدام تلك التعبيرات العربية، الإسلامية أو المسيحية، يبدو محصوراً في الأعمال المتعلقة بالسحر فقط، ويبدو أن قيمة هذه العبارات العربية لدى واضعي هذه الكتب تعود لقيمتها السحرية المفترضة في مثل تلك النصوص، والتي يبدو أنها تُستمد من عدم معرفتهم بالعربية؛ لذا فأي تمتمات غير مفهومة للعامة من مسيحيي إثيوبيا تبدو مناسبة تماماً في هذا الإطار، وخصوصاً إذا ما كانت ذات صلة باللغة الدينية لأعداء مسيحيي إثيوبيا من المسلمين الذين ينظرون إليهم بوصفهم كفاراً ومارقين، ومن جنود الشيطان، وأعداء المسيح والمسيحية.

أما الأعمال التي تندرج تحت أدب المعارضة الدينية:

فنجدها تهدف بشكل أساسي للدفاع عن المسيحية ضد الشبهات والانتقادات التي وجّهت إليها من قِبل المسلمين، وبعضها تجاوز هذا الهدف واتخذ موقفاً هجومياً وناقداً للإسلام، وقد ظهرت الحاجة لهذا النوع من الكتابات في أوقات الصراع الشديد بين أتباع الديانتين، وبشكل خاص في فترة ثورات الإمام أحمد بن إبراهيم، والتي تحوّل فيها كثير من المسيحيين الإثيوبيين إلى الإسلام، فرأت الكنيسة ورجالها أن الحاجة ماسة لهذه الكتابات لمواجهة التحدي الديني والثقافي الإسلامي، ناهيك عن التحدي السياسي والحربي.

ومن أشهر الكتب التي وُضعت لهذا الغرض كتاب (بوابة الإيمان Anqasa Amin)، ومؤلف هذا الكتاب هو «إنباكوم»[2]، وهو أحد المتنصرين؛ ونظراً لأنه كان ملمّاً بكلتا الديانتين، فقد استطاع أن يكتب ذلك الكتاب، والذي كرسّه خصيصاً للدفاع عن المسيحية ضد الإسلام، ولقد لقي هذا العمل الدفاعي ترحيباً خاصاً في فترة تدوينه، منتصف القرن السادس عشر، التي شهدت إحدى أكثر فترات الصراع تأججاً بين الديانتين.

وقد قام «إنباكوم» في هذا العمل بالرد على كثير من اتهامات المسلمين ودعاويهم ضد المسيحية ومنها، على سبيل المثال، ما يتعلق بالدعاوى المثارة حول عبادة الأيقونة وتقديسها، وهو يدافع عن ذلك فيذكر أن المسيحيين لا يعبدون الأيقونة نفسها، بل يعبدون ويقدسون قوة الرب وقدرته التي تسكن المذبح أو الأيقونة، وكذلك رد على شبهات حول تعدد الآلهة في المسيحية أو الشرك، فأوضح عبر تشبيهات عديدة أن مفهوم التثليث لا يناقض فكرة

(١) Ibid. Fo48 roa.

(٢) «إنباكوم» هو كبير رهبان دير دبرا ليبانوس Dabra Libanos الحادي عشر، ويعد هذا الدير أحد أكبر أديرة إثيوبيا، ويقع في مقاطعة شوا، وتذكر الروايات أن «إنباكوم» من أصل عربي، واسمه «أبو الفتح»، وقيل أنه كان تاجراً يمنياً، وقيل عراقياً أو سورياً، استقر في إثيوبيا منذ بدايات القرن السادس عشر، وقد درس الإسلام والثقافة الإسلامية، ثم اعتنق المسيحية واتخذ اسماً مسيحياً هو «إنباكوم»، وانضم لدير دبرا ليبانوس، وترقى في سلك الرهبنة حتى وصل لدرجة «آتشيجي»، وهي أعلى درجة كنسية في إثيوبيا، ويعد «إنباكوم» الأجنبي الوحيد الذي تبوأ هذه الدرجة الكنسية الرفيعة في إثيوبيا.

وقد تنصر «إنباكوم» قبيل ثورة الإمام أحمد بن إبراهيم بسنوات قليلة، ولما اجتاح الإمام جميع أنحاء إثيوبيا، وخضعت له أقاليم إثيوبيا كافة، ودمرت معظم الكنائس، وخربت الأديرة، وتزعزعت عقيدة المسيحيين وثقتهم في عقيدتهم تحت وطأة هذه الضربات المتتالية، وبدؤوا في اعتناق الإسلام رغباً أو رهباً، وضع كتابه (بوابة الإيمان) دفاعاً عن المسيحية وقدحاً في الإسلام، واشتهر عمله هذا أكثر من بقية أعماله وترجماته الأخرى، ومن بينها كتاب (قوانين الملوك)، (وبرالام ويوسفات)، و (الموسوعة الحبشية)، وكتاب (أبو شاكر). لمزيد من التفاصيل راجع :

Adrian Hastings (1996): "The Church in Africa. – 1450 – 1950". Oxford University Press. pp. 136 – 147, 240.

Dictionary of African Christian Biography: – http://www.dacb.org/stories/ethiopia/e – baqom.html

J. M. Harden (1926): An introduction to Eth – opic Christian Literature. Society for Promoting Christian Knowledge. London. p. 32.

Tesfaye Gesesse. Op. Cit. p. 37 –

وحدانية الرب!!

ولـم يكتف «إنباكـوم» بذلك الموقـف الدفاعي عن المسـيحية، بل اتخـذ موقفاً هجومياً مضاداً للإسـلام، واستطاع أن يوظف معرفته السـطحية بالقرآن والإسلام لهذا الغـرض، كما أنه ضمّن كتابه بعـض الافتراءات عن الإسلام والرسول الكريم صلى الله عليه وسلم[1].

وباستثناء الحالات السابق ذكرها؛ فإن الأدب الديني الإثيوبي لم يُشر للإسلام إلا بشكل عابر ومختصر، ويبدو الأمـر كما لو أن هناك اعتقاداً سـائداً بيـن الكتّاب بأن ذكر الإسلام أو الإشـارة إليه مباشرة في الأعمال الدينية سينتهك أو يدنس قداستها.

وفيمـا يتعلق بالقسـم الثالث الذي يضـم الكتابات التاريخية:

نجد أن أهم هذه الكتابات يتمثّل في الحوليات الملكية التي تؤرخ لحياة ملوك إثيوبيا، والتي تفصّل في ذكر مآثرهم وإنجازاتهم وحروبهم وانتصاراتهم حتى هزائمهم، وقد حرص الإثيوبيـون على تدوين هذه الحوليـات باللغة الجعزية منذ اعتلاء «يكونو أملاك» العرش في القرن الثالث عشر، والذي اسـتحدث منصباً من مناصب القصر الملكي، وهو منصب «تصحاف تئزاز»، ومهمة صاحبه تسـجيل الأحداث الملكية وكل ما يتصل بحياة الملك من وقائع، وهي مدوّنة على شكل حوليات، تبدأ بالسـنة الأولى من حياة الملك، وتنتهي بانتهاء عهده[2]، وقد كفل هذا التقليـد وجود كثير من الوثائق التي أرّخت لتاريخ إثيوبيا، ولكن لسـوء الحظ أن قسماً كبيراً آخر من هذه الوثائق فُقد، حيث أتت عليه الحروب الطاحنة التي شهدتها إثيوبيا لفترات طويلة عبر تاريخها.

وتزخر الحوليات الملكيـة الإثيوبية بتفاصيل الصراع بين أتباع الإسلام وأتباع المسيحية في إثيوبيا، والذي امتد لقرنيـن ونصف القرن من الزمـان، تخللهما بعض فترات الهدوء، وتؤرخ بداية هذا الصراع باندلاع ثورة «صبر الدين» سـلطان «إيفات» ضد الإمبراطور «عمدا صهيون» (١٣١٤م – ١٣٤٤م)، ويستمر حتى أواخر القرن السادس عشر.

ومن خلال مطالعة تلـك الحوليات يتضح لنا الطابع الدينـي لهذا الصـراع، وخصوصاً في الفتـرة من القرن ١٤م وحتى القـرن ١٧م، وأيًّا كانت الأسـباب الحقيقية، سـواء الاقتصادية أو السياسـية أو غيرهـا، التي أدت لهذا الصراع، فإن الراية التـي دارت تحتها تلك الحروب والمعارك هي راية الدين، فإذا كان الجانب المسـلم يرى فيها جهاداً ونصرة للاسلام، فالجانب المسيحي رأى فيها حرباً مقدسة ضد أعداء المسيح والرب.

ويذكر «عرب فقيه»[3] كثيراً من المواقف للإمام أحمد جرانيا، يؤكّـد فيها مفهوم الجهاد الإسـلامي، ومنها أن

(١) من بين ما ساقه «إنباكوم» في هذا العمل، انتقاده لإباحة الإسلام لتعدد الزوجات، فيقول: إن القرآن يقول: «وكلوا واشربوا وانكحوا ما تريدون من النساء، مثنى وثلاث ورباع وما ملكت أيمانكم»، ويعقب قائلاً: ألا تلاحظون أن القرآن لم يفرّق بين الرجال والنساء في هذا الأمر! ويتسائل مستنكراً حول إباحة هذا التعدد قائلاً: «ألم يعط الرب آدم زوجة واحدة فقط، وهي أمنا حواء». ويبدو مما جاء في ذلك الانتقاد مدى التدليس والخلط، حيث جمع الكاتب بين آيتين من سورتين مختلفتين، وهما آية: ﴿وَكُلُواْ وَاشْرَبُواْ وَلاَ تُسْرِفُواْ﴾ (الأعراف: ٣١)، وآية: ﴿وَإِنْ خِفْتُمْ أَلاَّ تُقْسِطُواْ فِي الْيَتَامَى فَانكِحُواْ مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مَثْنَى وَثُلاَثَ وَرُبَاعَ فَإِنْ خِفْتُمْ أَلاَّ تَعْدِلُواْ فَوَاحِدَةً أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ ذَلِكَ أَدْنَى أَلاَّ تَعُولُواْ﴾ (النساء: ٣)، وقام بتحريف المعاني المقصودة من الآيتين الكريمتين واجتزأها ليقدح في الإسلام.

ولم يتوقف «إنباكوم» عند الجدال النظري والقضايا التي ينتقد الإسلام فيها، بل نجده يسوق بعض الافتراءات عن الرسول الكريم، فنجده يسوق القصة الملفقة التي تذكر أن محمداً (صلى الله عليه وسلم) تعلّم على يد الراهب «بحيرى»، لكنه لا يكتفي بهذا فقط بل يلفق وقائع إضافية للقصة، فيذكر أن الراهب «بحيري» قُتل بعد ذلك على يد أتباع محمد؛ وذلك بعد أن سقوا محمداً خمراً حتى سكر وثمل، ثم أخذوا سيفه وقتلوا به الراهب «بحيرى»!! وبعد أن أفاق محمد من سكره ظن أنه هو من قتل الراهب فقال: «لأنني قتلت معلّمي وأنا سكران من الخمر الذي أذهب عقلي؛ فإنه من الآن فصاعداً ملعون من يشرب الخمر من قومي»، وما زال ذلك التحريم للخمر سارياً في الإسلام حتى اليوم!!! ويجد المرء نفسه هنا في غنى عن الرد عن تلك الترهات، لتهافتها من ناحية، ولأن المقام هنا ليس للرد بقدر ما هو للعرض.

لمزيد من التفاصيل راجع:

Van Donzel (ed.) (1969):"Enbaqom. Anqasa-Amin" (La porte de la foi). Apologie ethiopinne du Christianisme contre l`Islam a partir du Coran. .Brill. leiden. pp. 194. 214

(٢) زاهر رياض (١٩٦٦م): تاريخ إثيوبيا، مكتبة الأنجلو المصرية – القاهرة، ص ٨٤.

(٣) هو شهاب الدين أحمد بن عبد القادر الشهير باسم «عرب فقيه» صاحب كتاب (فتوح الحبشة).

سـكان بلدة أماجة، وكانوا من المسلمين، تحدّثوا للإمام أحمد باذلين له النصح بعد أن وصل في زحفه إلى مسافة كبيـرة داخل الهضبـة الإثيوبية فـي أن يرجع ولا يهاجم ملك الحبشـة في عقر داره، كما كان يفعل قادة المسلمين السـابقين، وذلك مخافة هلاك المسـلمين، فردّ الإمام أحمد بأنه لا يقصد إلا الجهاد في سبيل الله[١].

وعلى الجانب الآخر؛ نجد كثيراً من المواقف التي تؤكّد الطابع الديني لهذه الحروب، وأن المسيحيين خاضوها في سبيل المسـيح، ففي خطاب للإمبراطور «عمدا صهيون» في جنوده وقواته قبل بدء إحدى المعارك يخاطبهم قائلاً: «ألم تسمعوا ما يقوله المسـلمون؟ هؤلاء المتمردون على مخلّص الرب، هؤلاء الجاهلون بالمسـيح؟ إنهم يقولون إذا قتلنا المسيحيون فنحن شهداء، وإذا قتلناهم فسوف نفوز بالجنة، هذا ما يقوله هؤلاء المتمردون المسلمون الذين لا أمل لهم في الخلاص، إنهم يقابلون الموت بكل شـجاعة، فمـاذا عنكم يا من تعرفون الأب والابن والروح القدس، يا من تعمدتم باسـمه، وتطهرتم بدمه، كيف يكون ذلك؛ كيف تخشون هؤلاء المتمردين؟»[٢]!

ويبـدو أن هذا الجانـب الديني طـارئ على الفكر المسـيحي، وخصوصاً في ظل دولة ثيوقراطية كإثيوبيا، فالراية التي كانت تُرفـع دائماً في حالة القتال كانت راية الولاء للإمبراطـور المحارب والرغبة فـي الغنيمة، لكن يبـدو أن هذه المحفزات لم تعد قـادرة على إثارة حماس المحاربين للوقوف في وجه الاجتياح الإسلامي بما يحمله من فكرة الجهاد والاستشهاد، فتم بدفع هذا الحافز الديني إلى سـطح الأحداث، وخصوصاً في عهد «عمدا صهيون» وخلفائه، ومما يرجّح هذا الطرح مقولة الإمبراطور «عمدا صهيون» لجنـوده: «في الماضي كنتـم تقاتلون وتظهرون شجاعتكم وبسالتكم في القتال من أجلي أنا، والآن أظهروا بسالتكم وشجاعتكم في المعركة من أجل المسيح»[٣].

وبالإضافة إلى ذلك نجد أن «عمدا صهيون» يفسّـر ويوضح التغيرات التي طـرأت على تفكيره بقوله إن أحد رجال الرب، بعد أن راجع الكتاب المقدس، قال له: «اعلم أن مملكة المسـلمين فـي طريقها للـزوال والفناء، ففي الماضي كنتَ تقاتل في سبيل القوة الدنيوية الزائلة، تقاتل من أجل الذهب والفضة والملابـس المزخرفة، أما الآن فأظهر شجاعتك في القتال من أجل المسيح»[٤]!

ومنذ ذلك الحين بـدأ الطابع الديني يبدو جلياً لدى أباطرة إثيوبيا في حروبهم ضد المسـلمين، ففي حوليات الإمبراطور جلاوديوس، الذي تولـى الحكم في فترة أوج قوة المسـلمين، نطالع: «في السـنة العاشـرة من حكمه قرر الملك جلاوديوس، (عليه السـلام)، أن يحارب أعداء المسـيح الرب وأعداء كنيسـته، وعزم علـى تدمير بلاد المسـلمين كما دمروا بلاده، وأن ينزل ويصب على رؤسهم العقاب»[٥].

وفـي موضع آخر بالحولية نفسـها يروى أنه قبل أن يبدأ جلاوديوس آخر معاركـه التي قتل فيها، ضد الأمير «نـور بن مجاهد» حاول أحد المقربيـن منه أن يثنيه عن عزمه على القتال، وأخبـره أن «العرّاف» قد تنبأ بعواقب سـيئة، ولكن جلاوديوس رفض هذه المشـورة الانهزامية بغضب وقال: «إنني أفضل الموت في سـبيل المسيح وفي سـبيل رعيتي»[٦]، وتروي الحولية كذلك أن الأب يوحنس Abba Yohannes ، رئيـس رهبان دير «دبرا ليبانوس»، ذهـب لحضور تلـك المعركـة «... ليشـارك في مجد الاستشهاد... وليصل هناك ليموت بالسيف من أجل اسم

(١) عرب فقيه (شهاب الدين أحمد بن عبد القادر – ١٨٩٧م): فتوح الحبشة، نشر رينييه باسييه، باريس، ص ٤٢.

(٢) Manfred Kropp (1994): "Der Siegreiche Feldzug des Konigs ‹ Amda-Seyon Gegen die Muslime in Adal im Jahre 1332 N. Chr. ». Corpus Scriptorum Christianorum Orientalium. Vol. 538. Scriptores Aethiopici. Tomus. 99. Lovanii. pp.21 – 22.

(٣) Ibid. p.22.

(٤) Ibid. p.23.

(٥) W.E. Conzelman (1895): "Chronique de Galawdewos". Roi d›Ethiopie. paris.p.42

(٦) Ibid. p.99.

المسيح الرب»[١].

وفي ظـل هذا المفهوم الديني للصراع؛ ترسـم تلك الحوليات وتصف أبعاد صورة الإسلام والمسلمين في تلك الفترة، وبالطبع يجب ألا نتوقـع أوصافاً إيجابية في ظل ذلك الصراع القاسـي بين الفريقين، فـلا غرابة إذن أن ينال الإسلام والمسلمون أقسـى أنواع السباب والذم في تلك الأعمال.

ولنطالع، على سـبيل المثال، وصـف كاتب الحولية لصبـر الدين سـلطان إيفات، الذي ثـار وتمرد في وجه الإمبراطـور «عمدا صهيون»، حين يصفـه بالقول: «ذلك المتمـرد ابـن الأفعى الخبيثـة والثعبان الماكر، سـليل البرابرة، ذرية الشـيطان، الذي يمنّي نفسـه بعرش داود»[٢]، ويقول: «سوف أحكم صهيون»، لقد ملأ الكبرياء قلبه، كما حـدث مع أبيه إبليس، إنه يقول: «سـأحول الكنائس إلى مساجد للمسلمين، وسأخضع ملك المسيحيين وشعبه لسلطتي...»[٣].

ومن الصفات الأخرى التي وردت بشـأن صبر الدين نطالـع: «الملعون المتمـرد، نجل إبليـس، عدو الصلاح والاسـتقامة، المعادي لدين المسـيح، المُبعد عن الرب، المعـزول عن مجد الابـن، والمحروم مـن عطية الروح القدس...»[٤].

وبالطبع نال الإمام أحمد بن إبراهيم «جرانيا» سـيلاً من السـباب واللعان في غير مـكان من الحوليات، نتيجة انتصاراته المتتالية على المسيحيين، والتي استمرت لأكثر من اثني عشر عاماً، حتى غلب الظن على مؤيديه وأعدائه بأنه قائد لا يُقهر.

ولكن الأمر اللافت أن كتّاب الحوليات وجدوا صعوبة كبيرة في تسـويغ انتصارات الإمام المتوالية، فكيف ينهزم المسيحيون جنود الرب على يد المسلمين أعداء المسيح؟! وقد حاولوا تسويغ ذلك على أساس أن ذلك بمثابة اختبار وتطهيـر من الرب لهم، ويعلق أحدهـم على ذلك بالقول: «لقد حدث ذلك كله من أجل تأديب المسيحيين، لقد سمح الرب لذلك أن يحدث لهم كي يظهر فضيلة الصبر لديهم، وكمـا أصبح صبر أيوب وسـيلة لتطهيره عندما تسـلط الشـيطان عليه، وبهذه الطريقة تـم اختباره وتزكيته، كما يُصفّى الذهب من شوائبه عن طريق النار....»[٥].

وفي هذا السـياق؛ كثيـراً ما يتكـرر تصوير أحمد جرانيا بوصفه سـوط العذاب والبلاء مـن الرب لتأديب المسـيحيين، كما في: «... هذا المسـلم الذي سـمح له الرب بسـفك دم المسـيحيين...»[٦]، وفـي موضع آخر نجد أن تمرد أحمد جرانيا وثورته في وجه المسـيحيين يأتـي رد فعل لبعض العبارات المتبجحة التي صدرت عن الإمبراطور لبنا دنجل، وذلك عندما «سأل الملك (تابعيه) كم فرسـاً لدي في حظيرتي؟ فأجابه البعض: إنها ثلاثة آلاف فرس»، فقال الملك: «ومـا نفعها وفائدتها لي، وأنا (قـوي) وليس لي أعداء؟ من أجل ذلك خرج له جرانيا من الأرض السوداء»[٧].

ولم يقتصر وصف قادة المسلمين بهذه الصفات في تلـك الحوليات على الشـكل النثـري فقط، بل اتخذ في بعض الأحيان شـكلاً شعرياً منظوماً، ولكن

(١) Ibid. p. 105.

(٢) تُرجع الإسطورة الإثيوبية أصل الأسرة السليمانية التي حكمت إثيوبيا لفترة طويلة، واستمرت حتى الإمبراطور هيلا سيلاسي في سبعينيات القرن العشرين، إلى سليمان بن داود عليهما السلام.

(٣) Manfred Kropp (1994). op. cit. p.3.

(٤) Ibid. p.6.

(٥) Manfred Kropp (1988): "Die Geschichte des Lebna-Dengel. Claudius und Minas". Corpus Scriptorum Christianorum Orientalium. Vol. 503. Scriptores Aethiopici. Tomus. 83. Lovanii. p. 11.

(٦) C. Conti Rossini. "storia di Lebna Dengel re d' Ethiopia". in Rendiconti della Reale Accademi dei Lincei. Scienze Morali. Serie V (1894). III. p. 627.

(٧) C. Conti Rossini. "II libro della leggende e tradizioni abissine dell› ecciaghie Filpos". in Rendiconti della Reale Accademi dei Lincei. Scienze Morali. Serie V (1918). XXXVI. p.712.

اختلاف الشـــكل لم يغير كثيراً من المضمون، فالحنق والغضب الشـــديدان ما يزالان المسيطرين على روح الكتابة، ففي أعقاب ســـقوط الإمبراطور جلاوديوس صريعاً في حربه ضـــد الأمير نور الدين بن مجاهد؛ نجد محرر الحولية يطلق العنان للعناته على نور الدين فيقول:

فلتحل عليه اللعنة في دخوله، ولتحل عليه في خروجه
ولتحل عليه في كل أفعاله
ليت كَرْمه يُصب بالبَرَد
وليُصب تينه بالصقيع
ولتتوقف أرضه عن إخراج القوت والغذاء
ليت خرافه تعدم الكلأ والمرعى
ولا تصل ماشيته إلى حظائرها
وليحل انتقام الرب القدير على بيت
مجاهد لمئات الأجيال
علَّ الرب يأمر الأمطار والندى
بألا تتنزل على تلاله
وأن يجعل الصقيع والجليد جزاءه
ليت سهام الرب تنهش لحمه
ونقمته تسفح دمه ...[١]

وفـــي ظل هذه الحالة من العداء والكراهية؛ فإن أي مصاب يقع بالمسلمين يعد مناسبة سعيدة عند أعدائهم، فكيـــف إذا كانت المناســـبة هزيمة المســـلمين ومقتل قائدهـــم، لقد عدّ كاتب الحوليات هذه المناســـبة عيداً يحتفل به؛ ففي أعقاب هزيمة قائد «عَدَل» «أروي بدلاي» يتم وصف تمزيق أشلائه بإسهاب وبتفصيل شديد، وبروح يغلب عليها الاســـتمتاع والتشـــفي، كما يتم الحديث عن إرسال أعضاء جســـده بعد تقطيعها لتوزع على مختلف مناطق الإمبراطورية باعتبارها تذكرات [٢].

وإذا كان قادة المســـلمين قد نالوا النصيب الأوفر من الهجوم والســـباب واللعان من كُتّاب الحوليات؛ فإن المســـلمين بشكل عام لم يســـلموا من تلك الأوصاف وطالهـــم الأمـــر، ولنطالع مثلاً وصفهـــم بالقول: «كل المسلمين كاذبون، هؤلاء الذين لا يؤمنون بابن الرب»، كما جاء في رســـالة الحواري: «من هو الكاذب إذا لم يكن هو من ينكـــر الأب والابن والـــروح القدس؟»[٣]، وفي موضع آخـــر نجد الإمبراطـــور «عمدا صهيون» يقـــول عندما ألحّ عليه مستشـــاروه للعودة إلى الوطن بعد إحدى معاركه المنتصرة ضد المســـلمين: «طالما اســـتمر هؤلاء الضباع والكلاب، أبنـــاء الأفاعي، ذرية الشـــر، الذين لا يؤمنون بابن الرب في نهشـــي، فإنني لن أعود لمدينتي»[٤].

وهكذا تبدو صورة الإســـلام والمســـلمين ســـلبية بشـــكل عام في تلك الكتابات، فالحدّة الواضحة والروح المعادية هي الشـــعور السائد في تلك الحوليات الملكية، ولا نكاد نلمـــح تصويراً إيجابياً أو وصفـــاً محايداً على الأقل للمســـلمين إلا في بعض الحـــالات النادرة، ومنها مـــا ورد عن وعد الأمير «أســـمع الدين» بأن يحارب إلى جانب الإمبراطور «سرسا دنجل» Sarsa Dengel ضد المتمرد المســـيحي حملمالا Hamalmala، وهنا نجد محـــرر الحولية يصف الأمير بالقول: «إن كلمة «أســـمع الدين» كلمة موثوقة، وهو لا يكذب ولا يحنث بقســـمه ولا بعهده»[٥]، وفي موضع آخر نجـــد وصفاً لحالة التصالح والتوافق بين المسلمين والمسيحيين التي نادراً ما كانت تحدث، جاء فيه «وأقام ملكنا معسكراً معهم، وكان هناك توافق كبير بين المســـلمين والمسيحيين، وحدث كهذا ما كان ليحـــدث لولا إرادة الرب، إذ كيـــف يقوم أعداء دينه

(١) W.E. Conzelman, op. cit, p. 108.

(٢) Jules Perruchon (1893): "Les chroniques de Zar'a Yaecob et de Ba'eda Maryam", Paris, p. 65.

(٣) Manfred Kropp (1994), op. cit, p. 7.

(٤) Ibid, p. 18.

(٥) C. Conti Rossini, "Historia Regis Sarsa Dengel (Malak Sagad)", CSCO Scriptores Aethiopici, Series altera, III, p. 16.

المخطئون في حقه بمساعدته! إنه حقاً أمر عجيب أن يقوم المسلمون بمساعدته بينما أقاربه وهؤلاء القريبون من بلاطه يحاربونه»[1]، وهذه من المرات القليلة التي لا يتم فيها توجيه السباب للمسلمين بشكل مباشر، وإن كان الدلالات السلبية موجودة أيضاً في النص السابق.

الخاتمة:

وهكذا تبدو لنا صورة الإسلام والمسلمين علي صفحات الأدب الإثيوبي حتى منتصف القرن التاسع عشر، فهي صورة سلبية الملامح في غالبية زواياها، وإن لم تخل من بعض الرتوش الإيجابية على قلتها، وقد جاءت هذه الصورة مدفوعة بأسباب سياسية واقتصادية ودينية، انعكاساً لطبيعة العلاقات التي جمعت بين مسيحيي إثيوبيا ومسلميها ، فبدت صورة الإسلام والمسلمين مشوَّهة وبشعة في الكتابات التي دُوّنت في عصور الصراع، فكلما اشتدت وطأة الصراع اشتدت البشاعة وتجسدت الكراهية والعداء في الكتابات الأدبية، وكلما خَفَتَ وهج الصراع والعداء تحسنت صورة الإسلام والمسلمين نسبياً في الكتابات الإثيوبية المسيحية، فقد رافق السجال الأدبي الصراع الحربي والسياسي بين الجانبين، وأخذ كل فريق في توظيفه من أجل رسم صورة ذهنية معينة عن نفسه وعن الآخر.

ويجب أن نشير هنا؛ إلى أن حالة العداء المسيحي - الإسلامي في إثيوبيا، والتي تجلّت في هذا الشكل العنيف والمستمر، ربما تمثّل حالة خاصة في إفريقيا، فانتشار الإسلام في إثيوبيا اختلف إلى حدٍّ كبير عن انتشار الإسلام في بقية أنحاء القارة الإفريقية؛ فلم يواجه الإسلام في زحفه وانتشاره في أنحاء القارة الإفريقية مثل هذه المقاومة.

ويمكننا أن نعزو ذلك إلى أن الإسلام في إثيوبيا واجه وجابه تحدياً من أتباع إحدى أكبر الديانات في العالم، والتي رسخت أقدامها في إثيوبيا منذ عدة قرون سبقت ظهور الإسلام، وخصوصاً من حيث السيطرة السياسية في مناطق المرتفعات، فوق الهضبة الحبشية تحديداً، بالإضافة إلى امتلاك هذه الديانة ثقافة متطورة وتراثاً أدبياً خاصاً بها.

وقد مثّل هذا التحدي الديني والثقافي قوة تُضاف إلى التحديات العسكرية والسياسية؛ ولذا نجد أن الإسلام استطاع أن يحقق غالبية نجاحاته وفتوحاته في المناطق الإثيوبية التي لم يكن للمسيحيين موطئ قدم فيها، وهي المناطق الواقعة خارج حدود الهضبة الحبشية معقل المسيحية الإثيوبية.

ونقطة أخرى نود أن نشير إليها هنا، وهي أن الأدب الإثيوبي في تلك الفترة كان يمثّل وجهة النظر الرسمية الإثيوبية التي كانت تدين بالمسيحية، كما ذكرنا، أما وجهة نظر المسلمين وتصويرهم لأنفسهم ولغيرهم فلم تُسجّل وتُكتب باللغة الجعزية، حيث كان ينظر إليها بوصفها لغة الدولة ولغة المسيحيين ولغة الكنيسة؛ ولذلك فمن المرجّح أن تكون تفاصيل هذه الصراعات الحربية والسجالات الدينية من وجهة نظر المسلمين قد حفظتها الروايات الشفاهية والأشعار الشعبية، وربما تكون قد دُونت بلغات إثيوبية أخرى ولم تصل إلينا، وربما تكون سُجلت باللغة العربية التي كانت بمثابة لغة الثقافة والدين لدى المسلمين في تلك البلاد، وذلك كما جاء، على سبيل المثال، في كتاب (فتوح الحبشة) لعرب فقيه، والذي جاء على ذكر هذه الصراعات، وتناول بالتحديد فترة صراع الإمام أحمد بن إبراهيم مع ملوك الحبشة بكامل تفاصيلها من وجهة نظر إسلامية.

واعتقد أنه لو توافرت المادة العلمية حول هذا الموضوع ربما يكون موضوع دراسة أخرى، تُقدّم رؤية المسلمين وتصويرهم لهذه الفترة وتلك العلاقات من خلال أعمالهم الأدبية.

(١) Idem.

سنغور.. صراع السياسة، الفكر والدين وراء قناع الشاعرية!

د. محمد سعيد باه (*)

ينتمي لوبولد سيدار سنغور إلى فئة قليلة من الشخصيات الإفريقية التي برزت إلى الساحة، وحظيت بشهرة عالمية مدوية خلال القرن الميلادي المنصرم[1] بقدر ما كانت مثيرة لجدل واسع.

وذلك بين من يرى فيهم جيلاً من القيادات الإفريقية الطليعية التي استطاعت أن تقود موكب الأحرار الذين انتزعوا الاستقلال انتزاعاً؛ وبين من يرى في هذا الصنف من القيادات مجرد بيارق، ينحصر دورها في رفع اللافتات التي سُمّيت أعلاماً ترمز للاستقلال بينما لا تزال الشعوب ترسف في قيود السيطرة الأجنبية[2].

لكن سنغور تميز بأن شهرته كانت متعددة الأسباب بقدر تعدد الألوان في شخصيته التي تتجاور فيها الشاعرية والسياسة والتنظير الفكري وإن بنسب متفاوتة، وهو ما يجعل دوي قصائده الذي اخترق الآفاق يكاد يطغى على بقية المكونات لدى الرجل.

واليوم بعد رحيل الشاعر السياسي بعشر سنوات[3] لا يزال النقاش يدور حوله، وخصوصاً فيما يتعلق بثلاثة عناصر جوهرية من مكونات شخصيته:

١- قيمة نتاجه الأدبي والثقافي، وليس من حيث الإبداع والتجلي، وإنما من الناحية الفكرية والأصالة وصحة الانتماء لدى الرجل، ومدى تمثيلها للهوية الإفريقية الحقيقية التي نصّب نفسه محامياً لها.

٢- الرؤية التي كان ينطلق منها في مواقفه الفكرية والسياسية تجاه الوجود الإسلامي تاريخاً وفكراً، وتجاه قضايا المسلمين المحورية في السنغال.

٣- إلى أي حدٍّ يمكن القبول بمصداقية الطرح الذي يقدّم سنغور بوصفه رجل دولة من الطراز الأول، استطاع أن يبني دولة معاصرة اسمها السنغال مرتكزاً على القيم الديمقراطية الحقيقية في سلوكياته السياسية الشخصية، وإدارة الساحة السياسية الداخلية لبلده وللمحيط الإفريقي؟

في السطور التالية نحاول تجميع الخيوط المتشابكة التي تتشكل منها صورة الرجل كما تنعكس علينا من داخل واقع الشعب السنغالي ومن أعماله الفكرية والشعرية، بعيداً عن الدعاية المركزة التي يحظى بها الرجل من قِبل الآلة الإعلامية الغربية، والتي - في نظرنا الشخصي - لا تقوم بأكثر من رد الجميل لشخص خدم حضارتها أكثر مما فعله كثير من أبنائها هي، وبعيداً عن النهج التحاملي الذي يصل إلى تجريده من أبسط المزايا.

قبل مناقشة المكونات الثلاثة في شخصية سنغور؛ نقدّم عرضاً مركزاً يعرّفه لنا من الناحية الشخصية، والروافد التي ساهمت في تكوينه، وتحديد ملامح شخصيته الحقيقية؛ بما يمكن من تسليط الضوء على

(*) أستاذ جامعي - السنغال.

(١) عدّه سراج جالُو، الصحفي والسياسي الغيني الراحل، أعظم هؤلاء جميعاً، انظر: مقابلته مع مجلة (JEUNE AFRIQUE) في عددها الخاص رقم (١١) الذي صدر بمناسبة وفاة سنغور.

(٢) انظر: مقالنا بعنوان: (خمسون سنة ونحن نرسف في قيود الاستقلال)، مجلة الملتقى السنغالية، عدد ٤ - ٢٠١٠م.

(٣) تُوفي سنغور في ٢٠ كانون الأول / ديسمبر سنة ٢٠٠١م ببلدة فنسون الفرنسية، والتي كان يقيم بها منذ أن غادر كرسي الرئاسة السنغالية، ثم نُقل جثمانه إلى السنغال، حيث دُفن بمقبرة «بلّير» في دكار.

بعض النقاط التي قد تساعد في تكوين صورة صحيحة عن الدور الذي أدّاه على المسرحين الوطني والعالمي في وقت لاحق أدبياً وسياسياً وفكرياً.

نشأته، ورحلته التعليمية والسياسية:

وُلد لوبولد سيدار سنغور في ٦ أكتوبر ١٩٠٦م في أسرة مسيحية شديدة الارتباط بالكنيسة الكاثوليكية[١]، وذلك ببلدة جوال فاجوت (Joal fajout) الواقعة على الشاطئ الصغير، ولا تبعد عن مدينة دكار العاصمة سوى ٧٠ كيلو متراً، والتي تُعد أحد أهم معاقل الكنيسة المسيحية الكاثوليكية في السنغال، ثم تربّى لدى أسرة والدته في بلدة «جِلورْ».

تقول مصادر موثقة إن فرنسا هي التي فرضت سنغور على لمين غي، حين اشترطت عليه ذلك كي تدعم ترشحه، وذلك تمهيداً ليؤدي سنغور دوره المرتقب

والده/ بازيل جوغوي سنغور (Basil Diogoye Senghor)، كان من أعيان المنطقة بسبب تجارته التي كان يمارسها بقدر كبير من النجاح، وأما والدته/ انيلان انجمي باخوم (Nilane Ndjemé Bakhoum)، فهي تنحدر من جذور ملكية، وأصولها من بلاد فوت تور.

ينتمي سنغور إلى قبيلة «سرير» الصغيرة من ناحية الحجم لكن العريقة من حيث الجذور التاريخية، وثمة تضارب حول أصول هذه القبيلة البعيدة، وإن كان من الثابت تاريخياً أنها جاءت من بلاد فوتَ تور التي هي المنطقة الوسطى لوادي نهر السنغال وتضم اليوم جزءاً من السنغال وموريتانيا، وقد استوطنوها قادمين إليها من الصحراء[٢].

بدأ سنغور رحلته التعلّمية في المدارس الدينية التي كانت بعثة كاثوليكية تديرها في كل من «جِلورْ» حيث تعلّم اللاهوت قبل أن ينتقل إلى إعدادية «انغازوبيلْ» على أيدي الآباء الأسبرتيين، حيث حصل على الشهادة الابتدائية، ثم انتقل إلى دكار والتحق بالمدرسة المسيحية المتوسطة لتكوين القساوسة تحت قيادة الأب ليبرمان (François Libermann) الذي تأثر به سنغور طول حياته.

وبعد نجاحه في امتحان الشهادة الثانوية في مدرسة «فان فون» الثانوية الحكومية بمدينة دكار، والتي كانت مسيحية في الأصل، حصل سنغور على نصف منحة دراسية ليسافر إلى فرنسا في شهر أكتوبر سنة ١٩٢٨م، بعد أن تجاوز العقد الثاني قليلاً، وهناك انتقل إلى مدرسة لويس لو غران الثانوية بعد أن ترك السربون مستاءً، ثم حصل في سنة ١٩٣٢م على شهادة في الدراسات العليا، وليتخرج بعد ذلك حاملاً شهادة «جائزة التدريس» (Agrégation) في النحو وذلك سنة ١٩٣٨م، وكان بذلك أول إفريقي يحصل على هذه الشهادة، على خلاف ما يروج كثيراً بأنه أول إفريقي يتخرج من المدرسة العليا التي أخفق في مسابقة الدخول إليها.

وبعد أن تقلب في عدة مناصب تعليمية وسياسية استعمارية، بما في ذلك احتلال مقعد نائب في

(١) يجب أن نؤكد أن سنغور وُلد مسيحياً على خلاف ما يروج في بعض الكتابات العربية التي تتحدث عنه، من خلال نظرية المؤامرة الشهيرة، والتي تدّعي بلا دليل أنه ولد مسلماً ثم اختطفته الكنيسة ورعته لتنصبه رئيساً على رأس دولة مسلمة بعد أن نصّرته، أما العامل الذي يمكن أن يكون قد أدى إلى هذا الوهم فهو أن والدته انيلان انجمي باخوم تنحدر من جذور فلانية، وهي القبائل التي تتميز بعراقة الإسلام وانتشاره فيها.

(٢) على الرغم من أن لجوء هذه القبيلة إلى ساحل الأطلسي كان وراءه المد الإسلامي الآتي من الصحراء؛ فإنها اليوم تتجه نحو الإسلام بخطى متسارعة بعد أن نجحت الكنيسة في استمالتها لفترة من الزمن، ومن حيث الأصول البعيدة ينسب بعض المؤرخين قبائل «السرير» إلى مجموعة قديمة تُعرف في المصادر باسم «بافور» (BAFOUR)، حيث يلتقون بالفلانيين والسوننكى والماندينغ وغيرهم من الشعوب التي تقطن المنطقة اليوم، انظر: المؤرخ البروفيسور/ مصطفى بولِ كَنْ (سَيّدُ كَنْ): تاريخ فوتَ تورْ، غير منشور، نسخة إلكترونية في حوزة الكاتب.

البرلمان الفرنسي عن دائرة السنغال وموريتانيا، ومنصب وزير دولة في حكومة إدغار فور، عاد إلى السنغال بدعوة من الرئيس والمحامي الكبير لمين غي[1]، والذي أصبح منافسه السياسي فيما بعد حتى استطاع التغلب عليه بدعم من القيادة الدينية التقليدية، وذلك على الرغم من كون الثاني مسلماً متديناً، وفي نهاية المطاف انتُخب رئيساً لجمهورية السنغال لأول مرة في ٩ أكتوبر ١٩٦٠م.

بقي في هذا المنصب حتى استقالته يوم ٣٠ ديسمبر ١٩٨٠م مخلّفاً وراءه رئيس وزرائه عبد جوف[2] الذي نصّبه رئيساً لجمهورية السنغال حين عهد إليه بأن يكمل فترته الرئاسية الخامسة، بعد إجراء تعديل في إحدى مواد الدستور السنغالي، لغرض نقل خلافة رئيس الجمهورية من رئيس المجلس الوطني (البرلمان) إلى السيد/ عبد جوف الذي كان في حينه يتبوأ منصب الوزير الأول، وذلك من خلال قانون ٦ أغسطس ١٩٧٦م، كما جاء في مقال الكاتب يحيا مَسَلي بجريدة «والفجر» السنغالية بتاريخ: ١٠ أكتوبر ٢٠١١م.

سنغور من الناحية الفكرية:

كان الرجل قد انتمى إلى التيار الشيوعي، على غرار كثير من الشبان الأفارقة الذين كانوا قد ذهبوا في تلك الفترة للدراسة في الغرب، واستهواهم بريق الفكر الشيوعي الذي كانوا يرون فيه المخلص من مخالب الاحتلال الأجنبي الجاثم على صدور شعوبهم، ثم بقي منتمياً إلى هذه المدرسة لمدة طويلة من الزمن حتى في الفترة التي أعقبت تسريحه من الجيش الفرنسي غداة الحرب العالمية الثانية، والتي وقع في أثنائها أسيراً في أيدي الألمانيين[3].

ثم توّج سنغور حياته الفكرية في نهاية المطاف بما كان يحلم به طوال مسيرته العلمية، وذلك عندما انتُخب ليصبح عضواً مدى الحياة في الأكاديمية الفرنسية التي دخلها يوم ٢٩ مارس ١٩٨٤م، وانضم إلى عضوية لجنة القاموس الفرنسي، وهو أمر غير مستغرب حين ننظر إلى الموضوع انطلاقاً من عطائه الفكري، والخدمات الجلّية التي قدّمها للغة والحضارة الفرنسيتين.

بالنسبة للتساؤلات المثارة حول سنغور ودوره الوطني؛ فإن مفتاح القضية كامن في مدى صحة انتمائه وولائه للوطن الذي تسلّم زمام الأمور فيه لفترة طويلة من الزمن؛ وهو ما يطرح من جانب آخر مشكلة الهوية الثقافية والاجتماعية التي كان يحملها الرجل ويصدر عنهما في تصرفاته، ويزن الأمور بهما، ويرسم السياسة الوطنية آخذاً بذلك في الحسبان.

ويتضح ذلك إذا قايسنا مفهوم الانتماء الاجتماعي والولاء الوطني بما كان يصدر عنه من تصرفات ويتخذه من مواقف حول قضايا مصيرية، كما نجد مثالاً على ذلك عندما وضع النشيد الوطني خالياً من أية رمزية لمضامين تاريخية أو قيمة وطنية مشتركة؛ يمكن أن يكون لها أثر في الوجدان العام كما يُفترض في مثل هذه القضايا المصيرية[4].

ومن وجهة نظر خصوم سنغور، السياسيين منهم والفكريين على حدٍّ سواء، لم يكن الرجل إلا مجرد حاكم

(١) تقول المصادر الموثقة إن فرنسا هي التي فرضت سنغور على لمين غي، كما يؤكد ذلك المحامي بابكر انيانغ، حين اشترطت عليه ذلك كي تدعم ترشحه، وذلك تمهيداً ليؤدي سنغور دوره المرتقب.

(٢) غالباً ما يُكتب اسمه العائلي بالعربية هكذا: «ضيوف»، والأرجح أن هذا الخطأ مرده كون الاسم يكتب بالفرنسية بحرف دال هكذا (Diouf)؛ علماً بأنه ينطق في اللغة الفرنسية بـ: «جوف»، وكذلك لدى قبيلة السرير الذين هم أصحاب هذا اللقب العائلي.

(٣) عثر أحد الباحثين الألمان في الفترة الأخيرة في فرنسا على نص نادر كتبه سنغور في أثناء فترة أسره، تناول فيها قضايا تتعلق بتلك المرحلة.

(٤) حيث نجد في هذا النشيد مؤشراً داعماً على هذا التوجّه التهريجي، فضلاً عن رغبة جامحة في الابتعاد عن مكونات الأمة الحقيقية، يقول سنغور: «شدوا جميعاً أوتار «الكورا» (آلة موسيقية لدى شعب الماندينغ)، اضربوا البلافونات (آلة موسيقية إفريقية)، فالأسد الأحمر قد زأر»، (انظر: الترجمة الكاملة لهذا النشيد في ملاحق: بحث «السياسة السنغالية: مواقف ومحطات»، للكاتب).

فرنسي في إهاب أسمر يمثّل دولة فرنسا وحضارتها ورسالتها الثقافية لدى الأمة السنغالية تحت لافتة «الاستقلال» المضلِّلة، ولإسناد هذه الدعوى يقدّمون عدداً من الشواهد والإثباتات التاريخية مأخوذة من أقوال سنغور وأفعاله على الصعيدين الأدبي والسياسي.

ومن تلك المواقف التي تسجّل وتشكّك في أصالة ولاء سنغور للأمة السنغالية، ومن ورائها إفريقيا الحضارة والتاريخ، ذلك التصريح الخطير الذي صدر عنه يوم استقبل جورج بومبيدو صديقه الحميم وزميله في مقاعد الدراسة، والذي أصبح فيما بعد رئيساً للجمهورية الفرنسية، وذلك لمّا زار السنغال سنة ١٩٧٠م في إطار السعي لإبرام الاتفاقية العسكرية (المشؤومة) بين فرنسا وبين بعض الدول الإفريقية، يومها فاجأ سنغور أصحاب الانتماء الأصيل إلى الوطن من السنغاليين عندما قال مفاخراً - طبقاً لما روته مجلة الإكسبريس الفرنسية عنه -: «اليوم تستقبل فرنسا السوداء فرنسا البيضاء»!!

وبقراءة بسيطة لهذا التصريح الذي هو في منتهى الخطورة؛ نستطيع القول بأن الرجل لم يكن في الحقيقة - ليس لحظةَ إصداره لهذا التصريح الخطير فحسب وإنما في كل حياته السياسية والفكرية - سوى وكيلٍ أمينٍ للتبشير بالقيم والمُثُل الحضارية ذات الخلفيات المسيحية التي يقوم عليها المجتمع الفرنسي؛ في وسط المجتمع السنغالي المسلم، إلى حدّ الجرأة على اختزال - وإلغاء - وجود أمة بكاملها وحضارتها ووجدانها وهويتها، ثم يقوم بإحلال حضارة أمة أخرى وثقافتها - جثمت على صدور أبنائها ما يربو على ثلاثة قرون محل ذلك - وتراوحت سلوكياتها خلالها ما بين التنكيل والاسترقاق، وبين الاستغلال الجشع والاستلاب البشع.

إن هذا التصريح لو كان صدر من أي كاتب طاش قلمه، أو من حنجرة طائش عاشق للنمط الحضاري الفرنسي من غمار الناس، لكان بمثابة جريمة بحق الوطن يجب اتخاذ أشد الإجراءات من المساءلة والتأديب بحقه، فكيف إذا جاء من رجل يتبوأ أعلى مقعد في الدولة، ينص دستورها على أن من واجباته الوطنية تجاه أمته أن يكون: «الحامي الأول للفنون والآداب، يجسّد الوحدة الوطنية، يضمن استمرارية تسيير المؤسسات والاستقلال الوطني ووحدة التراب الوطني، وهو الذي يحدّد سياسة الأمة»؟!

على هذا يمكننا أن نقبل، حين نعمّق النظر في علاقة سنغور بالكنيسة الفرنسية، موقف بعض المنتسبين إلى التيار الإسلامي الذين يصرّون على تقديم الرجل بوصفه مجرد منصّر في زي سياسي، مكّنته حنكته ودهاؤه من أن يصبح رئيساً للجمهورية!

ومن الأمثلة على ذلك الحبّ الشديد الذي بلغ حدّ الوله، والذي ظل سنغور يكّنه إلى آخر لحظة من حياته للبعثة التنصيرية في دكار التي تربّى في أحضانها؛ بسبب التأثير القوي الذي تركته في نفسيته، وهو ما جعله يتساءل حين انتهى من المرحلة الإعدادية: «ترددت بين أن أكون راهباً وبين أن أمتهن التعليم، لكنني في النهاية اخترت أن أكون الاثنين».

هل كان سنغور أميناً في تحديد خياراته المرجعية التي تتحدد وفقها مواقفه وسلوكياته الفكرية والسياسية والأدبية؟ وبعد أن رأيناه يقرر بلا مواربة بأنه قد انحاز إلى أن يكون قسيساً وأستاذاً في آنٍ معاً، يجيب عن سؤال يتعلق بخياره الرئيس، كما رواه عقل العويط في مقال له بعنوان «سنغور شاعر التهجين وديناميكية الهواء»: «أختار قصائدي فهناك الجوهري».

ومن مظاهر حبّه لهذه البعثة تعلّقه الشديد بالأب ليبرمان مؤسسها ورئيسها، وصاحب المقولة الشهيرة التي كثيراً ما كان سنغور يرددها في كتاباته الفلسفية والفكرية، حيث يلخّص الرجل رؤيته لرسالة المنصّرين الأوروبيين المنتدبين للعمل في إفريقيا: «كونوا زنوجاً مع الزنوج لتكسبوهم لعيسى المسيح».

كي يتضح البعد الديني في الدور الذي كان سنغور يؤديه وفق خطة مرسومة بدقة؛ يجب الحديث، وإن في عجالة، عن الرجل الذي أشرف على تكوينه الأساس،

وظلّ سنغور ممتناً له طيلة حياته، وهو الأب جاكوب ليبرمان الذي ولد (١٨٠٢م) يهودياً، وتلقّى تكويناً خاصّاً يؤهله ليكون حاخاماً، لكنه تحوّل إلى المسيحية سنة ١٨٤١م، وبعد تعميده درس اللاهوت المسيحي حتى ارتقى إلى درجة القسيس، ومن ثمّ أصبح اسمه الأول «فرنسوا».

ومن أهم أعماله في مجال التنصير قيامه بإنشاء مؤسسة متخصّصة للتنصير في إفريقيا، وفي سنة ١٨٤٥م وصل إلى السنغال يحمل مشروعه، وفي العام التالي (أي ١٨٤٦م) توجّه إلى الفاتيكان حاملاً أول خطة تهدف إلى تنصير كل القارة الإفريقية[١].

في أحضان هذا الرجل تربّى سنغور، وتشرّب، ليس روح المسيحية فحسب، وإنما جرعة تنصيرية عظيمة، وجعله تعلقه بالأب ليبرمان يقول في آخر حياته، حين كتب مقدمته للمؤلّف الضخم الذي أشرف عليه الأب بول كولون (paul coulon)، والذي خُصّص لحياة ليبرمان وأعماله: «لقد ساعدني فكر وروحانية الأب فرنسوا ليبرمان كثيراً، ليس في حياتي كوني مسيحياً، ولكن أيضاً في حياتي الثقافية، بل وحتى باعتباري كاتباً زنجياً إفريقياً»[٢].

وعلى الجانب الآخر؛ نجد لدى بعض من لا يُتهم بأنهم كانوا من صفّ خصومه السياسيين أو الفكريين من يُقدّم شواهد لا تقل أهمية وخطورة عن ذلك التصريح، تؤكّد كلها أن ولاء سنغور للجمهورية التي كان يرأسها والأمة التي كان يدّعي الانتماء إليها كان ولاءً صورياً أو مغشوشاً؛ لأنه كان يفتقد المرتكز الحضاري والعمق الاجتماعي والانتماء التاريخي الأصيل؛ مع ما يقتضيه ذلك كله مجتمعاً من الارتباط والإيمان والقدرة على التعبير عن ذلك الارتباط والإيمان، وخصوصاً بالنسبة لمن كان في مثل وضع سنغور السياسي والثقافي.

من هؤلاء الذين لا يُتهمون في مخاصمة «سنغور» عثمان كمار[٣]، الذي وضع كتاباً على صورة مذكرات شخصية، وقدّم فيه صورة مهمة عن التاريخ السياسي السنغالي، فقد حفل الكتاب بالأدلة الحسّية على طغيان ولاء سنغور لفرنسا ولحضارتها وثقافتها على كلّ اعتبار آخر لديه، ومن ثم لم يكن، وهو في صدد بناء الدولة السنغالية ومجتمعها المعاصر، يرى وجود فرصة لنجاح هذا المشروع بعيداً عن فرنسا وقيمها ومرجعياتها الحضارية والتشريعية، كان سنغور يرى في فرنسا الفرصة والنموذج والتاريخ والمستقبل، وهو ما انتهى بمشروعه المزدوج إلى ارتهان إرادة الأمة السنغالية ومصيرها بصورة خطيرة لا تزال انعكاساتها السلبية ماثلة، وربما تكون ثمة جوانب أخرى لم تتكشف بعد، وقد يحتاج الأمر إلى إجراء دراسات معمّقة للكشف عنها وعن نتائجها الخطيرة.

كان سنغور من الذكاء بحيث يتفادى الاصطدام المباشر بالإسلام، لذلك كان يلجأ إلى وسائل خفية، وأحياناً خبيثة

بعد عرض صورة غير وضّاءة للوضع العام الذي كانت عليها الإدارة السنغالية بعد مضي خمس عشرة سنة من الحصول على الاستقلال، حيث نجد مرافق الدولة السيادية والحسّاسة جدّاً، مثل الوزارات والقضاء والجامعة والمؤسسات الاقتصادية الرئيسة

(١) انظر: نص كلام سنغور في المقدمة المشار إليها في بحث قدّمه الأب بول كولون؛ ضمن أعمال الندوة التي نظمها الفرع الفرنسي للجمعية العامة لمنظمة الفرنكوفونية، في باريس بمقر اليونسكو في سبتمبر، ٢٠١١م.

(٢) انظر نص كلام سنغور في المقدمة التي كتبها للمؤلف الضخم- على حد تعبير الأب بول كولون - عن الأب ليبرمان والذي صدر ١٩٨٨م، المصدر السابق.

(٣) «عثمان كمار» من كبار رجال الدولة في السنغال في عهدي سنغور وعبدو جوف، تبوأ مناصب عالية في السلك القضائي، كما تولى عدداً من الحقائب الوزارية.

وقيـــادات الجيش والمؤسســـات الثقافية والفكرية، لا تزال في أيدي الفرنســـيين، ليس فقط على مســـتوى المستشـــارين الفنيين والخبراء والمديرين، وإنما على مستوى الوظائف الدنيا أيضاً؛ مثل السكرتيرات وصغار الموظفين.

عن هذا الواقع المؤلم يقدّم لنا الكاتب تشكيلة من المقاطع التاريخية التي لا شك أنها صادمة، ومنها على سبيل المثال:

«كان ســـنغور لا يرى طريقـــة النجاة إلا من خلال فرنســـا، تماماً مثل خالي الذي لم يكن يشعر بالسعادة إلا عندما يسمعني أدندن بهذا المقطع من المحفوظات – والـــذي لم أعد أحفظ منه ســـوى كلماته الأولى –: عزيزتي خريطة فرنسا، أيتها الصورة المقدسة...»[1].

وفي مكان آخر يقول المؤلف عن شدة تعلق سنغور بفرنســـا – بالرغم من أنه سيحاول فيما بعد أن يجد له بعض العذر من المنظـــور الخاص الذي كان يتناول من خلاله الأمور –: «عندما استمع سنغور إلى خطاب كيبا امبي[2]، وهو جالس في صالونه، لا شـــك في أنه شعر، مع قدر من المرارة، بالخسائر التي سبّبها عشقه الأعمى لفرنســـا العاقة، والتي ستقتله مرة أخرى حين سترفض حتى مجرد حضور مراسم جنازته[3].

ومع ذلك فقد كان منطقه يملي عليه دوماً بالابتعاد عن فرنســـا التي كان هيامه بها قد رماه في أحضانها، لكنه ظل عاجزاً عن الاســـتجابة لذلك النداء، ومن ثم لجأ إلى هذا الابتهال وهو في حالة الحيرة»[4].

وبعد أســـطر يقول الكاتـــب، عندمـــا انتهى من عرض مقتطفات من تلك القصيدة البائسة التي تُجلّي التناقض الصارخ بين الشاعر الذي تحاصره العواطف ثم ينكفئ على نفسه فيعبّر بتلقائية ووضوح، وبين رجل السياسة التي يصدر عن مواقف مدروسة ويتحرك وفق حسابات دقيقة لا مجال فيها للارتجال: «والأخطر من «الضعف الكبير» أن ســـنغور قد أحب فرنسا أكثر من اللازم، ما جعله يثق بالفرنسيين بصورة عمياء، ومن ثم فشـــل في تنمية بلاده، وتبعاً لذلك لم تصبح دكار عام ٢٠٠٠م مثل باريس»[5]!

من الناحية الأدبية، والإنتاج الفكري:

لا شك في أن سنغور كان عالي الكعب في الأدب، وشـــاعراً فذّا كما تعكـــس دواوينه التـــي صدرت في أعماله الكاملة، ومن حيث التصنيف؛ فالنقاد يقدّمونه بوصفه منتمياً أساســـاً إلى المدرسة الرمزية، وينطوي شـــعره على الخاصية الغنائية، وقد تُرجم بعض شعره إلى اللغة العربية وغيرهـــا من لغات العالم، كما تراوح في مرجعيته الشعرية بين رمزية بول كلوديل ورمزية – سريالية ســـان جون بيرس، وإن كان أكثر انشداداً إلى نموذج الأول مع نصيب من الكثافة الشـــفوية التي أمدّه بها الشعر الشعبي الزنجي، وهو ما يتجسّد في دواوينه الشـــعرية، مثل: «أغاني الظـــل» (١٩٤٥م)، «القرابين السوداء» (١٩٤٨م)، «إثيوبيا» (١٩٥٦م).

أمـــا على المســـتوى الفكري: فقد خلّف ســـنغور ميراثاً له وزنـــه، خصّص معظمـــه للتنظير لقضيتين مركزيتين عنده، هما:

(١) Ousmane camara. itinéraire d›un juge Africain. Karthala. paris. 2010

(٢) كيبا امبي أحد كبار رجال القانون السنغاليين وله شهرة عالمية، وكان عضواً في محكمة العدل الدولية في لاهاي، وكان رئيساً للمحكمة العليا يوم تنصيب الرئيس عبد جوف، وقال له في كلمته: «سيدي الرئيس، فالسنغاليون مرهقون»، ملمحاً إلى الأزمة الاقتصادية الخانقة التي ترك سنغور الشعب السنغالي يتخبط فيها.

(٣) أيمكن القول بأن الرجل أصيب بخيبة أمل من النوع الذي لا شفاء له إلى درجة أنه أوصى أن يكون مدفنه في السنغال بعد موته، حيث يرقد في مقابر «بلّير» المسيحية في مدينة دكار، علماً بأنه فضّل الاستقالة ليختم حياته بتحقيق حلم طالما راوده: ألا وهو تخليد ذكراه بدخول الأكاديمية الفرنسية؟

(٤) يشير الكاتب إلى قصيدة لسنغور يشكو فيها بمرارة من عقوق فرنسا، وجاء فيها: «إلهي اغفر لفرنسا التي تدل على الطريق المستقيم ثم تسلك الـدرب المعوج، وتدعوني إلى مائدتها وتأمرني بأن أحمل معي خبزي، تعطيني باليد اليمنى بينما تنتزع اليسرى النصف»!!

(٥) Ousmane camara. ibid

١ - ما اصطُلح على تسميته «الاشتراكية الإفريقية»، وهي المهمة التي دفعته إلى القيام بقراءات معمقة لتنظيرات المدرسة الماركسية؛ مع التركيز على أطروحات كارل ماكس نفسه كما جاء في كتاب حرية (٤)؛ من سلسلة أعماله الفكرية التي تحمل عنوان «الحرية».

٢ - الزنوجة التي ينسب إليه البعض أبوتها، لكنها في الحقيقة ترجع إلى الكاتب الكبير إيمي سيزير الذي استفاد منه سنغور كثيراً، وهو ما يعترف به في كتاباته، ثم حاول فيما بعد، ربما بسبب الانتقادات الشديدة التي تعرّض لها من قِبل أدباء ومفكرين أفارقة أمثال الروائي النيجري وول سوينكا، والعالم والسياسي السنغالي شيخ أنت جوب، وغيرهما، حاول أن يقدّم تعريفاً فلسفياً لمفهوم الزنوجة بهذه الكلمات: «إن الزنوجة ببساطة هي الاعتراف بكون الإنسان أسود، والقبول بناء على هذا بمصيرنا باعتبارنا سوداً، وبتاريخنا وبثقافتنا»[١].

أقل ما يمكن قوله عن هذا التعريف لقضية بهذا الحجم من الخطورة أنه رجراج، ولا يقود إلى أي مضمون فكري أو حضاري يمكن أن يسوّغ الجدل الذي وصفه بعض الناس بالعقم، وقد يكون المسوّغ من وراء كل ذلك ما انتهى إليه الرجل حين نادى لاحقاً بما سمّاه «الحضارة الإنسانية»؛ حيث قبل أن يُذيب نفسه في الآخر الغربي، وهو ما سمّاه بعض خصومه بالذوبان الكلي في الآخر دون أي مقابل من الجهة الأخرى.

أما حين نمعن النظر بوعي في نتاج سنغور الفكري والأدبي، فسيصدمنا أنه كان يعاني حيرة حادة بين جذوره الاجتماعية أو القومية وبين روافده الفكرية؛ متى تعلق الأمر بالبوح بالانتماء والهوية، فساعة يحلّق في أجوائه الصافية مطلقاً العنان لأشواقه، حيث لا قيود تحدّ من انطلاقته وعنفوان شاعريته، أو في أثناء سياحاته الروحية، تراه يهرع إلى مملكة الصبا ليرتمي في أحضان تلك المرأة الزنجية[٢] مبهوراً بجمالها، منتشياً بخمرة الأمومة، مأخوذاً مبهوراً.

كان سنغور لا يرى طريقة النجاة إلا من خلال فرنسا

وأما إذا شدّته حبال الواقع، وكادت جذوة العاطفة تخمد، فسرعان ما تجنح سفينته للضفة الأخرى، ويبلغ به التبدل حتى يكاد ينسلخ من جلده لينضم إلى ذلك الصنف المدجن الذي يُطلق عليه المفكر والأديب ورجل الدولة السنغالي شيخ حامد كن وصفاً تهكمياً ضاحكاً: «الأوروبيين السمر»، وهو نعت راج فيما بعد لدى الأوساط العامة.

ربما كانت هذه الحيرة الحادة هي التي تكمن وراء تذبذب طرحه الفكري؛ بخصوص المشترك الإنساني الذي حاول أن يشكّل منه مختزلاً أو نسقاً فكرياً لما سمّاه «الحضارة الكونية»، والتي تكاد ألا ترى لها قسمات محدّدة للهوية ولا للانتماء، وقد عالج هذا الموضوع في كتابه: «الإفريقية، العربية والفرنساوية» (Négritude. Arabite Et Francite).

لكن هذا التعلق بالحضارة واللغة الفرنسية من سنغور أمر لا يستغرب إذا نظرنا إلى الموضوع من زاوية مسيرته العلمية والثقافية، والتي ظلّت تخضع لعملية غسيل المخ التي كانت المدرسة الكنسية تنفّذها بحماس وعنف من أول سطر إلى آخر سطر.

موقف سنغور من الإسلام:

إذا اتخذنا مما سبق قنطرة للوصول إلى موقف

(١) Lépold Sédqr Senghor.Negritude. Arabite Et Francite. Dar Al-Kitab Allubnani. Beyrouth. 1969

(٢) هذه المرأة إحدى أهم رموز شعر سنغور، وقد خصّص لها قصيدة نالت شهرة مدوية في الأوساط الأدبية، وقد ترجمتها إلى العربية نجاة محمد علي، وعنوانها: «المرأة السوداء»؛ ومطلعها: «يا امرأة عارية، يا امرأة سوداء، تكتسين لونك الذي هي الحياة...».

سنغور من الإسلام، من حيث وجوده الحضاري والتاريخي في هذه المنطقة، والمسلمين بوصفهم واقعاً بشرياً يجب عليه التعامل معه من موقعه في قمة هرم السلطة السياسية السنغالية، فسنجده يسلك نهجاً أقل ما يُقال عنه بأنه لم يكن ودياً، بالرغم من الزعم الأجوف بأن الرجل كان متعاطفاً مع الإسلام! إلى درجة أن أحد المشايخ الذين كان سنغور يتكئ عليهم بهدف الاستمرار في حكم شعب مسلم بأغلبية كاسحة تتجاوز ٩٥٪ يقول عنه: «سنغور كافر بقلب مسلم»!!

كان سنغور من الذكاء بحيث يتفادى الاصطدام المباشر بالإسلام، لذلك كان يلجأ إلى وسائل خفية، وأحياناً ماكرة، لتحقيق ما كان يسعى إليه من أهداف في استبعاد الإسلام، والحيلولة دون أن يستعيد تلك المكانة السامقة التي كان الاحتلال الأجنبي قد نجح في أن يزحزحه عنها، تارة بقوة القانون، وأخرى بقانون القوة، أو كما قال أحدهم بحجة القوة.

لذلك؛ بالرغم من الدعاية المركّزة التي حاولت أن تحيط سنغور بتلك الهالة المضلّلة؛ فإن ثمة مواقف تفضح أهدافه وتعريه في نهجه الذي كان يتعاطى به مع الإسلام وقضاياه، ومن بين الأمثلة الكثيرة التي يمكن أن نقدّمها في هذا الصدد موقفه من حركة المسجد الذي جاء في سياقه رفضه القاطع لبناء مسجد قرب مطار دكار الدولي[1].

جاء هذا الموقف ضمن ما زعم بأنه كان عبارة عن خطة سرية؛ كانت تسعى إلى نزع الروح الإسلامية عن العاصمة السنغالية التي كانت الجماهير تستميت في المحافظة عليها، وقد يكون ذلك مندرجاً في مشروع تنصير المعالم الذي كانت الكنيسة تنفذّه في كثير من المدن الإسلامية العريقة، كما حدث في إفريقيا، وفي البلقان حين وصل الأمر إلى شراء مقابر ووضع صليب عليها، وهو ما عكسه التخطيط العمراني الذي كان يركّز على أن تكون الأحياء الراقية في دكار خالية من المساجد بينما تحيط بها المراكز المسيحية من كل جانب، وهنا جاء اتهام سنغور بأنه كان ينفذ برنامجاً سرياً وخطيراً عنوانه: «مدينة بلا مساجد»[2].

والنموذج الثاني يتمثل في العمل للقضاء على المحاكم الإسلامية للأحوال الشخصية التي كان الاحتلال، على الرغم من شراسته المعهودة في معاداة الإسلام، قد ترك لها هامشاً ضيقاً، ثم أضاف سنغور إلى ذلك فرض مدونة (قانون) للأسرة على المجتمع السنغالي المسلم، والتي لم تكن سوى مجرد نسخة منتحلة من القانون الفرنسي الذي يُعرف بالنابليوني؛ ولمّا حاولت المشيخة الإسلامية أن تتصدى له وطرحت مشروعاً بديلاً لمدونة الأسرة اختار اللجوء إلى القوة والضغط ووسائل أخرى لفرض مدونته.

المثال الصارخ الآخر يقدّمه إصراره على الحكم بالقتل وتنفيذه على البطل مصطفى لوح الذي آلمه الاستفزاز الذي كان سنغور يمارسه ضد المسلمين إلى حدّ احتقار مشاعرهم والتلاعب بشعائرهم بحضور صلاة العيد في المسجد الجامع؛ ومن ثمّ لم يستطع كبح جماحه فأطلق عليه النار دون أن ينجح في قتله، فما كان من سنغور إلا أن قتله بالرغم من شفاعة القيادات الدينية التي كان يدّعي الولاء لها، ومن بينهم سعيد نور تال حفيد المجاهد الحاج عمر الفوتي تال الذي كان سنغور يناديه بـ: «يا أبت»، وعبد العزيز سهٌ الخليفة العام للطائفة التجّانية في حينه.

ثم يبقى الموقف الأشد معاداة، والذي كان سنغور

(١) قصة هذا المسجد تُبرز الصراع الذي كان يخوضه سنغور ضد الوجود الإسلامي في السنغال، وضد كل ما يرمز إليه، ونكاية به قرر القائمون على شأن هذا المسجد – الذي أصبح فيما بعد أحد معاقل الدعوة وتسويق المشروع الإصلاحي – أن يطلقوا عليه اسم «المسجد الذي لم يكتمل».

(٢) كما ورد على لسان الإمام امبي انياغ إمام مسجد المطار في محاضرة له بعنوان: «دور المسجد في بناء المجتمع الفاضل»، في الموسم الثقافي بمسجد المطار في رمضان ٢٠٠٧م.

يتخذه من الإســـلام ووجوده في الســـنغال، يتمثل في رفضه القاطع لتوظيف الرموز الإسلامية الكبيرة التي يزخر بها التاريخ السنغالي بوصفها الركائز الضامنة لبناء الدولة الحديثة والنمـــاذج الملهمة، حيث تراوح موقفـــه من هؤلاء بين رفضـــه تقديمهم رموزاً وطنية قدّمت الكثير للمســـيرة الحضارية للأمة السنغالية، وبين تجاهل تدريس تاريخهم في المناهج الدراســـية التي تمتلئ بالرموز المســـيحية الأجنبية، وبين تشويه هذا التاريخ حين يكون لا مناص من ذكره.

قال سنغور في أثناء زيارة له إلى الفاتيكان: «لا أستطيع أن أفعل شيئاً كي أمنع المسلمين في أغلبيتهم أن يكونوا مسلمين، لكني سأعمل لأجعل منهم مسلمين سيئين»!

والنقطة الأخيرة التي نريد تسليط الضوء عليها لتتكامل الصورة الحقيقية للرجل؛ تتعلق بمدى صحة الطرح الـــذي يقدّمه بوصفه رجل دولـــة من الطراز الأول، ومؤســـس النظام الديمقراطي في الســـنغال، والـــذي يقدّم بوصفـــه نموذجاً ناجحاً لبنـــاء الدولة المعاصرة في إفريقيا.

يمكننا أن نكتفي في هذا المقام، بالسرد المركّز الـــذي قدّمه المحامـــي والمناضل السياســـي بابكر انيانغ الذي قال عن سنغور في هذا الجانب: «ما بين مـــارس ١٩٦٢م وبين أكتوبر ١٩٧٥م أصدرت المحاكم الاستثنائية في ظل سنغور أكثر من (٣٠٠) سنة سجن، أكثر من (٢٠٠) حكم مع الأشغال الشاقة، عدة أحكام بالمؤبد، وحكمين بالإعدام تم تنفيذهما فعلاً»[١].

(١) Abdoulaye Diallo. Face Cachee De Notre Democratie. Senegal 1957 – 2007

وأخيراً:

فالســـؤال الذي ربما يظل يؤرقنا ونحن ننبش في أوراق ســـنغور الخاصة بعلاقته بالإسلام والمسلمين، وكيف اســـتطاع أن يتبوأ أعلى مقعد في مجتمع مسلم عميق التدين، شـــديد الولاء لدينه، حريص على إعلان هويته العقدية، مثل الشعب السنغالي، هو الذي طرحه المحامي بابكر انيانغ: أكان ســـنغور مجرد حادث في التاريخ السياسي السنغالي؟

إذاً فالرجل كان عنصراً قد تمّ زرعه، بعد أن انتهت صناعته بعناية، ليؤدي دوراً محدّداً، ويسعى إلى أهداف واضحـــة، اعترف بها فيما بعد في أثنـــاء زيارة له إلى الفاتيكان حين قابل البابا وقال له – كما نقلت صحيفة L, Observator Romano الإيطالية –: «لا أستطيع أن أفعل شيئاً كي أمنع المسلمين في أغلبيتهم أن يكونوا مسلمين، لكني سأعمل لأجعل منهم مسلمين سيئين»[٢].

كاد ينجح في مهمته لولا أن رحمة الله قد تداركت هذه الأمة التي ينبض قلبها للإسلام، كما يقول المفكر ورجل الدولة السنغالي شـــيخ حامد كنْ[٣]، وقيّض الله لها فئـــة مؤمنة أخذت تعمل لإعادة بنـــاء هويتها على أســـاس عقيدتها التي بقيت – بالرغم مما أصابها من خدوش حادة – حية متقدة، ومن ثمّ أخذت اليوم تحوّل تلك المساحات والأماكن التي كانت قد خُصصت للهو والعبث، وفق خطط ســـنغور، إلى مســـاجد ومدارس إسلامية وحلقات تحفيظ.

﴿... وَلَـــوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ بَعْضَهُم بِبَعْضٍ لَّهُدِّمَتْ صَوَامِعُ وَبِيَعٌ وَصَلَوَاتٌ وَمَسَـــاجِدُ يُذْكَرُ فِيهَا اسْـــمُ اللَّهِ كَثِيـــراً وَلَيَنصُرَنَّ اللَّهُ مَن يَنصُـــرُهُ إِنَّ اللَّهَ لَقَوِيٌّ عَزِيزٌ﴾ [الحج : ٤٠].

(٢) هذه الرواية شهيرة ومتداولة، وممن وثقها عثمان كمار في كتابه المشار إليه، نقلاً عن الشيخ عبد الأحد امبكى، الذي أراه نسخة من الجريدة وترجمة الكلام الذي صدر عن سنغور بهذا الخصوص.

(٣) انظر: رواية «المغامرة الغامضة»، من تأليف شيخ حامد كن، وترجمة محمد سعيد باه إلى العربية.

المشهد الإفريقي

تقرأ في المشهد:

- أهم الأحداث
- إفريقيا بالأرقام
- قالوا عن إفريقيا
- إفريقيا والتنمية
- فرق وأديان
- آراء ورؤى
- بنك المعلومات (جمهورية جزر القمر)
- ذاكرة التاريخ
- فعاليات

■ حزب وتارا يفوز بالأغلبية في الانتخابات التشريعية بساحل العاج:

فاز حزب رئيس ساحل العاج (الحسن وتارا) بغالبية المقاعد في الانتخابات التشريعية التي جرت في شهر ديسمبر، والتي قاطعها حزب الرئيس السابق (لوران غباغبو) بعد الأزمة الدامية التي شهدتها البلاد في ٢٠١٠م - ٢٠١١م.

ونال حزب «تجمع الجمهوريين» بزعامة وتارا ١٢٧ من أصل ٢٥٤ مقعداً جرى التنافس عليها؛ بحسب ما أعلن رئيس اللجنة الانتخابية يوسف باكايوكو للتلفزيون الحكومي.

ونال «الحزب الديمقراطي» في ساحل العاج بزعامة حليف وتارا (الرئيس السابق هنري كونان بيديه) ٧٧ مقعداً.

وقاطعت «الجبهة الشعبية» في ساحل العاج بزعامة غباغبو الاقتراع؛ منددة باعتقال الرئيس السابق الذي أُوقف في ١١ أبريل وأُودع سجن المحكمة الجنائية الدولية في لاهاي في نهاية نوفمبر، غير أن بعض المرشحين من صفوف الحزب شاركوا في الانتخابات بصفة «مستقلين».

فرنس برس - ١٧ ديسمبر ٢٠١١م

■ المحكمة العليا في الكونغو الديمقراطية تعلن فوز كابيلا في انتخابات الرئاسة:

أعلنت المحكمة العليا فوز جوزف كابيلا (٤٠ عاماً) في الانتخابات الرئاسية التي جرت في شهر نوفمبر في الكونغو الديمقراطية؛ على الرغم من الاعتراضات على الصعيدين الوطني والدولي.

وأكدّت المحكمة كلّ النتائج المؤقتة التي أعلنتها اللجنة الانتخابية ورفضتها المعارضة.

وأفادت هذه النتائج أن كابيلا حصل على تأييد ٤٨،٩٥٪ من الناخبين، وفاز على عشرة مرشحين آخرين؛ بينهم المعارض إيتيان تشيسيكيدي ٧٨ عاماً (٣٢،٣٣٪) الذي حلّ في المرتبة الثانية.

ورفض تشيسيكيدي النتائج، وأعلن نفسه «رئيساً منتخباً» للكونغو ، وأعلن حزبه «الاتحاد من أجل الديمقراطية والتقدم الاجتماعي» عن تنظيم تظاهرات بهدف «إفشال هذا السطو الانتخابي».

وأعلن نائب رئيس المحكمة جيروم كيتوكو أن المحكمة «تعلن انتخاب جوزف كابيلا بالأغلبية البسيطة رئيساً للكونغو»، وذلك بعد رفض الطعون التي قدّمها أحد المرشحين بسبب «نقص الأدلة».

وكانت تقارير مراقبين وطنيين ودوليين تحدّثت عن «غياب الشفافية»، أو «نقص المصداقية» في العملية الانتخابية، ودانت «مخالفات عديدة».

فرنس برس - ١٧ ديسمبر ٢٠١١م

■ اشتباكات مسلحة بين الشرطة النيجيرية وجماعة «بوكو حرام» تسفر عن سقوط ٧ قتلى:

قال قائد في الشرطة النيجيرية إن الشرطة ألقت القبض على ١٤ شخصاً يُشتبه في أنهم عناصر في جماعة مسلحة، وصادرت متفجرات بعد معركة بالأسلحة يوم السبت، أسفرت عن مقتل أربعة مسلحين وثلاثة من رجال الشرطة، في مدينة «كانو» بشمال البلاد.

وتشن جماعة «بوكو حرام» المسلحة هجمات، تتركز بصورة كبيرة في ولاية بورنو في أقصى شمال شرق البلاد، لكنها امتدت هذا العام بصورة متزايدة لأجزاء أخرى من الشمال والعاصمة أبوجا.

وقالت مصادر في الشرطة النيجيرية إنها اعتقلت «محمد حمزة عليو» أحد قادة حركة «بوكو حرام» الإسلامية في مدينة «كانو».

وتُتهم حركة «بوكو حرام» بالوقوف خلف عدة هجمات في شمالي البلاد ووسطها، وكثيراً ما تستهدف الحركة في عملياتها مراكز الشرطة ومؤسسات الدولة.

رويترز - ١٩ ديسمبر ٢٠١١م

■ وصول طلائع القوات الجيبوتية إلى الصومال:

وصلت إلى العاصمة الصومالية مقديشو طلائع القوات الجيبوتية المؤلّفة من ٨٥٠ جندياً، سيعملون ضمن قوات «الاتحاد الإفريقي» التي تدعم قوات الحكومة الصومالية منذ عام ٢٠٠٧م؛ للمساعدة في محاولة فرض سيطرتها على البلاد، ويبلغ قوام القوة التي وصلت ٢٠٠ جندي، حسب مصادر مقربة من قوات «الاتحاد الإفريقي»، في حين يُتوقع وصول باقي الجنود خلال الأيام القليلة المقبلة.

ويوجد في مقديشو حالياً نحو تسعة آلاف جندي من أوغندا وبوروندي، يعملون بتفويض من مجلس الأمن

الدولـــي، وتُعـــد جيبوتي آخر دولة من دول الجوار تُرســـل قواتها إلى الصومال.

وقال الناطق باسم «حركة الشباب المجاهدين» الشيخ علي محمـــود راغي: «إن القـــوة الجيبوتية لـــن تؤثر على الحركة، وإن انضمامها إلى قـــوات «الاتحاد الإفريقي» لن يعزز قوتها»، وأضاف: «نســـتغرب أن تكون جيبوتي ســـنداً لغزو دول الجوار الصليبية للصومال»، وتوعّد راغي بمحاربة القوات الجيبوتية دون هوادة ودون رأفة، قائلاً: «إن مصيرها سيكون كمصير القوات الأوغندية والبوروندية التي سُحلت جثث جنودها في الشـــوارع»، على حد تعبيره، واتهم راغي الرئيس الجيبوتـــي بـ «العمل لصالح الولايات المتحدة؛ من خلال منحها قواعد في جيبوتي لضرب المسلمين».

وتســـيطر «حركة الشـــباب المجاهدين» على معظم جنوب الصومال ووســـطها، وتشـــن هجمـــات على القوات الحكومية والقوات الإفريقية العاملة في البلاد.

قناة الجزيرة – ٢٠ ديسمبر ٢٠١١م

■ محكمة كينية تؤيد الحكم باعتقال الرئيس السوداني إذا زار البلاد:

أيّـــدت محكمة الاســـتئناف في كينيا حكماً ســـابقاً؛ يقضي بضرورة أن تعتقل الحكومة الرئيس السوداني (عمر البشير) إذا دخل الأراضي الكينية؛ استناداً إلى أمر اعتقال دولي لارتكابه جرائم مزعومة ضد الإنسانية.

وأيّدت محكمة الاستئناف بذلك الحكم الذي أصدرته محكمة عليا في نيروبي في وقت ســـابق من شهر ديسمبر؛ يقضي بضرورة أن تنفّذ الحكومة أمر الاعتقال الصادر من المحكمـــة الجنائية الدولية بحق البشـــير إذا زار الرئيس السوداني كينيا.

وتسبّب هذا الحكم في نشـــوب خلاف بين الخرطوم ونيروبي، وأمهل البشـــير كينيا أســـبوعين لاتخاذ خطوات لإلغاء الحكم، وهدّد بإجـــراءات عقابية إذا أخفقت نيروبي في الاستجابة لذلك.

رويترز – ٢٠ ديسمبر ٢٠١١م

■ رئيس جنوب السودان يزور إسرائيل للمرة الأولى:

أكّـــد رئيس دولة جنوب الســـودان (الوليـــدة حديثاً) ســـيلفاكير ســـعي بلاده إلى العمـــل والتعاون مـــع الكيان الصهيوني مـــن أجل توثيق العلاقات بين بلده وإســـرائيل، معتبراً أن الكيـــان الصهيوني «نموذجـــاً يُحتذى به، ومثلاً للدولـــة الناجحة»، حســـب تعبيـــره، وجـــاءت تصريحات سيلفاكير خلال استقبال الرئيس الإسرائيلي شيمون بيريز له في مقر رؤساء الكيان الصهيوني في القدس المحتلة.

ووصـــف بيريز عقد هذا اللقاء بـــ «لحظة تاريخية»، مؤكداً أن «إســـرائيل» دعمت وســـوف تدعـــم دولة جنوب الســـودان في جميع المجالات، لتطويرهـــا وتقويتها، وقال بيريز: «إن شـــعب جنوب الســـودان ناضل وكافح بجراءة وحنكة متناهية رغم كل الصعاب؛ من أجل تأســـيس دولته»، معتبراً أن ولادة هذه الدولة تشكّل انطلاقة في تاريخ الشرق الأوسط.

وكان الرئيس ســـلفاكير قد اســـتبق لقائـــه بالرئيس الإسرائيلي بزيارة لمؤسسة «ياد فاشيم» الواقعة في الجزء الغربي من القدس المحتلة، وهي مؤسسة لتخليد ما تسمّيه إسرائيل «ذكرى ضحايا المحرقة النازية»! يرافقه أربعة من وزراء حكومته.

كما قام كير بجولة في متحف المؤسســـة، وشارك في مراســـم تذكارية في قاعة إحياء ذكـــرى النصب التذكاري للطفولة.

ووصل كير إسرائيل قادماً من الولايات المتحدة الليلة الماضية في زيارة مفاجئة تدوم يوماً واحداً.

رويترز – ٢٠ ديسمبر ٢٠١١م

■ مقتل خليل إبراهيم زعيم أقـــوى حركات التمرد في دارفور

أعلنت القوات المســـلحة الســـودانية أنها قتلت خليل إبراهيم زعيم حركة العدل والمساواة، وهي أقوى جماعات التمرد في إقليم دارفور بغرب السودان.

وقال الصوارمي خالد المتحدث باسم القوات المسلحة السودانية للتلفزيون الرسمي إن القوات المسلحة اشتبكت في مواجهة مباشرة مع القوات المتمردة لإبراهيم وتمكنت من قتله.

ويمثـــل موت إبراهيـــم ضربة خطيـــرة لحركة العدل والمساواة المتمردة في إقليم دارفور.

رويترز – ٢٥ ديسمبر ٢٠١١م

أفريقيا بالأرقام

مسؤول دولي: حصة القارة الإفريقية من حجم التجارة العالمية لا تتجاوز 3%:

قال مساعد الأمين العام للأمم المتحدة والسكرتير التنفيذي للجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لإفريقيا الدكتور عبد الله جانيه: إن حصة القارة الإفريقية من حجم التجارة العالمية ما زالت لا تتجاوز 3%، وأن أغلب صادراتها إلى الخارج من السلع الأولية.

وأوضح جانيه - في كلمة له أمام منتدى التجارة الإفريقي - أن هناك الكثير الذي يتعين عمله لتحقيق مكاسب كبيرة من التجارة الإفريقية البينية، وعبّر عن التفاؤل إزاء نطاق التوسع في التجارة الإقليمية، مشيراً إلى أن التجارة البينية الإفريقية تبلغ نحو 11% من إجمالي التجارة في القارة؛ مقارنة مع 72% من التجارة البينية في أوروبا، و 52% في آسيا.

وقال إن التجارة بين دول منطقة السوق المشتركة لشرق وجنوب إفريقيا «الكوميسا» نمت بواقع 33.4% على الأقل بين عامي 2009م و 2010م؛ بارتفاع من 12.7 مليار دولار إلى 17.2 مليار دولار.

وشدّد على أن تنسيق السياسات التجارية بين التجمعات الاقتصادية الإقليمية في القارة، من خلال التوصل إلى اتفاقية تجارة حرة على مستوى القارة، سيؤدي إلى زيادة إضافية قدرها 34 مليار دولار في الصادرات البينية الإفريقية، وذلك فقط من خلال إزالة التعريفة الجمركية البينية، بين التجمعات الاقتصادية الإقليمية.

وأضاف أن «التجارة الإفريقية البينية يمكن أن تزيد إلى حوالي 22% خلال السنوات العشر المقبلة إذا جرى التخلص أيضاً من الحواجز غير الجمركية، والتي تتمثل في تحسين عملية تيسير التجارة، بل يمكن دفع التجارة البينية في القارة إلى الحدّ الأمثل إذا فعلنا ما هو مطلوب في التعامل مع مختلف المعوّقات».

وكالة أنباء الشرق الأوسط (أ ش أ) - ٢٣ نوفمبر ٢٠١١م

هجرة الأطباء الأفارقة كلّفت القارة السمراء ملياري دولار:

أظهرت دراسة أجراها علماء كنديون أن الدول الإفريقية الواقعة جنوب الصحراء، والتي استثمرت في تدريب الأطباء، انتهى بها الحال إلى خسارة ملياري دولار؛ لأن الأطباء المتمرسين رحلوا عن بلدانهم للبحث عن عمل في دول متقدمة أكثر ثراءً.

وتوصّلت الدراسة إلى أن جنوب إفريقيا وزيمبابوي تعانيان أسوأ الخسائر الاقتصادية الناتجة عن هجرة الأطباء، في حين أن أستراليا وكندا وبريطانيا والولايات المتحدة هي أكثر الدول المستفيدة من توظيف أطباء تدرّبوا في الخارج. ودعا فريق العلماء الذي قاده إدوارد ميلس من «جامعة أوتاوا» الدول التي يقصدها الأطباء المهاجرون إلى إدراك هذا الخلل، وزيادة الاستثمارات في التدريب، وتطوير أنظمة الصّحة بالدول التي يهجرها أبناؤها.

ويقول خبراء إن نزيف العقول أو العمالة المدرَّبة في مجال الصّحة، من الدول الفقيرة إلى الدول الأكثر ثراءً، يفاقم مشكلة الأنظمة الصّحية الضعيفة بالفعل في الدول ذات الدخل المنخفض، والتي تحارب انتشار الأمراض المعدية.

رويترز - ٢٥ نوفمبر ٢٠١١م

قمة دوربان: محاصيل إفريقيا ستنخفض بنسبة 20%:

أكّد السفير أحمد بهاء جمال الدين - رئيس وفد التفاوض المصري في «قمة المناخ» بدوربان في جنوب إفريقيا - أن المحاصيل الزراعية في القارة الإفريقية ستنخفض بنسبة 20%؛ بسبب ارتفاع درجات الحرارة في القارة السمراء، حيث ترتفع درجة ونصف الدرجة زيادة عن قارات العالم، وهو ما يهدّد الماء والغذاء في إفريقيا.

وقال جمال الدين: إن درجة الحرارة سترتفع في إفريقيا مقارنة بالقارات الأخرى، وإنها في حالة ارتفاعها في العالم درجة واحدة ترتفع في إفريقيا درجة ونصف الدرجة، وتؤثّر بشكل مباشر من خلال الجفاف في القارة السمراء، كما تؤثر في الأمن المائي في القارة، ومن ثم تهدّد الأمن الغذائي من جرّاء انخفاض الإنتاجية الزراعية.

وأشار إلى أن تخصيص 100 مليار جنيه للصندوق الأخضر لمواجهة التغيرات المناخية غير كاف، وأن تخفيض الانبعاثات للدول النامية لا بد أن يكون نظير التمويل التكنولوجي من البلدان المتقدمة.

وكالة أنباء الشرق الأوسط (أ ش أ) - ٦ ديسمبر ٢٠١١م

قالوا عن... أفريقيا

■ «توجُّـه مصر نحو قارتها الإفريقية يأتـي باعتبارها جزءاً لا يتجزأ من تاريخ القـارة، وليس بسـبب جغرافيتها فقط، لذلـك فقد كانـت أول زيـارة خارجية لرئيس وزراء مصر بعد الثورة كانت للقارة السـمراء، كما كانت إفريقيـا من أوائل المحطات المهمّة للخارجية المصرية».

وزير الخارجية المصري محمد كامل عمرو

■ «نحن عازمون على ترميم علاقاتنا التاريخية مع البلـدان الإفريقية، وقد بدأنا في هذه الخطوة منذ وصول حزب العدالة والتنمية إلى الحكم، إن لإفريقيا دوراً كبيراً في التاريخ الإسلامي، حيث آوت الحبشـةُ المهاجرين من الصحابة [رضي الله عنهم] قبل هجرة المسلمين من مكة إلـى المدينة المنـورة، لذلك نحن حريصون على تكثيف علاقاتنا مع بلدان القارة لبناء شـراكة كبيرة قائمة على الأخوة الإسلامية الصادقة، لا كما تفعل الدول الغربية التي تقيم شراكات من أجل استغلال مقدّرات القارة».

رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان

■ «إن الوحـدة الإفريقية تسـتند – في نظرنا – إلى حقيقة شخصية، فهي ليست مجرد أمنية، إن جغرافية قارتنا تفسّر لنا ضرورة هذه الوحدة، وتاريخها يدفعنا إلى تحقيقها، كما تفرضها علينا متطلبات مستقبلنا.

إن أولئك الذين يديـرون ظهورهم للوحدة الإفريقيـة ويحاربونها؛ يتجهون فـي خط معاكـس لمصالح الشـعوب الإفريقية».

رئيس غينيا السابق أحمد سيكوتوري، من كتاب (إفريقيا والثورة)

■ «فـي إفريقيـا هناك مسـتودع للحياة والحيوية للمستقبل، والتي يمكن للكنيسـة في إفريقيا الاعتماد عليها في هذه المرحلة الحاسـمة بالنسبة للقارة بأكملهـا، ومن خلال التزامها السـخي بخدمة الإنجيل، وشـهادتها الشـجاعة في مجال التضامـن الفاعل، يمكنها أن تكون بطلة لموسم جديد من الأمل. رأيت في إفريقيا نضارة في التمسك بالحياة، وكذلك في الشعور الديني والأمل، فضلاً عن إدراك للواقع بجملته مع الله، وليس مجرد اقتصار على الميل إلى الإيجابية؛ والـذي يؤدي فـي نهايـة المطاف إلى إخماد شعلة الأمل. إن رحلتي هذه كانت بمثابة نداء كبير لإفريقيا؛ لكي توجّه كلّ جهد ممكن لإعلان الإنجيل لأولئك الذين ما يزالـون يجهلونه، إنه تجديد للالتزام بالتبشير المدعو إليه كلّ شخص معمّد».

البابا بندكتس السادس عشر، ملخصاً تفاصيل رحلته الثانية إلى إفريقيا – نقلاً عن وكالة الأنباء الإيطالية (آكي)

رئيس إفريقيا الوسطى يدعو رجال أعمال قطريين للاستثمار في بلاده:

استقبل رئيس جمهورية إفريقيا الوسطى فرانسوا ياغوفوندا بوزيزي ممثلين عن كلٍّ من «غرفة تجارة وصناعة قطر»، وشركتي «الديار القطرية للاستثمار والتطوير العقاري»، و «حصاد الغذائية»، كلّاً على حدة، وذلك خلال الزيارة الرسمية التي قام بها لقطر.

وقال بوزيزي إن زيارته إلى الدوحة تندرج في سياق تعزيز علاقات التعاون بين دولة قطر وجمهورية إفريقيا الوسطى لما فيه المصلحة المشتركة لكلا البلدين.

وأضاف خلال استقباله ممثلين من «غرفة تجارة وصناعة قطر» أن علاقة بلاده مع قطر اقتصادياً ستكون تكاملية في المستقبل؛ في ظل اختلاف الثروات وتنوعها اللذين تحظى بهما كلٌّ من البلدين.

ودعا رئيس جمهورية إفريقيا الوسطى رجال الأعمال القطريين للاستثمار في بلاده في ظل تعدد المجالات الاستثمارية، وخصوصاً في مجال السياحة والمعادن والغابات والثروة الحيوانية، مشيراً إلى أن إفريقيا الوسطى غنية بالثروة المعدنية، ومنها الألماس والذهب والبترول، والتي لم يتم استخراجها بطرق تكنولوجية حديثة.

ونوّه بنتائج الزيارة إلى الدوحة، والتي تمخض عنها التوقيع على اتفاقية للتعاون في المجال القانوني، واتفاقية للتعاون الاقتصادي والتجاري والفني، بين حكومة دولة قطر وحكومة جمهورية إفريقيا الوسطى، إضافة إلى مباحثات مع عدد من الشركات الرائدة في الدولة؛ من أجل تعزيز العلاقات التجارية والاستثمارية بين البلدين.

ودعا بوزيزي رجال الأعمال القطريين إلى الاستثمار في إفريقيا الوسطى لاستخراج الذهب والألماس، معرباً عن استعداد بلاه لتقديم التسهيلات اللازمة من أجل ذلك.

كما استقبل الرئيس فرانسوا ياغوفوندا بوزيزي رئيس مجلس إدارة «شركة حصاد الغذائية» ناصر بن محمد آل فهيد الهاجري، حيث أكّد رئيس إفريقيا الوسطى خلال اللقاء توفر فرص استثمارية في مجال الزراعة في بلاده، ومنها زراعة القطن والبن وغير ذلك.

ودعا شركة «حصاد» إلى زيارة بلاده للاطلاع من كثب على الفرص الاستثمارية المتاحة في القطاع الزراعي، مشيراً إلى أن إفريقيا الوسطى لا تضع قوانين صارمة على المستثمرين في هذا القطاع، معرباً عن استعداد بلاده لتقديم كلّ التسهيلات لتعزيز الاستثمارات الزراعية الخارجية في إفريقيا الوسطى.

وكالة الأنباء القطرية (قنا) – ٢٢ نوفمبر ٢٠١١م

رئيس البنك المركزي النيجيري: الاقتصاد الإسلامي هو المنقذ لنيجيريا:

أكد رئيس البنك المركزي النيجيري مالامو لاميدو سانوسي أن الاقتصاد الإسلامي الذي لا يُحبذ الحصول على فوائد الإيداع (الربوية) في البنوك هو المنقذ للاقتصاد النيجيري.

وقال سانوسي في تصريحات نشرتها صحيفة « تشامبيون» النيجيرية: «إنه إذا لم تقم نيجيريا باتباع خطوات الدول التي طبقت هذا النظام في أوروبا وآسيا والشرق الأوسط؛ فإن اقتصاد البلاد سيظل يعاني حالات التخبط»، وأضاف سانوسي: «النظام البنكي الإسلامي بالتأكيد سوف يعود بالفوائد على الشعب النيجيري، وسوف يساعد في التغلب على مشكلة البطالة».

وقد أخفق البنك المركزي النيجيري الشهر الماضي في وضع حدٍّ للجدل المثار حول إدخال النظام الإسلامي (الذي يمنع الفوائد الربوية) في بنوك البلاد، وذكرت تقارير صحافية أن محافظ البنك مالامو سانوسي دخل في صدام آخر مع قيادات مسيحية في البلاد بسبب تأييده للنظام الإسلامي في البنوك، وخصوصاً بعد إيداعه خمسة ملايين نيرة في إحدى المنظمات التي تعمل بالنظام البنكي الإسلامي.

يُذكر أن «مجلة فوربس» الأمريكية قد اختارت محافظ البنك المركزي النيجيري «مالامو لاميدو

سانوسي» شخصية إفريقيا لعام ٢٠١١م.

وذكر راديو «فرنسا الدولي» أن سانوسي يأتي على رأس قائمة تضم أربع شخصيات، وهم: رئيسة ليبيريا إلين جونسون - سيرليف الحاصلة على جائزة نوبل للسلام لعام ٢٠١١م، ورجل الأعمال في النيجر «أليكو دانجوت»، ورئيس الرأس الأخضر السابق «بيدرو فيرونا بيرس»، والممثلة الكينية الراحلة «وانجار ماتاي».

وأضاف الراديو أن مجلة «ذا بانكر» المالية البريطانية الشهيرة قد اختارت لعام ٢٠١٠م سانوسي؛ بوصفه «أحسن محافظ للبنك المركزي» على مستوى العالم.

يُشار إلى أن سانوسي البالغ من العمر ٥٠ عاماً، والحاصل على دبلوم اقتصاد من جامعة «زاريا» في نيجيريا، شغل هذا المنصب بالمؤسسة المالية في شهر يونيو من عام ٢٠٠٩م.

ومنذ توليه منصبه؛ قام بإنقاذ تسعة بنوك في البلاد، وإقالة تسعة رؤساء تنفيذيين يُشتبه في تورطهم بممارسات احتيالية، حيث تمت إدانة بعضهم من قبل القضاء.

وكالة أنباء الشرق الأوسط (أ ش أ) - ٧ ديسمبر ٢٠١١م

الكاميرون.. انخفاض صادرات البن بسبب الربيع العربي:

قال «المجلس الوطني للكاكاو والبن» في الكاميرون إن صادرات البلاد من البن انخفضت حوالي ٣٣٪ في الموسم الماضي بسبب الثورات العربية في شمال إفريقيا. وأضاف - في بيان صدر في ساعة متأخرة من مساء الخميس - أنه جرى شحن نحو ٣٠ ألفاً و ١٩٤ طناً من البن من الدولة الواقعة في وسط إفريقيا خلال موسم ديسمبر كانون الأول / نوفمبر تشرين الثاني (٢٠١٠م - ٢٠١١م)؛ مقارنة بـ ٤٤ ألفاً و ٩٦٦ طناً في العام السابق.

وقال: «الكميات المصدّرة إلى بلدان إفريقية لا سيما بلدان المغرب العربي انخفضت بشكل كبير. من بين الأسباب الرئيسة للانخفاض الأوضاع السياسية والأزمات الاجتماعية».

وأضاف أن الإنتاج الإجمالي للبلاد بلغ ٣١ ألفاً و ٨٤٠ طناً؛ انخفاضاً من ٥٣ ألفاً و ٢٩٩ طناً في الموسم الماضي.

رويترز - ٩ ديسمبر ٢٠١١م

مصادر تركية تتوقع ارتفاع حجم التجارة مع الدول الإفريقية إلى ٥٠ مليار دولار:

توقّعت مصادر دبلوماسية تركية ارتفاع حجم التجارة بين تركيا والدول الإفريقية في المستقبل إلى ٥٠ مليار دولار، وقالت المصادر خلال مؤتمر «الشراكة التركية الإفريقية»، واجتماعات رجال الأعمال من كلا الجانبين في إسطنبول، إنه يُنتظر أن يرتفع حجم التجارة بين تركيا ودول إفريقيا جنوب الصحراء إلى ستة مليارات دولار أمريكي هذا العام؛ مقابل ٧٤٢ مليون دولار في عام ٢٠٠٠م.

ونوّهت المصادر، حسبما ذكرت وكالة أنباء الأناضول التركية، بأن حجم التجارة التركية مع دول القارة الإفريقية بأكملها قفز إلى ١٤،١ مليار دولار؛ مقابل تسعة مليارات دولار في الفترة بين ٢٠٠٥م و ٢٠١٠م، ويُتوقع وصولها إلى ٥٠ مليار دولار في المستقبل، وبالإضافة إلى ذلك؛ ستقوم تركيا بتقديم مبلغ مليون دولار أمريكي كمساعدات للاتحاد الإفريقي سنوياً من أجل المشروعات الاقتصادية والإنسانية.

كما تعتزم تركيا زيادة عدد سفاراتها في إفريقيا من ٢٧ إلى ٣٣ في عام ٢٠١٢م.

في سياق متصل؛ وقّعت تركيا وإثيوبيا في إسطنبول اتفاقية تستثني حاملي جوازات السفر الدبلوماسية من الحصول على تأشيرة دخول، وقّع الاتفاق وزير الخارجية التركية أحمد داود أوغلو ونائب رئيس الوزراء التركي ووزير الخارجية هيلاماريام ديسالين، وذلك على هامش مؤتمر «مراجعة الشراكة التركية الإفريقية» الوزاري في إسطنبول.

وكالة أنباء الشرق الأوسط (أ ش أ) - ١٦ ديسمبر

أساقفة شمال السـودان وجنوبه يبقون على مجلس موحّد للبلدين:

أعلـن أسـاقفة كلٍّ من السـودان ودولـة جنوب السودان قراراً بالإبقاء على مجلس واحد للأساقفة في البلدين، ومواصلة العيش في التضامن؛ «نظراً لتاريخنا المشترك، والعلاقات الإنسـانية التي تربطنا»، حسب قولهم.

وفي بيـان نشـرته الخميـس وكالـة «فيديس» الفاتيكانيـة للأنباء؛ أضاف الأسـاقفة السـودانيون: «أقمنا أمانتين لمجلسـنا؛ واحدة في جوبا، والثانية في الخرطوم، لتنفيذ المبادئ التوجيهية الراعوية للأساقفة في كلا البلديـن»، مؤكّدين: «لقـد حذّرنا من خطورة العودة إلى القتال إن لم تتم تلبية التطلعات المشـروعة لشـعوب هذه المناطق»، منبهين إلى أن «المدنيين في حالـة من الهلع من جراء القصف الجوي العشـوائي»، وهناك «حاجة ماسـة إلى فتح ممرات إنسانية للسماح بإيصال الغذاء والدواء»، على حدّ قولهم.

أمـا بشـأن منطقة «أبيـي» المتنـازع عليها بين الدولتين؛ فقد دعا مجلس الأسـاقفة السـودانيين إلى «وساطة دولية لحلّ هذه القضية».

وكالة الأنباء الإيطالية (آكي) – ٣ نوفمبر ٢٠١١م

رئيس أسـاقفة وسـط نيجيريـا يدعو بابا الفاتيكان للتدخل لإنهاء العنف في بلاده:

أعـرب رئيس أسـاقفة جوس (وسـط نيجيريا) المونسـنيور إغناطيوس آيوا كايجاما عن الاعتقاد بأن «تدخّل البابا سيحث السلطات النيجيرية على التحرك على وجه السرعة لوقف العنف في البلاد».

وقـال رئيس أسـاقفة جوس: إن الأمـر «لا يتعلق بإرسال مزيد من قوات الشرطة في المناطق الساخنة، بل هناك حاجة لمزيد من جمع المعلومات الاستخبارية وتبادلها»، فهناك «أشخاص يقتلون آخرين بشكل متهور، وهو أمر يتكرر حدوثه في كل وقت»، حسب زعمه.

وأضاف: «هناك جهاز مخابرات من شأنه أن يخبرنا عن هؤلاء الأشخاص، وعن أسلوب تنظيمهم، وإن كانوا من داخل البلاد أم مـن خارجها»، مؤكداً أنه «يجب أن يكون هناك نظام للسيطرة على هذا الوضع، والحكومة فقط هي التي يمكنها أن تنفذه»، حسب تعبيره.

ورداً على سؤال عما إذا كانت هناك خطة لتقسيم نيجيريـا، أجاب المطران: «نعم، هنـاك من يؤمن بأن تقسيم البلاد إلى شمال مسلم وجنوب مسيحي سيؤدي إلى إحلال السلام»، لكنّ «مشـروعاً كهذا لن يضاعف المشاكل وحسب؛ كون المسلمين والمسيحيين منتشرين في الشـمال والجنوب»؛ لذا «فالحل لا يكمن في تقسيم البلاد، بـل، في إيجاد سـبل للعيش معاً في سـلام، والوصول إلى جذور المشاكل الاقتصادية والاجتماعية والبطالة لدى الشـباب، والتي دفعت العديد منهم إلى أحضان القادة السياسيين المتعصبين».

وكالة الأنباء الإيطالية (آكي)– ٧ نوفمبر ٢٠١١م

الكنيسة الكاثوليكية في الكونغو توجّه تحذيراً بشأن الانتخابات:

حثت الكنيسـة الكاثوليكية فـي جمهورية الكونغو الديمقراطيـة السـلطات الانتخابية علـى ضمان أن تكون نتائج الانتخابات المعلنة انعكاسـاً حقيقياً لنيات الناخبيـن؛ بعـد أن أثـارت عملية فرز غيـر منظّمة للأصوات مخاوف بشـأن احتمال وجـود تلاعب في الانتخابات وإراقة مزيد من الدماء.

وحذّرت الكنيسـة – التي كان لها أكبر شـبكة من المراقبين المسـتقلين خـلال الانتخابات – من أن أي تشكك في الانتخابات يمكن أن يُثير اضطرابات ضخمة.

ومـع تزايـد المخـاوف مـن أن يـؤدي إعلان النتائـج المبدئية الكاملة في غضـون يومين إلى وقوع اضطرابات؛ قال «الاتحاد الإفريقي» وزعماء الكنيسـة المحلية: إنه يجب على المرشحين التقدّم بأي طعن في النتائج من خلال القنوات القانونية.

رويترز – ٥ ديسمبر ٢٠١١م

■ صحيفة إثيوبية: جولة نيتانياهو الإفريقية تهدف لإقامة تحالفات جديدة:

كشفت صحيفة «كابيتال» الإثيوبية الأسبوعية أمس أن جولة رئيس الوزراء الإسرائيلي (بنيامين نيتانياهو) إلى منطقة جنوب الصحراء الإفريقية في يناير المقبل؛ تهدف إلى إقامة تحالفات استراتيجية جديدة في إفريقيا، جاء ذلك على الرغم من إعلان نيتانياهو قبل ساعات عن أنه يعتزم زيارة إفريقيا لبحث سبل مواجهة الهجرة غير الشرعية للأفارقة إلى إسرائيل.

وقالت الصحيفة الإثيوبية إن هذه الزيارة، التي تشمل إثيوبيا وكينيا وأوغندا، وهي ثلاث من دول حوض النيل، تُعد مؤشراً على جدية إسرائيل في بناء تحالفات جديدة في إفريقيا.

وستكون هذه هي الزيارة الأولى من نوعها منذ زيارة رئيس الوزراء الإسرائيلي الأسبق (ليفي أشكول) إلى ست دول إفريقية في عام ١٩٦٦م.

وأضافت الصحيفة أنه: «كانت هناك مناقشات لكي تشمل جولة نيتانياهو جنوب السودان، لكن تم التخلي عنها إلى حدٍّ كبير بسبب المخاوف الأمنية في تلك البلاد التي أعلنت استقلالها عن الشمال في يوليو الماضي».

وأشارت إلى أن رئيسي كينيا وأوغندا زارا إسرائيل في نوفمبر الماضي، وعبّرا عن رغبتهما في تعزيز التعاون معها في مواجهة ما سمّته «الإرهاب الإسلامي»!

وأضافت الصحيفة أن «إسرائيل تبحث عن أصدقاء وحلفاء جدد لكي توازن المكاسب الإسلامية لدى جيرانها المباشرين، وكذلك لفقدانها تركيا كحليف استراتيجي».

وأضافت «كابيتال» أن إسرائيل تتطلع إلى التحالف مع ثلاث مجموعات من الدول، قائلة إن المجموعة الأولى تتضمن دولاً في شرق المتوسط، هي اليونان وقبرص ورومانيا وبلغاريا، أما المجموعة الثانية فتتضمن عدداً من الدول الإفريقية، وهي كينيا وأوغندا وإثيوبيا وجنوب السودان وتنزانيا ونيجيريا.

وكالة أنباء الشرق الأوسط (أ ش أ) – ١٩ ديسمبر ٢٠١١م

■ الرئيس النيجيري يهنئ شعبه بنجاح إطلاق القمر الصناعي من قاعدة صينية:

هنأ الرئيس النيجيري جودلك جوناثان شعبه بنجاح إطلاق القمر الصناعي النيجيري من قاعدة صينية، وقال جوناثان: «إن القمر النيجيري الذي سيُستخدم في الاتصالات؛ سيؤدي إلى الحفاظ على أمن البلاد القومي، وسوف يوفّر مليار دولار تنفقها الشركات النيجيرية سنوياً على الاشتراكات الخارجية»، مشيراً إلى أن إطلاقه خطوة في الاتجاه الصحيح؛ لأنه سوف يجعل نيجيريا دولة حديثة، تعتمد على نفسها في الاتصالات التكنولوجية وعلوم الفضاء.

وأضاف: «أعزائي.. أبناء نيجيريا رجالاً ونساء، إن الاستثمار في مجال تكنولوجيا الفضاء هو جزء من استراتيجيتنا الوطنية والتحول الاقتصادي، وسوف يساعد على إيجاد فرص عمل للشباب».

وكان التليفزيون النيجيري قد أذاع على الهواء مباشرة عملية إطلاق القمر الصناعي من قاعدة «جيان تشانج» في الصين، ويحل القمر الذي تم إطلاقه اليوم مكان قمر صناعي خرج عن مداره في عام ٢٠٠٩م.

وكالة أنباء الشرق الأوسط (أ ش أ) – ٢٠ ديسمبر ٢٠١١م

جمهورية جزر القمر الاتحادية الإسلامية

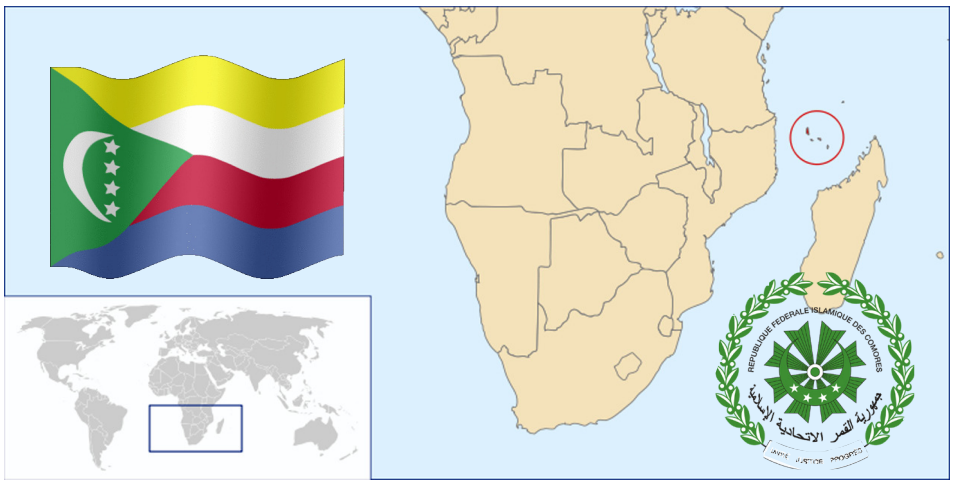

■ الموقع الجغرافي والامتداد:

جزر القمر (الاسم الرسمي: الاتّحاد القمري): هي دولة مكونة من جزر تقع في المحيط الهندي، على مقربة من الساحل الشرقي لإفريقيا، على النهاية الشمالية لقناة موزمبيق، بين شمالي مدغشقر وشمال شرق موزمبيق، وأقرب الدول إلى جزر القمر هي موزمبيق وتنزانيا ومدغشقر وسيشل.

■ التقسيم الإداري:

تتكون الدولة رسمياً من أربع جزر في أرخبيل جزر القمر البركاني، وهي: جزيرة نغازيجه - وجزيرة آنجوان - وجزيرة موهيلي - وجزيرة مايوته، بالإضافة إلى العديد من الجزر الأصغر مساحةً.

حكومة الاتحاد القمري (أو أسلافها منذ الاستقلال) لم تحكم مطلقاً جزيرة «مايوته» التي تعدّها فرنسا مستعمرة فرنسية عبر البحار، وما زالت تحكمها، ويرجع ذلك إلى أن «مايوته» كانت هي الجزيرة الوحيدة في الأرخبيل التي صوتت ضد الاستقلال عن فرنسا، واستخدمت فرنسا حق الفيتو، وأبدت اعتراضها على قرارات مجلس الأمن التابع لمنظمة الأمم المتحدة، والتي تؤكّد سيادة جزر القمر على الجزيرة، ولم يعد الحكم إلى جزر القمر مطلقاً.

■ سبب التسمية:

أطلق العرب اسم «جزر القمر» على هذه الجزر في أوائل القرن الثاني الهجري، وأرجع بعض الناس سبب التسمية إلى أن الرحالة العرب، العائدة أصولهم إلى مسقط وعدن وحضرموت، هبطوا على ساحل الجزر وكان القمر بدراً؛ فأسموها «جزر القمر»، ويقول آخرون: إن سبب التسمية يعود إلى أن هذه الجزر تشبه في شكلها شكل القمر.

■ المساحة:

١،٨٦٢ كلم٢، لذا تُعد ثالث أصغر دولة إفريقية من حيث المساحة.

■ أهم المدن:

العاصمة موروني: منذ عام ١٩٦٢م، وهي أكبر مدن جزر القمر، تقع على جزيرة القمر الكبرى (نغازيجه) في المحيط الهندي، عدد سكانها ٦٠٢٠٠ نسمة (حسب إحصاء عام ٢٠٠٣م)، في ١٩٦٢م أصبحت عاصمة مستعمرة القمر الفرنسية، ثم بعد الاستقلال في ١٩٧٥م أصبحت عاصمة جزر القمر.

موتسامودو - فومبوني.

■ عدد السكان:

يبلغ تعداد السكان ٧٩٨,٠٠٠ ألف نسمة، لذا تُعد

سادس أصغر دولة إفريقية من حيث عدد السكان.

■ الأعراق:

- العربية: ٣٥٪.
- الإفريقية: ٥٥٪.
- وهناك أيضاً بعض الأقليات المالاجشية والهندية، بالإضافة إلى بعض الأقليات الناطقة بالكريولية المتحدرين من مزيج من الدم الإفريقي والمالاجاشي والفرنسي والمولودين في ريونيون.
- كما يوجد حضور من الشعب الصيني في مايوته وأجزاء من القمر الكبرى لا سيما في موروني.
- كما تعيش الأقلية البيضاء ذات الأصل الفرنسي في جزر القمر، وقد غادر أغلب الفرنسيين البلاد عقب الاستقلال في عام ١٩٧٥م.

■ الدين الرسمي:

يمثّل الإسلام الدين الغالب في الدولة؛ إذ يدين به نحو ٩٨٪ من السكان.

وعلى الرغم من تغلغل الثقافة العربية في الأرخبيل؛ فهناك أقلية من المواطنين الكاثوليك في مايوته الذين تأثروا بقوة بالثقافة الفرنسية.

■ اللغات:

اللغة الفرنسية هي اللغة الرسمية، واللغة العربية، واللغة القمرية (وهي خليط من اللغة العربية والسواحلية).

■ الاقتصاد:

يُعد شعب جزر القمر من بين أشد الشعوب فقراً في إفريقيا، ويعتمد بشدة على المساعدات الأجنبية.

أهم الصادرات: الفانيليا، الزيوت العطرية، القرنفل، البهارات، لب النارجيل، الزهور، الأسماك.

أهم الواردات: الأرز، ومختلف المواد الغذائية، السلع الاستهلاكية، المنتجات النفطية.

العملة الرسمية: الفرنك القمري.

■ المناخ:

يسود البلاد مناخ مداري بحري، وبينما تتميز المناطق الساحلية بشدة الحرارة والرطوبة؛ يسود المناطق الداخلية طقس أكثر برودة.

■ نبذة تاريخية عن جزر القمر:

سكنها قديماً شعوبٌ من العنصر الماليزي، تبعهم الأدوميون الساميون، وذلك على عهد نبي الله سليمان عليه السلام.

قدم إليها الزنوج من زنجبار في القرن الخامس الهجري.

جاءها العرب في القرن السابع الميلادي حاملين إليها الدين الإسلامي، وتوافدت بعض الهجرات العربية من عمان وحضرموت واليمن إلى جزر القمر، وكان بعض هؤلاء صيادين فاستقروا، واستقر معهم الإسلام هناك، وصبغوا تلك الجزر بالطابع العربي، واندمجوا مع السكان الأصليين، وبمجرد أن انتشر الدين واكتسب شعبية بدأ تشييد المساجد الكبيرة.

وتمتع الحضارمة بنفوذ قوي، وأصبحوا سلاطين الجزر، غير أن الصراعات والتنافس بين الحكام المحليين أضعف شوكتهم، فاحتلها البرتغاليون سنة (٩٠٨هـ / ١٥٠٢م)، ولم يجدوا فيها قوة لكثرة السلطنات وافتراق الكلمة.

وفي عام ١٨٣١م سيطر المالغاش على جزيرتي موهيلي ومايوته.

وسيطرت فرنسا على مايوته سنة ١٨٤٣م وحتى سنة ١٩٥٨م، وقام المستعمرون الفرنسيون الأوائل الذين هبطوا على جزيرة مايوته والملك المالاجاشي الذي يحكم جزيرة مايوته (أندريان تسوولي) بتوقيع اتفاقية في أبريل ١٨٤١م، تم بموجبها التنازل عن الجزيرة للقوات الفرنسية.

وفي عام ١٨٨٦م تم وضع جزيرة موهيلي تحت الحماية الفرنسية على يد الملكة ساليمبا موشيمبا، وفي العام نفسه وافق السلطان (سعيد علي) على الحماية الفرنسية بعد تقوية سلطته على جزيرة القمر الكبرى، وعلى الرغم من ذلك فقد احتفظ بالسيادة حتى عام ١٩٠٩م.

وأيضاً في عام ١٩٠٩م قام السلطان سعيد محمد (سلطان آنجوان) بالتنازل عن العرش للحكم الفرنسي، وأصبحت جزر القمر مستعمرة فرنسية رسمياً في عام ١٩١٢م، وتم وضع الجزر تحت حكم الحاكم العام للاستعمار الفرنسي في مدغشقر في عام ١٩٤١م، وفي عام ١٩٤٧م أصبحت جزر القمر «أراضي فرنسية وراء البحار»، لها ممثلون في الجمعية الوطنية الفرنسية، في عام ١٩٦١م تم منحها حكماً ذاتياً سياسياً داخلياً.

■ **الاستقلال:**

وفي يوم ٦ يوليو من عام ١٩٧٥م مرّر مجلس نواب جزر القمر قراراً يعلن الاستقلال، وتم تعيين أحمد عبد الله أول رئيس للبلاد.

وفي الثالث من أغسطس من عام ١٩٧٥م قام المرتزق بوب دينار بمساعدة سرية من جاك فوكار والحكومة الفرنسية بخلع الرئيس أحمد عبد الله من منصبه عن طريق انقلاب مسلح، واستبدل به عضو الجبهة الوطنية المتحدة في جزر القمر الأمير سعيد محمد جعفر.

وبعد عدة أشهر في يناير ١٩٧٦م خُلع سعيد جعفر، وتولى مكانه وزير الدفاع علي صويلح، وفي هذا الوقت، صوّت سكان مايوته ضد الاستقلال عن فرنسا في استفتاءين.

في ديسمبر من عام ١٩٧٦م صوّتت مايوته، أكبر جزيرة بين الجزر الأربع الرئيسة في جزر القمر، لاستعادة وضعها كأرض فرنسية.

في يوم ١٣ مايو من عام ١٩٧٨م أُطيح بعلي صويلح في انقلاب بقيادة الكولونيل المرتزق الفرنسي بوب دينار، لمصلحة أحمد عبد الله، وانتُخب عبد الله مرة أخرى رئيساً في ١٩٨٤م لمدة خمسة أعوام.

في ١٩٨٩م قُتل الرئيس أحمد عبد الله في مشاحنة مع قادة الحرس الجمهوري، وتسلم بوب دينار السلطة لحين اختيار رئيس جديد.

في مارس من عام ١٩٩٠م تم انتخاب سعيد محمد جوهر رئيساً، ودخلت البلاد في عهده جامعة الدول العربية سنة (١٤١٤هـ / ١٩٩٣م)، لتصير العضو الثاني والعشرين بالجامعة العربية.

وفي عام ١٩٩٦م؛ فاز محمد تقي عبد الكريم بالرئاسة.

وفي عام ١٩٩٩م؛ استولى أزالي عثماني على السلطة من خلال انقلاب.

وفي عام ٢٠٠٢م؛ ظل عثماني في منصبه بفوزه في انتخابات الرئاسة عام ٢٠٠٢م.

وفي عام ٢٠٠٦م؛ فاز بالرئاسة أحمد عبد الله سامبي ذو الميول الشيعية.

وفي ٢٠١٠م؛ فاز في انتخابات الرئاسة الدكتور إكليل ظنين، وهو نائب الرئيس سامبي.

■ **واقع المسلمين:**

توجد في جزر القمر ست مدارس لرابطة العالم الإسلامي، أُنشئت في حكومة الرئيس أحمد عبد الله منذ عام ١٤٠٠هـ، وتخرج منها الكثير، ثم سافروا إلى الدول العربية فدرسوا فيها وتعلموا العلوم الشرعية، وتوجد مدارس أخرى كمدارس الإيمان، والمعهد الإرشادي، ولا توجد مدرسة أهلية أو حكومية إلا وتدرّس مبادئ الإسلام، ويوجد في الجزر أيضاً كلية الإمام الشافعي للعلوم الشرعية واللغة العربية.

■ **محاولات التغلغل الإيراني الشيعي في جزر القمر:**

والظاهرة التي أخذ يلمسها المراقبون، وكتب عنها الصحافيون، هي انتشار النفوذ الإيراني بشكل لافت للنظر، مستغلاً الحالة الاقتصادية المتردية للشعب القمري، منذ عهد الرئيس السابق سامبي ذي الميول الشيعية.

وتكمن مراكز النفوذ والتمرد الإيراني في العاصمة، في عدة مجالات، أخطرها أربعة:

١ - مؤسسة الرئاسة: حيث كانت تتولى عناصر أمنية إيرانية مسؤولية الإشراف وتأمين الحماية للرئيس السابق أحمد عبد الله سامبي.

٢ - إقامة مركز طبي تابع للهلال الأحمر الإيراني: ومكانه في العاصمة بجوار السفارة الليبية.

٣- إقامة مركز ثقافي بوسط المدينة.

٤- إقامة مركز للمساعدات الإنسانية، واسمه رسمياً «لجنة إمداد الإمام الخميني في جزر القمر المتحدة»، وهي تقوم بأنشطة مختلفة، أهمها: تنظيم دورات تدريبية مدتها ٣ أشهر لتعليم الشباب القمري الحرف المختلفة (نجارة، كهرباء، خياطة)، وكيفية استخدام أجهزة الكمبيوتر، أما النشاط الآخر: فهو رعاية الأسر الفقيرة، وتقديم الدعم المادي والعيني لهم، ويبلغ عدد الأسر المستفيدة من المساعدات التي تُقدّم كلّ شهرين ٥٠٠ أسرة قمرية.

والأمر ليس مقصوراً على عمل إنساني؛ بل يتعداه إلى التشييع عبر دعاة شيعة يخلطون عملهم بالعمل الإنساني، وهناك أيضاً شركات جاءت لتنفيذ مخططات بنائية لإزالة السكن العشوائي، يعمل فيها دعاة شيعة، وبعضهم يرفع العلم الإيراني بالرغم من أنه لا يوجد حتى الآن سفارة إيرانية! وكان ستون عالماً سنياً في جزر القمر قد دعوا إلى «حظر ممارسة الشعائر الشيعية»، وطالبوا بطرد الأجانب الذين يساعدون على نشر المذهب الشيعي في جزر القمر.

ذاكرة التاريخ

■ تجارة الرقيق في إفريقيا:

بـدأت تجارة الرقيق بين إفريقيا والبرتغال في عام ١٤٤١م، عندمـا أحضر أنتامكالفس (Antamconcalves) أول حمولة إلى لشبونة، وكانت هذه بدء عملية تدفّق منتظمة من الرقيق إلى البرتغال، وكانت جزيرة أرجوين (Arguin) المركز الرئيس لهذه التجارة على سـاحل إفريقيا الغربي. ولكن بعد اكتشاف أرض جديدة انتقل مركز الجاذبية التجاري إلى الجنوب، وصارت منطقة سـانجامبا مجالاً خصباً لغارات صيد الرقيق، وانتهى الأمر بساحل بنين، ومن المحتمل أن ازدهار تجارة الرقيق في غينيا العليا كان في عام ١٤٧٠م، وأن بنين لم تُفتح حتى عام ١٤٨٦م.

وشارك الأمير هنري الملاح (١٣٩٤م - ١٤٦٠م) في هذه التجارة عندما أحضر عدداً من رقيق إفريقيا، وأخذ يشجّع هذه التجارة بجلب حوالي ٧٠٠ أو ٨٠٠ عبد من إفريقيا، وتوسّـعت هذه التجارة بعد اكتشـاف الأمريكتين، وشملت القارة بأسرها، حتى صارت كلمة «التجارة الإفريقية» تعني «التجارة في البشر»!

وخلال القرن السـادس عشـر؛ تمكّن الأوروبيون من الحصول على آلاف الرقيق من السـاحل الإفريقي، من مملكة أنجولا ولوندا التي تأسست في عام ١٥٧٨م، ثم نمت وتطورت حتى صارت أكبر ميناء بحري يعمل في هذه المنطقة، وصارت مركزاً لتجارة مزدهرة في الرقيق. وبعد ذلك صارت جزيرة سـاوتومي (Sao Tome) مركز تجارة الرقيق في خليج غانا، حيث كان الزنوج يؤخذون إلى ساوتومي من بنين، ومن أماكن أخرى على الساحل.

وكانت أول إرسالية من الزنوج قد بيعت في لشبونة لجزر الهند الغربية في عام ١٥١٠م، وبذا تكون البرتغال أول من افتتح صفحة الرق في العصر الحديث، ومما لا شك فيه أن البرتغاليين هم مؤسسو مدرسة الرق الحديث.

■ دور البرتغال:

ونظراً لأن البرتغاليين كانوا أول من شـق الطريق إلى إفريقيا وأمريكا؛ فقـد صاروا تجّار الرقيق الأول، وأصبحوا يزرعون المسـتعمرات الإسـبانية بالأعداد المطلوبة، وقد جلب البرتغاليون في عام ١٥٠٣م بعض الرقيق الأفارقة للعمل في جزيرة هيسـانيولا (Hispaniola). وافق الملك الإسـباني فرديناند على استمرار العبيد رسمياً للعمل في المزارع الجديدة، ويظل الرقيق يتجهون إلى البرتغال ثم إلى أمريكا. وقد وصل عدد الرقيق الذين يباعون في أسـواق لشبونة في عام ١٥٠٤م إلى ما بين عشـرة آلاف واثنتي عشـر ألفاً، وارتفع عدد الرقيق المصدَّر من غرب إفريقيا بسرعة بعد افتتاح التجارة عبر الأطلسـي، ففي السـنوات الأربع من عام ١٥١٢م - ١٥١٦م تم حمل أكثر من ٧٠٠ عبد سـنوياً إلى البرتغال وإسبانيا من سنتياجو وحدها، وازدهرت جزيرة ساوتومي، حيث أنها كانت مصدر الرقيق الإفريقي حتى عام ١٥٨٧م، وقد وصل تصدير الرقيق في بعض السنوات إلى عشرة آلاف عبد.

وفي عام ١٥١٥م شحن الإسبان أول حمولة إلى أوروبا من سكر الهند الغربية، وفي عام ١٥١٨م، وهو عام كئيب في تاريخ إفريقيا، حمل الإسـبان أول حمولتهم من الأسرى مباشـرة من غرب إفريقيا إلى جزر الهند الغربية، وطوال القرن السادس عشر ازدادت هذه التجارة بشكل واضح، واستمرت بعد ذلك في السنوات التالية.

■ نظام التجارة في الرقيق:

كانت وسـيلة البرتغاليين في تجارة الرقيق أن تتكون الشركة التي يكون عمادها أحد الأشراف الذي يستطيع السفر أولاً إلى الممتلكات الإسـبانية في العالم الجديد، أو يسـتطع الاتصال بأحد الأشراف الإسبان في إسبانيا، حيث يحصل منه على عقد بتوريد عدد من الرقيق، حتى إذا نجح في ذلك أسـرع إلى البلاط البرتغالي ليحصل على مرسـوم باحتكار التجارة في منطقة من المناطق على السـاحل الإفريقي، وكان ينجح في هذا بواسـطة دفع مقدّم كبير لهذا العقد، أو عن طريق الرشـوة. وقد أقام البرتغاليون حصناً لهم في لواندا، وحصناً آخر في بنجويلا في عام ١٦١٧م، وأصبحت مهمتهما تلقي رسائل العبيد التي تجلبها من الداخل عن طريق الأمراء المحاربين من أجل نقلهم إلى البرازيل، وفي هذه الحصون يقوم البرتغاليون بتقسـيم هذه الإرساليات إلى أنواعها المختلفة طبقاً لأحجامهم وأوزانهم، وقد حملت السفن البرتغالية إلى الأمريكتين ملايين العبيد الذين قُدّر عددهم بحوالي مليونين وثلاثمائة وتسعة وثمانين ألفاً من ميناء أنجولا وحدها، وذلك في الفترة ما بين ١٤٨٦م - ١٦٤١م، وهو ما يعادل تسعة آلاف من العبيد سنوياً.

فعاليات

❊ وفد من جمهورية جزر القمر يزور مقر «المنتدى الإسلامي»:

استضاف «المنتدى الإسلامي» بالرياض وفداً من جمهورية جزر القمر، ضم كلّاً من: الأستاذ «يوسف محمد بوانا» وزير العدل سابقاً، والدكتور «عبد الحكيم محمد شاكر» رئيس قسم الدراسات الإسلامية بكلية الإمام الشافعي، ورئيس قسم الدعوة في الرابطة الإسلامية، ورئيس مؤسسة الوفا للأعمال الإنسانية، والدكتور «جنيد حماد خالد» طبيب بهيئة الإغاثة الإسلامية العالمية، والدكتور «حسن محمد إمباي» طبيب بالمستشفى المركزي بالعاصمة موروني، والأستاذ «عبد الله مباي».

وكان في استقبال الوفد: الأستاذ خالد بن صقير الصقير مدير عام «مؤسسة المنتدى الإسلامي»، والأستاذ مساعد بن محمد العجلان مدير العلاقات العامة بالمؤسسة، والأستاذ رأفت صلاح الدين مدير تحرير مجلة «قراءات إفريقية» الصادرة عن المنتدى.

وتطرّق الحديث إلى الأوضاع في جمهورية جزر القمر، ونظام التعليم بها، ومكاتب تحفيظ القرآن الكريم وسُبُل تفعيلها، والمشكلات التي تواجه العاملين في حقل الدعوة إلى الإسلام، وسُبُل تذليل هذه العقبات، وكذلك تم الحديث عن الوضع الصّحي بجزر القمر.

وفي نهاية اللقاء؛ تم توزيع بعض إصدارات المنتدى على الضيوف، ومنها مجلة «قراءات إفريقية»، وبعض الإصدارات الأخرى.

موقع «قراءات إفريقية» (خاص) - ١٩ نوفمبر ٢٠١١م

❊ اختتام أعمال «قمة القيادات الدينية الإسلامية الإفريقية» في تركيا:

اختُتمت في العاصمة التركية أنقرة أعمال «قمة القيادات الدينية الإسلامية في إفريقيا» بالدعوة إلى تعزيز الوحدة الإسلامية، وقد شارك في هذه القمة التي نظّمتها رئاسة الشؤون الدينية التركية للمرة الثانية هذا العام ١٢٥ من القيادات الدينية الإفريقية من ٤٦ دولة.

وأكّد البيان الختامي للقمة أهمية أن تكون لدى المسلمين الذين يعيشون في مختلف المناطق «معرفة بعضهم لبعض، وكذلك عليهم التوجّه نحو تشكيل معرفة مشتركة، ومشاعر مشتركة، ومحبة مشتركة».

وأوضح البيان أن زعماء الدين يضطلعون بالدور القيادي إزاء المجتمع والرأي العام فيما يتعلق بالتوعية والإرشاد الاجتماعي حول المشكلات المشتركة بين البشرية، مثل إرساء حقوق الإنسان وحمايتها دون تمييز على أساس ديني أو عرقي أو لغوي، كما دعا إلى الرقي بالوضعية الاجتماعية للمرأة، ومشاركتها في الحياة الاجتماعية والتربوية بعيداً عن كل أصناف التمييز.

وأشار البيان إلى المشكلات التي تعانيها القارة السمراء اليوم، مثل المجاعات والبؤس والقحط والصراعات العرقية والأوبئة القاتلة والجهل وتضييق الحريات الدينية، داعياً إلى الاهتمام بإفريقيا المعرّضة إلى حملة من الدعاية الدينية المكثفة، والضغوطات الرامية لتغير دين تلك الشعوب المسلمة.

كما أكّد البيان الضرورة الملحّة لإنشاء الجوامع والمساجد في أهم المدن والمراكز التجارية بالبلدان والمجتمعات المسلمة بالقارة الإفريقية للاستعمال الحديث، وبشكل يعكس الطراز المعماري التركي.

وهدفت القمة التي استمرت خمسة أيام إلى تقوية أواصر التعاون الإسلامي بين تركيا والدول الإفريقية، وإيجاد سُبُل دعم للعمل الدعوي في قارة إفريقيا بالتعاون مع هيئة الشؤون الدينية التركية.

وكالة الأنباء الكويتية (كونا) - ٢٤ نوفمبر ٢٠١١م

عرض كتاب
إسرائيل في إفريقيا

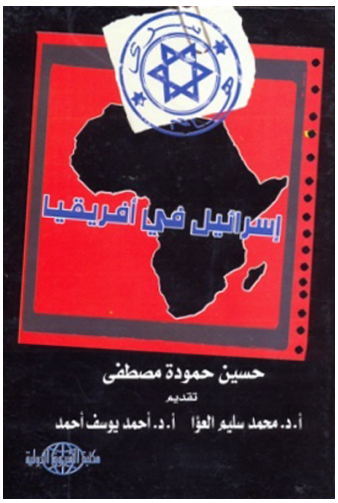

المؤلف: أ. حسين حمودة مصطفى

عـرض: هاني عتمان

الطـبعـة: الأولـى - ١٤٣٢هـ / يناير ٢٠١١م

الناشـر: مكتبة الشروق الدولية - مصر

تنـاول الباحث في دراسـته التي حاز بهـا درجة الماجسـتير من معهد الدراسات الإفريقية، جامعة القاهرة - العلاقات الإسرائيلية الإفريقية منذ عام ١٩٤٨م، مـع التركيز في الفترة من عام ١٩٩١م - ٢٠٠٦م التـي أعقبت مؤتمر مدريد للسـلام، وشهدت دفعة قوية في العلاقات بين إسرائيل وإفريقيا.

اشتملت الدراسة على سبعة فصول رئيسة:

في الفصل الأول:

ناقش الباحث المحـددات الداخلية والإقليمية والدولية للعلاقـات الإسـرائيلية - الإفريقية، والتي تفسّـر التوجّه الإسـرائيلي نحو الاهتمـام بإفريقيا، والتـي يختلف الوزن النسبي لكلٍّ منها في المرحلة نفسها.

وكانت على رأس هذه المحـددات الأهمية الاقتصادية والسياسـية للقارة الإفريقية بالنسـبة للدولة اليهودية التي نشأت في ظروف استثنائية.

كما سـعت إسرائيل من خلال تقوية العلاقات مع الدول الإفريقية إلى كسب الرأي العام الإفريقي إلى جانبها؛ لضمان خروجهـا من عزلتها السياسـية المفروضـة عليها من قبل الشعوب المجاورة الرافضة لوجودها.

الاقتصاد والسياسة هما عصبا (الأمن القومي)، بمعناه الشامل، والذي يمثّل الهدف الأول في التخطيط الاستراتيجي الإسـرائيلي على جميع المستويات (السياسـية والعسكرية والجغرافية).

ومـن ثـم بـرزت أهـم محاور الاستراتيجية الإسرائيلية على الساحة الإفريقية متمثلة في:

١ - تأميـن البحر الأحمر: والذي وضعت إسـرائيل قدمهـا فيه منذ عام ١٩٤٨م حيـن احتلـت مينـاء إيلات، ليصبح منفذاً لها، خصوصاً على القارة الإفريقية.

٢ - التركيـز فـي دول القـرن الإفريقي: وبخاصـة إثيوبيا التي تؤكد الإحصاءات وجود نحو خمسة عشر ألفاً من يهود الفلاشـا ما زالوا يعيشون بها؛ بالرغم من تمكن إسرائيل من نقل معظم الفلاشا إليها.

٣ - توطيد العلاقات مـع دول حوض نهر النيل: والذي تعلقت به رغبة إسرائيل الدائمة في الحصول على مياهه؛ من خلال الضغط على صانع القرار المصري، نظراً لحساسـية ورقة المياه في الاستراتيجية المصرية، وكان لإسرائيل دائماً الدور غير المباشر في صراع دول حوض النيل، مستفيدة من نفوذها الكبير في دول مثل إثيوبيا وكينيا ورواندا.

٤ - أما عن البعد السـكاني الديموجرافي: فإن سياسة تشجيع الهجرة اليهودية لإسرائيل بشكل عام تمثّل أحد محاور الاهتمـام ببعض المناطـق الإفريقية، حيث أولت إسـرائيل اهتماماً بتهجير تجمعات يهودية من كل من إثيوبيا (الفلاشا)، وجنـوب إفريقيـا وزيمبابـوي وكينيا، فضلاً عن اسـتثمار استمرارية وجود تجمعات أخرى حتى الآن في إفريقيا لتحقيق المصالح الإسرائيلية الأخرى بشكل عام.

٥ - ومـن الناحيـة السياسـية: أدركت إسـرائيل بعد الانتكاسة الدبلوماسية التي تعرضت لها من الجانب الإفريقي حينمـا لم تُدع لمؤتمر باندونج عـام ١٩٥٥م، ولم يقف الأمر

عند هذا الحد؛ حيث أدان المؤتمر في بيانه الختامي احتلال إسرائيل للأراضي العربية، حينها أدركت أنها لا بد أن تكثف من نشاطها السياسي تجاه إفريقيا.

٦ - ومن الناحية الاقتصادية: فإن النظرة الإسرائيلية لأقطار القارة الإفريقية انحصرت في أنها أقطار متخلفة، وقابلة لغزوها اقتصادياً، واجتياح أسواقها واستثمار مواردها.

فالقارة الإفريقية بالنسبة لإسرائيل فرصة عظيمة لتنمية اقتصادها، فهي مورد للثروات الطبيعية، وأيضاً هي سوق ضخمة يمكن زيادة الصادرات الإسرائيلية إليه، ومنافسة المنتجات العربية.

كما تناول الباحث أيضاً أثر التحولات في مسار الصراع العربي الإسرائيلي في العلاقة بين إسرائيل والدول الإفريقية، حيث أثبت من خلال الوقائع التاريخية أن موقف الدول الإفريقية تجاه إسرائيل يتحدد وفق تطور العلاقات العربية الإسرائيلية أكثر مما يتحدد وفق العلاقة بين إسرائيل وإفريقيا، وهذا الوضع كان نتاج ثقل العرب السياسي والاقتصادي، وتنوع نشاطاتهم في القارة، وفي منظمة الوحدة الإفريقية.

إلا أن غياب المنافسة العربية داخل القارة، والذي عكسه عدم وجود سياسة عربية موحدة ذات أهداف واضحة تجاه القارة، استفادت منه إسرائيل استفادة كاملة في تحقيق وجود راسخ لها في إفريقيا.

أما المحددات الإفريقية التي أثرت في تلك العلاقة الإفريقية الإسرائيلية؛ فتمثلت في:

١ - جاذبية النموذج الإسرائيلي بالنسبة للحكومات الإفريقية حديثة الاستقلال: والتي كان تعاني ندرة الخبرة في التمرس بالحكم، وعدم إتقان اللعبة السياسية الدولية، في حين اطلاعها على النشاط الإسرائيلي المتشعب في كثير من نواحي الحياة العامة والخاصة، فقبلته كما هو نموذجاً يُحتذى، مقتنعة بجدواه على مختلف المستويات، وبرز ذلك الافتتان الإفريقي بالنموذج الإسرائيلي في العديد من التصريحات لقادة الدول الإفريقية في المحافل الخاصة والعامة، ومن ذلك ما قاله الزعيم الكيني توم مبويا: «إن أي إفريقي يزور إسرائيل سيُعجب لا محالة بالإنجازات التي حققتها في فترة وجيزة؛ رغم قحط أرضها، وشح مواردها الطبيعية، ولذلك فقد كنا جميعاً منتشين ومتشوقين للنسج على منوال تلك التجارب في بلادنا».

٢ - كما أن إسرائيل كانت تدعم نفوذها في إفريقيا: بتشجيع جيل جديد من القادة الجدد الذين ينتمون إلى الأقليات في بلدانهم، ويرتبطون مع الولايات المتحدة - ومن ثم إسرائيل - بعلاقات وثيقة، من أمثال ميلس زيناوي في إثيوبيا، وأسياس إفورقي في إريتريا، وجون جارانج في جنوب السودان وغيرهم، وذلك بغية محاصرة الأمن القومي العربي، لا سيما في امتداده المصري السوداني وفق استراتيجية حلف المحيط، أي إقامة تحالفات مع الدول والجماعات الإثنية والدينية المعادية للعرب من ناحية، ومن ناحية أخرى الاستفادة من وجودها في المنطقة للتلويح بورقة المياه في مواجهة السياسة المصرية.

٣ - كما استغلت إسرائيل حاجة الدول الإفريقية إلى العون الاقتصادي والعسكري: وتقدمت فاتحة ذراعيها عارضة المساعدة والخبرة ورؤوس الأموال والقروض، الأمر الذي جعل الحكومات الإفريقية تسارع لعقد الاتفاقيات معها.

٤ - وربطت علاقة قوية، منذ نشأة إسرائيل عام ١٩٤٨م، بينها وبين دولة جنوب إفريقيا: والتي كانت تشترك مع إسرائيل في كثير من الأوصاف التي قرّبت بينهما، فكلتاهما دولة ذات طابع عنصري، ويربطهما علاقات وطيدة ومصالح مشتركة مع الولايات المتحدة الأمريكية، كذلك يتشابهان في طبيعة التهديد الذي تتعرضان له، والمتمثل في الجماعات السرية المسلحة، والصعوبة الشديدة التي يجدها حلفاؤهما في تقديم الدعم لهما بصفة علنية بسبب وصمة التمييز والتفرقة التي لحقت بهما، لذا اتجهت الدولتان إلى تقوية العلاقات بينهما على الرغم من تعرضهما للانتقاد.

وكان أكبر الدوافع الإسرائيلية لتقوية العلاقة بينها وبين دولة جنوب إفريقيا العنصرية؛ أنه سيجعل منهما أقوى دولتين على طرفي القارة؛ مما يضمن إحكام قبضتيهما كطرفي كماشة على دول إفريقيا السوداء؛ تحد بشدة من النمو الاقتصادي والإرادة السياسية المستقلة لهذه الدول، وينتج عن ذلك ضمان إسرائيل لإحباط أي محاولة لتفعيل التصويت الإفريقي في الأمم المتحدة تهدف إلى عزل إسرائيل، خصوصاً في ظل المصالح المشتركة التي أخذت تربط بين إسرائيل وباقي الدول الإفريقية.

حتى بعد زوال نظام الحكم العنصري في جنوب إفريقيا؛

قام الرئيس السابق لجنوب إفريقيا (نيلسون مانديلا) بزيارة لإسرائيل عام ١٩٩٩م، وفيها أكد ضرورة استمرار العلاقة المتنامية بين إسرائيل وجنوب إفريقيا، وأنه رفع لواء السلام مع العديد من الأشخاص الذين كانوا يتعاونون مع النظام العنصري الساقط، وقال مسوغاً: «إذا كانت إسرائيل قد تعاونت مع نظام الأبرتايد؛ فإنها لم تشارك في أي من جرائمه البشعة».

واستقرت سياسة جنوب إفريقيا تجاه الشرق الأوسط على حل المشكلة الفلسطينية بالطرق السلمية، واحترام القانون الدولي، مع الاحتفاظ بالعلاقات مع إسرائيل، ومن هنا نجد أن جنوب إفريقيا ما زالت شريكاً اقتصادياً مهماً لإسرائيل.

وفي الفصل الثاني من البحث:

عرض الباحث الأهداف الإسرائيلية العامة في إفريقيا؛ حيث حدّد الباحث ستة أهداف أساسية وراء حرص إسرائيل على إقامة علاقات قوية بينها وبين العديد من دول القارة الإفريقية، وهي:

١ - التأثير في الأمن المائي والغذائي العربي: فهي تستخدم الماء وسيلة للضغط على مصر والسودان اللتين تعد قضية المياه بالنسبة لهما قضية مصير وحياة أو موت، ومن ثم فإن التنسيق الإسرائيلي مع دول منابع النيل الأخرى، وبخاصة إثيوبيا وأوغندا والكونغو الديمقراطية، يمثّل تهديداً للمصالح المصرية والسودانية بشكل لا يحتمل التأويل.

٢ - الحفاظ على مصالح إسرائيل في البحر الأحمر: والذي يحظى من إسرائيل باهتمام بالغ؛ دلل عليه بن جوريون حين وصف ميناء إيلات بأنه «موت وحياة إسرائيل»؛ حيث إنه يوصف بأنه بوابة إسرائيل إلى كل من آسيا وإفريقيا.

كما أن البحر الأحمر يمثل لها نقطة تجسس مهمة على العديد من الدول العربية الواقعة على محيطه، بالإضافة إلى تأمين تجارتها، وإمكانية القيام بدور الوسيط في تسويق الصادرات الإفريقية عبر البحر الأحمر.

٣ - إضعاف التأييد الإفريقي للقضايا العربية، وكسب الرأي العام الإفريقي إلى جانبها: خصوصاً في قضايا الصراع الساخنة، الأمر الذي قد يُفقد العرب رصيداً كبيراً من التأييد السياسي لهم، بحكم الثقل التصويتي لدول القارة في المنظمات الدولية، ومما يدلل على عظم النفوذ الإسرائيلي داخل إفريقيا؛ أن عدد الدول الإفريقية غير العربية التي أيدت قرار اعتبار الصهيونية إحدى صور العنصرية والتمييز العنصري عام ١٩٧٥م، في إطار الأمم المتحدة، لم يزد على ٢٠ دولة، في حين عارضته ٥ دول إفريقية، وامتنعت ١٢ دولة عن التصويت، وهذا معناه أنه حتى في ظل المقاطعة العربية لإسرائيل اتخذت ١٧ دولة إفريقية مواقف متباينة - معارضة أو ممتنعة - في غير صالح القرار.

٤ - الربط الإيديولوجي والحركي بين إسرائيل وبعض الحركات والجماعات الإفريقية: مثل حركة الجامعة الإفريقية والزنوجية، والتي حاكتها الصهيونية العالمية في عدة أوجه، منها: الزعم بخضوع كل من اليهود والأفارقة الزنوج لاضطهاد مشترك، فكلاهما ضحية للاضطهاد - بزعمهم -، وللاثنين ماض مؤلم، وأنهما ضحايا التمييز العنصري، حتى إنه منذ أواخر القرن العشرين، ومع أخذ الحركة الصهيونية وحركة الجامعة الإفريقية إطارهما التنظيمي، فقد أُطلق على حركة الجامعة الإفريقية اسم «الصهيونية السوداء»، وأُطلق على أحد زعمائها، وهو «ماركوس جارفي»، اسم «النبي موسى الأسود». وكان من أهم الأهداف وراء هذا الربط الإيديولوجي بين الحركتين مواجهة الإسلام في إفريقيا من جهة، وضرب العلاقة بين حركة التحرير العربية والإفريقية من جهة أخرى.

٥ - تدعيم العلاقات الاقتصادية مع الدول الإفريقية: وفتح أسواق إسرائيلية بها لطاقاتها وإمكاناتها الإنتاجية والفنية على نحو يؤدي إلى تحقيق مكاسب اقتصادية، مع زيادة التبادل التجاري، وضمان مورد مهم من الخامات، وخلق مجالات عمل جديدة للخبرات الفائضة لديها.

٦ - المساعدة على تنفيذ السياسات الغربية في إفريقيا: بناء على أن إسرائيل هي الحليف الاستراتيجي للولايات المتحدة والدول الغربية، والمنفذ لسياستها؛ حيث تعمل كحلقة اتصال أو وسيط بين الدول الغربية وإفريقيا؛ بما يساهم في دعم العلاقات الغربية والأمريكية مع الدول الإفريقية في مختلف المجالات.

وعرض الكاتب في الفصل نفسه لتاريخ العلاقات الإسرائيلية الإفريقية منذ عام ١٩٤٨م:

كانت أهم مرحلة فيها هي الفترة ما بين (١٩٧٩م - ١٩٩١م)، حيث بدأت في تلك الحقبة مرحلة (التنافس العربي الإسرائيلي) في مجال العلاقات مع إفريقيا، بعد التوقيع

المصـــري على اتفاقيـــة كامب ديفيد في ســـبتمبر ١٩٧٨م، ومعاهدة الســـلام مع إسرائيل في مارس ١٩٧٩م، والتي أنهت حالة الحرب بين البلدين، واعترفت بحق إســـرائيل في حدود آمنة؛ إذ تهيأت لإســـرائيل نتيجة لهذه الخطوة ظروف أفضل للتحرك في الممرات الدولية، وبخاصة البحر الأحمر، إضافة إلى إمكانية كسر العزلة على المستوى الإفريقي.

وخلال فترة الثمانينيات؛ اســـتخدمت إســـرائيل جميع الأدوات المتاحة لإقنـــاع الدول الإفريقيـــة بإنهاء المقاطعة الدبلوماســـية معها، وكان البحث عن شريك دبلوماسي مهمة تفوق أي اعتبارات، وكانت إســـرائيل على اســـتعداد لمكافأة القادة الأفارقة على اســـتئناف العلاقات الدبلوماسية معها؛ من خلال تدريب قـــوات الأمن الخاصـــة بدولهم، بالإضافة إلى حراســـهم الشـــخصيين، فضلاً عن ممارســـة الضغوط على الولايـــات المتحدة تحقيقاً لمصالحهـــم، وقد آتت هذه الاستراتيجية أكلها، وحققت أهدافها بشكل كبير.

ومنذ عـــام ١٩٩١م وحتى عام ٢٠٠١م؛ شـــهدت العلاقات الإســـرائيلية الإفريقية مرحلة (العـــودة وتطبيع العلاقات)، فمع انعقاد مؤتمر مدريد للسلام في أكتوبر ١٩٩١م شهدت العلاقات الإسرائيلية الإفريقية دفعة قوية؛ إذ نجحت إسرائيل في استئناف علاقاتها الدبلوماسية مع عدد كبير من الدول الإفريقية.

ولم ينتـــه العقد الأول مـــن القرن الحادي والعشـــرين (٢٠١٠م) حتى نجحت إســـرائيل في اســـتئناف علاقاتها مع ٤٣ دولة إفريقية، على مســـتويات دبلوماسية مختلفة (سفارة، قنصليـــة، مكتب اتصـــال، مكتب مصالح)، فـــي ظل التوحد الإيديولوجي والعقدي الأمريكي الإسرائيلي منذ عام ٢٠١٠م.

وخلاصة القول: أن هناك خصوصية للتعامل الإسرائيلي مـــع إفريقيـــا؛ حيث ينفرد هـــذا التعامل بدرجـــة عالية من الخصوصية، تشـــبه عملية البناء المعماري، وتتكون من ثلاث مراحل:

أولاها: تسوية الأرض ووضع الأساس: وتتمثل في الربط الإيديولوجي والحركي بين إسرائيل وحركة الجامعة الإفريقية والزنوجية، وغيرها من الحركات الإفريقية.

ثانيهـــا: مرحلة البناء: وتتمثل فـــي تدعيم أنظمة الحكم المتعاونة والموالية لإسرائيل في القارة، وتوسيع دور حركات المعارضة في الدول غير الموالية لإســـرائيل؛ لنشر حالة من عدم الاستقرار السياسي.

ثالثهـــا: مرحلة التجميـــل: وتتمثل في تقديم إســـرائيل عروضاً ســـخية من المســـاعدات الماديـــة والعينية للدول الإفريقية؛ حتى تبـــدو في نظر هذه الـــدول نموذجاً للتقدم والتنمية الديمقراطية.

وفي الفصل الثالث:

عـــرض الباحث للعلاقات السياســـية التـــي تربط بين إسرائيل والدول الإفريقية، مبتدئاً بمصر التي أفرد لها مبحثاً مستقلاً، يســـتعرض تاريخ العلاقات الدبلوماسية بين البلدين خلال الفترة (١٩٩١م – ٢٠٠٥م).

ثم شّنى بالكلام عن العلاقات السياســـية الإسرائيلية مع أبرز دول شـــمال إفريقيا، ودول شرق إفريقيا ووسطها، ودول غرب إفريقيا، ودول الجنوب الإفريقي.

وختم هـــذا الفصل بالمبحث الثالـــث: الذي عرض فيه لتاريخ العلاقات الدبلوماسية الإسرائيلية الإفريقية.

الفصل الرابع:

وخصـــص الباحـــث الفصـــل الرابع لعـــرض العلاقات العسكرية والأمنية (الإسرائيلية – الإفريقية)، حيث أثبت من خلال العرض محاولة إسرائيل الدائمة للتغلغل في القارة من خلال تدعيم الأنظمة الموالية لها عسكرياً وأمنياً، الأمر الذي اتضح في مدى عمق العلاقات الإسرائيلية مع دولتي (إريتريا وأوغنـــدا) وجيش تحرير جنوب الســـودان، وأخيـــراً تدعيم حركات التمرد في كوت ديفوار ودارفور بالسودان.

وكان لإســـرائيل أهداف ترنو إلـــى تحقيقها من خلال التعاون العسكري مع الدول الإفريقية، منها:

١ – بناء عوامل الثقة وتوثيق علاقات التعاون الإسرائيلي مع الدول الإفريقيـــة: على جميع الصعـــد لخدمة المصالح القومية، والتي يأتي في مقدمتها: تلبية مطالب الأمن القومي الإســـرائيلي متمثلاً فـــي الهجرة اليهوديـــة، وربط الجاليات اليهودية بالدولة الإســـرائيلية، وتأمين تلبيـــة احتياجاتها مع الموارد الاســـتراتيجية، وتوفير الأســـواق والعمالة والخبرة.. إلخ.

٢ – العمـــل على اختـــراق القياديـــات الإفريقية: وذلك بإيجـــاد عناصر عســـكرية تدين بالولاء لإســـرائيل، لخدمة مصالـــح حلفائهـــا الاســـتراتيجيين من الغـــرب وأهدافهم، وبخاصـــة الولايات المتحدة، وكســـب الأصـــوات الإفريقية لمصلحـــة مواقفها في المحافل الدولية والإقليمية، خصوصاً

فيما يتعلق بقضية الصراع العربي الإسرائيلي، وكذلك تقزيم النشاط العربي على الصعيد الإفريقي.

٣ - محاولة الحصول على تسهيلات عسكرية في دول القارة: كاستخدام القواعد الجوية أو البحرية.

٤ - تطويق الدول العربية: بحزام من الدول الإفريقية الموالية لإسرائيل.

٥ - تهديد العمق الاستراتيجي الطبيعي للدول العربية الإفريقية وحرمانها منه: من خلال الحصار الإفريقي المناهض للعرب الأفارقة.

وقد استخدمت إسرائيل ثلاث استراتيجيات أساسية للتعاون العسكري بينها وبين الدول الإفريقية، وهي:

١ - التأهيل النفسي للقبول بالوجود الإسرائيلي: عن طريق الدراسات النفسية عن المجتمع الإفريقي، لتوفير مناخ يتيح قناعة القيادات الإفريقية بحيوية الاعتماد على إسرائيل وأهميته في إعداد قادتها العسكريين.

٢ - الدراسة الدقيقة للواقع الإفريقي: من خلال توفير قاعدة المعلومات الدقيقة عن دول القارة، والمتابعة المستمرة للمتغيرات وتطورات الأحداث؛ بما يسمح بسرعة اتخاذ القرار السليم في الوقت المناسب.

٣ - تقسيم القارة الإفريقية إلى مجموعة من دوائر الاهتمام: وفقاً لأسبقيات الأهداف؛ تحقيقاً لأقصى مردود إيجابي للحركة الإسرائيلية بالقارة الإفريقية.

وفي الفصل الخامس:

عرض الباحث (العلاقات الاقتصادية الإسرائيلية - الإفريقية)، والذي أثبت فيه سعي إسرائيل لتدعيم مركزها الاقتصادي بالاستفادة من علاقاتها مع الدول الإفريقية النامية، وفي أثناء سعيها ذلك فهي ترسم لنفسها صورة النموذج، وتضرب بنفسها المثل على إمكانية التقدم الصناعي والسياسي والاجتماعي.

أما عن أهداف النشاط الاقتصادي الإسرائيلي في إفريقيا، فهي:

١ - كسب دعم، أو على الأقل تحييد، الدول الإفريقية المستفيدة من المساعدات والخبرات الإسرائيلية.

٢ - توفر إفريقيا لإسرائيل إيجاد فرص عمل للأيدي الفنية الفائضة عن حاجتها.

٣ - كما أنها توفر الخامات التي تعد إسرائيل في أمس الحاجة إليها في صناعاتها، وكذلك فإفريقيا توفر أسواقاً جديدة تسمح لإسرائيل بالتوسع في إنتاجها.

٤ - وأخيراً: فإن أي نجاح اقتصادي لإسرائيل في إفريقيا يعني خطوة في الطريق إلى كسر طوق المقاطعة الاقتصادية العربية المفروضة عليها.

وفي الفصل السادس:

تحدث الباحث عن (العلاقات الثقافية والاجتماعية الإسرائيلية - الإفريقية): بيّن من خلاله أن اهتمام إسرائيل لم يقتصر فقط على توطيد علاقاتها مع الدول الإفريقية على الصُّعُد السياسية والعسكرية والأمنية والاقتصادية، بل تعداها إلى العلاقات الثقافية والاجتماعية، والتي ركزت فيها إسرائيل في نشر ثقافاتها المتعددة - سواء التقليدية أو غير التقليدية - في بلدان القارة، والتي تتمثل في بلورة بعض المداخل التقليدية للعلاقات، وصياغتها في أشكال جديدة وأطر متنوعة، من أبرزها:

١ - المدخل الثقافي الجغرافي: من خلال المشروع الإسرائيلي الخاص بما يُسمّى (الأخدود الإفريقي العظيم).

٢ - المدخل البحثي: المتمثل في مشروعات التعاون الإقليمي للشرق الأوسط.

٣ - المدخل العقدي: الذي يتمثل في ترويج مذهب الصهيونية المسيحية في إفريقيا؛ من خلال نشاطات الجماعات اليهودية الإفريقية.

٤ - المدخل الرياضي: المتمثل في معسكرات كرة القدم الإسرائيلية ومدارسها في بعض الدول الإفريقية.

بالإضافة إلى العلاقات الاجتماعية بأشكالها المختلفة.

ولم تختلف كثيراً الأهداف الإسرائيلية من وراء نشاطاتها الثقافية والاجتماعية في إفريقيا عن الأهداف المذكورة في الأهداف من وراء النشاط الاقتصادي؛ من حيث أنها تسعى إلى:

١ - العمل على قبول إسرائيل، وإقناع الرأي العام بحقها في الوجود.

٢ - إقناع الشعوب الإفريقية بأهمية إسرائيل بالنسبة لها.

٣ - العمل على الإضرار بالعلاقات العربية الإفريقية في جميع المجالات.

٤ - حصار الدول العربية الإفريقية، واكتساب مواطئ أقدام في دول حاكمة أمنياً، مثل: إثيوبيا وإريتريا وأوغندا

وكينيا والسودان.

٥ - إجهاض محاولات الدول العربية في العمل على حصار إسرائيل سياسياً واقتصادياً وأمنياً وثقافياً.

في الفصل السابع والأخير:

ناقش الباحث قضية (السلوك التصويتي الإفريقي تجاه قضايا الصراع العربي الإسرائيلي)، حيث بيّن أن إسرائيل تحرص منذ بدء علاقاتها بالدول الإفريقية على الفصل بين مستوى علاقاتها بالدول الإفريقية ومستوى الصراع العربي الإسرائيلي، على أساس أن إفريقيا أصبحت أحد ميادين المواجهة في هذا الصراع، كما أنها تحرص من ناحية ثانية على الفصل بين مستوى العلاقات الدبلوماسية ومستوى العلاقات الاقتصادية والثقافية.

ولذلك حينما تم قطع العلاقات الدبلوماسية من قبل الدول الإفريقية، كانعكاس لتطورات الصراع العربي الإسرائيلي، لم تتأثر علاقات إسرائيل الاقتصادية والثقافية بالدول الإفريقية، بل العكس من ذلك سجّلت تقدماً مطرداً على الرغم من المقاطعة الدبلوماسية الممتدة بين الطرفين منذ حرب أكتوبر ١٩٧٣م!

التصورات المستقبلية (سيناريوهات) للعلاقات الإسرائيلية الإفريقية في المدى المنظور:

في ضوء هذه الدراسة؛ توقّع الباحث تصورات مستقبلية للعلاقات الإسرائيلية الإفريقية في المدى المنظور، تكاد أن تشي بها تطورات الأحداث عبر مختلف مراحل العلاقات التي تناولها في بحثه.

وهذه التصورات هي:

التصور الأول:

يمثّل هذا التصور الامتداد المنطقي للتطورات الراهنة للعلاقات الإسرائيلية - الإفريقية، والتي تم رصدها في هذه الدراسة، فإذا استمر النمط الحالي لهذه العلاقات على نفس الوتيرة الحالية، والعمق من التغلغل الإسرائيلي في القارة، واستسلم الإفارقة للواقع المفروض، وتهافت العرب على السلام؛ فسنكون على مشارف مرحلة جديدة من مراحل تطور العلاقات الإسرائيلية الإفريقية، وهي مرحلة الهيمنة الإسرائيلية على أغلبية دول القارة، ومن ثم سقوط النظام العربي الإقليمي، مقابل صعود النظام الإقليمي الجديد المتمثل في مشروع «الشرق الأوسط الكبير».

التصور الثاني:

يمثّل هذا التصور مسار العلاقات الإسرائيلية - الإفريقية، فيما لو طرأت تطورات غير جذرية على نسق العوامل التي أدت إلى تطور هذه العلاقات، لا سيما العوامل الدولية، بمعنى أن تخفف الولايات المتحدة الأمريكية من درجة مساندتها المطلقة للسياسة الإسرائيلية وكثافتها، في حالة استفادة الأفارقة من تناقض المصالح، وتشابك العلاقات الدولية بين القوى الكبرى، خصوصاً الاتحاد الأوروبي والصين وروسيا، بهدف تحقيق نوع من التوازن والتكافؤ مع إسرائيل المدعومة أمريكيًّا، وفي هذه الحالة ستتضاءل وتيرة تطور العلاقات الإسرائيلية، وستعتمد إسرائيل على أدوات «القوى المستترة Latent Power-» في تغلغلها في القارة الإفريقية، وتكون الأوضاع -يومئذٍ - على قاعدة «لا غالب ولا مغلوب».

التصور الثالث:

ويمثّل هذا التصور المسار الذي يمكن أن تنحوه العلاقات الإسرائيلية الإفريقية؛ فيما لو تنبهت الدول الإفريقية والعربية إلى مخاطر التغلغل الإسرائيلي في القارة على أمنها القومي، ومجالها الحيوي، ودورها الإقليمي، وتبنّت استراتيجيات فاعلة:

محورها الأول: تعرية الأساطير والأكاذيب التي تروجها إسرائيل غطاء لتغلغلها في القارة، ولا سيما العَقَدِيَّة منها والثقافية.

ومحورها الآخر: تنشيط التعاون العربي - الإفريقي في جميع المجالات، من خلال رفض إفريقي عربي شامل للتسويات السياسية الناقصة وغير المتوازنة، والعمل العربي - الإفريقي المشترك على وقف الهرولة، والاستسلام للهيمنة الإسرائيلية، استغلالاً لحاجة إسرائيل الماسَّة إلى السلام المتعجل، وحينئذ ستنحسر العلاقات الإسرائيلية - الإفريقية نسبياً.

وهذا التصور مستبعد في المدى المنظور.

ثم قال الباحث مرجحاً بين هذه السيناريوهات: (وبقدر ما يبدو التصور الثالث بعيداً - وفق معطيات الأوضاع المتدهورة على الصعيدين العربي والإفريقي - بقدر ما يكون التصور الأول قريباً وفقاً لنفس المعطيات، ويظل التصور الثاني هو الأقرب لمنطق المصالح الوطنية والقومية في المستقبل القريب؛ لو غلبَت المصلحة القومية).